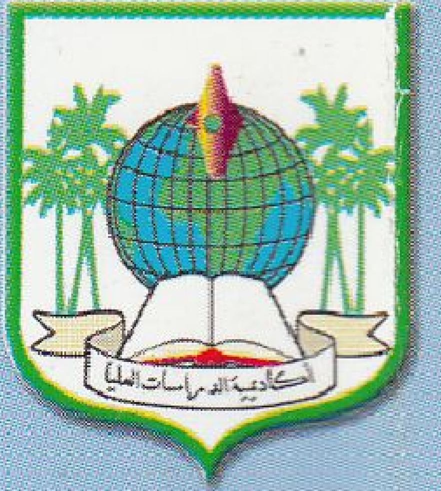


إفريقيا بعد 11 سبتمبر
استراتيجيات الانخراط والتعاون

وقائع ندوة جامعة الأخوين
معهد الدراسات الدولية لجنوب إفريقيا
وزارة الشئون الخارجية والتعاون المغربية
3- 4 يوليو 2003

ترجمة
أ.د. كاظم هاشم نعمة

منشورات
أكاديمية الدراسات العليا
طرابلس - الجماهيرية العظمى

إفريقيا بعد 11 سبتمبر

استراتيجيات الانخراط والتعاون



إفريقيا بعد 11 سبتمبر
استراتيجيات الانخراط والتعاون

ترجمة
أ. د. كاظم هاشم نعمة
أكاديمية الدراسات العليا

منشورات
أكاديمية الدراسات العليا
طرابلس- الجماهيرية العظمى

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
أكاديمية الدراسات العليا
طرابلس

إفريقيا بعد 11 سبتمبر
استراتيجيات الانخراط والتعاون
ترجمة: أ. د. كاظم هاشم نعمة
الطبعة الأولى: 2005 ف
الرقم الدولي: ردمك 1 - 042 - 43 - 9959 :.I.S.B.N
رقم الإيداع: 2005/6587
[الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب]
دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا
هاتف: 9090509 - 9096379 - 9097074
بريد مصور: 9097073
البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

الدار الأكاديمية للنشر والطباعة والتأليف والترجمة
أكاديمية الدراسات العليا



جنزور - شهداء عبد الجليل
ص.ب: 72331 جنزور
طرابلس - الجماهيرية العظمى
هاتف: 00218/21/4870168
00218/21/4873100
بريد مصور: 78 - 00218/21/4873075
بريد إلكتروني: E-Mail: info@alacademia.org

المحتويات

الفصل التاسع :

الفصل العاشر :

الفصل الحادي عشر :

الفصل الثاني عشر :

الفصل الثالث عشر :

الفصل الرابع عشر :

الفصل الخامس عشر :

1 الفصل الأول

الإرهاب والحروب الجديدة: مقدمة

(غريغ ميلز)

الفصل الأول

الإرهاب والحروب الجديدة: مقدمة

غريغ ميلز[1]

"لقــد علمتــنا أحــداث 11 سبتمبر أن الدول الضعيفة، مثل أفغانستان، من الممكن أن تكون مصدر خطر لمصالحنا القومية، كما هو الحال مع الدول القوية. ومــع أن الفقر لا يجعل الفقراء إرهابيين وقتلة، إلا أن الفقر والمؤسسات الواهنة والفــساد يمكن أن يجعل الدول الضعيفة منكشفة أمام شبكات الإرهاب وعصابات المخدرات داخل حدودها"[2] (من استراتيجية الأمن القومي الأمريكية).

المقدمة

يمــثل الإرهــاب اليوم-حسب قول الأمم المتحدة-تهديدًا كونيًا للديمقراطية، وحكــم القانــون، وحقــوق الإنــسان والاستقرار[3]. ولقد أتاحت العولمة فرصًا للإرهابيــين الدوليين، وكذلك الانتفاضة، وقد تطلب الأمر أن تقاتل على مستويات محلية وإقليمية ودولية.

وليــست إفريقيا معصومة من ذلك، خاصةً وأنها تجمع دولا واهنة وفاشلة، وحدودًا يسهل اجتيازها وفيها الفقر والإحباط السياسي والقمع. وكما قالت سوزان رايــس، مــساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية، في شهادتها أمام الكونغــرس فــي نوفمبر 2001: "إن إفريقيا، ولسوء الحظ، هي المنطقة الرخوة تحت البطن للإرهاب العالمي"[4] .

ما الذي دعا لأن تكون الحال هكذا، وكيف يمكن التعامل معها على أفضل وجه؟

إن هــذه الأســئلة ذات صــلة وثيقة بما حدث في 11 سبتمبر في الولايات المــتحدة وفــي تفجيرات بالي بإندونيسيا في 12 أكتوبر. وكذلك فإن الجدل الدائر

حول الصلات المزعومة بين تنظيم القاعدة وصدام حسين هي الأخرى تثير الشكوك بشأن ما هو معروف عن إنتشار الجماعات الإرهابية الإسلامية في كافة أنحاء العالم، وخاصةً في إفريقيا. وفضلا عن ذلك، فمع نهاية الحرب على العراق، فقد ركزت الأسئلة الآن على آثارها البعيدة المدى، وبوجه خاص، في ضوء أحداث تفجيرات الدار البيضاء في مايو 2003 وفي السعودية. وقد كان تحليل الانعكاسات الواسعة للحرب، حتى الآن، غير دقيق ومكررًا لدرجة الابتذال مقتصرًا على ما بين التسبب في عدم استقرار الحكومات، وتمحور الرأي العام في الشرق الأوسط على الحملة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة، وباعثًا ليس إلى احتجاج مدني عنيف يضعف الأنظمة العربية المؤيدة للحملة – أي مشهد عدم الاستقرار الإقليمي – وحسب، بل مفضيًا أيضًا إلى الشكل المتطرف للاحتجاج؛ الذي يشجع ويحرض على أعمال أكثر إرهابية – أي مشهد ألف ابن لادن – وكذلك إلى قيام حكومات متطرفة. وثمة مشهد ثالث، وهو ما في وسع المرء أن ينعته "بموديل الديمقرطة للمحافظين الجدد"، والسائد في الولايات المتحدة خاصةً، وفحواه أن تغيير النظام في بغداد "سوف يقنع المشككين بالتزام أمريكا بتشجيع الحكم الديمقراطي في الإقليم؛ فتحقيقها في بغداد سوف يطلق العنان لموجة من الديمقرطة في الشرق الأوسط كافة"(5) .

وحري بنا أن نحاول فهم جذور الإرهاب وأثر العولمة عليه، قبل النظر في احتمال وقوع أي من هذه النتائج .

العولمة والإرهاب "الجديد"

أوضحت الدراسات في الإرهاب، منذ عهد التعصب وأساليب عصابات المخدرات إلى (التوجيس) في الهند والفوضويين في مطلع القرن العشرين، ومنظمات حرب العصابات ضد الاستعمار، وعصابات الريف في إيطاليا–الألوية

الحمراء- والتيمباروس في الأوروغواي، والمونونيروس في الأرجنتين، وعصابات بادار ماينهوف في ألمانيا، والفهود السود في الولايات المتحدة، والجيش الأحمر في اليابان، إلى الجماعات الراهنة مثل: نمور التاميل وحزب الله وحماس و M19 في كولومبيا وجيش التحرير الأيرلندي، والجماعات شبه العسكرية المعارضة مثل إيتا في الباسك والجماعات الشيشانية والقاعدة، بأن الإرهاب ليس بظاهرة جديدة[6]. ومع ذلك، فإن العولمة أثرت بصورة ملحوظة على طريقة تجنيد وتنظيم الإرهابيين، وفي نفس الوقت، على الطرق التي يمكن من خلالها مجابهته بها.

في الحقيقة، من الممكن تشخيص عدد من التوجهات الدولية التي أثرت على طبيعة كل من عمليات الانتفاضة والإرهاب. وبعبارة بسيطة، كما يجادل ماكنلسي[7]، فقد غيرت التغيرات الدولية بصورة متشددة (راديكالية) وعظمت قوة العمليات والخيارات التي تواجه الانتفاضة، كما أنها زادت من تعقيدات سياسة الرد عليها التي تواجه بعض الحكومات أو أضعفتها. وإن هذه الاتجاهات تقترن عادةً بالعولمة بصفتها عرض النشاطات عبر الحدود وبين الأقاليم. ويمكن الإشارة إلى هذه الجوانب فيما يأتي:

التقدم في المواصلات

لقد اتخذ تحسن المواصلات أشكالا عديدة منها؛ انتشار الطائرات السوفيتية القادرة على العمل في مناطق نائية، وتيسير العجلات والمركبات من الحجم الصغير -يابانية الصنع في الأساس- على نطاق واسع، وانخفاض كلفة الشحن البحري في الحاويات -وما أفضى إليه ذلك من القيود المترتبة على مسألة إجراءات التفتيش الجمركي-. وهناك جملة نتائج لهذا الأمر، ولكن الأكثر ملاحظة هو تحسن قابلية "التغلب على القيود التي تسببها طبيعة الأرض والتقنية البسيطة" التي كانت في

السابق في حوزة الشركات عابرة القارات والقوات المسلحة للدولة[8]. وهذا يعني أن الجماعـــات أصــبحت قـــريبة من الاقتصاد العالمي، من دون تدخل، أو رغمًا عن الدولـــة، بمـــا في ذلك المتاجرة في الموارد المنقولة التي من بينها؛ الأحجار الثمينة والكريمة والأعمال الخشبية والمخدرات والآثار والأسلحة.

ثورة الاتصالات وبزوغ ثقافة العولمة

لقـــد كان لتطور منظومات الاتصالات الرقمية الزهيدة وشبكاتها الأكثر قوة تأثير مزدوج. أولا لأنها فتحت المجال لمجادلات وحوارات داخل الدول، وخارج ســيطرة الحكــومة، ومـــراقبتها، وبذلك تتكشف إخفاقات الحكومة والفساد، ويزيد الضغط على الحكومة، ويُخلق سبب لمعارضة الحكومة. كما أنها خفضت من كلفة إقامـــة نشاط اقتصادي على مستوى صغير وعولمته، في حين أن الإنترنت–البريد الإلكتروني–خلق "طريقًا لخط سريع للتملص" من كل شيء مثل الدعارة والمتاجرة بالسلع غير الشرعية إلى التملص من دفع الضرائب.[9] ثم أن عرض السلع ورأس المـــال عبر الحدود قد صاحبه أيضًا انتشار ثقافة استهلاكية معولمة جيدة، وصفت بـــ "روح عالم ماك". وإلى جانب انتشار الاتصالات والوعي بما يمكن أن يعرضه العـــالم الخارجي، فإن ذلك أربك البنى التقليدية والقيم السائدة، وتقديم نماذج بديلة خاصـــةً إلـــى الشباب الذين يواجهون صعوبات البطالة أو العيش على الكفاف.[10] ومـــن ثـــم، فإن السياسة والزعامات الخارجية هي التي تنعم بمنزلة عالية وليست المحلـــية جـــراء نـــشاطات وتقنـــية الإعلام العالمي. يشير ماكينلي إلى "إن القادة الـــشعبيين المنتخبين ديمقراطيًا يقدرون على التعامل مع التنافس، بينما الحكومات الـــضعيفة وغير الشعبية بقابليتها محدودة للتعامل مع أعلام حر يعمل ويتسلل إلى الداخل من الخارج".[11]

بزوغ الدول الضعيفة والمنهارة

فـــي تــسعينيات القرن العشرين أشارت التقارير إلى أن ثلث الدول الإفريقية جنوب الصحراء لم تكن قادرة على ممارسة السيطرة والسلطة على أقاليمها الريفية أو أن تبــسط ســيطرتها على حدودها.(12) وفي حقيقة الأمر، فإن العديد من الدول الإفــريقية صغيرة المساحة وقليلة الكثافة السكانية. فالقارة تغطي 18% من مساحة العــالم، ولكــنها تحــتوي على 11% من سكانه. وتشكو الدول الإفريقية من وهن الدولـــة: فهناك العديد منها ليست بقادرة على بسط سيطرة الدولة على أراضيها التي تقـــع تحت سيطرتها أسميًا، وتمتلك مستويات متدنية واعتيادية من التقنية المتطورة. وحـــدودها، كما يذكرنا جيفري هيربتز-لم ترسم بالضرورة بمعيار قدرة هذه الدول علـــى بسط قوتها، بل على العكس من ذلك، فهي انعكاس لبناء استعماري مفروض حافظت عليه النخب السياسية الإفريقية كمفتاح لتماسك الدولة.(13)

يتجسد أثر انهيار وظائف الدولة في عدة طرق متداخلة، منها: اغتراب فئات مـــن المجتمع وبزوغ ثقافة فوضوية بديلة، وعدم قدرتها على توفير وظائف الأمن الأساسية، وبسط الوظائف الأخرى إلى أغلبية مواطنيها، وكذلك انكشافها للتأثيرات الخارجـــية ســـواء مـــن جانب دولة أو غير دولة. وقد تفاقم وهن الدولة مع نهاية الحرب الباردة، حيث تركت الأنظمة الرعوية بلا مساندة، وفي الوقت نفسه أطلق العـــنان للتوتـــرات داخل المجتمعات في غياب قمع الدولة ووسائل محدودة لديها لإشباع التوقعات.

انتشار الأسلحة

إن وجـــود عـــدد كبيـــر من الأسلحة، والتورط المستمر للدول الاستعمارية السابقة خاصةً فرنسا، وخلق اتجاه جديد لحروب على الموارد-غالبًا على الأحجار الكـــريمة والـــنفط-، وبـــزوغ توزيـــع غـــير متساوٍ للثروة بين المناطق الريفية

والمدنية، وكذلك أثر عوامل جديدة مثل انتشار مرض نقص المناعة (الإيدز) والنزاعات على مصادر المياه، كلها يمكن أن تقود إلى عدم الاستقرار داخل الدولة الواحدة وبين الدول. فالحروب التي كانت تستمر بفعل فاعلين خارجيين خلال الحرب الباردة، استمرت، لأنه لا يمكن إيقافها بسهولة، خاصةً وأن القوى الخارجية لها مصالح قليلة، ولا تبذل مساعي جادة لتسوية النزاعات. ومن ثم فلن يقع توفيق بين المتحاربين، فيستمرون في الحرب؛ لأنه توجد موارد تعمل على استمرارها ومن السهولة أيضًا الحصول على الأسلحة. وأصبح هذا ممكنًا؛ لأن فائض الأسلحة من الحرب الباردة زهيد الثمن، وأن مصادر توريد الأسلحة تخصخصت، وأن الحكومات لم تكن قادرة على السيطرة على المخزون من الأسلحة. ومما أسهم في استمرار الحرب إمكانية التعاقد مع وتجار الأسلحة، غالبًا في مقابل تراخيص استغلال صناعة الأحجار الكريمة والنفط.

رفع القيود عن الاقتصاد العالمي

يُعد السياق السياسي لاقتصادات إفريقيا محددًا خطيرًا وذا أهمية ساهم في تدهورها بقوة وفي تحديد آفاق انتعاشها. ففي كثير من البلدان الإفريقية يمكن أن تنعت السياسة بأنها تقوم على "الوكالة". وترتبط هذه الحالة بالشحة الاقتصادية والبيئة الإفريقية المتميزة بعدم الاستقرار أو الاستقرار الاجتماعي والطبقي. وكما يقول باتريك شابل،(14) فإن المشاكل في النزاعات الإفريقية معقدة وتحمل في جوهرها طبيعة النظام الرعوي الذي تقوم عليه السياسة في إفريقيا وتعتمد عليه القيادة. ويضيف شابل أن مثل هذا النظام الرعوي معاد لنمو اقتصادي بعيد المدى وللتنمية، لكون الموارد تتوجه إلى قطاعات غير منتجة. وبالإضافة إلى حقيقة انهيار الاقتصادات الإفريقية منذ سبعينيات القرن العشرين، فإن العلاقة بين الدولة والنخب الحاكمة من جهة والسكان من جهة أخرى، اعتمدت بصورة متزايدة على القمع والعنف، وذلك على الرغم من بزوغ الأنظمة الديمقراطية.

كما أن قدرة الدول على العطاء للمواطنين لم تتحسن مع انتشار العولمة عن طريق زيادة رأسمال وانسياب التجارة وتخفيض الديون. ففي واقع الحال، أصبحت الــدول الإفريقية أكثر تهميشاً في الاقتصاد العالمي مع انحدار حصتها من التجارة العالمــية خــلال تسعينيات القرن العشرين. فقد استلمت إفريقيا 30% من مجموع اســتثمارات الدول النامية في ستينيات القرن العشرين. أما اليوم فهي دون 10%. وكمــا يــبدو، فإن فرص المشروطية ربما تكون زادت من ضعف قابليات الدول علــى العطاء للمواطنين، وبخاصةً في تقييد الإنفاق علي المعدات العسكرية وفي إضعاف الحكومة المركزية.

الصلة بالجريمة المنظمة

إن التغير في العلاقات الدولية الذي صاحب نهاية الحرب الباردة أفضى إلى أن يــصبح عدد من حركات حرب العصابات والأنظمة من دون مساندة خارجية. وفي مثل هذه الأوضاع اتجهت بعض الجماعات والدول وغير الدول إلى التهريب والنشاطات الإجرامية للحفاظ على النفس، ولكي تفعل ذلك اغتنمت الفرص المتاحة بفضل تحسن الاتصالات والمواصلات وانتقال الناس.

الهجرة

اتخــذت الهجرة صيغتين. أولاهما: الزيادة في عملية التمدن، وثانيهما: انتقال المهاجرين للبحث عن مراعٍ أفضل خارج مناطقهم. وفي الحالة الأولى، فإنها تبعث علــى تــزايد التوقعات مع قلة في الوسائل لتحقيقها. أما الحالة الثانية، فإنها تضعف قابلية الاقتصاد المحلي، وتخلق الديسابورا من الشتات المعارضة للدولة بشدة.

وهكذا، فمنذ أحــداث 11 سبتمبر يبدو أن الإرهاب قــد اتخذ صيغة انتفاضة عالمية أو معولمة بشكل واسع. فما هي إذن السمات الأساسية لهذا الصنف من العنف؟

منطق الإرهاب[15]

وبـــصورة عامـــة، فإنـــنا نفهم "الإرهاب" على أنه يعني "عنف مدبر بدافع سياســـي ينفذ ضد أهداف غير قتالية من قبل جماعات شبه قومية أو وكلاء سريين يعزمون التأثير على مشاهدين".[16] ومع ذلك، فإن في هذا الأمر جدل فيما إذا كان الإرهاب هو أكثر من أن يكون محض أداة الانتفاضة، حيث إنه لا يمكن أن يكون الإرهـــاب نهايـــة بـــذاتها. بـــيد أن هذا الجدل يفترض أيضًا وجود بدائل ممكنة، وبخاصة في حالة غياب مساندة أغلبية السكان. وبعبارة أخرى أن الإرهاب يمكن أن يكون وسيلة بذاتها، أي هدف لإحلال عدم الاستقرار في المجتمع كافة.

وثمـــة ملاحظـــات خطيـــرة بصدد الإرهاب وأشكال التعبير عنه، وبخاصة أنصار ما يعرف "بالإرهاب الجديد" مثل القاعدة.

التنظيم

تـــتكون الجماعـــات الإرهابـــية مـــن بنى تقوم على أساس الخلية التي من الصعوبة بمكان التغلغل فيها وتدميرها.

التمويل

لمثل هذه الجماعات صلة وثقية بشبكات المخدرات والجريمة المنظمة بما فيها تزويـــر البطاقات الائتمانية للسحب الفوري، وبمنظمات غير حكومية إسلامية تيسر وســـائل شرعية نسبيًا للوصول إلى حشد التأييد. ووفقًا لتقديرات جهاز الاستخبارات المركـــزية الأمريكية، فإن خُمس المنظمات غير الحكومية على الصعيد العالمي هي إسلامية، وفي حوزتها ميزانية تقدر بأكثر من مليار دولار سنويًا. وهكذا فثمة صلة ربط قوية بين النفط والنزاع والإرهاب وهي ذات أبعاد ثلاثة. أولا: في ضوء الدور الـــذي تقـــوم بـــه الـــدول النفطية في الشرق الأوسط والخليج فإنها تدعم الجماعات

الإرهابية ماليًا بصورة مباشرة أو غير مباشرة-من خلال دعم الجمعيات الخيرية-. ثانيًا: تفرز طبيعة العديد من هذه الأنظمة-التي يُنظر إليها على أنها غير ديمقراطية وثرية-توجهات نحو بدائل أكثر عفة مثل القاعدة. وثالثًا: وبالنظر لاعتمادية الاقتصاد الأمريكي على هذه المصادر الخارجية للتزود بالطاقة، فإنها تساند عددًا من الأنظمة السلطوية؛ فقد وضعت واشنطن الخليج مركزًا لاهتماماتها الاستراتيجية، وبفعلها هذا جعلت نفسها تحت نظر جماعات الإرهاب. وإن النظم النفطية لها تاريخ من البذخ على الأجهزة البيروقراطية بما فيها الجيش وأجهزة الأمن الداخلي "وذلك في العادة على حساب المؤسسات التمثيلية والحريات الفردية"[17] حيث إن ريع النفط بطبيعته المستقلة يقلل من الترابط بين الدولة والناخبين.

الشبكات

لقد انتقلت حركات الإرهاب من المستوى المحلي إلى الدولي-كما هو الحال بشأن الأصول المتعددة الجنسية للمختطفين في 11 سبتمبر-في التجنيد والأهداف والتنظيم-الجهاد على سبيل المثال-. فتشير التقارير إلى أن القاعدة يؤيدها اليوم جماعات اجتماعية في أكثر من 40 بلدًا. فهل هي تتجمع حول العقيدة الإسلامية، رغم أن أصول المنفذين والمؤيدين تتباين من حيث البلد والخلفية المهنية والثقافة؟ وتعتمد القاعدة إلى درجة كبيرة على الفرص الإعلامية مثل قناة الجزيرة الفضائية، حتى وإن كان بعد 11 سبتمبر، وعلى الإعلام الذي يغطي هجماتها. وفوق كل شيء، فإن القاعدة عالمية الأبعاد من السودان إلى اليمن، ومن إندونيسيا إلى مدينة نيويورك. وفي 1999 وسمت وزارة الخارجية 12 مجموعة من 30 "إرهابية" لها موقعها على البريد الإلكتروني. وفي ديسمبر 2002 أصبحت أغلبية 31 مجموعة في القائمة لها مواقع على البريد الإلكتروني.[18]

إن التأييد للحركات الإرهابية، سواء كانت القاعدة والألوية الحمراء أو بادار ميناهوف يرتبط بتوجهها في خطابها للفاقدين للولاء وحضور قيادة ذات رؤية. ولهذا الأمر أهمية خاصة-كما أشرنا آنفًا-بالحالة من المشاعر المتزايدة على نطاق واسع ضد الملكية في السعودية، وضد طبيعة 22 بلدًا عربيًا متخلفًا وغير ديمقراطي.

من الحربة إلى أسلحة الدمار الشامل - التغييرات في قوة النيران

والجانب الواضح والمثير للقلق في مسألة الإرهابيين "الجدد" هو الصلة بأسلحة الدمار الشامل[19]. ومع أن الحرب على أساليب ونشاطات القاعدة سلطت الأضواء على هذا الجانب، إلا أن مثل هذه الاهتمامات المقلقة كانت واضحة من قبل، مثل الهجمات بالغاز السام لمجموعة شنري كيو في محطة قطار الأنفاق في طوكيو في 20 مارس 1995[20]. وقد قال تقرير لمجلس الاستخبارات القومي في عام 2000: "لقد أظهرت جماعات فاعلة غير حكومية أجنبية - بما فيها إرهابية، والانتفاضة أو جماعات متطرفة - التي تهدد أو لديها قابلية للهجوم على الولايات المتحدة أو مصالحها، اهتمامها في مواد كيمائية وأحيائية وإشعاعية أو نووية".[21] ومن ثم، فهناك اليوم خطر شديد حيث إن أسلحة الدمار الشامل يمكن أن تباع إلى إرهابيين أو دول معادية. فعلى سبيل المثال في 2002 أشار مجلس الاستخبارات القومي أن هناك 23 محاولة لسرقة مواد انشطارية أحبطتها قوات الأمن الروسية ما بين عامي 1991 و 1999[22].

ووفقًا لوكالة الطاقة الذرية الدولية فهناك 175 حالة متاجرة في مواد نووية منذ 1993، و 201 حالة تهريب لمواد إشعاعية أخرى. علمًا بأن 25 كيلو من اليورانيوم العالي التخصيب و 9 كيلوات من البلوتونيوم يكفيان لصناعة سلاح نووي مع آلية إطلاق متطورة. وكما يقول محمد البرادعي، المدير العام للوكالة

الدولـــية للطاقة الذرية: "ففي الوقت الذي لا نستطيع فيه استثناء احتمال أن يتمكن الإرهابيون من الحصول على بعض المواد النووية، إلا أنه من غير المحتمل جدًا أنهـــم يقدرون على استخدامها لصناعة وتفجير قنبلة ذرية بنجاح"[23]. ولكن هذا لا يعنــــي أن الإرهابيين يزمعون صناعة قنبلة ذرية "تقليدية"، ففي الحقيقة يشار دائمًا إلى أن نوع السلاح النووي الأكثر احتمالا أن تستخدمه مثل هذه الجماعات سوف يكـــون مـــن نـــوع قنبلة إشعاعية (قذرة) يتطلب صنعها كمية قليلة من اليورانيوم أو البلوتونيوم المخصب.

ولـــيس لهذا الأمر أبعاد كيمائية[24] وأحيائية[25] ونووية وحسب، بل إن تقنية جديـــدة قـــد انتشرت في مجال ما بات يعـــرف "بالإرهاب الإلكتروني" من مواقع البـــريد الإلكتروني التي تستخدم للحصول على الأموال وللتجنيد وغيرها للوصول إلـــى معلـــومات لبـــناء أسنـــلحة لأغـــراض إرباك الاستقرار في العمليات المالية العالمية والطيران.

وكمـــا تبين من هجمات 11 سبتمبر و 12 أكتوبر و 16 مايو فإن الأسلحة التقلـــيدية وغير المتطورة تبقى فاعلة ومرعبة. وفي هذا الشأن، فقد ضمنت كلفة عملـــيات إرهابية (أو منع وقوعها) على غرار هجمات 9/11 بحدود 200,000 ملـــيون دولار لكـــل واحـــدة.[26] وكمـــا أشـــرنا آنفًا، فإن التقدم الواقع في تقنية الاتـــصالات قد جعل من (F3) وهي العثور على وتجميد وحرمان موارد الإجرام أكثر صعوبة.

ثـــم إن محاربة ومنع الإرهاب أصبح أيضًا أكثر صعوبة في ضوء أشكاله المتنوعة المتمثلة في الأطوار الدينية المتطرفة إلى عبادة الشخصية إلى الحركات اليمينـــية واليسارية إلى الفوضويين، والمنظمات القومية وإرهاب الدولة. ولا ريب أن الجـــذور المختلفة لهذه الأشكال تتطلب استراتيجيات متنوعة لا يمكن الخوض فـــي تفاصيلها في هذا البحث. ومع ذلك، فإن أي استراتيجية ناجحة تستدعي تفهم

الأسـباب التـي تحدو بالناس إلى العنف. ولعل الجزائر خير مثال في هذا الصدد وتعطينا بعض المؤشرات للتعامل مع ظاهرة الإرهاب في إفريقيا.

المثال الجزائري

لقـد أصـبحت الجزائر في مركز الحرب على الإرهاب. والإرهاب تكتيك اسـتعمل لأول مـرة فـي مرحلة الاستقلال ضد الفرنسيين ما بين عامي 1954 و 1962 وراح ضـحيته أكثر من مليون نسمة، ومن بعد ذلك وقعت بعد إجهاض الانتخابات التي فازت بها جبهة الإنقاذ الإسلامية المحظورة الآن في 1991. وقد قـتل أكثر من 100,000 بما فيهم 70 صحفيًا في حملة إرهاب تبعت حظر جبهة الإنقاذ الإسلامي في 1992.

وفـي وسـعنا الإشارة إلى جملة أسباب لظـهور الإرهـاب الإسلامـي فـي الجزائر[27].

لقـد تغيـرت البيئة السياسية الجزائرية في الثمانينات من القرن العشرين مع خسارة نصف عائدات الحكومة؛ نتيجة لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية. فمع انخفـاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات من القرن العشرين انخفض دخل الفرد مـن 4,000 دولار إلـى 1,300 دولار مما تسبب في تراكمات هائلة من المشاكل الاجتماعـية والهيكلـية الاقتـصادية. وحتى ذلك التاريخ كانت هي الموفر الأساسي لفرص العمل والرعاية الصحية والتعليم والدخول. وفجأة لم تعد الدولة قادرة على أن تقـدم الخـدمات الملائمة لرفع مستوى المعيشة الذي حدده جيل انتفع من الاستقلال. ولكن نظرًا لأن 75% من السكان معظمهم دون عمر 30 سنة والظروف الاقتصادية الـصعبة، فـإن هـذه المـستويات كان لا بد أن تنخفض وتسبب ضغوطًا اقتصادية وسياسية واجتماعية. وبعد الاستقلال، حصل تأميم للاقتصاد الجزائري مما أفضى إلى التستر على عدم الكفاءة حينها بفضل قطاع النفط المزدهر.

وفي الوقت نفسه، كانت الجزائر تحت حكم الحزب الواحد وهو جبهة التحرير الوطنية التي ظلت في السلطة منذ الاستقلال، وبما أنه لم يكن هناك من تسامح مع الانشقاق سوى في داخل الحزب. ومن ثم، فإن المعارضة التي لا يمكن أن تجد لها مجالا داخل الحزب وجدت سبيلها إلى المسجد الذي لعب دورًا في هذا الخصوص شأنه شأن الكنائس في الدول الشيوعية خلال الحرب الباردة. وثمة أسباب أخرى خارجية أشعلت الأزمة ،منها: سقوط القومية العربية وفشل الاشتراكية العربية، وسقوط جدار برلين، وانهيار الاتحاد السوفييتي بصفته الحليف الرئيسي الأيديولوجي للجزائر، وحرب الخليج في 1991، ومأزق القضية الفلسطينية المستمر. كما أنه لم يكن من دور لنموذج تحقق فيه الدول العربية الانبعاث الاقتصادي والسياسي في بيئة جغرافية يغلب عليها طابع عدم الاستقرار تواجهه الأنظمة، وكذلك مشاكل الشرعية، وسكان لديهم قضايا الهوية القومية والسياسية. وبقدر ما يتعلق الأمر بوجود دور لنموذج فإنه ذاك الذي قدمته الثورة الإسلامية الإيرانية[28] .

مجالات التعبير السياسي

إن ظهور الأصولية الإسلامية يثير تساؤلا أساسيًا بشأن أشكال التنظيم المدني الذي ينفّر عنه أعضاء من المجتمع الذين ربما يسعون إلى التعبير عن اختلافاتهم وكذلك الأقنية التي في وسعهم السعي إليها لتحقيق ذلك.

لقد عرفت الدول الإفريقية موجة الليبرالية السياسية في مرحلة الانتقال من الاستعمار إلى الاستقلال. ولكن في واقع الأمر فإن الأفارقة أفقر مما كانوا عليه قبل 30 سنة، وهذا يعني ببساطة القول إنه وقع استبدال مجموعة من الفئات (الاستعمارية) بمجموعة أخرى (إفريقية). لقد جاء التحرر السياسي بحريات جديدة وقدر من العدالة الاجتماعية، ولكن بقليل من العدالة والمساواة الاقتصادية. فقبل

الاستقلال الجزائري، كانت الوحدة الوطنية نابعة من تجمع ثلاثة عوامل هي: الكفاح ضد فرنسا، والدور المركزي لجبهة التحرير الوطني كحركة جامعة، والإسلام. ولكن هذا الترابط بين هذه العوامل فقد وحدة تماسكه مع الزمن، وبخاصةً في وجه الصعوبات الاقتصادية.

وتقدم الجزائر توضيحًا للتحدي الذي تواجهه حركات التحرر، مثل جبهة التحرير الوطني، فكلما نضجت كان عليها أن تتكيف مع سياق سياسي اعتيادي وتنافسي. فاحتكار السلطة من قبل جبهة التحرير الوطني خلّف مشاكل تفجرت بعنف في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، فجاء فقدان السلطة في الانتخابات المعطلة في 1991 وبعد ذلك في الانتخابات البرلمانية في 1997. وهناك في إفريقيا تحديات مماثلة تواجه قابلية تحويل حركات التحرير نفسها من مؤسسات إلى أحزاب سياسية، وعلى وجه الخصوص في جنوب إفريقيا.

ولذا، فإنه من المتوقع أن تقوم محاولات لثورات جديدة ما لم تستطع الدول الإفريقية التعامل بجدية مسبقة مع الضغوط من أجل التغيير. ولكن ما هي الأشكال التي ربما تتخذها هذه المحاولات، وحول أية طروحات، وأيديولوجيات وتنظيمات؟ وليس من المدهش أن يقدم الإسلام بديلا في هذه البيئة. وبسبب التمويل الجيد من جانب دول الخليج-خاصةً السعودية-بعد ارتفاع أسعار النفط في 1973، وقصور تقديم الوعود وغياب الديمقراطية في إفريقيا، وما أججته النشاطات غير المقيدة لإسرائيل في الشرق الأوسط، وتصدير هذه المشاكل إلى الجدل الإفريقي، فقد غدت القارة-على حد قول سوزان رايس-"حاضنة حقيقية" للإرهاب وجنوده. كما أن الطبيعة الواهنة للدول الإفريقية وفساد الطبقة السياسية الإفريقية جعل من القارة مع الزمن هدفًا سهلا للجماعات الإرهابية. ولقد تعقدت الحالة في هذه البيئة، حيث خلقت فيها حروب التحرير قدرًا كامنًا من الغموض في

التفــريق بين "الإرهابي" و "المقاتل من أجل الحرية" وعدائية متسترة تجاه الغرب بشأن السياسات الاستعمارية وما بعدها.

إن مـــثل هذه الاهتمامات حتمية، ربما لأن أكثر من ثلث سكان إفريقيا من المسلمين والتي يبلغ عدد سكانها 700 مليون نسمة، وهناك صلات بين الجماعات الإسلامية والإرهاب في القارة، فضلا عن تطبيق الشريعة الإسلامية في 12 ولاية فـــي شمال نيجيريا، وتشخيص الولايات المتحدة لحكومة السودان الإسلامية كدولة تتبنـــى الإرهـــاب-حيث يسرت سكنًا لابن لادن ما بين عامي 1991 و 1996-، وكذلك وجود خلايا مزعومة للقاعدة في كيب تاون[29]. وقد تفاقمت هذه المخاوف إثـــر تفجيـــرات أغسطس 1998 في السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا التي أودت بحياة أكثر من 200 شخص، وكذلك هجمات بالقنابل والصواريخ على سياح إســـرائيليين فـــي كينـــيا في أواخر 2002. وكما تقول سوزان رايس: وفي حقيقة الأمـــر أن المعتنقين للإسلام الأكثر راديكالية ومعاداة للأمريكيين يزدادون نشاطًا مـــن جـــنوب إفريقيا إلى الســـودان ومن نيجيريا إلى الجـــزائر وهؤلاء يجب أن يكونوا مصدر قلق كبير لنا"[30].

ومع ذلك، فقد يبدو تناقضًا ظاهريًا أن يؤكد المسؤولون في إدارة بوش بأن إفـــريقيا بـــسكانها المـــسلمين الكثيرين قد تلعب "دورًا محوريًا" في تماسك التأييد للحـــرب ضـــد الإرهاب. وقد حثت كوندليزا رايس، مستشارة الأمن القومي، في أكتوبر 2001 "أن على الدول الإفريقية، وخاصةً تلك التي فيها سكان كثيرون من المسلمين أن تفصح في كل مناسبة وبوضوح أن هذه ليست حربًا بين الحضارات، بل إن هذه حرب حضارية ضـــد غير الحضاريين في طـــريقة تعاملهم معنا"[31].

وهكـــذا، فما هو شكل الحرب المحتمل؟ وهل يمثل ماضي الجزائر القريب صـــورة المستقبل لعديد من الدول الإفريقية؟ وكيف تستطيع الدول التعامل مع هذه البيئة وتمنع عملية عدم الاستقرار؟

مواجهة الحرب على الإرهاب

ستكون الحرب ضد الراديكالية والإرهاب طويلة وبعدة صور حتمًا، ومواجهتها زهيدة وستصاحبها انتكاسات ولن تكون زهيدة. وإن استراتيجية ناجحة لمواجهة هذه التحديات تستدعي في جوهرها شراكة بين إفريقيا والمجتمع الدولي في عدد من المجالات.

أولا: اجتثاث الظروف التي تولد الإرهاب، بما فيها غياب آفاق المستقبل، والنمو الاقتصادي المنخفض أو المعدوم، وحكومات قمعية أو منهارة، وإدراك في إفريقيا أن الغرب والولايات المتحدة لا يكترثون بمحنة إفريقيا، وانسحاب القوات الأمريكية من الصومال وغض الطرف عن عمليات الإبادة البشرية الفظيعة في رواندا في 1994.

ثانيًا: الحاجة إلى خلق وتفعيل قابليات جمع المعلومات الاستخبارية وتقوية أجهزة الشرطة، وبناء مؤسسات قضائية فاعلة وشفافة من أجل إقامة أنظمة عدالة اجتماعية تتخطى حدود المثال السياسي.

ثالثًا: جعل القوات المسلحة محترفة؛ لأن هذا مفتاح أساسي في مكافحة الإرهاب وقابلية مكافحة الجريمة وتقييد التجاوز من قبل هذه الجماعة على السلطة في الدول الإفريقية .

رابعًا: الدعوة إلى الانخراط مع عديد من الأساتذة والطلبة المسلمين الذين لا يسعون على طريق راديكالية. ومن الأمور الحاسمة تغيير أي إدراك بأن الإسلام هو المشكلة، وأن المسلمين بالضرورة يمثلون خطرًا أمنيًا.

ومما لا ريب فيه أن وجود 250 مليون مسلم في إفريقيا من المغرّبين الذين ويعتنقون الراديكالية يمكن أن يجعل من الصعوبة بمكان حكم إفريقيا. وإن العنف الديني في نيجيريا-حيث نصف السكان المؤلف من 120 مليون من المسلمين-

الــذي حصد آلاف الأرواح خلال الــ 30 سنة الماضية قد بين أنه في الأوضاع الملائمـــة يمكن أن يصبح الإسلام راديكاليًا وهذا على العكــس من الطريق الذي ســلكه نحــو العلمانــية خلال فترة الاستعمار. وهكذا فثمة حاجة إلى استراتيجية دبلوماسية للاقتراب من المجتمعات المسلمة الإفريقية لتحاشي التصورات النمطية الجاهــزة السائدة عند كل من الطرفين.

خامــسًا: وثمــة حاجــة أخرى، لها صلة بما قبلها، ألا وهي تحسين النظم التعليمــية ومساعدتها في إفريقيا، وبخاصةً في مدارس تحفيظ القرآن. وإن تخفيف مــستنقع الــراديكالية فــي إفريقيا يستدعي خلق ثقافة التسامح في المدارس سواء أكانت بعثات تبشيرية مسيحية أو مدارس إفريقية إسلامية.

سادسًا: ومن الأمور الأساسية أن الأمم ينبغي أن تعتاد على فكرة أن العملية السياسية يمكن ممارستها سلميًا بصورة أفضل من خلال برلمان منتخب. ولتحقيق ذلــك، لابد من تكثيف العملية الديمقراطية وترصينها عبر انتخابات متكررة، وأن تلتزم الحكومة والجماعات المعارضة بالقواعد السياسية. كما أن السياسيين، وليس الــراديكاليون، يجب أن يضعوا الأجندة السياسية. وهنا يأتي دور المجتمع المدني في تقديم أجندة بديلة للتجمع حولها من أجل هويــة سياسية للحزب الحاكم وللدين، وهــذه مسألة من الأهمية بمكان ويجب أن تغذى. والإعلام مؤسسة هامة أيضًا في نــبذ العنف وتقديم صيغة مفتوحة للتعبير السياسي، وإيصال المعلومات إلى الرأي العــام والجوار، وتوجيه الانتباه نحو حقوق الإنسان والشفافية، وبفعلها هذا، فإنها تساعد في تلبية التوقعات العالية في السلام والديمقراطية[32].

سابعًا: يجب على الدول الإفريقية أن تضع هدفًا عمليًا في خطابها السياسي في محاربة الإرهاب وتلتزم به. فبعد أحداث 11 سبتمبر كانت الدول الإفريقية سريعة في شجبها لهذه الأفعال. وقد قال ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، في هذا الصدد: "إن حكومة جنوب إفريقيا تشجب بلا تحفظ هذه الأعمال

الخسيسة". وأسرع كل من الرئيس عمر البشير من السودان وأبو سانجو رئيس نيجيريا بتقديم تعاونهم في محاربة الإرهاب. وسرعان ما أرسلت حكومة جنوب إفريقيا قائمة بأسماء مَنْ مِنْ المحتمل أن لهم صلات بالمتهمين بأحداث 11 سبتمبر، وفي أكتوبر وقعت الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا اتفاقية إبعاد المتهمين [33]. وأرسلت الجزائر قائمتين واحدة فيها 350 إسلاميا مقاتلا مشتبه به يرتبطون بالقاعدة، والأخرى فيها 1000 اسم من الإرهابيين الجزائريين المعروفين بنشاطهم في الغرب.

ومع هذا فمثل هذه الإجراءات يجب أن تقرن بأفعال. فبعد تفجيرات السفارتين في كينيا وتنزانيا تم تبني معاهدة إفريقية حول الإرهاب، لكن عملية التوقيع والمصادقة لا تزال بطيئة[34]. وإن إنشاء مبادرة الاتحاد الإفريقي بإقامة المعهد الإفريقي للإرهاب ومقره في الجزائر ربما يكون خطوة أولى في الطريق الصحيح. وثمة خطوات ضرورية لتمكين الدول الإفريقية من التحرك بنشاط وفاعلية على الإرهاب، فهناك حاجة إلى صياغة تشريعات وطنية ملائمة والتنسيق فيما بينها، وتبادل المعلومات وخلق شبكات استخبارية، وتدريب وتجهيز المسؤولين في مجالات عملياتية في القضاء والشرطة والجيش والدبلوماسية.

ثامنًا: وثمة حاجة لفهم أفضل وتعامل أجدى مع صلات الربط الموجودة بين الجريمة المنظمة والتأييد للجماعات الإرهابية، ولدور ليبريا في غسيل النقود وتجارة الأحجار الكريمة غير الشرعية وما يشاع عن علاقاتها بالقاعدة، فضلا عن فاعلين من غير الدولة مثل الجبهة الثورية الموحدة في سيراليون التي دفعت إلى تركيز الاهتمام على هذه المنطقة من إفريقيا.

تاسعًا: وإن حالة البؤس في الجزائر تؤكد أهمية التحرر الاقتصادي والسياسي لتوفير مصادر بديلة للثروة خارج نطاق الحكومة وتحقيق تنوع في الاقتصاد. ويستدعي هذا حتميًا قواعد السيطرة المالية والخصخصة، فضلا عن

إجراءات تخص جانب الطلب بما فيها تحرير الجمارك واتباع أنظمة التجارة الحرة. فعلى سبيل المثال، إن تركة خبرة الجزائر في الاشتراكية لأربعين عامًا وفيها اليوم حوالــي 1,300 منشأة تملكها الدولة توظف 800,000 عامل تتمثل في أن الجزائر غارقة في ديون خارجية تقدر بما بين 6 و 7 مليارات دولار. وفي مثل هذه الحالة تصبح الخصخصة ذات مشاكل جمة ولكنها ملزمة.

عاشـــرًا: وأخيـــرًا يجب على الأفارقة والمجتمع الدولي أن يوليا مسألة ماذا يجـــب فعلـــه مـــن أجل عودة النظام إلى الدول المنهارة. فالصومال، على سبيل المـــثال، قد أصبحت مصدرًا أساسيًا لتصدير الإرهاب. والمعروف أن القاعدة لها صـــلات مـــع حركة الاتحاد الإسلامية الصومالية. كما أن السلاح يوجد بكثرة في الصومال لكونها بلا حكومة، وحدودها مفتوحة على الدول الأخرى وسواحلها غير محمية. كما يجب أن نجعل من السودان مسألة تثير القلق لصناع السياسة. وكذلك غياب وظائف الحكم إلى جانب قيادة شارلز ميلر المصابة بفقر الدم في ليبريا هي توضـــيح آخر للأثر الضار الناجم عن حالة تشظي الدولة في إفريقيا، وكذلك الأثر الذي يكون لهذه الحالة على العالم خارج القارة.

الخاتمة: كلفة القيام بشيء

إن محاربة الإرهاب سوف تكلف ملايين الدولارات وتستغرق وقتاً طويلا. وكمـــا يقول جوزيف نايي: "لكي تكسب الحرب على الإرهاب يجب على الولايات المـــتحدة أن تتعلم كيف تجمع بين قوتها العسكرية القوة والناعمة"[35]. وكما يقول: "فـــإن الحرب الراهنة على الإرهاب ليس صدام حضارات، إنها حرب أهلية داخل الحضارة الإسلامية بين المعتدلين والمتطرفين". ولكي يكسب الغرب الحرب يجب علـــيه أن يجذب إليه المعتدلين ويؤيدهم. وإن قابلية الغرب على جذبهم إليه سوف تعـــتمد علـــى التأيـــيد العالمي لهدفه، وطريقة تعامله مع المناطق الرئيسية (مثل أفغانـــستان والعـــراق) بعـــد انـــتهاء العمليات العسكرية، وكذلك "تطوير سياسات تـــتحالف فـــيها الـــولايات المـــتحدة مع تطلعات المواطنين العاديين خارج منطقة الصراع المباشرة".

وبعبارة أخـــرى، فإن الأوضاع التـــي تولـــد الإرهاب لا يمكن التعامـــل معها بالمعـــركة كما حـــدث في أفغانستان والعـــراق. فـــإذا كان اليأس يكمن خلف الإرهـــاب وتنامي الإســـلام الـــراديكالي، فـــإن مجابهة تحدياته تستدعي إعطـــاء الناس الأمـــل من خـــلال تحســـين التعليـــم والعدالة وظروف العمل وحياة أفـــضـــل.

وهـــذا بـــدوره يـــضع مـــسؤوليات على عاتق الشـــركاء الدوليين والدول الإفـــريقية علـــى حد ســـواء. وما يتعلق بالشركاء الدوليين فـــإن الأمر يمتد على أفـــق واســـع مـــــن استراتيجيات محسنة فـــي الدبلوماسية العامـــة، وتـــوسيع الـــتعهد والالتـــزام بمحاربـــة القـــضايا ذات الصلة بالفقـــر مثل فقـــدان المناعة، والاقـــتـــراب مـــن القـــادة المسلمين، والهجـــوم على التهريب وتحســـين شروط الحكـــم الرشيد بجهود من النشاطات الغربية العاملة في إفـــريقيا، من خلال بسط

العملــية علـــى غـــــرار عملية كيمبرلي، واستراتيجيات مفصلة للانخــراط مع تلــك الــدول التـــي تمـــثل خطــــــرًا مباشــــرًا مـــثل السودان، وخاصةً ليبريا والـــصــومال. أمـــا مـــا له صلة بالـــدول الإفــريقية فعليها محاربة الأوضـــاع التــــي تـــولد الإرهـــاب، ويستدعـــي ذلك السير في طريق الاقتصاد الليبرالـــي والإصـــلاح السياســـي.

هوامش الفصل الأول

1) DR GREG MILLS is the National Director of the SA Institute of International Affairs and the author, most recently, of The Wired Model: South Africa, Globalisation and Foreign Policy (Cape Town: Tafelberg, 2000) and Poverty to Prosperity: Globalisation, Good Governance and African Recovery (Cape Town: Tafelberg, 2002). He may be contacted at millsg@saiia.wots.ac.za.

2) For the full text, see http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html.

3) See, for example, United Nations, International Instruments Related to the Prevention and Suppression of Terrorism. New York: UN, 2002.

4) See her testimony to the Hearing on 'Africa and the War on Global Terrorism' before the Subcommittee on Africa of the Committee on International Relations House of Representatives, 107th Congress, 15 November 2001, Serial No. 107-46. This is available **on** http://www.house.gov/intemational relations.

5) Daniel Neep, The Impact of War in Iraq: Democratisation or Destabilisation of the Middle East?', RUSI Journal, April 2003, p. 10.

6) See for example, Walter Laqueur, The New Terrorism: Fanaticism and the Arms of Mass Destruction. London: Phoenix Press, 1999, esp. pp.8-49.

7) For an excellent discussion on this overall topic, see John Mackinlay, Globalisation and Insurgency. Oxford and London: OUP and IISS, Adelphi Paper 352, 2002.

8) Mackinlay, ibid, p. 18.

9) Ibid, p.22.

10) This is most notable, for example, in the emergence of the counter-cultures in West Africa modelled on American rap artists such as Tupac Shakur.

11) Ibid, p.27.

12)Joshua Forrest, 'State Inversion and Non-State Politics', in Leonardo Villalon and Phillip Huxtable (eds.). The African State at a Critical Juncture. Boulder: Lynne Reinner, 1998, p.45 cited in Mackinlay, ibid, p. 109.

13)See Jeffrey Herbst, States and Power in Africa. Princeton: PUP, 2000, especially pp.252-3.

14)These comments were made at a conference on Africa organised by the Japan Institute of International Affairs (JIIA), Tokyo. February 2001.

15)For a detailed analysis of the nature of modern terror groups, see 'Confronting Terrorism', Current History, 101, 569, December 2002.

16)This definition is taken from Title 22 of the US Code, Section 2656f(d), and is employed in the US Department of State's annual report on Patterns of Global Terrorism.

17)Michael T Klare, The Deadly Nexus: Oil, Terrorism, and America's National Security', Current History, 101, 659, December 2002, p.419.

18)See Marina Conway, 'What is Cyberterrorism?', Current History, 101, 659, December 2002. p.436.

19)For a discussion on these issues, see Judith Miller, Stephen Engelberg and William Broad, Germs: The Ultimate Weapon. New York: Simon and Schuster, 2001.

20)Which resulted in 12 dead and 5,500 injured.

21)'Foreign Missile Developments and the Ballistic Missile Threat Through 2015', NIC, December 2001 on http://www.nic.gov.

22)See http://www.cia.gov/nic/pubs/index.htni.

23)ومــن هنا تأتي قضايا غير محسومة (رغم نكران وقوعها) بشأن القنابل "المفقودة":

48 حقيــبة قــنابل سبيتزانت، والرأسان الحربيان التكتيكيان المباعان إلى إيران في مطلع التسعينات، و23 رأس حربي من عيار تدميري واطئ مفقودة من مخزن في

سـيبيريا فـي مارس 1992، و12 قذيفة نووية ميدانية فقدت أثناء انسحاب القوات السوفيتية من جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

24)Chemical weapons include: nerve gases tabun, sarin, soman and VX which affect the neuromuscular system, mustard and chlorine gases, and traditional poisons such as arsenic and strychnine.

25)Biological weapons include: anthrax, tularemia, Yersina pestis (bubonic plague), Shigella flexneri, salmonella, botulinum, smallpox and staphylococcus enterotoxin B.

26)Cited in Mackinlay, op cit, pp.88-89.

27)This section is based on a number of interviews conducted in Algiers in February 2003. See also Robert Mortimer, 'Bouteflika and Algeria's Path from Revolt to Reconciliation', Current History, January 2001, pp. 10-15; Foreign and Commonwealth Office, 'Conflict in Algeria', Background Brief, August 1998; and Ian O Lesser, 'Policy toward Algeria after a Decade of Isolation', Mediterranean Quarterly, Spring 2001, pp. 8-21.

28)On the issue of role models, see Giampaolo Calchi Novati and Stefano Belluci, 'Islamic Governance in Algeria and Sudan: A Fading Quest for a Model?', Mediterranean Quarterly, Winter 2001, pp. 100-114.

29) يـزعم مورسن أن خلايا القاعدة موجودة في كيب تاون ودربن، وأن القاعدة ترتبط بحركتين في كيب تاون الشعب المناهض للعصابات والمخدرات والقبلة ... وأن حكـومة جـنوب إفـريقيا تفتقر إلى المعلومات والتجهيزات لتسيطر بصورة فعالة على الإسلام الراديكالي داخل حدودها.

30)'Africa and the War on Global Terrorism', op cit.

31)Remarks delivered during the second African Growth and Opportunity Act (AGOA) Economic Forum in Washington, 30 October 2002, cited in Ted Range, 'Africa and the War on Terrorism', CRS Report for Congress. Washington DC: Congressional Research Services, 17 January 2002.

32)On the role of the media in the Algerian crisis, see, for example, Claire Spencer, 'Who killed the monks?'. The World Today, August/September 1998, pp.203-205.

33)Dagne, op cit.

34)Morrison, op cit.

35)Joseph S Nye, 'Bombs can't do it all'. International Herald Tribune, 14 February 2003.

2 الفصل الثاني

الإرهاب في إفريقيا:

مشاكل التعريف والتاريخ والتطور

(كريستوفر كلافلام)

الفصل الثاني

الإرهاب في إفريقيا: مشكلات التعريف والتاريخ والتطور

كريستوفر كلافلام:[1]

المقدمة: قضايا التعريف

الإرهــاب فعــل سياســي له شكل مميز جدًا، ويظهر في ظروف محدودة وخاصــة جــدًا، ويــستدعي تحليله تقييميًا حياديًا بشكل دقيق لطبيعة الفعل نفسه، والأوضاع التي يمكن أن ينمو فيها. وفي ضوء طبيعة الإرهاب وأثره، فإنه يمكن تفهــم صــعوبة تحقيق تقييم مرغوب فيه. وإن كثيرًا من النقاش يجري في معاني الــشعور بالغضب الــذي تفضي إليه نتائجه الفظيعة – وهذا أمر مبرر من وجهة نظــر أخلاقــية، وكذلك يمكن تفهمه في المعنى السياسي ، حتى وإن كان للأسف يكون من وجهة نظر تحليلية. وكذلك، فإن تعاريف الإرهاب مشحونة بشكل كبير بدافــع ضرورة أن تكون هناك حاجة لشجبه، حتى تكاد تصبح جزءًا من تشخيص الظاهــرة نفــسها، أو بالعكس، عندما يُعرف الإرهابيون والمتعاطفون معهم تأتي الإشارة إلى الأهداف الظاهرية التي يوجه إليها فقط، بينما يشار بصورة عابرة إلى نــوع العمــل والفعل الذي يقود إليه الإرهاب. إن الفعل له هدف، والإرهاب ليس بــذي معنــى إذا لم يكن له هــدف، ولا يمكن تفسيره إلا من وجهات نظر أولئك القائمين به، وهذا يستدعي سبر الأوضاع الخاصة التي تصبح ظاهريًا استراتيجية عقلانية في نظر منفذيها، في حين رفع عن أولئك المنفذين الحجاب الأخلاقي الذي يكسونه به.

ينبغي تعريف الإرهاب بأنه استجابة عملية لمشكلة ميدانية: كيف تفعل سعيًا وراء تحقــيق أهــداف سياســية، وأنت مستعد أن تقوم به مهما كان يبدو مستوى العــنف ضروريًا، عندما لا تسيطر على المساحة التي تعمل فيها؟ هناك عنصران

في هذه المسألة. أولا، تلك التي تتعلق بالأهداف وإرادة الساعين إليها لاتباع طرائق عنيفة. ومن هذه الزاوية، قد يكون بين أيدينا طيف واسع لأشكال مختلفة من الإرهابيين الذين لهم أهداف مختلفة ويعملون تحت ظروف مختلفة جدًا. ففي حالة الإرهابيين الذي يعملون في مجتمعات ليبرالية وديمقراطية، مثل فصائل الجيش الأحمر في ألمانيا والألوية الحمراء في إيطاليا خلال سبعينيات القرن العشرين ، فإن الأهداف بالضرورة لا يمكن أن يتم تحقيقها من خلال الآليات السلمية لجماعات الضغط وتأييد العملية الانتخابية التي في متناول كل مجموعة أو غرض تستطيع الإفادة منه. وفي الطرف الآخر من الطيف، قد يعمل بعض الإرهابيين في بيئة أنظمة سياسية قمعية والتي فيها شريحة كبيرة من المجتمع تشاركهم الأهداف التي يسعون من أجلها، لكنها أهداف لا يمكن السعي إليها من خلال وسائل سلمية: والمثال التقليدي هي محاولة مؤامرة لاغتيال هتلر بقنبلة، لكنها كانت فاشلة، في يوليو 1944، ومع ذلك فقد كانت واحدة من المحاولات التي كان أغلب العالم سيثني عليها. وبين هذين النوعين المتطرفين من الإرهاب، هناك تنوع كبير في الأسباب التي تدفع إلى القيام بفعل إرهابي، ومن ثم له نتائج عملية مهمة جراء الطريقة التي سلكها ذلك الفعل. فلا ريب هناك فوارق مهمة بين الإرهابيين المستعدين للموت وهم ينفذون أفعالهم، وأولئك غير المستعدين لذلك. ومن ثم، فإن مسألة الدافع هي واحدة من المسائل التي يجب أن نعود إليها عند دراسة كل حالة.

أما العنصر الثاني المهم والأساسي هو عدم القدرة على السيطرة على الفضاء أو الميدان. إن النزاع العسكري التقليدي يقع بين جيشين أو أكثر، كل يسيطر على الميدان التي يعمل فيها. وفي مثل هذا النزاع لا يتحقق النصر بقتل وأسر وتعطيل قابلية العدو فحسب، بل بالاستيلاء والسيطرة على الميدان التي كان يشغلها من قبل. وتقع حرب العصابات عندما يكون أحد المتحاربين غير قادر على الحفاظ على سيطرته على المساحة. ورغم ذلك، فثمة مسألة خطيرة تتعلق

فيما إذا كان من الممكن أن تشن حرب عصابات أو انتفاضة من دون الاحتفاظ "بمناطق كقاعدة" تكون في مأمن من احتلال العدو لها. وهذه هي الفرضية التي جاءت بها نظرية (فوكو) كما وردت في أفكار جيفارا في حرب العصابات وأتباعه بعد نجاحهم في إزاحة نظام باتيستا في كوبا، ولكن هذه النظرية تعرضت لتحدٍ كبير بعد هزيمة جيفارا ووفاته في بوليفيا. ولأغراض عديدة، فإن حرب العصابات – كما هي الحال في فيتنام – يمكن أن نعدها شكلاً من النزاع العسكري التقليدي، حيث تكون هناك خطوط من الأراضي يسيطر عليها بشكل غير ثابت ويكون بكل من الطرفين حاجة لأن يمتلك قابلية الحركة الميدانية على مستوى عالٍ.

إن الإرهاب يختلف عملياتيًا عن حرب العصابات، من حيث إن منفذيه يجب عليهم العمل داخل أراضٍ يسيطر عليها أعداؤهم فعليًا، ومن ثم يجب عليهم أن يتحاشوا رصدهم فرديًا. وفي وسع رجل حرب العصابات أن يرتدي زيًا كتلك الثياب السوداء التي كان يرتديها الفياتكونك، مع أن أغلبهم لم يرتدوها. أما الإرهابيون فإنه من الضروري أن يتستروا كي لا يمكن تشخيصهم من قبل قوات الأمن المسيطرة على المساحة التي يعملون فيها. ومن هذه الناحية، فإن الإرهابيين لديهم الكثير مما يشاركون به المجرمين الاعتياديين الذين يتخذون مهنة الجريمة في منطقة فيها قوة شرطة، ومن ثم، فليس من المدهش أن تكون أفعال الإرهابيين "إجرامية" بالمفهوم التقليدي، وأنه من حيث المبدأ يتمكن معالجتها من خلال آليات قضائية اعتيادية.

والرأي عندي أن هذه المتطلبات العملياتية تقف وراء أغلب الخصائص المميزة للإرهاب، بما فيها تلك التي تعد غالبًا عناصر محددة لهذا الصنف من العنف السياسي. فخلق "الرعب" في صفوف المواطنين هو مثال كلاسيكي لأسلوب "مضاعف القوة" الذي يمكن الفاعلين من خلق آثار تفوق ذلك المستوى المحدود فعليًا من التدمير المادي القادرين على إلحاقه عمليًا. ويسري الشيء نفسه

علـــى نـــشاطات الجماعات الإرهابية في عملية الإعلام والإشهار، لأنها تعطيهم أيـــضًا قابلية "الوصـول" إلى الناس أكبر من تلك النشاطات التي يقومون بها ولكنها لا يعلـــن عـــنها. وهذا يفسر أيضًا الرجحان عند بعض المنظمات الإرهابية-مثل ناشـــطي حقـــوق الحيوان-الهجمات على أهداف رمزية مخطط لها لتكسب أقصى قـــدر مـــن الإعلان دون إغاظة وتغريب المؤيدين المحتملين الذين سينقلبون إلى الضد بسبب حجم الضحايا من البشر أو (الحيوان).

إن أنـــواع الهـــدف المختار من قبل الجماعات الإرهابية يعكس أيضًا عدم قـــدرتهم علـــى السيطرة على المساحة. وإن التفجيرات والاغتيالات هي من بين أشكال العنف القليلة نسبيًا والمتاحة لأولئك الذين يريدون تحاشي الرصد بعد تنفيذ العملية. كما أن التفجيرات الانتحارية والاغتيالات تعمل بنفس الطريقة، ما عدا أن المفجّـــر لا يتطلب منه الأمر أن يعثر على فرص تكتيكية إضافية للفلات. وواحد من أهداف الإرهاب المميزة هي الطائرة والتي تحدد طبيعتها الفرص التي تمنحها الطائرة من حيث السيطرة على مساحة منفصلة. وفي مأمن من الاستيلاء عليها ما دامت تُحلّق في الجو. وإن أخذ الراهن أو الاستيلاء على مبانٍ يعتقد أنها تمنح شيئًا من الأمان-مثل الكعبة في مكة أو المعبد في ارمستار-هي الأخرى أهداف تحددها الحاجـــة إلـــى السيطرة على مساحة معزولة، ويمكن أن تستخدم فيما بعد كورقة مـــساومة في عملية تبادل مثلا مقابل تخفيف قبضة سيطرة قوى الأمن أو المطالبة بإطلاق سرح أعضاء الجماعات المسجونين.

وكما أشرنا، فثمة نقاط تكون فيها الأهداف النهائية للجماعة الإرهابية تؤثر على أنواع أفعال المنخرطين فيها. وواحدة من هذه هي رغبة المنفذين من عدمها بالقـــبول بالموت كثمن لنشاطاتهم. والأمر الآخر – وهو أكثر أهمية – آلية النشر التـــي تـــسعى الجماعة من خلالها تحويل مصدر القوة المتمثل بفعل الإرهابي إلى الهـــدف الذي يرمون إلى تحقيقه. إن الإرهاب ليس "غباء" قط. فمع أنه يساء فهمه

(مثل الشر)، لكنه لا مفر من أن ينتهي الأمر إلى أنه لابد أن هناك فكرة ما بشأن ما يقوم به الإرهاب. فالأيديولوجيون المنشئون لمنظمة الألوية الحمراء والجيش الأحمر يبدو أنهم اعتقدوا بأن الهجمات على رموز الرأسمالية العالمية سوف يحث الدولة على اللجوء إلى قدر من القمع، ومن ثم سيدفع ذلك إلى تأييد الطبقة العاملة غير المتعاطفة للثورة الاشتراكية. وبدت هذه الفكرة لكثير من الناس ساذجة، وظهرت في الواقع خاطئة، لكنها مع ذلك حددت أي أنواع العنف الذي تستطيع أو لا تستطيع الحركات القيام به. ويجب أن يحرص ناشطو البيئة، الساعون إلى جلب الانتباه إلى قضايا يمكن تصويبها بالفعل السياسي، على أن لا يُنفروا عنهم شرائح واسعة من المتعاطفين. ومن ثم، فإن الإرهابيين الإسلاميين يبحثون عن أهداف يمكن تعريفها بأنها "أعداء" الإسلام، بينما في الوقت نفسه تحقيق شعور بالتضامن بين أولئك الناس العاديين المنصرفين للإسلام. وهكذا، فمن خلال حيز العلاقة بين الخصائص العملياتية العامة للإرهاب من جهة، والأهداف المعينة لبعض الجماعات الإرهابية من جهة أخرى، يجب أن يتم تحليل الإرهاب وربما السيطرة عليه.

الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء

إن دراسة الحالة في هذا البحث ستكون مقتصرة على إفريقيا جنوب الصحراء، تاركة للآخرين، من هم أكثر مني تخصصًا – تقييم أثر الإرهاب في شمال إفريقيا وبقية الشرق الأوسط .

إن الإرهاب – كما جاء تعريفه آنفًا – قد وقع في إفريقيا جنوب الصحراء في ظروف وأوضاع معينة نادرة فقط والتي سنناقشها باختصار. فمما لا ريب فيه أن ثمة فارقًا شاسعًا بين وقوع الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء وذاك الذي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعيننا هذه الفوارق على تبيان الخصائص للإرهاب بكونه استراتيجية سياسية كما أوضحت من قبل. ولا ينبع الفارق من

اختلاف في بعض المعايير التي يعتقد أنها تدفع إلى الإرهاب مثل الفقر والقمع الخارجي -وعلى الأخص الاستعمار-. فالروابط بين الفقر والإرهاب غير محددة المعالم إلى أبعد قدر، وربما قد تكون سلبية. فليس الشرق الأوسط بصورة عامة أغنى من إفريقيا جنوب الصحراء وحسب، بل إن أكثر الحوادث الإرهابية مشهدًا في الوقت الحاضر تورط فيها مواطنو دولة من أغنى الدول في الشرق الأوسط ألا وهي السعودية. كما أن أحداث الإرهاب التي يتورط فيها مواطنون من دول أوروبية غربية واليابان والولايات المتحدة توحي لنا أن الإرهاب ظاهرة تقترن بالثروة وليس بالفقر. ثم لم يكن الشرق الأوسط، بصورة عامة، عرضة إلى ما يشبه مستويات السيطرة الاستعمارية والتغريب الثقافي كذلك الذي فرض على إفريقيا جنوب الصحراء. فقليل من بلدان الشرق الأوسط - باستثناء الجزائر - كانت عرضة لسيطرة استعمارية مباشرة. وكثير من الدول الأكثر أهمية بما فيها مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا، حُكمت حسب ترتيبات تتيح استقلالا رسميًا تحت الوصاية الفرنسية والبريطانية -رغم أنها كانت مشجوبة ومقيتة-. والعديد من البلدان التي استعمرت، بما فيها دول الخليج وليبيا والمغرب، احتفظت بسلطات أهلية ذات قدر من الحكم الذاتي، وهي نفسها التي حكمت بعد نيل الاستقلال. أما الدول الإفريقية، فعلى العكس، خضعت إلى سيطرة استعمارية قاسية. وواحد من الأدلة الصارخة، هو استخدام اللغة العربية لغة للتعامل في الحكومة في طول وعرض الشرق الأوسط، ولكن معظم الدول الإفريقية ما زالت تستخدم لغة الدول التي استعمرتها، ثم إن ما يثيره الإسلاميون المعاصرون بشأن الحروب الصليبية الأوروبية في فلسطين والأراضي الإسلامية الغربية منها، كوقائع تاريخية للقمع الغربي، لا يمكن أن تقترب في معناها وأثرها الكلي من تجارة العبيد في إفريقيا جنوب الصحراء.

وبعـد هذا كله، فأين يقع الاختلاف؟ وواحد من الاختلافات المهمة الذي له صلة بالتحليل الجزئـي لظروف الإرهاب كما وضح آنفا، ينجم عن تشكيلات الفضاء السياسي المختلفة التي يعثر عليها في الشرق الأوسط من جهة، وتلك التي في إفريقيا جنوب الصحراء من جهة أخرى، وإذا عممنا القول في إفريقيا، فإن وجود المساحة قد قللت الحاجة عند الحركات المعارضة للتكيف مع متطلبات العمل في مساحة لا يسيطرون عليها – وهي الصفة المحددة للإرهاب. فالخيار المفضل عند أولئك الذين لا يطيقون النظام السياسي المرفوض ولا يستطيعون إسقاطه هو خيار "الخروج الاضطراري" كما يقول هبرجمن. فالمنشقون أو المتمردون ينتقلون من أجل أن يقيموا سيطرتهم على مساحة خارج متناول السيطرة الفعلية لخصومهم الذين يرفضون سلطتهم. وثمة أمثلة عديدة من الفترات ما قبل الاستعمارية والمرحلة المبكرة منها في إفريقيا، بما فيها الأفارقة البيض، أي الأفريكنار الذين ساهموا في "الهجرة الكبيرة" في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ليبتعدوا عن الوصول إليهم. وكما يوضح هيربست[2] فإن السياسة الجديدة لحدود الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمارية قد غيرت جذريًا بنية المواطنة والإقليمية في إفريقيا المعاصرة. فالعدد الكبير جدًا من اللاجئين في القارة بالنسبة إلى عدد السكان لا يعكس النوعية المريعة لطبيعة الحكم في القارة، بل أيضًا الحركة المعهودة كاستجابة للأوضاع السياسية غير الملائمة. وقد درس بروس بيكر فك الارتباط السياسي، بما فيه الانسحاب الثقافي وغيرها من الآليات التي لا تستدعي الحركة البشرية، كشكل من أشكال "الهروب من الهيمنة"[3] في إفريقيا.

وهكذا، فحيثما تطورت المعارضة العنيفة ضد الأنظمة الإفريقية سواء كانت – استعمارية أو ما بعد استعمارية – فإن الشكل الذي اتخذته هو في الغالب حرب عصابة وليس الإرهاب[4]. فعدد كبير من الحكومات الإفريقية، في واقع المساحات المعينة وعدم كفاءة المواصلات، لم تتمكن من السيطرة على أراضيها الحدودية،

بينما كان محاربو العصابات قادرين على اللجــوء إلى حدود، لا تخضع لسيطرة الـــشرطة، مـــع الدول المجاورة. وهذا نمط من العمل يعطي مزايا إيجابية عديدة بالمقارنـــة مع الإرهاب، وفضلا عن ذلك، فهناك المنافع العسكرية المباشرة للعمل فـــي مناطق خارج سيطرة الحكومة، منها الوصول إلى المساعدات الدولية، وفرص الـــتعامل مـــع الاقتصاد العالمي بتهريب السلع إلى الأسواق الخارجية عبر أقنية لا يسيطر عليها النظام، وأخيرًا احتمال إقامة هياكل حكومية وتأييد سياسي بين السكان المدنيـــين للمـــناطق المضيفة. وفي الحقيقة، فإن مزايا حرب العصابات كبيرة جدًا، بالمقارنـــة مع نمط العمل الإرهابي، حتى أن الشباب النافرين من واقعهم والغاضبين فـــي المدن، الذين يتوقع منهم أن يتجهوا إلى الطرق الإرهابية، يتجهون إلى الريف، وقـــد رأى أحـــد الباحثـــين أنه من الممكن تفسير الأفعال الوحشية المتطرفة لبعض الانتفاضات الإفريقية، مثل الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون، أو بعض الأجنحة المـــنهمكة فـــي النزاعات الجارية في ليبريا، بحقيقة كونها تتألف من متمردين من المـــدن فـــي الأساس أرغمتهم الظروف على العمل من مناطق الريف، والذين ليس لديهم إلا القليل من الأمور المتشاركة مع سكان الريف حيث يحاربون من أوساطهم ويـــستغلونهم ويبتزونهم، وهذا إلى الضد من أطروحة ماو بشأن محاربي العصابات الذين يعيشون في أوساط الفلاحين كعيش السمكة في الماء[5].

وقـــد يـــبدو هـــذا التباين بين إفريقيا والشرق الأوسط مثيرًا للدهشة؛ فالشرق الأوســـط فـــيه مـــساحات شاســـعة الفضاء، خاصةً في الصحراء في شمال إفريقيا والجزيـــرة العـــربية، ومن هذه الناحية يبدو ملائمًا لحرب عصابات، وبالتالي غير موائم لنشاط إرهابي. ولكن في الحقيقة، إن الكثير من هذه المساحات منظمة بطريقة مخـــتلفة. فالـــشرق الأوسط، ولفترة طويلة من التاريخ فيه مدن أكثر، بينما أوضاع الـــصحراء-باستثناء مصر-تفتقر إلى إمكانية تأمين مناطق قاعدة لحرب عصابات. ومع أن حرب عصابات المدن والإرهاب الريفي لا يعتبران تناقضًا في المعنى، فإن

الإرهـــاب ظاهــرة مدن في الأساس، بينما حرب العصابات تقترن بالريف. وعلى العكـــس من إفريقيا فهناك القليل من الحكومات في الشرق الأوسط لا تمارس سيطرة فعلية على أراضيها الوطنية، وليس هناك حالة في الشرق الأوسط-على حد علمي-قد ســقطت فيها حكومة في العاصمة بهجمات حرب عصابات من الريف المحيط بها، وهــذا علـــى العكس من حالات إفريقية في جنوب الصحراء مثل تشاد والكونغو – كنـــشاسا والكونغو – برازفيل وإريتريا والحبشة وليبريا ورواندا وسيراليون وأوغندا. إن مدنًا كبيرة مثل بغداد والقاهرة ودمشق التي حولها أراضٍ مأهولة لا يمكن أن تعين علـــى حـــرب عـــصابات ترغم الانشقاق العنيف ليأخذ خطًا إرهابيًا. أما في الدول الصناعية المتطورة، حيث لا تمارس الحكومة سيطرة فعلية في طول وعرض البلاد يصبح الإرهاب الخيار الوحيد.

وهـــذا لا يعنـــي إغفال السمة الأساسية الأخرى للإرهاب وهي الرغبة في اســـتخدام أساليب عنيفة جدًا في السعي وراء أهداف سياسية تحتل أهمية عليا في أذهـــان الـــساعين إليها. ولقد انطوت السياسة على قدر من العنف المميز لها في إفـــريقيا والـــشرق الأوسط. والسياسة الإفريقية قد بلغت مستويات من العنف قلما نجـــدها فـــي الـــشرق الأوسط، وذلك نتيجة للمعاناة الفظيعة الناجمة عن حروب عصابات مثل تلك التي في الكونغو وليبزيا وسيراليون. والشيء الذي يميز إفريقيا جـــنوب الـــصحراء عن الشرق الأوسط في هذا الصدد هو ليس الجاهزية لإلحاق الأذى والأضـــرار بقدر ما هو الالتزام بأهـــداف تفضي إلى قدر من العنف يأخذ أشكالا إرهابية. وعندما نتحدث بصورة عامة، فإن السياسة في إفريقيا قلما تحض علـــى الالتـــزام بأهـــداف تـــتجاوز حدود المعقول، وتبدو أن بها حاجة إلى توليد مـــستويات عالية من النشاط الإرهابي، بل إنها كانت برجماتية وأداتية[6]. فاعتناق إفـــريقيا للأديـــان العالمية – بما فيها المسيحية والإسلام، قد انطوى على عناصر هامـــة من الذات الإفريقية، أو بمعنى آخر ضم ممارسات وافتراضات من أنظمة

عقائد كانت سائدة سابقًا إلى الأديان المعتنقة حديثًا. فهذه الأديان انتشرت بطريقة سلمية وبدون مستوى عال من النزاع بين نظام من العقيدة وآخر، وإنني أعرف حالات يكون فيها بعض أفراد الأسرة مسيحيين وبعضهم مسلمين دون أن يتسبب ذلك في توتر ملحوظ. ومع ذلك فهناك علامات، سآتي إليها فيما بعد، بأن دعاة المسيحية والإسلام من خارج إفريقيا-القادمون من شمال أمريكا والبلاد العربية- يحاولون حث الأفارقة على تبني النظرات المتشددة أو الطاهرة للعقيدة، كما هي معتنقة في بلادهم، وأن هذه الجهود تحقق بعض النتائج. وقد يبدو الدين، في كل حالة، أنه يقدم مخرجًا للأوضاع البائسة التي آل إليها العديد من الأفارقة. وهكذا، فإن الحركات الدينية الجديدة في إفريقيا هيأت قاعدة محدودة للنشاطات الإرهابية.

والفارق المهم الآخر هو غياب مستويات معاداة الغرب في إفريقيا كالموجودة في بعض أجزاء العالم العربي، وهذا قد يبدو مثيرًا للدهشة أيضًا. فإفريقيا خضعت للاستعمار بشكل أكثر كثافة من الشرق الأوسط، كما أنها لا تزال تابعة للغرب وأن "الغرب" في إفريقيا يحمل معه عناصر أوربا الغربية أكثر مما هو في الشرق الأوسط. وإن المستويات المتدنية من التنمية، بصورة استثنائية، في إفريقيا ومن ثم فالاعتمادية العالية على المساعدات الخارجية يؤكد هذه الاعتمادية على الغرب، في الوقت نفسه، فإن الاختلافات العرقية أكثر أهمية مما هي عند العرب، وهي خلافات تعمقت بتركات تجارة العبيد. وحتى وقت قريب كانت قضية إسرائيل – فلسطين كمصدر للعداء للغرب في العالم العربي، ممكن أن يوازيها الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بالنسبة للأفارقة. لكن الاختلاف المهم هنا – كما أرى – هو غياب رؤية محلية بديلة في إفريقيا للمستقبل، على غرار تلك الرؤية التي يقدمها الإسلام الراديكالي في بعض أجزاء الوطن العربي. ومهما كانت الاعتراضات التي يحض إليها الواقع الإفريقي، فإن "الغرب" يبقى مثالا

يُسعى إليه وليس شرًا يجب تدميره. وإن فكرة شن هجمات إرهابية ضد أهداف رمزية للقوة الغربية تحمل رنينًا قليلا في إفريقيا جنوب الصحراء.

إذن ما هي طبيعة الأوضاع التي أصبح فيها الأفارقة منشغلين في نشاطات إرهابية؟ إن في وسعي تشخيص وضعين فقط. أولهما: التحرر من حكم البيض، وهناك حالات قليلة كان بالإمكان السعي إليه بوسائل إرهابية. ثانيًا: العنف الثوري، ومرة أخرى فهناك حالات قليلة وقعت فيها ثورة اجتماعية. وسوف أتصدى لكل حالة باختصار قبل أن أنصرف إلى النقاش الواسع بشأن الإرهاب المحتمل في المستقبل في إفريقيا جنوب الصحراء.

إرهاب التحرر

لقد أعطى السعي من أجل التحرر من حكم البيض–سواء من قبل حكومات استعمارية أو أنظمة مستوطنين محليين–سببًا كان الأفارقة مستعدين فيه للانشغال بعنف مدفوع بأيديولوجيا، بما في ذلك الإرهاب عندما يكون ضروريًا. وكما أشرنا، فإن هذا العنف اتبع مسار حرب عصابات نتيجة أن المساحة مفتوحة–على الأقل مؤقتًا–لسيطرة حرب العصابات على معظم الأراضي الإفريقية التي حكمها البيض، وكذلك في المرحلة الأخيرة من الكفاح من أجل التحرر، حيث أصبحت هناك مناطق للقواعد في الدول التي كانت تحت حكم إفريقي ولها حدود مشتركة مع الأنظمة هدف النشاطات. ولذلك ففي حالات استثنائية نادرة نتج عن الكفاح التحرري إرهاب. وواحد من الأمثلة النادرة للإرهاب في الريف كانت حركة ماو ماو في كينيا في منتصف خمسينيات القرن العشرين واستهدفت المزارعين البيض في مناطق معزولة وسلطات كيكويا وشخصياتها المتعاونة مع النظام الاستعماري. ومع أن الرد العسكري البريطاني تسبب في أن يلجأ عدد قليل من مقاتلي ماو ماو

إلــى الغابات، إلا أن الحركة لم تكن قادرة قط على أن تتطور إلى مستوى حرب عصابات فعال.

أمــا المــثال الثاني الأكثر أهمية فكان جنوب إفريقيا، التي فيها مجتمع من الأفارقــة مدني بدرجة عالية. وكان نظام الفصل العنصري الحاكم يمتلك ويمارس القوة الإدارية والعسكرية اللازمة لحرمان الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الإفريقي – إمكونكــو وي سزروي – من استخدام المناطق الريفية التي كان من الممكن أن تــصبح قــواعد لأعمال حرب عصابات. وبفضل حجم السكان الكبير وتأييد متاح للمؤتمــر الوطنــي الإفريقــي في المدن المجاورة للأهداف السياسية والاقتصادية الأساسية، فإن حملة ريفية تصبح ذات معنى، لكن المؤتمر الوطني الإفريقي اعتمد في حملته على آليات سياسية على غرار الانتفاضة الفلسطينية وتصاحبها هجمات إرهابية ضد مصادر قوة النظام، مثل مقر الخطوط الجوية لجنوب إفريقيا، وكذلك منشآت SASOL لاستخراج النفط من الفحم. وحتى في هذه الحالة، فإن الإرهاب لم يكن أكثر من عنصر ثانوي نسبيًا في حملة كانت تقاد من خلال وسائل سياسية فـــي داخل المدن ومجتمعات السود في جنوب إفريقيا وعلى المسرح الدولي. ومع ذلــك ، فإنــه يمكن القول إنها حملة ساهمت كثيرًا في خلق شعور بعدم الأمن في صــفوف مــؤيدي نظــام البــيض، وبــذلك كان لها أثر تخطى نتائجها المباشرة المحدودة–وهذا مثال كلاسيكي لاستخدام الإرهاب كمضاعف للقوة.

الإرهاب الثوري

تــنطوي الــثورات علــى مــستويات كثيفة من التعبئة الاجتماعية والنزاع الــسياسي مــع عنصر أيديولوجي أو مطلب قوي خارق للعادة، ولذلك، فإنها تقدم بيــئة مثالــية للإرهــاب. وقد ميز هنتنغتون بين الثورات "الغربية" المندلعة داخل المــدن الكبيرة–كالثورة الفرنسية والروسية–وبين الثورات "الشرقية" التي تبدأ في

الـــريف وتتقدم من خلال حرب التحرير –والصين هي المثال الواضح–. ويتساوق هـــذا الاختلاف عن قرب جدًا مع الفضاء السياسي الذي سبق وأن حددته كمفتاح لحـــوادث حـــرب العـــصابات من جهة، والإرهاب من جهة أخرى، ومن ثم فإن الإرهاب هو الظاهرة الأكثر احتمالا التي تصاحب أشكال الثورة "الغربية" .

وكـــان المثال الأكثر أهمية لإرهاب موجه ضد الحكومة في بلد يحكمه أهله من الأفارقـــة هي الحبشة بعد ثورة 1974 عندما اندلع نزاع عنيف بين الحكومة الجديـــدة – التـــي هـــي نظـــام عسكري ثوري في الأساس يدعمها أحد الجناحين الرئيـــسيين للمثقفـــين فـــي الحبـــشة – وجناح آخر يعرف بحزب الشعب الثوري الإثيوبـــي الذي عارض استيلاء الجيش على الثورة. وجرت الحرب في الشوارع فـــي أديـــس أبابـــا وبقية المدن ما بين عامي 1975 و 1978 وحدثت اغتيالات لأعـــضاء الجماعـــات المتناحرة، وقد وضعت الحكومة الأمر تحت سيطرتها في الـــنهاية–التـــي وصفت أفعالها بأنها "الإرهاب الأحمر" على العكس من "الإرهاب الأبـــيض" الـــذي مارسه معارضوها–من خلال تطبيقها لأسلوب تقسيم المدينة إلى أحياء، ثم يتم تمشيطها حيا بعد حي وقتل كل شخص يتهم بأنه يؤيد حزب الشعب الـــثوري الإثيوبـــي.[7] وكـــشفت الحبـــشة أنواعًا أخرى من الإرهاب كاختطاف الطائـــرات وتفجيـــر قـــنابل فـــي مـــدن تـــرتبط مع أجنحة النزاع من الأعراق والانفـــصاليين فـــي ذلـــك الـــبلد، وبخاصةمنها الحرب من أجل استقلال أريتريا والصومال وأورومو.

انخراط إفريقيا في الإرهاب العالمي

النماذج والآفاق

إن تـوجه هذه الدراسة–حتى الآن–يميل إلى تبني مدخل مرن تجاه إفريقيا جنوب الصحراء "كأرض لإنتاج" الإرهاب. إن الإرهاب بصورة عامة غريب على التقاليـد الـسياسية للقارة، وإن الانخراط المحلي في النشاطات الإرهابية قد دفعت إليه ظروف محلية خاصة، ولم يتخط ذلك النشاط مجال العمليات التي حددتها تلك الظـروف. كمـا أننـي لا أرى أي روابط مهمة بين الإرهاب من جهة، والفقر أو انهـيار الدولة–التي عرفتها إفريقيا إلى قدر لا مثيل له في بقية العالم–من جهة أخـرى. وإن الربط بين الإرهاب والفقر قد فُخّم من قِبَل فاعلين يرون فيه قضية بـذاتها، كمـا يسعون لزيادة التوتر العالمي بربط الإرهاب بمسألة تحظى باهتمام العالم وفي الأجندة الدولية، بينما الربط بين الإرهاب والدولة المنهارة قد حث إليه نتـيجة التأييد الذي قدمه نظام الطالبان في أفغانستان للقاعدة. إن انهيار الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء – خاصةً الصومال وكذلك في الكونغو وليبريا وسيراليون وغيـرها – لـم يتصاحب مع زيادة ملحوظة في الإرهاب الدولي، ماعدا احتمال لجـوء بعض الأفراد الذين يرتبطون بالقاعدة بحوادث إرهابية في أماكن في شرق إفـريقيا. كمـا يبدو أن الحكومات الإفريقية في حالة إنذار دائم لتلتقط أي قضية، ربما يمكن استخدامها لزيادة تحويل الأرصدة من الدول المتقدمة لصالحها، ولذلك قدمـوا الإرهـاب بحماس كوسيلة لكسب بعض المساعدات الخارجية، التي فقدتها بسبب نهاية الحرب الباردة، لأغراض تعزيز قابلياتها القمعية.

ورغـم هـذا كله، فإن الأوضاع التي شخصتها كباعثة للإرهاب تتزايد في إفـريقيا جـنوب الـصحراء إلى المستوى الذي يؤشر إلى أن المخاطر لا يمكن تغافلهـا، وأنه على الأقل يجب أن تبقى تحت المراجعة القريبة – وهنا لا أريد أن

أكــون محــذرًا. أولا لأن الظروف المكانية للحياة الإفريقية تتغير، وبخاصة في المـناطق الأكثـر جاهـزية للنزاعات، بطريقة قد تبدل عوامل الجذب إلى نشاط الإرهــاب على حساب حرب العصابات. إن المستويات العليا من عدم الاستقرار تخلــق زيــادة هائلة في مستوى التمدن، خاصةً في الصورة المتمثلة بمستوطنات اللاجئــين وتجمع الأفراد النازحين في الداخل في العواصم والمدن الرئيسية. وإن الأفــراد النازحين داخليًا لديهم استعدادية عالية للجوء إلى العنف السياسي، وذلك بسبب مستوى المقت والنفور الذي دفعهم إليه نزوحهم، فضلا عن أنهم لم يعد لهم مــصلحة في الحفاظ على النظام الاجتماعي. وإن ساكني مستوطنات اللاجئين قد عملــوا في مناطق ريفية، وبخاصةً في جهات عبر الحدود. وهناك ما قد يدفع إلى هجمات إرهابية في المدن الإفريقية، فمن ناحية إن المستوطنات مكشوفة إلى أبعد مــدى للــرد، كما أنه لن يكون من المدهش أن تصبح المدن القريبة أهدافًا، فضلا عــن أنه ستكون هناك فوارق واضحة في مستوى الحياة بين حياة المجتمعات من جهة، والمناطق المرشحة لتكون أهدافًا. والاحتمال الأكثر هو أن العمليات ستوجه ضــد أهداف ذات صلة بدول أجنبية معينة أو لمواطنيها، والتي بدورها ينظر إليها بمــنظار الــنظام الداخلــي المكروه. وإن انتقاء الخيار ما بين استراتيجية حرب عــصابات أو إرهــاب مدن، خيار دقيق وغير مستقر، وربما يتعزز التوجه نحو الإرهــاب بسبب إعياء الناس واستنفاد الموارد في المناطق الريفية، وكذلك بنجاح الحكومة في تكتيكها لمقاومة الانتفاضة، أو بسبب التغرب من الريف وعدم معرفة ظروفه نتيجة الإقامة الطويلة في المدن .

والعنــصر الثانــي هــو التطور المحتمل لأيديولوجيات يرجح لديها العمل الإرهابــي فــي المــدن ومــستوطنات اللاجئــين الإفريقية. وكما قلنا، فإن هذه الإيديولوجــيات متبايــنة، فمنها تمثل طموحات مشتركة على نطاق واسع، ومنها هــوس يمكــن عــده من قبل كثير من الناس جنونًا. وبالرغم من أن الإصلاحات

السياسية-ومنها الأخذ بنظام انتخابات متعددة الأحزاب عادلة-يمكن أن تساعد في تقليل استهواء الإرهاب في بعض جوانبه، ولكنها قلما يمكن التوقع منها أن تزيل كل الأيديولوجيات التي ربما يرجح لديها اللجوء إلى الإرهاب. ومن بين تلك-بالطبع-الأيديولوجيات التي تسعى لخلق روابط بين الأفارقة وأيديولوجيات الإرهاب العالمي الراهنة.

وهنا نأتي-وربما متأخرين-إلى أحداث في إفريقيا، وخاصةً شرق إفريقيا، تحمل علامات القاعدة أو منظمات إسلامية أخرى، ولها أجندات إرهابية موجهة مباشرة إلى أهداف غربية وبوجه خاص الولايات المتحدة. وواحد من أسباب إرجاء هذا الأمر حتى الآن في النقاش هو أن الموضوع لم يتضح بعد-على حد علمي-من حيث المدى الذي تورط فيه مواطنون إفريقيون-على الأخص كينيون وتنزانيون-، وإلى أي مدى أنها أعمال من جهة إسلاميين في العالم العربي-وخاصة من الجزيرة العربية-ينشطون في شرق إفريقيا على نفس الشاكلة التي قام بها مهاجمو 11 سبتمبر في الولايات المتحدة. ومع ذلك، ففي وسع المرء أن يلحظ طرازًا منذ سبعينيات القرن العشرين سعى فيه المسلمون المتشددون من العالم العربي إلى تقديم شكل من الإسلام "النقي" على العكس من أشكال الإسلام التي انتعشت في هذه المنطقة منذ السنوات الأولى للعهد الإسلامي. ولهذا الشكل النقي من الإسلام ملامح كثيرة تشبه ملامح المسيحية النقية التي انتشرت في إفريقيا في السنوات الأخيرة. وفي كلتا الحالتين يقوم دعاة من المناطق المركزية للدين-وغالبًا من الجزيرة العربية في حالة الإسلام، ومن شمال أمريكا في حالة المسيحية-، مزودين بأرصدة كبيرة ودعوى إلى السلطة الدينية، بجهود كبيرة لإضعاف السلطات الدينية الأهلية باسم دعوتهم "الأصلية" للعقيدة. وثمة عنصر أساسي في الحالتين هو أن الدين "النقي" يعمل على تقديم وجه لحالة ستكون وجهًا أفضل من الحالة القائمة التي تقدم للناس على أنها فاسدة، وليس من حيث الأهداف السامية

للدين، بل أيضًا لإخفاقها في التعامل مع بؤس حياة الناس والاستغلال الذي تتعرض له أعداد كبيرة من اللاجئين المعدومين وسكان المدن غير المستقرين. وأن مثل هذه الاستراتيجية تقود المنظمات الإسلامية إلى تبني خطوات لتحسين الحياة الاجتماعية، وبخاصةً في أوضاع فيها خدمات الحكومة غير وافية أو غائبة.

والطراز المعهود في هذه الحالات-التي أنا على علم بها في جنوب الحبشة-هو أن يُمنح الشباب المتعلقون بالمساجد فرصًا للدراسة في مؤسسات دينية في السعودية ثم يعودون إلى أوطانهم بعد سنوات فيسعون إلى السيطرة على المساجد الموجودة، أو على الأغلب يبدأون ببناء مساجد جديدة بأرصدة من الداعمين العرب-بسبب مقاومة استيلائهم على المساجد-ثم يشرعون بجذب الشباب الأكثر راديكالية. وفي عهد أصبح فيه التعبير عن التعلق بالإسلام عرضة للشك، خاصةً من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، فإنه من الصعوبة بمكان التثبت من أن هذه الحالة تمثل تهديدًا جادًا من الإرهاب أو العنف. ولكن مع ذلك، تقدم هذه الحالة فرصة إلى الإرهابيين الإسلاميين المتمركزين في قواعد خارجية لإقامة علاقات محلية داخلها. وليس من غير المحتمل أن تفجيرات كينيا وتنزانيا، بل حتى "العقل المدبر" لها هم من إسلاميين عرب، حصلوا على مساعدة لتنفيذها من مسلمين محليين أو شاركوا فيها. كما أنه لا يمكن تحديد انتماء الأفراد إلى أي جهة ينتمون في منطقة قد عرفت حركة بشرية ما بين الجزيرة العربية وخليج عدن والمحيط الهندي وسواحل البحر الأحمر الإفريقية لألف سنة. إن جوهر الإسلام هو التأكيد على وحدة العقيدة، بينما يمسخ أهمية انتماء المواطنة إلى دولة معينة. ومن ناحية عملية، فإننا نستطيع أن نعتبر شرق إفريقيا يقع في المنطقة المحيطية للشرق الأوسط في عالم معولم أصبحت فيه الحدود الوطنية ذات قيمة أو أهمية محدودة. ويسري مثل هذا القول على مناطق أخرى كشمال نيجيريا، حيث

يعكس تزايد مستوى العنف الأوضاع المحلية، ولكن من الممكن أن تقوى بصلات قديمة عبر الصحراء.

وعلى الرغم من ذلك ليست الإسلامية الأيديولوجيا الكامنة الوحيدة تحت متناول الإرهاب الإفريقي. فلقد نبعت الحركات السياسية العنيفة من حالة مقاومة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ومن وجود الأيديولوجيا الماركسية الثورية في الحبشة، وكذلك من حالة رفض شبه قانونية في مرحلة الضرورة للنظام في سيراليون. وهذه الحالة الأخيرة، تبدو لي، أنها مصدر الخطر الأكثر احتمالا في المستقبل. وإن كثيرًا من إفريقيا ليس موطنًا للإسلام الراديكالي أو أي إسلام بشكل آخر، كما ليس من المحتمل أن تصبح موطنًا، ولكن مع ذلك، فإنها تقدم باضطراد الأوضاع التي كان الإرهاب واحدًا من الرد عليها تاريخيًا، وإنه لمن الغباء استبعاد ذلك.

هوامش الفصل الثاني

1) Center of African Studies, Free School Lane, Cambridge. CB2 3SQ, UK.

2) Jefrey Herbst, States and Power in Africa (Princeton University Press, 2000), ch. 8.

3) Bruce Baker, Escape from Domination in Africa: Political disengagement and its consequences (Oxford: James Currey, 2000).

4) For a collection of studies of guerrilla movements in Africa, see Christopher Clapham, African Guerrillas (Oxford: James Currey, 1998).

5) Thandika Mkandawire, 'The terrible toll of post-colonial "rebel movements" in Africa towards an explanation of the violence against the peasantry', Journal of Modern African Studies, Vol. 40 No. 2, 2002; this explanation is however contested by Stephan Ellis, 'Violence and History: a response to Thandika Mkandawire, Journal of Modern African Studies, Vol. 41, 2003 (forthcoming).

6) Some authors have indeed claimed that political disorder in sub-Saharan Africa can be explained as an instrumental technique; see P. Chabal & J. P. Daloz, Africa Works: the political instrumentalization of disorder (Oxford: James Currey, 1998).

7) See Andargathew Tiruneh, The Ethiopian Revolution 1974 – 1987 (Cambridge University Press, 1993); John Markakis & Nega Ayele, Class and Revolution in Ethiopia (Nottingham: Spokesman, 1978).

3 الفصل الثالث

الإرهاب الجزائري:

الجذور المحلية والصلات الدولية

(مايكل ويليز)

الفصل الثالث

الإرهاب الجزائري

الجذور المحلية والصلات الدولية

مايكل ويليز[1]

المقدمة

تبدو الجزائر من بين كافة الدول الإفريقية الأكثر التصاقًا بظاهرة "الإرهاب الإسلامي" – ربما باستثناء مصر. أولا: لأن البلاد خاضت صراعًا مدنيًا لأكثر من عقد من زمن أودى بحياة مئات الآلاف من الناس. وأعزيت أغلبية حالات الموت رسميًا إلى الجماعات الإسلامية، وحُملوا مسئولية التفجيرات والاغتيالات والمذابح خلال هذه الفترة. ثانيًا: وبعد اكتشاف الخلايا والتنظيمات الإسلامية للقاعدة في أوروبا وشمال أمريكا، اتضح أن نسبة الجزائريين عالية من بين أعضاء تلك الجماعات.

يهدف هذا البحث إلى توضيح العلاقة بين الصراع الداخلي الواسع في الجزائر والعنف الإسلامي الذي تشهده إفريقيا وأوروبا وآسيا وشمال أمريكا خلال السنوات الراهنة. ولقد أوضح عبد العزيز بو تفليقة، الرئيس الجزائري، في زيارة إلى الولايات المتحدة في نوفمبر 2001 في أعقاب الهجمات على نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر، عن رأيه في طبيعة تلك الصلة فقال: "الإرهاب وحدة لا تتجزأ" وإذا أردنا محاربته، فيجب علينا أن نقوم بذلك معًا". كما صرح أن الجزائر "في موقع جيد لمشاركة آلام وعذابات الشعب الأمريكي". مشيرًا إلى أن كلا من الجزائر والولايات المتحدة كانت ضحية أساسية لهذا الإرهاب "الواحد غير المتجزأ"[2]. ومع أن واشنطن لم تستجب رسميًا لهذا الخطاب، إلا أن هناك تعزيزًا للعلاقات الأمريكية – الجزائرية يتنامى باطراد–خاصةً في مجال التعاون العسكري والاستخباري– فضلا عن الخطاب السياسي لبوش في شأن ضرورة بناء تحالف دولي ضد "الإرهاب"، يجمع أولئك

الـذين هـم ضـده ضد الذين لا يهتفون ضد الإرهاب. وهذا دليل على أن الولايات المتحدة في الحقيقة تشاطر وجهة نظر عبد العزيز بو تفليقة وتؤيده. بيد أن هذا البحث يوضح أن هذا الرأي غير صائب. ففي الحقيقة، ليس هناك صلة بين العنف المشهود فـي الجزائر ونوع الإرهاب الدولي المشهود في 11 سبتمبر. فعلى الرغم من أنهما يتشاركان في العديد من الخصائص، إلا أنهما بصورة أساسية ليسا من نفس النموذج والكفاح العالمي. فالنزاعان في واقع الأمر مختلفان من حيث الأهداف والمصالح. إن الـصلات موجودة بين الاثنين حقًا، لكنها أضعف وأغمض مما يعتقد عمومًا، أو كما تطرح الحكومتان الجزائرية والأمريكية.

فـي الحقيقة أن العنف في الجزائر قد استخدم الإرهاب كثيرًا خلال عقد من السنين. فقد أصبحت التفجيرات والاغتيالات والمذابح، ضد المواطنين المدنيين سمة سائدة للصراعات والعنف هناك. ولكن هذا لم يكن آخر وأدمى ميدان معركة يسعى مـن خلالهـا المقاتلـون الإسـلاميون بسط سلطتهم ونفوذهم عبر العالم. فالنزاع الجزائـري جذوره في أسباب داخلية أكثر من سواها. وعلى وجه الخصوص، قرار الجـيش الجزائري في يناير 1992 التدخل وإلغاء التجربة الوليدة لانتخابات التعددية الحـزبية والتحرر السياسي. فأطلق هذا القرار العنان لموجة من العنف من الشعب الجزائـري لـيس لهـا على القليل من العلاقة بعوامل خارجية أو دولية. وقد زاد الغـضب الجماهيـري على هذه النهاية غير الرشيدة إلى المظالم الواسعة الانتشار بسبب زيادة الفقر والبطالة وقلة السكن نتيجة سوء الإدارة والفساد خلال عقود.

كما أن اللجوء إلى العنف-بما فيه الإرهاب-ضد النظام في منتصف 1992 يعـود كثيـر مـنه إلـى التاريخ الدموي والعنيف للتاريخ الجزائري، حيث لعب الإرهاب فيه دورًا هامًا. فليست جبهة التحرير الوطنية، التي قادت الكفاح من أجل التحرير ما بين عامي 1954 و 1962، الوحيدة التي استخدمت الوسائل الإرهابية فـي حملـتها لإنهاء الحكم الاستعماري في الجزائر، بل أن عنفًا متطرفًا كان قد

استخدمته السلطات الاستعمارية الفرنسية في معركتها ضد جبهة التحرير الوطنية. والأكثـــر من هذا، أنه كثيرًا ما ينسى الناس أن أسوأ حوادث الإرهاب في الجزائر خلال تلك الفترة كانت من أعمال منظمة الجيش السري الفرنسية التي شنت حملة كبيرة من القتل والتفجيرات بلا تمييز في آخر محاولة لها لتعطيل استقلال الجزائر فـــي 1961 – 1962[3]. كمـــا أن الـــشواهد الـــراهنة كشفت أن جزءًا هامًا من "الإرهاب" الذي وقع في الجزائر خلال العقد الأخير، ربما هو من أعمال عناصر مـــتحالفة مـــع الـــنظام الجزائـــري أو جـــزء منه، أكثر مما هي من المجموعات الراديكالية الإسلامية، كما كان يعتقد في السابق[4].

إن مـــا قلـــناه آنفًا لا يعني القول إن الجماعات الإسلامية ليست مسئولة عن أفعال إرهابية. لقد شهد التراب الجزائري العنف الإسلامي لأول مرة في ثمانينيات القـــرن العشرين مع نشاطات مجموعة بقيادة مصطفى بو علي، أحد مقاتلي جبهة التحريـــر الوطنـــية في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال. وكانت هذه المجموعة مسئولة عن سلسلة من هجمات الكر والفر ضد النظام في منتصف الثمانينيات من القـــرن العشرين احتجاجًا على عدم تقوى الدولة الجزائرية[5]. وقد ضمت عناصر كانـــت تدعـــو لاستخدام العنف في أوضاع معينة إلى جبهة الإنقاذ الإسلامية، وقد تأسس الحزب الإسلامي من خلال مرحلة التحرر السياسي ما بين عامي 1989 و 1992. ولقـــد كـــتب سيد مخلوف ، عضو في مجلس شورى الحزب، كراسة في مطلع 1991 يوضح فيها أنه كان من الضروري استخدام "الإرهاب المضاد" ضد الـــسكان من أجل التغلب على أو التوازن مع الإرهاب القائم الذي استخدمته الدولة ضد السكان وأفضى إلى إرغام الناس على تأييدها.[6]

ولقد استُبعد مخلوف ومؤيدوه من المجلس بسبب آرائه في يوليو 1991، بيد أن هـــذه الأفكـــار نفذت خلال الفترة التالية لإلغاء الانتخابات وحظر جبهة الإنقاذ الإســـلامية–التـــي كانـــت مـــؤهلة للفـــوز في الانتخابات–في مطلع 1992. وقد

استخدمت مجموعات راديكالية، مثل عناصر من الجماعة الإسلامية المسلحة، منطقًا مشابهًا لتبرير استخدامهم للعنف ضد أي مجموعة، بما فيهم الصحفيون والمتعاونون الذين يساعدون النظام. وفي آخر المطاف، تطور هذا الجدل إلى تناقض مباشر متمثل في "هم و نحن" والذي يقول أساسًا إن أي فرد لا يؤيد النظام فهو بالتالي هدف مشروع. وهكذا، فإن استخدام العنف قد استخدم لغرض إرغام الناس على الوقوف مع هذا الجانب أو ذاك[7] .

ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن هذا المنطق لم تشارك فيه أغلب الجماعات الإسلامية المختلفة التي اختارت لنفسها شن معارضة مسلحة ضد النظام بعد 1992. وكان العديد من الجماعات، خاصةً تلك التي لها تحالف وثيق مع القيادة السياسية لجبهة الإنقاذ الإسلامية السابقة، قد عارضت استخدام العنف بلا تمييز. فقد أوضحوا أن المدنيين ليسوا أهدافًا مشروعة، وإنما الأهداف المشروعة حقًا هي عناصر الشرطة والجيش مع الرموز ذات المناصب الرفيعة في النظام. واتبعت الجماعة الإسلامية المسلحة هذا الخط وكذلك جماعة السلفية وجماعة الإنقاذ المسلحة[8]. وكانت هذه الجماعات قلقة من أن الإرهاب غير المميز-مثل القنبلة التي زرعت من قبل إسلاميين في مطار الجزائر في أغسطس 1992-ينفر الناس العاديين[9]. والأكثر من هذا، أن العديد من القيادات السياسية "للأحياء" في جبهة الإنقاذ الإسلامية أوضحوا أن مثل هذا الإرهاب سوف يؤدي إلى نفور المجتمع الدولي – خاصةً في الغرب – الذي سيكون لتأييده أهمية كبيرة في حالة مجيء الجبهة إلى الحكم[10]. وفي الحقيقة، إن الوعي بأن العنف المتطرف-خاصةً إذا جاء من جانب الإسلاميين-سوف يؤدي إلى نفور الدول الغربية، قد استخدمه النظام الجزائري في حملته الدعائية، كما أنه ربما يفسر أي مسئولية قد تقع على النظام في استخدام الإرهاب.

وعلى الرغم من أن الإسلامية الجزائرية والعنف الذي مارسته بعض الجماعات له جذوره الداخلية وأهدافه، بيد أن الصلات الخارجية مع التوجهات الراديكالية والعنيفة خارج حدود البلاد كانت قد قامت. فلقد كان بزوغ وانتشار الحركات الإسلامية في الجزائر جزءًا من اتجاه عالمي في العالمين الإسلامي والعربي والذي أصبح سائدًا في سبعينيات القرن العشرين. وفي حقيقة الأمر، أن حركة إسلامية قوية في الجزائر برزت متأخرة بالمقارنة مع أغلبية الدول العربية. وبالنتيجة، فإن العديد من التأثيرات المبكرة على التنظيمات الإسلامية المختلفة جاء من خارج حدود البلاد.

وقد جاء التماس المبكر مع اتجاه أكثر راديكالية في الوطن العربي من خلال برنامج العروبة بعد الاستقلال. فهذا التماس لم يأت بمجموعات إسلامية أجنبية إلى الجزائر كمدرسين للغة العربية وحسب، ولكن أيضًا وضع المحافظين الإسلاميين الجزائريين على اطلاع بأدبيات أكثر راديكالية طبعت بالعربية – وعلى الأخص أعمال المصري سيد قطب[11]. كما أن تحسن الاتصالات والسفر منذ سبعينيات القرن العشرين جلب أفكارًا إسلامية متطرفة إلى الجزائر من خلال الأدب وأشرطة الوعاظ الإسلاميين مستوردة كانت أم جاء بها أولئك الحجاج من مكة في السعودية.

لقد كان للثورة الإسلامية الإيرانية في 1979 أثر نفسي هام على الإسلاميين الجزائريين مثلما هو الحال على الإسلاميين في كل مكان؛ فقد أشارت إلى إمكانية سيطرة حركة إسلامية على السلطة من خلال ثورة شعبية. أما في الجزائر، فقد كان تأثير الثورة الإيرانية تعجيل عملية تحول ما كان في الأساس حركة إسلامية محافظة إلى أخرى أكثر راديكالية. وفي حقيقة الأمر، إن كمية الأموال الهائلة التي

بـدأت تـدخل إلى الحركات الإسلامية المختلفة في ثمانينيات القرن العشرين كانت قادمـة من السعودية – من الحكومة والأشخاص الأثرياء – بسبب القلق من أن تجد الأفكار الثورية والشعبية جذورًا لها في الجزائر[12]. وفي الحقيقة، أن السمة الشعبية للجمهورية الإسلامية التي قامت في إيران بعد الثورة كانت تعني أن أغلب الحركات الإسـلامية لـم تحملهـا على محمل النموذج، كما أن تأثير إيران في الجزائر كان محدودًا جدًا مثلما هو الحال في بقية العالم الإسلامي السني[13].

إن التأثيـر ذي الأهمـية الأكبر ولمدى أطول كان الصراع الذي تطور في أفغانـستان فـي أعقاب الغزو السوفييتي في 1978. فالمقاومة الأفغانية للسوفييت كـان لهـا رنين خاص في الجزائر بصفته بلد شن أطول وأدمى حملة في العالم الإسـلامي للانعتاق من السيطرة الاستعمارية. وقد تطوع عدد مهم – ما بين عدة مـئات إلى بضعة آلاف – للقتال في أفغانستان في ثمانينيات القرن العشرين. وقد نجـا العديـد مـن هؤلاء المتطوعين من الصراع وبدأوا بالعودة إلى الجزائر في الثمانينيات بعد ما خف الصراع في أفغانستان وأخذ السوفييت بالانسحاب عسكريًا في 1989. ولكن المتطوعين العائدين إلى الجزائر خلال عقد الثمانينيات كانوا قد تغيروا جوهريًا من خبرتهم في وسط آسيا من ناحيتين. أولاهما: أن أغلبهم جندوا متطوعين في وحدات مجاهدين عرب جذبت متطوعين إسلاميين راديكاليين عرب من العالم العربي، ومن ثم أدت دورًا لإنبات أفكار إسلامية متطرفة. وثانيهما: أن المتطوعـين تلقـوا فـي أفغانستان المعنى المنطقي لاستخدام العنف وكذلك تلقوا تدريـبات وعمليات قتال ميدانية على استخدام السلاح. ومع أن عدد العائدين من "الأفغانيـين" كـان قلـيلا نسبيًا، إلا أن تأثيرهم على الملابس والعادات في بعض المناطق كان ملحوظًا. فالمسجد في ضاحية بلكور الفقيرة في العاصمة الجزائر– حيث كان يتجمع نسبة كبيرة من العائدين–باتت تعرف بـ "كابول"[14].

جبهة الإنقاذ الإسلامية والجماعة الراديكالية:

إن تأسيس جبهة الإنقاذ الإسلامية في 1989 في أعقاب تقديم الرئيس شاذلي بـن جديد لدستور جديد للتعددية الحزبية وجه طاقات الإسلاميين الجزائريين إلى استراتيجيات شـرعية بعـيدًا عن إغراء العنف. ولكن الحزب ضم بين صفوفه جماعات وآراء متباينة بما فيها شخصيات كانت منتمية إلى مصطفى بو علي، بل حتـى بعـض المتطوعـين الأفغان السابقين. وكان عضوان من مجلس الشورى للحزب وهما سيد مخلوف وقمر الدين خربان قد خدما في أفغانستان. وكان خربان طـيارًا عسكـريًا سابقًا وتمتع بمنصب رفيع في المجاهدين العرب في أفغانستان. ولكـن وكمـا أشرنا آنفًا، فقد طرد مخلوف وخربان من الحزب في يوليو 1991 لدعـوتهما بإقامة جناح مسلح للحزب[15]. وكانت الحكومة الجزائرية قد نفذت في يونيو حملة تطهير للجماعات الإسلامية الراديكالية بعد احتجاجات قامت بها جبهة الإنقـاذ الإسـلامية في الشوارع، وألقت القبض على بضعة مئات من الأشخاص، ومـنهم عدد كبير من المتطوعين الأفغان السابقين من ضاحية بلكور. ومع ذلك، فخـلال هـذه الأحـداث كانـت الصلات بين التنظيمات الإسـلامية في الخارج والجبهة الإسلامية للإنقاذ – خاصةً ذات التوجهات الراديكالية – عند حدها الأدنى كما يبدو[16] .

صراع ما بعد 1992

إن إلغـاء عملية الاقتراع من قبل النظام الجزائري وحظر الجبهة الإسلامية للإنقـاذ أفضى إلى صعود نجم العناصر الإسلامية – في داخل الجبهة وخارجها – الداعـية إلـى اسـتخدام العـنف لبلوغ الغايات الإسلامية. ومن بين البارزين كان أصحاب مصطفى أبو علي فـي ثمانينيات القرن العشرين والعائدون من أفغانستان الـذين فلـتوا مـن عملية التطهير من قبل الأمن في صيف 1991. وبدأت هـذه

العناصـــر فـــــي مواجهة النظام بمقاومة مسلحة في ربيع 1992 من خلال تكوين جماعات مسلحة.

ومـــنذ اللحظة المبكرة طفحت خلافات داخل المجموعات المسلحة المختلفة بـــشأن الأهـــداف وأساليب المقاومة المسلحة. فنادى البعض بأن يهدف الكفاح إلى الـــضغط علـــى الـــنظام الجزائري لإسباغ الشرعية على الجبهة الإسلامية للإنقاذ والعـــودة إلـــى الانـــتخابات التـــي عطلت في 1992. وآخرون قالوا بأن عملية الانـــتخابات قـــد انـــتهت وأن الإطاحة المباشـــرة بالنظام هي الطريق الوحيد إلى الأمـــام. أمـــا بـــشأن الأساليب، فقد رأت جماعات أنه يجب أن يكون أعضاء قوى الأمـــن وحـــدهم هدفًا للهجمات، بينما اعتقد آخرون أن أي فرد لا يؤيد الجهاد فهو هـــدف مـــشروع. وظهر خلاف ثالث بشأن ما إذا كان يجب على المقاومة السعي وراء تأيـــيد مـــن خارج الحدود الجزائرية في كفاحها. ورأت بعض الجماعات أنه يجـــب البحث عن التأييد حيثما يمكن العثور عليه. وعلى العكس من ذلك، فجماعات أخرى أكثر وطنية في نظرتها – خاصةً جناح الجزارين في جبهة الإنقاذ الإسلامية – تعلقـــوا بأهداف النظرة الوطنية، وهي أن الاستعانة بالأطراف الخارجية والتدخل قـــضايا تـــسبب المـــشاكل، وأن الكفـــاح هـــو كفاح جزائري ويجب أن يقاتل فيه جزائـــريون[17]. ولـــم تتوصـــل هـــذه الخلافات في الآراء إلى تسوية، ونتيجة لذلك أصـــبحت المقاومـــة المسلحة متشظية باطراد كل مجموعة تدعو إلى طريق وهدف مختلفين. وتتوزع هذه الجماعات على طيف واسع. فهناك جماعات سعت إلى مقاتلة قـــوى الأمـــن فقط بهدف الضغط على النظام ليدخل في مفاوضات مع جبهة الإنقاذ ويعترف بها، وأخرى سعت إلى إسقاط النظام من خلال عنف غير مميز يهدف إلى إرعاب السكان بغية تأييد الكفاح[18].

تدويل الكفاح

إن التنظيمات الإسلامية المسلحة في داخل الجزائر كان لها منذ 1992 هدف محدد هو الإطاحة بالنظام، إما بالقوة أو بإعادة جبهة الإنقاذ والعملية الانتخابية. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن هذه كانت أهدافًا جزائرية ومحلية بصورة خاصة.

لقد أخذ النزاع الجزائري والإرهاب الناجم عنه بعدًا دوليًا مع الوقت من خلال طريقين مختلفين. أولا: وقع ذلك من خلال المحاولات المنسقة لبعض عناصر المقاومة المسلحة لجمع الأموال والأسلحة من الخارج لتأييد الكفاح داخل البلاد. ثانيًا: لقد عبر عن البعد الدولي من خلال الهجمات الإرهابية في فرنسا والتي بدا عليها أنها للانتقام ممن كان يُنظر إليه على أنه دعم فرنسي قوي للنظام في الجزائر. وقد انشغل في الشكل الأول شخصيات مثل قمر الدين خَربان الذي طاف أوروبا واتصل بأصحاب ومعارف له في مرحلة وجوده في أفغانستان في محاولة منه لجمع الأموال والأرصدة. وقد تصاعدت هذه الجهود بعد أن شددت السلطات الجزائرية على السلاح في الداخل[19]. أما الطريق الثاني فإنه يشمل حوادث اختطاف الطائرات كحادث إير فرانس إيرباص في ديسمبر 1994 وانفجار القنابل في باريس في 1995 و 1996، مع أن مسئولية الأحداث الأخيرة غير معلومة وقد وضعت في ساحة الأمن العسكري الجزائري كوسيلة للتأثير على الرأي العام والحكومي الفرنسي[20] .

والجانب المهم الذي ينبغي ملاحظته في هذين الوجهين لتدويل النزاع، هو أنهما ركزا أساسيًا على التأثير على التطورات في داخل الجزائر، وشأنهما هنا شأن النزاع الداخلي نفسه. فكان خربان وآخرون يسعون وراء جمع الأموال والسلاح لصالح الكفاح المسلح لتعزيز تحديه للنظام الجزائري، بينما استهدفت الهجمات في فرنسا تقليل التأييد الفرنسي القوي للنظام الذي كان الإسلاميون

يقاتلـــونه. وهكـــذا، فإن استخدام الإرهاب في الجزائر وخارجها كانت له أهداف جزائـــرية خاصــــة. ويجب التأكيد أنه لم يكن مستهدفًا الغرب وإسرائيل المسيحية واليهودية، أو الولايات المتحدة وهي الأكثر أهمية.

وفـــي الحقيقة، من السمات المـــلاحظة في الحركات الإسلامية في الجزائر خاصة، وفي المغرب بصورة عامة، خلال الثمانينيات وأكثر التسعينيات من القرن العــشرين هو غياب العداء في الخطاب السياسي في أدبياتها الموجه ضد الولايات المـــتحدة التـــي كـــان تورطها ومصالحها في الجزائر لا يذكر في التسعينيات من القـــرن العـــشرين. وإن فحـــصًا لأدبـــيات هذه المرحلة يكشف أن أغلب عدائية الإســـلامية الجزائرية كانت موجهة مباشرة إلى القادة المحليين والقوى الخارجية التي اعتبرت مساندة لهم مثل فرنسا[21].

هوامش الفصل الثالث

1) Professor, Al Akhawayn University.

2) 'Algerian President Says Terrorism Must be Fought Equally Worldwide.' AllAfrica.com 5 November 2001.

3) For a full account of the OAS's campaign see Paul Henissart, Wolves in the City: The Death of French Algeria (Hart Davis, London, 1970).

4) For full accounts of these allegations see Nesroulah Yous, Qui a Tue a Bentalha?: Algerie: Chronique d'un Massacre Annonce (La Decouverte, Paris, 2000) which is the testimony of a survivor of a massacre in September 1997; also Habib Souadia, La Sale Guerre: Le Temoignage d'un Ancien Officier des Forces Speciales de I'Armee Algerienne (La Decouverte, Paris, 2001) which is the testimony of a former special forces officer.

5) For fuller details see Michael Willis, The Islamist Challenge in Algeria: A Political History (New York University Press. New York, 1997) pp.71-72 and 81-82.

6) Luis Martinez, The Algerian Civil War 1992-1998 (Hurst & Co, London, 2000), p.207.

7) Ibid. p.208.

8) لقد وافقت جبهة الإنقاذ رسميًا على وقف إطلاق النار مع النظام في أكتوبر 1997 قبل أن تنحل رسميًا في مطلع 2000. وجاء ذلك توقعًا منها وتبين في النهاية كان خطأ، بأن النظام سوف يقدم بعض التنازلات بشأن تأهيل جبهة الإنقاذ. وقد شكلت المجموعة السلفية من عناصر اعتقدت أن الجبهة الإسلامية قد خدعت لتنزع سلاحها.

9) Willis, p.272.

10) Ibid, pp.379-380.

11) لقــد كان سيد قطب شخصية قيادية في إخوان المسلمين المصرية، وكتب مجموعة من النصوص المؤثرة جدًا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين أسبغ فيها العقلانــية الدينــية على التمرد واستخدم العنف ضد الدولة. ويوضح سيد قطب أن أغلب الدول والحكومات الإسلامية قد انحدرت إلى الجاهلية وأنها يجب أن يطيح بها المسلمون الحقيقيون.

12)لقــد توقــف الــتمويل الــسعودي عن جبهة الإنقـــاذ بعد قرار الحزب- تحت ضغط شــعبي ولــيس لاعتبارات أيــديولوجية-تبني خطــًا مواليًا للطرق فــي أزمة الخليج 1990 - 1991.

13) Willis, pp.89-92; 150-151.

14) Ibid. pp. 206-207.

15) Kameredine Kherbane has claimed that he and Mekhloufi were only expelled after pressure had been exerted on the FIS leadership by the Algerian security services. He also claimed that the advocacy of an armed wing for the party was for solely defensive purposes. Author's interview with Kameredine Kherbane, London, 28 June 1997.

16)ويدعي حسين أمين، سفير مصر إلى الجزائر من 1987 - 1990 استلم تقارير في يونيو 1990 مــن المخابــرات المصرية تفيد أن بعض الصلات قد تأسست بين جبهة الإنقاذ والجماعــات الراديكالية المصرية مثل الجماعة الإسلامية والجهاد. مقابلة مع الكاتب في القاهرة يونيو 1994.

17) Willis, p.304.

18)إن هـــوية الجماعـــة السلفية ضبابية إلـــى درجة كبيرة. فهناك أدلة وافية تؤشـــر إلـــى أن أجـــزاء مـــن المـــنظمة قـــد تـــسللت إليها وتحــركها قوات الأمن الجــزائرية. انظر سواديا.

19) Richard Labeviere: 'Les Reseaux Europeens des Islamistes Algeriens: Entre Desherence et Reconversion', Les Cahiers de

l'Orient: Algerie: Les Nouveaux Islamistes. (Deuxieme Trimestre2001, No.62) pp. 134-135.

20)The Observer (London) 9 November 1997.

21) See Michael Willis, 'Islamic Movements and the West: Evolving Attitudes and Relationships.' in M. Saqar and A. Al-Bursan (Editors): Western Trends Towards Political Islam in the Middle East (Middle East Studies Centre. Amman, Jordan, 2000)

4 الفصل الرابع

الاستراتيجيات الأساسية لتقليص الأرض المنتجة للإرهاب: دور الأعمال والتنمية الاقتصادية

(جونثان أبونهايمر)

الفصل الرابع

الاستراتيجيات الأساسية لتقليص الأرض المنتجة للإرهاب : دور الأعمال الحرة والتنمية الاقتصادية

جونثان أبو نهايمر[1]

المقدمة

يمـــثل الإرهـــاب من وجهة نظر الأعمال خطرًا على البيئة التي يعمل فيها. وتـــستطيع الأعمـــال المساعدة في تقليص خطر الإرهاب، وذلك بتقليص الاتجاهات المغذيـــة لـــه. ففي وسعها تقليص الأرض المنتجة للإرهاب، وذلك بجلب تغييرات إيجابية في المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي يعمل فيه. وثمة دوافع عديدة تحض الأعمـــال علـــى أن تحمل الإرهاب على محمل الجد. أولا: أن الأعمال الحرة تمثل هـــدفًا للنشاطات الإرهابية. ثانيًا: أن الإرهاب يزيد من التكلفة للقدر الذي لا تستطيع الأعمال الحرة العمل بفاعلية.

وتـــدرك الأعمـــال الحرة اليوم أنها المحرك للنمو الاقتصادية في أي نوع من الاقتـــصاد. والـــنمو الاقتـــصادي عنصر أساسي لكنه ليس كافيًا لتخفيف الإرهاب، وبالتالـــي فـــإن فـــرص الأعمـــال يجب أن ينظر إليها كجزء من صـــورة مكافحة الإرهاب. ولكي تكون الاستراتيجية مؤدية لدورها وتنطوي على الأعمال الحرة يجب إيصال الفرص إلى الناس والتجمعات على المستوى المحلي والإقليمي والوطني.

وتقوم قابلية إيصال فرص الأعمال على كيفية تعاون الحكومات والأعمال، والجمـــع بـــين وجهـــات نظـــرها المتنوعة؛ لتيسير وتطوير بيئة قادرة على تلبية احتـــياجات ومدركات السكان في أي مكان معين. وبالطبع، ففي وسع الأعمال أن تـــؤدي دورهـــا فـــي هذه العملية بصورة مستقلة. وهي قادرة على هذا الدور من

خـــلال كيفـــية جعـــل مدركاتها الإدارية حقيقة واقعية على الأرض. والحالة التي أعرف عنها هي صناعة مناجم الأحجار الكريمة التي أنا منها.

الأحجار الكريمة والإرهاب

كل ما تحتاجه عملية تمويل الإرهاب هو شيء من سلعة باهظة الثمن جدًا. وعـــادةً، فإن هذه السلعة تلعب دورًا صغيرًا في الاقتصاد الكلي، لكن إنتاجها يمثل مصـــدرًا جاهزًا يستغله الإرهابيون. ولذا، فإن الأحجار الكريمة تقترن بالإرهاب مـــن وقـــت لآخر، وأنها في وسط الأحداث. إن الحرب والإرهاب قد أفضيا إلى بـــزوغ النزاع أو "أحجار الدم الكريمة". كما أنهما قادا إلى خلق عملية تهدف إلى محاربـــة استخدام الأحجار الكريمة لتمويل العنف السياسي، والإرهاب والحرب. وإن عملية كمبرلي هي خير مثال على كيف أن الحكومة والأعمال الحرة يمكن أن يـــتعاونا لتخفـــيف العناصـــر الأساسية لخلق بيئة صحية، بيئة لا تصلح لانتشار الإرهاب. وواحد من الأسباب وراء نجاح عملية كمبرلي هي قابلية الأعمال الحرة والحكومة والأحزاب المهتمة الأخرى على إدارة المدركات وبذلك استطاعوا خلق واقع اقتصادي جديد.

عملية كمبرلي

خـــلال ثمانـــية عشر شهرًا على إنشائها انضم إلى عملية كمبرلي أكثر من ســـبعين دولـــة، وصادقت عليها الأمم المتحدة، وساندتها صناعة الأحجار الكريمة ومجتمع الحكومات المدنية.

هوامش الفصل الرابع

1) Chairman, DeBeers, South Africa.

5 الفصل الخامس

فهم أسباب النزاعات في إفريقيا الصلات بين الأيديولوجيا وعلم الأمراض وضعف الدولة والفقر

(جيفري هير بست)

الفصل الخامس

فهم أسباب النزاعات في إفريقيا

الصلات بين الأيديولوجيا وعلم الأمراض

وضعف الدولة والفقر

جيفري هيربست[1]

المقدمة

لقد كانت مسألة لماذا يتمرد الرجال هي الشغل الشاغل للمراقبين السياسيين عبر القرون. وهذه القضية لها صلة بإفريقيا، لأن مجمل الحروب في العالم تخاض في القارة. وفضلا عن ذلك، فثمة حوادث إرهاب عديدة تقع في القارة، ويعتقد كثيرون أن إفريقيا بمساحاتها الشاسعة البعيدة عن السلطة قد تقدم الملاذ المثالي للجماعات الإرهابية. كما أن هناك إمكانية تعاون هام بين الجماعات المتمردة في إفريقيا، الذين يتجارون أحياناً بسلع منهوبة، والجماعات الإرهابية التي لديها قابلية غسل الأموال على نطاق واسع.

يستعرض هذا البحث الدوافع الاقتصادية والأيديولوجية والأثنية والقسرية لعدد كبير من جماعات التمرد في إفريقيا. وتوصلت الدراسة إلى عكس الرأي السائد في كتابات معاصرة، إلى أنه لا يتصدر دافع للتمرد وحده. وعلى وجه الخصوص، لا يبدو أن الحالة هي أن التمردات في إفريقيا تحض عليها الرغبة في الوصول إلى موارد أولية يمكن نهبها، وذلك على الرغم من أن الحاجة إلى إطعام الجنود ونزوة بعض قادة التمرد إلى الثراء هي من المواضيع الثابتة في الكفاح المدني في إفريقيا. وكما يبدو، فإن المحددات الرئيسية للتمرد في إفريقيا هو

ضـــعف الدولـــة، خاصة قابليتها على القتال. ولهذا الاستنتاج عواقب مباشرة ليس لفهم مجرى التمرد في إفريقيا.وحسب، بل متى وأين يعثر الإرهابيون على ملاذ.

الدوافع المختلطة إلى التمردات الإفريقية

إن استعراضـًـا لأدبــيات دراسات الحالة لأكثر من ثلاثين تمردًا في إفريقيا يدلـــنا على أن هناك حالات قليلة جدًا تامة، حيث يكون فيها نوع واحد من دوافع التمـــرد. فعلـــى ســـبيل المـــثال، هـــناك عدد قليل جدًا من الثورات دفعت إليها الأيديولوجيا ولم يكن فيها أيضًا جوانب اقتصادية. وكما لاحظ المراقبون منذ عهد شيـــشرون أن المـــال عصب الحرب وهو الأكثر خصوصية، يوجد عنصر نهب واضـــح حتى في الثورات التي تخاض بسبب الالتزامات الأيديولوجية. فقد لاحظ ديفيدســـون أن الكفاح من أجل الاستقلال في غينيا-بيساو قد كبح لفترة من الزمن، لأن بعـــض القادة تحولوا إلى "طغاة رثون، عسكريون في أسوأ معنى للذين فقدوا معنى أهداف التحرير والتحديث كليًا". والشيء نفسه عند كريغر الذي لاحظ خلال الكفـــاح فـــي زيمبابوي أنه "لم يكن أمام الآباء والشباب والنخب الريفية من خيار سوى الانتماء إلى منظمة زانو وتقديم المساعدة اللوجستية لمحاربي العصابات. فلا يجرؤ أحد على الرفض وإلا تسبب في تعريض نفسه لخطر الأذى الجسدي". وفي نيجيريا خلال الحرب الأهلية التي يبدو أنها نزاع إثني صرف أشار أحد قادة قوات بـــيفارا إلى أن جنوده كانوا يحصلون على وجبة غداء واحدة في المرحلة الأخير مـــن الحرب. ونتيجة ذلك، "فإن عددًا كبيرًا من الجنود في خط الجبهة رجعوا إلى الخلف بحثًا عن الطعام، أو مكثوا هناك وتآخوا مع العدو أملا بالحصول منه على هـــدايا مـــن الطعام والسجائر". إن مثل هذه الأخوة عبر خطوط العدو ربما ينظر إليها كشاهد على أن الأجندة الاقتصادية للمتمردين تعلو على أي شيء آخر، ولكن يجـــب أن يكـــون واضـــحًا أن الحاجـــة الملحـــة في الحرب في إفريقيا تعني أن الاعتـــبارات الماديـــة مهمة دائمًا لجميع الجنود والقادة. ويبدو أن ماو تسي تونغ،

وهو المتمرد الثوري ذو النظرات البعيدة، كان شديد العناية والانتباه إلى ما أصبح يعرف فيما بعد بالدوافع المنتقاة للثورة. فقد كتب في "انتبه إلى أوضاع المعيشة للجماهير وأرع طرائق العمل": "إذا كنا لا نقوم بأي عمل سوى تعبئة الناس للقيام بالحرب، فهل نستطيع تحقيق هدف هزيمة العدو؟ بالطبع كلا. إذا أردنا أن نفوز فعلينا القيام بأشياء كثيرة؛ كقيادة الفلاحين في الكفاح الفلاحي، وتوزيع الأرض عليهم، وتحفيز حماسهم للعمل من أجل زيادة الإنتاج الزراعي، وحماية مصالح العمال وإقامة التعاونيات، وتطوير التجارة مع المناطق الخارجية، وحل المشكلات التي تواجه الجماهير مثل الملابس والطعام والسكن والوقود والرز وزيت الطهي والملح، ومشكلات الصحة والنظافة والزواج. بعبارة قصيرة، إن كل المشكلات التي تواجه الجماهير في حياتهم الفعلية يجب أن تجذب انتباهنا".

وكذلك، من جهة أخرى، فمن غير المحتمل أن نعثر على ثورات عديدة تدفع إليها دوافع ربحية. وإذا كان قادة الثورات والانتفاضات مدفوعين بدافع الكسب الاقتصادي–من وجهة نظر الاقتصاديين–أو أن هذا الأمر هو تطور جديد نسبيًا–وجهة نظر بعض علماء السياسة–، فإن المنطق التجاري ليس بعامل يرغم من هذه الناحية على القيام بالانتفاضة. فلماذا لا ينسحب قادة مثل جوناس سافيمبي أو شارلس تيلر بعد أن جنوا الملايين؟ ولماذا ولا يزالون منشغلين باستراتيجية ذات مخاطر كبيرة وربما غير مربحة للاستيلاء على العاصمة؟ ثم إن القياديين الكبار للانتفاضات يُقتلون من قبل المعارضة، أو من رفاقهم أو بحوادث في غمار الحرب بصورة متكررة كموت إبراهيم آفا–من الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا– ومحمد فرح عيديد في الصومال وأمليكار كبرال في غينيا–بيساو وإدوارد موندلين في موزمبيق وإيفو فيرناندس في موزمبيق وفريد رويجيا ما في رواندا وجوزيا تونغوغارا في زيمبابوي. ولا ريب أن الخسارة بصورة النفي والإبعاد وسنوات السجن كلها قاسية، ويبدو أنها تفوق المنافع الهامشية لخوض حرب لسنة أخرى.

ولعـــل أفضل مثال للتمرد من أجل النهب هو الميليشيات العديدة التي سادت في الكونغو-برازفيل بعد 1993 على سبيل المثال نينجاس وزولوس ومامباس-. وكانـــت هذه القوات تحت سيطرة قادة سياسيين مختلفين ولها هويات أثنية، ولكن الـــذي يميـــزها هو ليس أنها كانت تنهب، فهذا أمر شائع في عديد من التمردات، وإنمـــا كـــونها نهـــبت أعـــضاء من مجتمعاتها الأثنية، بما فيهم قادتها. وينقل لنا بازينغوزمـــسا-غانغا أن أفراد الميليشيات كانوا يطيرون فرحًا عندما يسمعون أن مـــناطقهم كانت تنهب؛ لأن ذلك يعني أنهم سيسمح لهم "بنحر الخنزير" في أماكن أخـــرى. وخلال المعركة الثالثة على منروفيا في 1996 وتدعى "عملية تدفع ثمنها بنفسها" قام بها جنود شارلز تيلر، هناك أدلة على أن حركة تيلر كانت قادرة على الاســـتيلاء علـــى بعـــض الأهداف العسكرية عوضًا عن إنهاك نفسها. وواحد من أسباب وجود عدد قليل من الأشكال التامة للتمرد من أجل النهب هو أن توجهاتها الاحتفالـــية تقـــود إلى الهزيمة: فسرقة كل شخص تفضي إلى عزل المتمردين من تأييد أي جماعة، مثلما أن سلب الجنود المشاة للقادة يؤذي التماسك التنظيمي.

وفـــي الـــوقت نفـــسه، هناك شواهد وافية على أن قادة التمرد يعتقدون أن الأيديولوجـــيا قـــوة دافعة بالنسبة لأتباعهم، علمًا بأن التواصل مع العالم الخارجي قيمـــته قلـــيلة فـــي تفسير الدوافع الداخلية للتمردات. ومع ذلك، فقد نذرت بعض التمـــردات وقتًا ثمينًا وجهودًا كبيرة للتلقين. فعلى سبيل المثال لدى الجيش الشعبي لتحرير إريتريا برنامج تدريب سياسي وعسكري لمدة ستة أشهر. وكذلك استثمرت كثيـــرًا مـــن التلقين السياسي لمقاتليها، بل والأكثر من ذلك أتباعها، كما في كل من جـــبهة التحرير الوطنية في الجزائر، والمؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا وزانـــو وزابو في زيمبابوي. وهذه كلفة ما كان ليرضى بها القادة لو كانوا يعتقدون أن مثل هذا التلقين لا جدوى فيه.

ومـــع هذا كله، فإن دوافع التمرد تذهب أبعد بكثير من المنفعة الأيديولوجية والماديـــة، كما يجري عادةً في النقاش الأكاديمي. فالقسر سمة مهمة في التمردات لكنها لم تناقش غالبًا. ويعود السبب في ذلك إلى أن العديد من نماذج التمرد تستقي مضامينها من قياسات السوق، ويواجه المحللون صعوبة في إدخال القسر في هيكل التمـــرد. وثمـــة دراســـات أخـــرى تركـــز على إثارة سؤال لماذا يتمرد الرجال أو تعرض مجموعة من الدوافع التي ليس لأي منها صلة بالحقيقة أو الواقع، مثلا كـــون أن الـــرجال والنساء لا يمتلكون الخيار أحيانًا. يولي المتمردون في إفريقيا اهـــتمامًا كبيرًا لعـــزل الناس، الرجال عادةً ولكن ليس دائمًا، من مجتمعاتهم بغية الـــسيطرة علـــيهم. فعلى سبيل المثال في سيراليون، حيث يسمى هناك التمرد من أجـــل الـــنهب، كان دور القسر حاسمًا. وكما لاحظ ريتشارد "كان الشباب يجندون ويـــؤخذون إلـــى معسكرات للتدريب العسكري وتحول بنايات المدارس الابتدائية المحلـــية إلى مقرات للمخيم". وحتى عندما ينضم الناس طواعية إلى التمرد، فإنه يحـــرص علـــى منعهم من العودة إلى مجتمعهم. وهكذا، يقال أن منظمة التحرير الجزائـــرية كانت تطلب من المجندين الجدد القيام بأعمال إرهابية كي يتصلب قلبه ولا يـــنقلب فـــي موقفه. وكذلك مارست منظمة رينامو في موزمبيق شيئًا من هذا القبـــيل، فقد كان الجندي الصبي يؤخذ إلى قريته ويطلب منه قتل شخص يعرفه، فبعد عملية القتل سيتعذر على الصبي أن يعود إلى قريته.

وإن ظاهـــرة الجـــنود الصبيان ظاهرة متوطنة الآن في كثير من النزاعات الإفـــريقية وتعبر عن الدور المتزايد للإرغام، وليس لدور الدوافع الاقتصادية، في استخدام المقاتلين. ويقدر عدد الأطفال دون الثامنة عشرة المتورطين في القتال في صـــراعات بحوالـــي 120,000 فـــي كل من أنغولا ورواندا والكونغو والسودان وأوغندا. وفي بعض الأحيان يشكل الأطفال الجنود نسبة عالية من جيوش التمرد. ويقـــدر إيلـــيس، أحد العاملين في الأمم المتحدة، أن نسبة الأطفال تبلغ 15% من

الجـيش الليبيري المنحل. كما أن حركة المقاومة الوطنية لموسيفيني احتوت على 30,000 طفل دون سن السادسة عشرة، من بينهم 500 فتاة. وبالطبع، فإن القسر ليس بأفضل مبدأ لتنظيم قوات قتالية، إذ هناك حالات كثيرة تصف كيف أن الجنود يفرون حالما تسمع الطلقة الأولى.

والظاهــرة الأخرى الشائعة في الثورات الإفريقية هي الولاء الإثني. ويبدو مــن كثير من الكتابات في سرد الثورة أن قابلية خلق وتعبئة السكان حول رموز أثنــية مسألة حاسمة. وكما يشير تيريك بأنه في حين أن الانتفاضات الشعبية كانت شــائعة فــي كل من بالية وتيغري (في الحبشة)، أفلحت حركة التيغيري فقط في الــتطور إلــى انتفاضـــة أساسية. ويعتقد تيريك "أن نمو واستمرار الانتفاضة في تيغيـــري ارتبط حتميًا بعزم الجبهة الشعبية للتحرير ومهارتها التنظيمية في إنشاء قــواعد ريفــية علــى النمط السوفييتي، وخلق منظمات جماهيرية في وجه حرب تتــصاعد. واســتخدمت فنون تعبئة فاعلة جمعت بين الرمــوز الثقافية والدعاية والقــسر، كمــا أنهــا كانت قادرة على التغلب على معوقات مجتمع منتشر وغير متماســك، وأن تجمـــع حــولها أعدادًا من أبناء الريف الفقراء الذين أقامت معهم علاقات بناءة ومستقرة".

ومع الاعتماد على المفردات الإثنية والممارسات فقد استخدم السحر أيضًا. ويــستخدم السحر لأغراض عديدة في التمردات الإفريقية؛ فيعتقد أنه يحمي الجنود مــن الرصـــاص. وكمــا يشير كارفورد يونغ فإن هذه ظاهرة تضرب بجذورها فرضـــها الاســـتعمار فيقول: "إن فلكلور المقاومة الإفريقية مليء بصور من الرد على مشكلة الزي الرسمي للجندي. كيف يكون في وسع رجال يتسلحون بالحراب والقوس والسهام التغلب على قوات العدو المسلحة بالنيران. فكان الحل في اللجوء إلـــى مملكـــة السحر التي بأيدي أصحاب المعـــرفة الخاصة للوصول إلى القوى الـــسحرية الخفية. فكان تدخل وتعاون السحرة لا مفر منه بالنسبة لقوة الانتفاضة".

كمـا أن السحر يمكن استخدامه لخلق الولاء للقادة وإدامته. فعلى سبيل المثال، إن اسـتخدام السحر ضد المنشقين على يونيتا كان ناجحًا جدًا في الحفاظ على تماسك المـنظمة؛ لأن ممارسة السحر كانت شائعة بين سكان أوفيميوندا الذين اعتقدوا أن جـذور هذه الممارسات تضرب في أرض أيديولوجيا ما قبل الاستعمارية.

ويـستخدم المتمـردون لترويض الأتباع خليطًا مركبًا من التلقين السياسي والقسر الجسدي والمكافأة الاقتصادية والمفردات الإثنية. ولذا، فإن بارينت يوضح أن حـركة ماو ماو يجب النظر إليها على أنها ضرب من الاحتجاج على احتلال البـيض لأراضـي كـيكوا، والمطالبة بأجور أعلى، وكفاح ديني – أخلاقي ضد الاسـتعمار. ومـن دون هـذا الأخير لا يمكن فهم القسم-الذي كان يحرم النهب وأشـياء أخرى-وغيرها من الاستراتيجيات الثقافية التي استخدمت لتعبئة وضبط المقاتلـين. إن شكل العصابات الاجتماعية يقترن عادةً مع المجتمعات الريفية إلى جانـب الـسلب والتعبير عن المظالم. وما يطلق عليهم هو بزباوم "المحررون – الـسلابون الأحرار" ظاهرة شائعة في كثير من المجتمعات الفقيرة وكثيرًا ما يشار إلى وحشيتهم. وبالنتيجة "فإن التمييز بين السلاب والبطل، وبين ما يقبل به الفلاح كشيء "جيد" وما يشجبه كشيء "سيء" أمر صعب للغاية".

إن القـول بأن هناك خليطًا مركبًا من الدافع يوجد في المعركة الراهنة في إفـريقيا لا يعني أن جميع التمردات من طينة واحدة؛ فمن الصعوبة بمكان العثور علـى متشابهات بين الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون التي عرفت باستخدامها بتـر الأطراف كتكتيك إرهابي، وبين المؤتمر الوطني الإفريقي الذي قاده نيلسون مانـديلا في جنوب إفريقيا. إن الاعتراف بوجود طيف من الدوافع الميسورة للقادة للحـض والـسيطرة علـى أتـباعهم يقودنا إلى السؤال المنطقي التالي: تحت أي ظروف يصبح نوع معين من الدافع والحافز أكثر أهمية نسبيًا؟

إن حـــركات التمرد من الأهمية بمكان، لأنها تهديدات مسلحة للدولة، وهذه نقطـــة تغفــل بــصورة متزايدة في المحاولات المعقدة لتفسير الدافع عند المقاتلين بالمقارنـــة مع الأفعال. ولذلك، فبغية معرفة المتمردين من المهم جدًا فهم قابليتهم على القيام بمهمتهم الأساسية وهي القتال. إن معظم التمردات الإفريقية تبدأ حياتها بعمليات صغيرة ومكشوفة بقدر بعيد. وإن الأحد عشر رجلا الذين بدأوا القتال في إريتــريا، والـــسبعة والعشرين رجلا الذين بدأوا حملة حركة المقاومة الوطنية في أوغـــندا والمائـــة جـــندي من الجبهة الوطنية الذين عبروا الحدود إلى ليبريا مع تشارلز تيلر، والخمسة والثلاثون عسكريًا مدربًا الذين بدأوا الجبهة الثورية المتحدة فـــي ســـيراليون، والمائتين وخمسين الذين بدأوا فرليمو، كل هذه الأمثلة تمثل كم كانـــت حـــركات التمـــرد صغيرة ومكشوفة في بداية الأمر. وبالطبع، فالعديد من حركات التمرد هزمت في مرحلة مبكرة أو انهارت بسبب الانقسامات الداخلية ولم يسمع عنها بعد ذلك.

ونتـــيجة ذلـــك، يعي قادة التمرد وعيًا شديدًا منذ البداية القوة القهرية للدولة وفـــرص الـــبحث عـــن ملاذ من الدولة. ومما يعد مثالا يبعث على عدم الارتياح ويوشر إلى كم أصبحت بعض جوانب العلوم السياسية منفصلة عن العالم الحقيقي للحـــرب وهـــو إغفـــال الدرس الشائع عن التمرد في الوقت الراهن. فلقد أشارت حـــركة فـــرليمو في مرحلة مبكرة "أن قواتنا أضعف من الأعداء بدرجة كبيرة"، ولـــذلك تراها في كتيب لها-في ضرورة الحرب طويلة الأمد-تقول إنها خططت لاســـتراتيجية تأخـــذ في الحسبان ضعفها، الأمر الذي يلح عليها أن تحارب العدو بحـــرب الاستنزاف. كما أن ميسيفيني كان في المقـــام الأول قلقًا في بداية الأمر مـــن أن تحطم حركته الوليدة. ولذلك كانت كل الاهتمامات التكتيكية خاضعة لهذا الهـــدف الأساســـي: "إن خسارة الأرض ليست بذات عاقبة في هذه المرحلة. ففي

حالتنا إن الاعتبارات الأكثر أهمية هي الحفاظ على وتوسيع قواتنا من خلال تحاشي خسائر غير ضرورية، وتدمير وسائل العدو في شن الحرب".

إن مسألة القوة القهرية للدولة ليست هي الوحيدة المستحوذة على عقل المتمردين. فهم مهتمون أيضًا بقضية كيف تدفع الدولة جنودها وتحثهم، لأن الهرب من قوات الأمن للدولة عامل مهم في تحقيق النصر. وأشار رسل في دراسة منظمة فريدة عن التمرد قائلا: "ليس في وسع تمرد جماهيري النجاح دون هرب بعض من أفراد القوات المسلحة للنظام. ففي الحالات التي يكون فيها الناس متمردين اتضح أن سلوك القوات المسلحة عامل حاسم في تحديد محصلة التمرد. ولكي يتفهم الثوريون هذا الأمر عليهم أن يعطوا قدرًا من التفكير لمسألة كيف يُشجع على الهروب من الشرطة والجيش". وهكذا، فإن الأيديولوجيا السياسية ليست سردًا إنشائيًا لمظلمة وحسب، بل هي سلاح كامن في كفاح إما للبقاء أو للاندثار.

إن قوة المعارضة لها أثر سياسي على حركية حركات التمرد، خاصةً حاجتها إلى الاستعداد، ثم الانخراط في قتال، وكذلك حاجتها إلى إيجاد أيديولوجيا. ويجب على قادة التمردات، الذين يواجهون الخطر الدائم للتصفية من طرف دولة قوية نسبيًا، أن يبنوا قوات مقاتلة متماسكة، حيث تكون دوافع الجنود قد أخذت طابعًا داخليًا من خلال التلقين السياسي والإثني مصحوبة بشيء من القسر العسكري العادي. فالتلقين السياسي والإثني يزود الرجال بمجموعة أسباب لماذا ينبغي عليهم المخاطرة بحياتهم في قتال، حتى وإن كانت جهودهم الفردية لن تغير النتيجة في المعركة. وتتطلب الحروب الإفريقية ذات الطابع التقني غير المتطور قدرًا من التماسك التنظيمي – لحصول على الوقود والمواد والخدمات اللوجستية – وهو الذي يجعل التمردات من أجل النهب لا يمكن أن تضاهي الجيوش التي تخوض المعارك.

وعلى العكس من ذالك، فبعض التمردات تواجه دولا ضعيفة بشكل استثنائي قد تكون في عملية متقدمة من التفكك، وذلك بسبب التمرد جزئيًا. وبالإضافة إلى

ذلك، فإن تدهور الإمكانيات الاقتصادية للعديد من الدول الإفريقية والانخفاض في الدعم الخارجي للدول المتدهورة–لأن المانحين يسعون لمساعدة الفائزين–قد تسببا فـــي ضـــمور قـــوات الأمن لبعض الدول. وهذه الدول من الوهن للقدر الذي لا تستطيع فيه إدامة قواتها الأمنية، وربما دفع رواتب ومستحقات جنودها. ومن ثم، فـــإن قدرتها على عرض القوة محدودة إلى حد بعيد. والملاحظ هو أن المتمردين يفلحـــون في الإطاحة بمثل هذه الأنظمة–سياد بري في الصومال ودوي في ليبريا ومينغستو في الحبشة وموبوتو في زائير–الضعيفة، لأن المساعدة الخارجية أوقفها عـــنها راعوها في الحرب الباردة. ومن ثم، فإن المتمردين الذين يواجهون بعض الـــدول الإفريقية ربما لن يكون القتال الهدف الرئيسي لهم لأنها لا تهدد وجودها. وهـــذه الحركات ربما تستخدم وسائل أخرى – من بينها النهب والقهر – كي تدفع إلـــى تابعيها. أما من حيث إن حقيقة كون السرقة والخطف لا يفضيان إلى قوات قتالـــية فاعلة وذات مهارات قتالية فهذا ليس بالأمر المهم؛ لأن هذه التنظيمات لن تخوض القتال دائمًا، وفي وسعها أن تعيش على إرعاب وإرهاب السكان المدنيين. ومـــثل هـــذه الحـــركات من التمرد في وسعها أن تكون ناعمة لأنها تواجه دولا ضعيفة. وعندها يبدو الحشد والتعبئـــة السياسية والإثنية كلها أمور مطلوبة، وكلها تستدعي وقتًا طويلا ونشاطات واهتمامات لا تستحق الاستثمار فيها.

المتمردون كتنظيمات قتالية

إن مـــتانة تنظـــيم الدولة له أثر أساسي على كيفية تنظيم المتمردين أنفسهم؛ فلقـــد أدار البـــرتغاليون قـــوة في الميدان ذات مصداقية في ثلاث جبهات–أنغولا وغينـــيا–بيـــساو وموزمبيق–لعقد من الزمن، قبل أن يتسبب بُعد المسافة وطبيعة الأرض والـــضعف الداخلـــي فـــي انهـــيار الحكومة في لشبونة. وقد تميز الجهد البرتغالـــي المـــضاد للانتفاضـــة "بتفهم طبيعة الكفاح والتكيف معه على مستوى العملـــيات وفـــي تحويل ناجح للاستراتيجية الوطنية إلى التكتيك في ميدان القتال".

وبالإضافة إلى ذلك "أفلحت في تكييف كل الجيش البرتغالي من قوات تقليدية إلى قوات لمقاومة الانتفاضة". ومن القوات العنيدة التي حاربت المتمردين؛ القوات البريطانية في كينيا ضد ماو ماو، والقوات الفرنسية ضد جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، والروديسية ضد زانو، وقوات بريتوريا ضد سوابو في ناميبيا وضد المؤتمر الوطني وباك في جنوب إفريقيا.

وليست الأنظمة البيضاء وحدها التي كانت قادرة على شن حملات على نطاق واسع ومؤثرة نسبيًا ضد المتمردين. فالحبشيون خاضوا كفاحًا تقليديًا على نطاق واسع في إريتريا وتيغاري ضد قوات التحرير، بينما واجه النيجيريون المنشقين البفاريين بتنظيم عسكري قوي. ونتيجة لذلك كان على الإريتريين والتيغاريين والبفاريين-شأنهم شأن القوات الوطنية للتحرير التي حاربت ضد أنظمة أقلية-تنظيم أنفسهم في جيوش تقليدية وإلا سوف يدمرون. فعلى سبيل المثال، كانت الجبهة الشعبية الثورية لإريتريا قد جندت وسلحت 20,000 مقاتل ولديها كتيبة مسلحة ومدفعية ووحدات هندسية، كما كان لديها 200 دبابة وقوة بحرية من زوارق هجومية سريعة.

إن المتمردين الذين واجهوا قوات ذات كفاءة أدركوا أنهم لن يفوزوا في معركة سريعة، ولذا أدركوا أن عليهم تعبئة مجموعات كبيرة من الرجال لفترات طويلة من الزمن، لخوض معارك فعلية. كما كان عليهم تطوير أطر من المؤيدين الذين يزودنهم بالدعم المادي الضروري والملاذ. فلا غرابة إذن، إذ كان عليهم تطوير أيديولوجيات سامية لتفسير لماذا يقاتل الرجال وتحصنهم بأسباب سياسية وإثنية؛ لأن ثمرة النصر لن تذاق إلا بعد فترة طويلة من الزمن. ولعل الحالة المثالية هي حركة التحرير في أنغولا التي لم تكن قوة مثالية ذات شأن في مواجهة جيش برتغالي قوي. بيد أن "نجاحها الأساسي جاء من نجاحها في تحويل ضباط الجيش البرتغالي للتعاطف مع هدفها، وهكذا حشدت التأييد السياسي في لشبونة في

تسليم السلطة لها فقط". وقول مثل هذا لا يعني أن الربحية والقسر لم يكونا موجودين في مثل هذه الوسائل لصالح تطوير أيديولوجيا سياسية-خاصةً إذا كان في ذلك احتمال تحقيق ثراء شخص-. إن كل ما يجب أن نقوله هو أن القادة يحاولون أن يفعلوا كل شيء من أجل البقاء وبلوغ النصر. وهذا هو السبب وراء استطاعة القادة معاملة أتباعهم المزعومين بطريقة سيئة بعد ما يكون التمرد قد انتهى عمليًا.-وهذا أمر سبب الحيرة لبعض الكتاب-.

وعلى الجانب الآخر هناك حركات تمرد لا تواجه بصورة جادة دولة، أو أن قوات الأمن من الوهن بقدر لا يصبح فيه القتال مهمة مركزية لحركة التمرد. ولذلك، ففي وسع هذه الحركات أن تواصل العمل عند مستوى من التنظيمات العسكرية غير المتطورة وتنصرف باهتماماتها إلى واجبات أخرى بما فيها الثراء الذاتي. وإن قوات التحالف الديمقراطي لكابيلا لتحرير الكونغو – زائير هي خير مثال لمثل هذه الحركات، إذ إنها لم تقاتل في واقع الأمر قوات موبوتو في مسيرتها عبر زائير. فلقد تأخرت الدولة الزائيرية في دفع مرتبات العسكريين في كثير من الأحيان لذا فإن الجنود هربوا عندما واجهوا في النهاية جيش العدو. أما التدابير اللوجستية لعبور أراضي زائير – وفي العادة هذه مهمة شاقة وتستدعي تماسكا تنظيميًا-فقد تولاها الجيش الأنغولي. ولم يخض جيش كابيلا قتالا فعليًا سوى عندما التقى لفترة قصيرة مع قوات يونيتا بالقرب من كينشاسا. ويشبه مثل هذا الأمر ما وقع في موزمبيق، فالطريقة الوحيدة التي لجأت إليها حركة رينامو كمنظمة قُطّاع طرق-فثمة نسبة عالية من جنود الحركة كانوا من الفارين-ما لأن حكومة فريليمو كانت عاجزة. فعلى سبيل المثال كسبت حركة رينامو معظم أسلحتها من قوات فريليمو الفارة. والشيء نفسه بالنسبة لقبائل الصومال وميليشيات الكونغو – برازفيل – فقد كانت تستطيع العمل كعناصر نهب وسلب؛

لأنها لا تواجه في حقيقة الأمر دولة يجب عليها قتالها. وكما أدرك الأقدمون مقولة اختر أعداءك بعناية واحذر لأنك سوف تصبح مثلهم.

إن واحـــدًا من الأسباب الرئيسية التي أصبحت فيه حركات التمرد من أجل النهب تبدو شائعة في السنوات الراهنة، هو ليس لأن حركات التمرد باتت ضعيفة، وإنما لأن التمردات التي يدفعها القسر والنهب في تنامي؛ لأن الدول ذاتها أصبحت ضـــعيفة. فبينما كان التمرد في إفريقيا في السابق ضد دول مستوطنين قوية، فإنه الآن ضـــد حكومات مستقلة ضعيفة ومفككة. وإن قادة التمرد-شأنهم شأن جريان المـــياه-يخـــتارون الطريق الأقل مقاومة ومن ثم فهم يعتمدون على القسر والنهب بـــصورة متـــزايدة، ومـــن هـــنا فـــإن مـــشكلة الطفل المقاتل هي ظاهرة ما بعد الاســـتعمارية. إن دول المـــستوطنين لم يكن من الممكن دحرها بأطفال، وإن قادة كفاحـــات التحـــرر الوطنـــي لـــم يكونـــوا أكثر نبلا من الكثير من قادة التمردات المتأخرة، بل كان يجب عليهم أن ينظموا أنفسهم على قاعدة محلية بصورة أساسية كي ينتصروا.

الخاتمة

إن منطق التمرد، ربما يكون هو نفسه منطق الإرهاب أيضًا. وإن الدول الإفريقية القوية سوف تقدر على هزيمة المتمردين، وكذلك الإرهابيين قبل أن يتماسكوا. وفي الوقت نفسه، فإن الدول الضعيفة تجيز المتمردين، ومن ثم للإرهابيين أيضًا، أن يتعاظموا؛ لأنهم لا يقلقون من أنه يتوجب عليهم القتال كي يبقوا. ويختلف مصير المتمردين عن الإرهابيين في أن الإرهابيين يستطيعون الاختيار -إلى حد كبير- أي الدول التي يريدون مواجهتها. ولذا، فإن الدول الضعيفة في إفريقيا تمثل فرصًا عديدة للإرهابيين، ولكن هذا لا يعني أن الإرهابيين يتوخون الدولة الضعيفة دائمًا. فإن لديهم اهتماماتهم الأخرى، من بينها سهولة النقل وتيسير صلات مصرفية والمواصلات. ومع ذلك، فعند نقطة معينة يجب على الإرهابيين أن يواجهوا مسألة أنهم قد يتوجب عليهم أن يصبحوا تنظيمات قتالية.

مصادر الفصل الخامس

1) Professor of Politics and International Affairs, Princeton University. **Herbst@princeton.edu**

2) Abdullah, Ibrahim and Patrick Muana (1998), "The Revolutionary Front of Sierra Leone," in Christopher Clapham (ed.) African Guerillas. London: James Currey.

3) Bamett, Donald L. and Karari Njama (1966), Mau Mau from Within: Autobiography and Analysis of Kenya's Peasant Revolt. London: MacGibbon & Kee.

4) Bazenguissa-Ganga, Remy (1999), "The Spread of Political ViolenceinCongo-Brazzaville," African Affairs, 98.

5) Behrend, Heike (1998), "War in Northern Uganda: The Holy Spirit Movements of Alice Lakwena, Severino Lukoya and Josephy Kony (1986-1997)," in Christopher Clapham (ed.) African Guerillas. London: James Currey.

6) Bell, J. Bowyer (1998), The Dynamics of the Armed Struggle. London: Frank Cass.

7) BerdalMats andDavidKeen (1997), "Violence and Economic Agendas in Civil Wars: Some Policy Implications," Millenium: Journal of International Studies 26.

8) Brickhill, Jeremy (1995) "Daring to Storm the Heavens: The Military Strategy of ZAPU, 1976to1979," in Ngwabi Bhebe and Terrence Ranger (eds.). Soldiers in Zimbabwe's Liberation War. London: James Currey.

9) Brown, Susan (1995), "Diplomacy by Other Means—SWAPO's Liberation War," in Colin Leys and John S. Saul (eds.), Namibia's Liberation Struggle: The Two-Edged Sword. London: James Currey.

10)Brubaker, Rogers and David D. Laitin (1998), "Ethnic and Nationalistic Violence," in John Hagan and Karen S. Cook (eds.), Annual Review of Sociology 24.

11)Cabral, Amilcar (1982), "Guerrilla Tactics and Guevara's Book," in Aquino de Braganca and Immanuel Wallerstein (eds.), The Strategy of National Liberation. London: Zed Press.

12)Cann, John P. (1997). Counterinsurgency in Africa: The Portuguese Way of War, 1961-1974. Westport (CT): Greenwood Press.

13)Chaliand, Gerard (1989), Revolution in the Third World. Revised Edition. NY Viking.

14)Cohn,Ilene and Guy S. Goodwin-Gill (1994), Child Soldiers: The Role of Children in Armed Conflict. Oxford: Clarendon Press.

15)Collier. Paul (1999), "Doing Well out of War," mimeo, April 26, 1999.

16)Collier, Paul and Anke Hoeffler (1998), "On Economic Causes of Civil War," Oxford Economic Papers 50.

17)Collier, Paul and Anke Hoeffler (1999), "Justice-Seeking and Loot-Seeking in Civil War," mimeo, February 17, 1999.

18)Compagnon, Daniel (1998,), "Somali Armed Units: The Interplay of Political Entrepreneurship and Clan-Based Factions," in Christopher Clapham (ed.) African Guerillas. London: James Currey.

19)Davidson, Basil (1981), No Fist is Big Enough to Hide the Sky: The Liberation of Guinea-Bissau and Cape Verde. London: Zed Books.

20)Davidson, Basil (1981), The People's Cause: A History of Guerrillas in Africa. London: Longmans.

21)Davis, Stephen M. (1987), Apartheid's Rebels: Inside South Africa's Hidden War. New Haven: Yale University Press.

22)DeNardo, James (1985), Power in Numbers: The Political Strategy of Protest and Rebellion. Princeton: Princeton University Press.

23)Ellis, Stephen (1998), "Liberia's Warlord Insurgency," in Christopher Clapham (ed.) African GuerilL's. London: James Currey.

24)Ellis, Stephen (1999), The Mask of Anarchy: The Destruction of Liberia and the Religious Dimensions of an African Civil War. NY: New York University Press.

25)Finkel, Steven E. and Edward N. Muller (1998), "Rational Choice and the Dynamics of Political Acton: Evaluating Alternative Models with Panel Data," American Political Science Review 92.

26)el, Steven E., Edward N. Muller and Karl-Dieter Opp (1989), "Personal Influence, Collective Rationality, and Mass Political Action," American Political Science Review 83.

27)Fiorina, Morris P. (2000), "When Stakes are High, Rationality Kicks In," New York Times, 26 February 2000, p. B 11.

28)FRELIMO (1982), "On the Necessity of Prolonged War," in Aquino de Braganca and Immanuel Wallerstein (eds.). The Strategy of National Liberation. London: Zed Press

29)Glickson, Roger (1994). "The Shaba Crisis: Stumbling to Victory," Small Wars and Insurgencies 5.

30)Grossman, Herschel I. (1991), "A General Equilibrium Model of Insurrection," American Economic Review 81 (September).

31)Grossman, Herschel I. (1999), "Kleptocracy and Revolutions," Oxford Economic Papers 51.

32)Groth, Siegfried (1995), Namibia: The Wall of Silence. Wuppertal (Germany): Fetter Hammer Verlag.

33)Hardin, Russell (1982), Collective Action. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

34)Hardin, Russell (1995), One for all: The Logic of Group Conflict. Princeton: Princeton University Press.

35)Heywood, Linda M. (1998), "Towards an Understanding of Modem Political Ideology in Africa: The case of the Ovimbundu of Angola," The Journal of Modern African Studies 36 (March).

36)Hobsbawm, E.J. (1985), Bandits. Second edition. NY: Penguin.

37)Human Rights Watch (1997), The Scars of Death: Children Abducted by the Lord's Resistance Army in Uganda. NY: Human Rights Watch.

38)Hutchinson,MarthaCrenshaw(1978), RevolutionaryTerrorism: The FLN in Algeria, 1954-1962. Stanford: Hoover Institution Press.

39)Ingham, Kenneth (1990), Politics in Modern Africa: The Uneven Tribal Dimension. London: Routledge.

40)Johnson, Douglas H. (1998), "The Sudan People's Liberation Army and the Problem of Factionalism,' in Christopher Clapham (ed.) African Guerillas. London: James Currey.

41)Johnson, Douglas H. and Gerard Prunier (1993) 'The Foundation and Expansion of the Sudan People's Liberation Army" in M.W. Daly and Ahmad Alawad Sikainga (eds.). Civil War in the Sudan. London: British Academic Press.

42)Keen, David (1998), The Economic Functions of Violence in Civil Wars. Adelphi Paper no. 320. London: Oxford University Press.

43)Keita, Kalifa (1998), Conflict and Conflict Resolution in the Sahel: The Tuareg Insurgency in Mali. Carlisle, PA: US Army War College.

44)Klosko, George (1987). "Rebellious Collective Action Revisited,"American Political Science Review 81.

45)Kriger, Norma J. (1992),Zimbabwe's Guerrilla War: Peasant Voices. Cambridge: Cambridge University Press.

46)Laitin, David D. (1995), "National Revivals and Violence," Archives Europeenes de Sociologie 36.

47)Lichbach, Mark I. (1989), "An Evaluation of 'Does Economic Inequality Breed Political Conflict?' Studies," World Politics 41 (July).

48)Lichbach, Mark I. (1995), The Rebel's Dilemma. Ann Arbor: University of Michigan Press.

49)Lubeck, Paul M. (1985), "Islamic Protest under Semi-Industrial Capitalism: 'Yan Tatsine' Explained," Africa 55.

50)Luke, Timothy W. (1982)', "Angola and Mozambique: Institutionalizing Social Revolution in Africa," The Review of Politics 44 (July).

51)Madiebo, Alexander A. (1980), The Nigerian Revolution and the Biafran War. Enugu [Nigeria]: Fourth Dimension Publishers.

52)Mao, Tse-Tung (1967), "On Protracted War," in Selected Military Writings of Mao Tse-Tung. Peking: Foreign Languages Press.

53)Minihan, James (1996), Nations without States: A Historical Dictionary of Contemporary National Movements. Westport, CT: Greenwood Press.

54)Minter, William (1994), Apartheid's Contras: An Inquiry into the Roots of War in Angola and Mozambique. London: Zed Books.

55)Monroe, Kristen Renwick (1996), The Heart of Altruism: Perceptions of a Common Humanity. Princeton: Princeton University Press.

56)Morgan,Glenda(1990),"Violencein Mozambique: Towards an Understanding of RENAMO," Journal of Modem African Studies 28.

57)Muller, Edward N., Henry A. Dietz and Steven E. Finkel (1991), "Discontent and the Expected Utility of Revolution: The Case of Peru," American Political Science Review 85.

58)Muller, Edward N. and Karl-Dieter Opp (1986), Rational Choice and Rebellious Collective Action," American Political Science Review 80.

59)Muller, Edward N. and Karl Dieter Opp (1987), "Rebellious Collective Action Revisited," American Political Science Review 81.

60)Museveni, Yoweri (1986), Selected Articles on the Uganda Resistance War. Kampala: NRM Publication.

61)Ngoga, Pascal (1998), "Uganda: The National Resistance Army," in Christopher Clapham (ed.) African Guerillas. London: James Currey.

62)Nolutshungu, Sam C. (1996), Limits of Anarchy: Intervention and State Formation in Chad. Charlottesville: University of Virginia Press.

63)Pateman, Roy (1998), Eritrea: Even the Stones are Burning. Revised edition. Lawrenceville [NJ]: Red Sea Press.

64)Pool, David (1998), 'The Eritrean People's Liberation Front," in Christopher Clapham (ed.) African Guerillas. London: James Currey.

65)Prunier, Gerard (1998), "The Rwandan Patriotic Front," in Christopher Clapham (ed.) African Guerillas. London: James Currey.

66)Reed, Wm Cyrus (1998), "The Former Government of Rwanda and the Alliance of Democratic Forces for the Liberation of Congo-Zaire in Eastern Zaire," in Christopher Clapham (ed.) African Guerillas. London: James Currey.

67)Richards, Paul (1995), "Rebellion in Liberia and Sierra Leone: A Crisis of Youth?" in Oliver Furley (ed.). Conflict in Africa. NY: Tauris Academic Studies.

68)Richards, Paul (1996), Fighting for the Rain Forest: War, Youth & Resources in Sierra Leone. London: James Currey.

69)Roemer, John E. (1985), "Rationalizing Revolutionary Ideology," Econometrica 53 (January).

70)Russell, D.E.H., (1974), Rebellion, Revolution, and Armed Force: A Comparative Study of Fifteen Countries with Special Emphasis on Cuba and South Africa. NY: Academic Press.

71)Save the Children (1999). The Use of Children as Soldiers in Africa. Found at: www.child-soldiers.org/Africa.

72)Singer, J. David and Melvin Small (1994), Correlates of War Project: International and Civil War Data. 1816-1992. Found at: http://www.icpsr.umich.edu.

73)Tereke, Gebru (1990), "Continuity and Discontinuity in Peasant Mobilization: The Cases of Bale and Tigray," in Marina Ottaway (ed.). The Political Economy of Ethiopia. New York: Praeger.

74)Thorn, William G. (1999), "Congo-Zaire's 1996-7 Civil War in the Context of Evolving Patterns of Military Conflict in Africa in the Era of Independence," Journal of Conflict Studies 9.

75)Truth and Reconciliation Commission (1998). Final Report, vol. 2. Found at:http://www.polity.org.za/govdocs/commissions/1998/trc/index.htm.

76)Tullock, Gordon (1971), "The Paradox of Revolution," Public Choice 11.

77)Tullock, Gordon (1974), The Social Dilemma: The Economics of War and Revolution. Blacksburg, VA: University Publications.

78)Tungamirai, Josiah (1995), "Recruitment to ZANLA: Building up a War Machine," in Ngwabi Bhebe and Terrence Ranger (eds.). Soldiers in Zimbabwe's Liberation War. London: James Currey.

79)Weede, Erich and Edward N. Muller (1997), "Consequences of Revolution," Rationality and Society 9.

80)Weede, Erich and Edward N. Muller (1998), "Rebellion, Violence and Revolution: a Rational Choice Perspective," Journal of Peace Research 35.

81)Young, John (1998), "The Tigray People's Liberation Front," in Christopher Clapham (ed.) African Guerillas. London: James Currey

82)Young, M. Crawford (1970), "Rebellion in the Congo," in Robert I. Rotberg and Ali A. Mazrui (eds.), Protest and Power in Black Africa. New York: Oxford University Press.

83)Young, Tom (1997), "A Victim of Modernity? Explaining the War in Mozambique," in Paul B. Rich and Richard Stubbs (eds.), The Counter-Insurgent State: Guerilla Warfare and State Building in the Twentieth Century. Great Britain: MacMillan.

6 الفصل السادس

الصلات بين الجريمة المنظمة والقاعدة
(غيل وانبرغ)

الفصل السادس

الصلات بين الجريمة المنظمة والقاعدة

غيل وانبرغ[1]

المقدمة

إن شبكات الجريمة المنظمة في إفريقيا العاملة مع النخب السياسية والعسكرية في الأنظمة الخاضعة لحظر الأمم المتحدة أو مع انتفاضات هي مسئولة بصورة كبيرة عن مساندة كل من التجارة الشرعية وغير الشرعية في سلع مثل الأحجار الكريمة والخشب التي استخدمت لتغذية الإرهاب في إفريقيا، كما أنها سهلت تبادل السلع مقابل الأسلحة. وإن استخدام وسطاء الجريمة المنظمة مزدهر في مناطق الصراع مثل: جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وجزء من سيراليون – وغيرها من البلدان المجاورة المؤيدة لأجنحة مختلفة في الحرب. وإن هذه الظاهرة قد أصبحت عاملا وسيطًا لانتقال جماعات التمرد من تكتيك حرب العصابات إلى الحرب التقليدية.

إن شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة ليست شركاء طبيعيين، وذلك بسبب الاختلافات في الدوافع والاستراتيجية والنشاطات. فمعظم شبكات الجريمة ليس لديها أجندة سياسية معلومة، وإنها تتسلل إلى عناصر الدولة من أجل خلق فضاء لعملياتها ولتحاشي الرصد، وإنها حذرة من الإشهار، بينما للجماعات الإرهابية حاجة كبيرة إليه–الإشهار–لإرغام أعدائها على الإقرار بمطالبها، كما أنها ترغب في التحرك في المجال المحيطي للمجتمع دون مراقبة من قبل السلطات. ولكن شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب قد تجد نفسها متطابقة في بعض الأوضاع وهي:

أولا: حـــيث تكـــون جماعـــات التمرد والإرهابيون مسيطرين على أراض وقـــادرين على استغلال المعادن أو غيرها من الموارد، على سبيل المثال ما وقع مع يونيتا التي سيطرت على مناطق غنية بالأحجار الكريمة.

ثانـــيًا: حيث تكـــون الدول في الإقليم تساند جماعات التمرد في دول أخرى لأســـباب أيديولوجـــية أو اقتـــصادية، كما هو الحال في ليبريا، حيث ساند الرئيس تـــشارلز تيلر الجبهة الثورية المتحدة فـــي سيراليون. ففي مثل هذه الحالات يكـــون اســـتخدام الوسطاء في عالم الجريمة نافعًا؛ لأنه يساعد الدولة المتعهدة بالدعـــم على تغطـــية نـــشاطاتها، وتـــسمح للفـــئات الفاسدة بالانتفاع مـــن التحـــويلات المباشرة وغيـــر المباشرة.

ثالثًا: حيث تكون شبكات الجريمة المنظمة المصدر الوحيد الفعال الذي يمد بالعتاد والموارد أو غيرها من المواد، بسبب مصاعب لوجستية أو قيود مفروضة مثل العقوبات المفروضة على دولة تتعهد أو تتبنى النزاع. وقد كان فيكتور بوات وســـيط شـــبكة الجريمة المنظمة، وهو ضابط سابق في الجيش الروسي يزود 17 بلـــدًا إفـــريقيًا فيه نزاعات بالأسلحة، بفضل ما كان يمتلك من أسطول نقل جوي مؤلف من 60 طائرة من طراز أنتونوف.

رابعًا: حيثما يصبح تطبيق القانون والنظام فعالا بدرجة عالية، عندها تقرر شـــبكة الجـــريمة المنظمة تحدي النخبة السياسية وتشرع بنشاطات عنف سياسي. وهـــذا مـــا يكـــون واضـــحًا وجليًا شكل في نشاطات المافيا الإيطالية و FARC الكولومبـــية. وقد تتعاون شبكات الجريمة المنظمة مع جماعات التمرد، كما يزعم فـــي حالة البوسنة في الفترة ما بين عامي 1992 و 1995 عندما هربت الأسلحة والوقـــود إلـــى الجيش البوسني المسلم[2]. وقد لعبت المافيا الألبانية ذات الدور في كوسوفو في أواخر تسعينيات القرن العشرين.

وبمـــا أنـــه لا تـــوجد جماعـــة تمرد في إفريقيا تعمل على المسرح الدولي للإرهاب، فإن الكثير من هذا البحث سيركز على شبكة القاعدة وصلاتها-إن كانت هـــناك صـــلات-بـــشبكات الجـــريمة المنظمة. وفي ضوء النطاق الواسع لميدان نشاطاتها الذي يقدر أنه موجود في 70 بلدًا، فمن المتوقع أن يكون للقاعدة علاقات متـــبادلة مع شبكات الجريمة أكثر من أية منظمة إرهابية أخرى. لقد كانت القاعدة في السابق تفضل حصر علاقاتها مع شبكة الجريمة المنظمة عند مستواها الأدنى، وكانـــوا يشرفون على أعمالهم الإجرامية عندما كان ذلك ضروريًا. وإن علاقاتهم حافظـــت علـــى حالتها توافقًا مع أيديولوجياتهم، وكذلك اعترافًا منهم بضرورة أن يـــصبحوا مكتفـــين ذاتـــيًا بعد 11 سبتمبر، خاصةً في ضوء حقيقة أن 165 بلدًا متورطًا في تتبع وتجميد أرصدتهم وتقييد مستوى عملياتهم المحتملة.

هيكل القاعدة

القاعدة الآن شبكة عبر القومية ولها عناصر مستقلة أدنى من مستوى الدولة الواحدة. وبينما كان للقاعدة مجلس حكم "الشورى"، ولكن بسبب أن عددًا من قادتها مطـــاردون أو ألقـــي القبض عليهم، فقد أصبحت لا مركزية بصورة أكبر. فهناك حاجة محدودة إلى القيادة والسيطرة في مثل هذا النوع من الشبكات، رغم أن ذلك ممكـــن علـــى مـــستوى التنظيم العلوي. وتستطيع القاعدة أن تعهد العمليات إلى جماعات وطنية متعاطفة مع أيديولوجيتها. وفي الوقت نفسه، فإن للقاعدة مجموعة مركـــز تقدر بنحو 2000 – 3000 من مقاتلي الأفغان القدامى الذين قد يساعدون فـــي العمليات شبه الوطنية، ولكن عددًا كبيرًا قد يركز على عمليات ذات مستوى عـــسكري عـــال، ويـــتطلب تنفيذها احتياجات لوجستية وشبكات مالية. ويقال إن مجموعة المركز هذه انضم إليها ستة أعضاء جدد بما فيهم رجل مال هو عبد الله أحمـــد عبد الله، ولكن يبدو أنه قادر على العمل في باكستان وأفغانستان فقط. وقد قـــال مسئول أمريكي: "لا يوجد مصرف مركزي للقاعدة لحد الآن". ويزعم أسامة

بـــن لادن أنـــه أعطـــى أوامـــره إلى أعضائه أن يجمعوا بأنفسهم الأموال وتنفيذ عملـــياتهم دون موافقة القادة العسكريين[3]. ومع ذلك، فقد صرح منفذون محليون فـــي إيطالـــيا ألقـــي القبض عليهم يشتبه بهم بأنهم يعدون خطة لتفجير كاتدرائية ستراسبورغ بأنهم حظوا بمساندة مالية من القاعدة مؤخرًا[4]. وهذا يعني أن الشبكة تـــتعايش مع هيكل هرمي تقليدي، وبذلك يكون لديهم شبكة هرمية مباشرة وكذلك شبكة عملياتية.

القاعدة وشبكات الجريمة المنظمة عبر الدول

لقـــد زعم أن القاعدة تعاملت في السابق مع شبكات الجريمة المنظمة بطريقة محـــدودة لأسباب خاصة جدًا، مثلا تحويل أرصدة على أحجار كريمة وذهب بستة أســـابيع قـــبل تفجيـــرات تنزانيا وكينيا في 1998 بعدما توقعت أن أرصدتها المالية ســـتجمد، وكـــذلك للحـــصول على مواد نووية وكيميائية وأحيائية. وفي معظم هذه الحـــالات فقـــد اســـتخدموا شبكات جريمة متعاطفة مع أهداف القاعدة مثل منظمة التحرير الفلسطينية والجهاد الإسلامي بصورة عامة.

وفـــي مايـــو 2003 قـــال المدعي العام للمحكمة الخاصة في سيراليون أن الـــرئيس تـــشارلز تيلر قد أوى إليه أعضاء من القاعدة الذين يتاجرون بالأحجار الكـــريمة مـــن ســـيراليون[5]. واشترى اثنان معروفان من القاعدة أحجارًا كريمة وحـــاولا شراء صواريخ أرض جـــو من ليبريا. ومن بين وسطاء اتصال القاعدة وتيلر من سيراليون كان عزيز ناسور، تاجر أحجار كريمة لبناني وابن عمه سميح عسلي وإبراهيم باعٍ وهو محارب قديم من أفغانستان يتعامل بالمجوهرات[6]. وفي يونـــيو 2002 ألقت السلطات البلجيكية القبض على سميح عسلي بتهمة الأسلحة. ويـــزعم أن ناسور استخدم وسطاء لشراء بنحو 300,00 دولار أحجار كريمة كل أسبوع ما بين ديسمبر 2000 وسبتمبر 2001. ويزعم أن الوسطاء قاموا برحلات

أسبوعية بين أنتروب على الخطوط الجوية سابينا وأبيدجان. ومن هناك استأجروا طائرة صغيرة من الخطوط الجوية ويسوا للطيران إلى منروفيا في ليبريا، وبعدها ذهــبوا لمقابلة قادة الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون. واعترف جميع الرجال أنهــم مــتورطون فـــي أعمال الأحجار الكريمـــة في سيراليون والكونغو، لكنهم أنكروا أي صلات مع القاعدة[7]. ويبدو من تقارير مصادر الاستخبارات البلجيكية أن ناســـور وأسرته متورطون في تجارة الأحجار الكريمة مع يونيتا، وأنهم يشتبه بهــم بأن لهم صلات مع ميليشيا أمل الشيعية والقائد نبيه بري[8]. ولناسور تاريخ طويل في الأحجار الكريمة في إنتروب وإفريقيا الوسطى (زائير سابقًا)، ومن مدة وجيـــزة في رواندا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقًا لما يقول متعاملون. وحـــسبما يقول تجار الأحجار الكريمة أن المشترين الجدد كانوا يدفعون 15% – 30% أكثر من السعر للجرام[9] وكذلك يزعم أن القاعدة شحنت كميات من الذهب من باكستان إلى السودان[10] .

ويزعم أيضًا أن القاعدة قامت بمحاولات للاقتراب من شبكات الجريمة المنظمة فـــي روسيا للحصول على مواد نووية وكيميائية وأحيائية. وليس هذا هو نمط عمل القاعـــدة التقلـــيدي، وقد يعكس فقط عزمهم على استخدام هذا النوع من الحرب على حساب مخاطر على عملياتهم[11]. وقد عثر على إطارات في أوروبا تحتوي على سم الراسين، المستخرج من بذور الخروع ومواد غير معروفة.

في السابق كان معظم العاملين في القاعدة، خاصةً أولئك المعنيون بالعمليات العـــسكرية، هـــم ممـــن يطلـــبون اللجـــوء السياسي أو الإقامة في البلدان الهدف ويتـــزوجون مـــن بـــنات محليات في قاعدة العمليات ليعطوا الانطباع بأنهم هناك لغـــرض البقاء وكذلك لتحاشي أي صلات مع النشاط الإجرامي. وفي وقت هجوم 11 سبتمبر على مركز التجارة العالمي كانت قاعدة الشبكة المالية وتزوير الوثائق للقاعـــدة فـــي أســـبانيا وبلجـــيكا، بينما خلال العمليات كانت في فرنسا والولايات

المتحدة، وأن أعضاء كل خلية لا يعرفون الأعضاء الآخرين[12]. ولقد انحلت هذه الخلايا وانتقلت إلى أماكن أخرى منذ ذلك الحين.

وبسبب التشديد في التعليمات والقوانين والإشراف على عمليات المصارف في بيئة ما بعد 11 سبتمبر وخسارة أفغانستان كملاذ آمن، فإن القاعدة سوف ترغم على البحث عن مصادر وموارد وأقنية أخرى. فلقد تم تجميد 120 مليون دولار من الأرصدة ذات الصلة بالقاعدة أو مجموعات أخرى متعاطفة معها[13]. وكانت القاعدة في السابق تعتمد على غسيل الأموال بتحويل الأرصدة من مصادر نظيفة وسليمة مثل الجمعيات الخيرية الإسلامية وأعمال شرعية إلى مجلسها العسكري. فالمتورطون الذين نفذوا تفجير تنزانيا وكينيا كانوا يديرون جمعيات خيرية وأعمال مثل شركة تنزانية، على الرغم من أن بعض الأرصدة ذهبت إلى مصادر شرعية[14].

وهناك 17 جمعية خيرية إسلامية وأفراد وشركات متهمة بصلات مع القاعدة جمدت حساباتها المصرفية أو تحت التدقيق من قبل السلطات[15]. واتهم رئيس مؤسسة الخير العالمية، وهي جمعية خيرية في الولايات المتحدة، بإدارة مؤسسة إجرامية ساندت القاعدة[16]. واعترف بذنبه في تحويل أرصدة إلى المسلمين الشيشانيين والبوسنيين. وإن القبض عليه يدل على أن الولايات المتحدة قد اتبعت طريقًا واسعًا في تحديد ما يشكل دعمًا ماليًا إرهابيًا[17].

وقد انتقلت معظم النشاطات المالية للقاعدة إلى إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا؛ لأن هذه المناطق تعتبر ضعيفة المؤسسات والإجراءات المالية في الواقع[18]. وقد أجيز لبعض هذه الجمعيات الخيرية والأعمال الحرة مواصلة النشاط، أملا في أن يقودوا المحققين إلى أعضاء شبكة القاعدة أو المتعاونين معها. ولكن هذه الاستراتيجية لن تثمر؛ لأن القاعدة معروف عنها قابليتها على التغيير استجابة لنشاطات الاستخبارات وإجراءات تطبيق القانون لإرباك أو

لسحق خلاياها اللوجستية ومسانديها. فاستخدام نظام الحوالة غير الرسمية، حيث يتقدم المتعاملون بقرض ويدفع أحدهم دين الآخر باستخدام إجراءات الرصيد غير المدون، ما زال أسلوبًا تستخدمه القاعدة على الرغم من محاولات العديد من الدول تنظيم هذه الإجراءات. وثمة شواهد تشير إلى أن في وسع القاعدة استخدام غسيل النقود من خلال العملات الأجنبية لبعض الدول التي فيها سوق سوداء للدولار الأمريكي.

واليوم تفضل القاعدة استخدام الأعمال الحرة الشرعية مثل جمع العمولات على المهاجرين والجمعيات الخيرية لجمع الأموال، حيثما أمكن، أو تكوين مشاريع إجرامية لصالحهم، ويشغل هذه النشاطات أفراد يصعب ربطهم بالخلايا العاملة. ومن الوسائل الأخرى للتمويل جمع التبرعات من المتعاطفين واستخدام أساليب لتحويلها بطريقة غير شرعية دون اللجوء إلى النظام المصرفي. إن النشاطات الإجرامية تساعد القاعدة على إقامة وإدامة الاكتفاء الذاتي وخلايا عاملة مستديمة دون حاجة إلى استخدام أنظمة مصرفية دولية. كما أنهم لا يجذبون انتباه سلطات الأمن المحلية، لأنه إذا كانت الأرصدة المودعة في حساب الأشخاص يمكن تبريرها بأنها دخول الأفراد. ومع ذلك، تبقى هناك حوافز لاستخدام النظام المصرفي الدولي في حالة أن العاملين يرغبون في خلق الانطباع أنهم يعملون في دولة بينما هم في واقع الحال في أماكن أخرى. فعلى سبيل المثال، عضو في القاعدة يمضي على وثائق لخلايا في الولايات المتحدة صانعًا الانطباع أنهم كانوا في ألمانيا[19].

إن المجموعات على مستوى دون الدولة والتي هي شبكات للتأثير لصالح القاعدة تمثل صورة مختلفة. فبعض منها مثل مجموعة أبو سياف في الفلبين تسيطر على إقليم، وتستطيع جمع ضرائب من المواطنين بنفس الطريقة التي كان الطالبان يأخذون 10% ضريبة على تجارة المخدرات في أفغانستان[20]. وكما هو

معــروف فإن أبا سياف متورط في تزوير؛ إذ قبض على عمال فلبينيين في هونج كــونج لهم صلة بالقاعدة حاولوا غسيل أموال زائفة من فئة 100 دولار[21]. وقد كلفــت خلايـــا القاعدة في البلقان بفتح الجبهة الأوروبية مؤلفة من 6000 عضو مركـــز و 40,000 مــتعاطف، ويزعم أنهم استخدموا المافيا الألبانية–ذات الصلة بجــيش تحرير كوسوفو–وأنهم متورطون في تجارة الهيروين والكوكايين وغيرها من النشاطات مثل الدعم اللجوستي. كما أن أشخاصًا من المافيا الهندية، يزعمون أنهـــا أعانـــت المتعاطفين الباكستانيين مع القاعدة بالخدمات اللوجستية[22]. ويُزعم أيـــضًا أن التنـــزانيين المتعاطفـــين مع القاعدة يشترون تنزانيت في شمال شرقي تنـــزانيا ليبـــيعوه في دبي[23]. ولا توجد أدلة على أن القاعدة انتفعت من أفغانستان وتجـــارة المخدرات[24] . فإن ابن لادن كان يمـــول طالبان وليس بالعكس. ويبدو مـــن غيـــر المحتمل أنهم يتورطون–ماعدا على أساس فردي–في تجارة تستدعي الاتـــصال بمـــنظمات إجرامية متنوعة متورطة في مراحل مختلفة من العملية[25]. ومع ذلك، تستطيع القاعدة إقامة تحالفات تكتيكية مؤقـــتة مع المتعاطفين معها على المستوى دون الدولة لجمع الأموال.

سعي القاعدة إلى الدعم المالي

العودة إلى النشاطات الإجرامية

بعـــد الحرب الباردة كان يجب على العديد من الجماعات الإرهابية العثور علـــى مصادر بديلة للدعم المالي. فالجيش الأيرلندي الذي كان متورطًا في نشاط الحمايـــة الشخـــصية، رغم أنه يدير أوكار قمار وصالات ألعاب. والقاعدة أيضًا تتحول إلى الجريمة لتمويل عملياتهم. فبينما معظم عملياتها زهيدة نسبيًا–فقد كانت كلفـــة أحداث 11 سبتمبر أقل من 500,00 دولار)[26] إلا أن مجال عملياتهم ربما يـــستدعي أمـــوالا أكثر مما عندهم في هذه المرحلة. فيدعي أحمد رزام، منهم من أعـــضاء القاعـــدة قبض عليه في الولايات المتحدة أنه أعطي له 12,000 دولار

للقـــيام بعملية انطوت على تفجير مطار لوس أنجلوس في الألفية الثالثة. فاستخدم 4000 لـــشراء المـــواد الكـــيماوية اللازمة لصنع القنبلة–وكلها متاحة بحرية لأي شخص–واستأجر السيارة التي ستستخدم في العملية. وعندما شكا من أن ليس لديه أمـــوال كافـــية يُدّعى أنه طلب منه العودة على الجريمة. فسرق فنادق وأخفق في سرقة مكتب صرافة[27]. ولقد عثر على كتب تدريب في حاسوب أحد الناشطين من القاعـــدة فـــي مانشـــستر ببريطانيا وفيه تعليمات في فن التزييف. ويدعي بعض المقـــبوض علـــيهم من القاعدة أن هذا الكتاب جزء من التدريب في أفغانستان. إن التزييف خيار جذاب للقاعدة؛ لأنه يؤدي دورين أحدهما يساعد على جمع الأموال لعملـــياتهم، وثانـــيهما شـــن حرب اقتصادية على أعدائهم مثل الولايات المتحدة، وإضـــعاف الـــثقة بالدولار كعملة دولية للتبادل أو بالاقتصاد الأمريكي. ويقدر أن هـــناك مـــا يقرب من 70 إلى 170 مليون دولار عملة مزورة في التداول في أي وقـــت محدد. وإن التزوير المزعوم للدولار الأمريكي وتوزيعه من خلال شبكات المخـــدرات وغـــسل الأمـــوال فـــي الدول المارقة مثل: العراق وإيران وسوريا وجماعات مثل متمردي حزب الله والشيشان قد أرغم الولايات المتحدة على تقديم عملـــة بتصميم جديد في أواخر 2003 وسوف تبدل كل 7 أو 10 سنوات[28]. وقد ألقـــي القبض على فاروق أسكو–يُزعم أن له صلات بعدة مجموعات إرهابية–في تـــركيا ومعـــه 3.2 مليون دولار مزورة حصل عليها من العراق ويطابق العملة المستعملة في أمريكا وتحتوي على كل ضمانات الأمن للدولار الأمريكي[29]. ولكن هـــذا قد لا يردع شبكة جريمة منظمة متطورة من إغراق السوق بعملات مزيفة. ولـــيس بعـــيدًا ألقـــي القبض على شبكة جريمة في هولندا ومعها (سوبر دولار) صنعوه باستخدام آلة استنساخ دوكوكلر الرقمية. وقـــد صنعوا 300 مليون دولار في غضون أسبـــوعين[30].

ومـــع ذلك، فإن جريمة التزوير على نطاق ضيق تبدو أنها الوسيلة المفضلة لجمع الأموال بالنسبة لخلايا القاعدة المستقلة في الغرب وفي أماكن أخرى، خاصةً بالنسبة إلى ما يعرف "بالخلايا النائمة" التي تزود بالبيوت الآمنة والوثائق المزيفة. وإن المقاتلين المنفذين الذين لا يشكلون جزءًا من مجموعة المركز يعتمدون ربما على الجريمة الاعتيادية للبقاء.

إن أســـهل طـــريقة لـــتمويل عملية هي انتحال شخصية أخرى والحصول على أوراق ثـــبوت مزورة وبعدها أخذ قرض من المصرف. ويستخدم الفاعلون في القاعدة الحاســـوب أو سرقة أمتعة المسافرين لسرقة أوراق الهوية للقروض. وأغلب العمليات المـــتطورة انطوت على صناعة بطاقة السحب الفوري، إما صناعة يدوية أو رقمية من خلال عملية تعرف بـــ "القشد". وقد جُند عضو من القاعدة في الولايات المتحدة مغربي يعمل نادلا للزبائن ومعه جهاز تصوير مربوط بالحزام وبعدها يُحمّل في جهاز حاسوب لـــيعمل مـــنه نسخة[31]. ويمكن شراء جهاز التصوير من على موقع البريد الإلكتروني بقـــيمة 200 دولار[32]. واســـتخدم أعضاء القاعدة في أسبانيا بطاقات السحب الفوري المـــــزورة وســـرقات لتمويل عمليات في تسعة بلدان[33]. ويزعم أنهم سرقوا بطاقات ســـحب فـــوري واستنسخوا عشر صور منها وأرسلوها خلال الليل إلى أماكن، حيث تمكنوا من شراء معدات إلكترونية[34]. ويزعم أنهم أيضًا شحنوا أجهزة حاسوب وأجهزة تكبيـــر إلى ناشطين في الجزائر والشيشان[35] .أما مجموعات أخرى مثل نمور التاميل فـــي ســـريلانكا فقد أدخلوا تحسينات على هذه الطريقة بوضع أجهـــزة تصوير سرية فـــي محطات تزويد الوقود لمؤيديهم وليصوروا أرقام هوية الزبائن. واستخدمت الشبكة هـــذه الـــبطاقات كمـــا أنها أودعت في خساب أصحابها صكوكًا مـــزيفة ليشتروا بها أقـــراص كازيـــنو ثم يحولونها إلى عملة نقدًا[36] .ويخشى المختصون مـــن أن التزوير ســـوف يصبح سهلا بفضل جهاز يعرف "الخاطف" يوضع في البيوت يلتقط معلومات

مـــن بطاقـــات الـــسحب الفوري على البريد الإلكتروني عندما يطلب رجـــال الأعمال تحويلات من المصارف.

ومن السلع الأخرى السهلة التزوير والتي استخدمتها المجموعات الإرهابية هـــي: القمصان T، والفيديو والحاسوب والموسيقى. وتقدر صناعة الموسيقى أنها تخـــسر 4.2 بلـــيون دولار بسبب القرصنة على نطاق العالم سنويًا[37]. ويعتقد أن للقاعـــدة 17 ســـفينة تـــستخدم لنقل الناشطين والقنابل والنقود والبضائع[38]. ومن المحـــتمل أن لـــديها مؤيدين لديهم إمكانية الوصول إلى السفن وغيرها من وسائل الـــنقل مـــثل الشاحنات البرية. وقد ألقي القبض على فاعلين من القاعدة في ميناء إيطالـــي وعـــند سواحل الصومال بعد أن أخفوا حاويات في سفينة ولديهم وثائق بحـــارة رســـمية لا يحـــتاجون بهـــا إلى تأشيرة دخول. ولا شك أن هذا لا يمكن السيطرة عليه علمًا أن 2% من الحاويات في العالم تخضع للتفتيش، باستثناء دول مـــثل الولايات المتحدة. وقد كان هناك 72 مليون حاوية مرت على مواني العالم فـــي 2001، وكل صفقة تنطوي على 25 طرفًا[39]. ومن الصعوبة بمكان إخضاع هذه العملية للتفتيش دون تعطيل للتجارة وشلل الاقتصادات.

وتـــنمو في إفريقيا تجارة السلع غير الشرعية؛ حيث شحة المصادر وانفتاح الحـــدود بعضها على بعض. ورغم أن كثيرًا من الدول الإفريقية – خـــارج دول شـــرق إفـــريقيا – لا يمكن اعتبارها هدفًا محتملا للقاعدة، لكنها يمكن استخدامها كمحطات للتجارة غير الشرعية. فالدول المتنازعة والدول الضعيفة يمكن أن تزود الإرهابيين ببيئة مناسبة. ففي أبريل 2001 ألقي القبض على رجل أعمال وزوجته من ديربن بجنوب إفريقيا عند الحدود مع سوازيلاند ومعه 130,000 دولار بعملة جنوب إفريقيا مربوطة على جسديهما وتبين من الأمر أنهما كانا في طريقهما إلى مابوتـــو في موزمبيق إلى مكتب صرافة يزعم أن له صلة بمكتب تجارة ذهب في دبي يديره رجل أعمال يرتبط بإسلاميين في إفريقيا والشرق الأوسط. وفي مابوتو

وحدها 36 مكتب صرافة وتعتبر ملاذًا آمنًا لغسيل الأموال[40]. وقد جذبت جنوب إفـــريقيا-كملاذ آمن للإرهابيين-الانتباه إليها عندما فجرت مجموعة محلية مطعم بلانت هوليود في كيب تاون، ورحلت جنوب إفريقيا واحدًا من المتهمين بتفجيرات كينيا وتنزانيا وكان قد لاذ إليها.

الخاتمة

إن تحـــول اهـــتمام أجهـــزة تطبيق القانون من عمليات الجريمة المنظمة إلى الإرهـــاب، مـــع إعطاء قليل من الاهتمام بالصلات التي بينها، سوف يعيق متابعة ورصـــد وجلـــب فاعلـــي القاعدة إلى القضاء. وفي الوقت الراهن، فإن العديد من وكـــالات الجـــريمة المنظمة قد تآكلت أرصدتها وميزانياتها واستهلك أفرادها بسبب التركيـــز علـــى الإرهاب. وهناك حاجة إلى تنظيم جهود هذه الأجهزة في مجالات عملـــية المعلومات والتحليل في مكافحة الإرهاب، وكذلك في مشاريع الاستخبارات مـــن أجـــل الحـــصول على صورة كاملة عن هذه الشبكات. وكذلك يتطلب الأمر مساعدة أكثر فاعلية من جانب القطاع الخاص مثل المصارف.

إن عملـــيات شبكات الجريمة المنظمة عبر الدول يمكن أن تعطي دروسًا نافعة لاختـــصاصي الإرهـــاب. فشبكات الجريمة المنظمة تعمل من خلال واجهة شركات عديـــدة، كما أنها قادرة على تكييف عملياتها لمواجهة أي تهديدات من جانب وكالات تطبـــيق القانـــون الوطنية، وعلى الأخص في الدول الضعيفة أو المنهارة. فالشبكات تستخدم بلدانًا مختلفة لأغراض مختلفة – كمجهزين أو كمخازن أو مراكز مصرفية. والأفـــراد في هذه الشبكات لهم صلات واسعة داخل الحكومات وحركات التمرد في إفريقيا وفي غيرها والتي تساعدهم في نشاطاتهم سواء عن قصد أو بدونه.

إن فـــي وســـع وكالات تطبيق القانون إقامة حلقات أساسية في قلب التنظيم الهرمـــي لـــشبكة القاعـــدة ولها اتصالات مكثفة في الشبكة باستخدام وسائل تقنية الاستطلاع. لكن المشكلة في أن هناك معلومات كثيرة جدًا تصل وتتطلب التحليل، وعـــندما تُكشف يكون أسلوب عمل المجموعة قد تغير. إن الاستخبارات البشرية ربمـــا تكون هي الأكثر فاعلية للتعامل مع شبكة القاعدة، ولكن يبدو أن عدم الثقة المتـــبادل بين وكالات الاستخبارات حول العالم يعيق نقل معلومات أصلية. وتشير

التقاريـــر إلـــى أن الـــولايات المـــتحدة جندت مخبرين وعملاء من أصول شرق أوســطية، ودربـــوا بسرعة بطريقة مشابهة لحـــركة المقاومة في الحرب العالمية الثانية من أجل التغلب على هذه المشكلة. كما أنه يجب إرباك قاعدة الإسناد المالية واللوجستية للقاعدة. وبينما أن بعض الأفراد من الشبكة الذين يعبرون الحدود قد تم تحيـــيدهم بفضل القبض على الأرصدة، لكن ذلك قد يكون محض قمة جبل الجليد. وربمـــا يكون من المهم بصورة متزايدة إعاقة عمليات الفاعلين على مستوى متدنٍ بالهجوم على شبكتهم من الداخل عن طريق نشر وإشاعة المعلومات الخاطئة.

إن المـــشكلة الدفينة في العديد من هذه التكييفات هي صعوبة تحقيق توازن بـــين الحقوق الإنسانية والعدالة. ويبدو هذا واضحًا في حالة الولايات المتحدة التي تحـــتفظ بملفـــات إثنـــية والتـــسجيل "الطوعي" للمهاجرين من بعض البلدان، وفي الاتهامات الموجهة إلى بعض الممولين للقاعدة من الجمعيات الخيرية. كل هذا أثار مـــشاعر دفينة من النفور عند المجتمع المسلم المحلي. وهذا سيعطي نتائج عكسية ضد المصالح البعيدة المدى للولايات المتحدة. كما أن هناك اختلافات في المجتمع الدولـــي بـــشأن أي المجمـــوعات يجـــب أن تعتبر إرهابية. ويشير بعض خبراء الإرهـــاب إلى مئات العمليات الإرهابية الفاشلة، ويزعمون أن عمليات القاعدة قد أربكـــت إلى المستوى الذي لا يستطيعون به العمل بشكل فعال في الغرب. ولكن الأحـــداث الأخيـــرة في المغرب والسعودية وبالي ربما تفند ذلك. ويؤشر هذا إلى الحاجـــة للتركيز على بعض الأماكن في إفريقيا التي يمكن تشخيصها بأنها مواقع لنـــشاط القاعدة. وبينما أن بعض العمليات المشتركة الدولية قد نفذت في كثير من المجـــالات فـــإن مـــن الـــضروري القـــيام ببناء قدرات أفضل للوكالات المحلية والحصول على معدات متطورة.

وفي حين أنه لا توجد هناك شبكة جريمة عبر دولية مماثلة للقاعدة، غير أن الشبكات كلها تشترك في سمة واحدة. إن العديد من الجماعات الإرهابية لها تنظيم

هرمـــي، وعـــندما يُلقـــى القـــبض علـــى رئيسها فإن ذلك يقود غالبًا إلى انهيار المجمـــوعة. ولكن في حالة منظمات الإجرام يجري ملء الفراغ بسرعة، كما هو الحـــال فـــي مـــسألة بابلو ايسكوبار لمنظمة ميدلين للمخدرات في كولومبيا. وإذا أصبحت القاعدة منظمة جريمة مستديمة كليًا، فإنها ستستمر إلى ما لا نهاية بدون أشخاصـــها القياديـــين، ومـــن ثـــم، تأتي الحاجة إلى تكامل الصلات التقليدية بين الجريمة المنظمة والإرهاب المنظم في عمليات الاستطلاع عنها.

هوامش الفصل السادس

1) Research Associate South African Institute of International Affairs.
2) R. Fox, Links between organised crime and terrorism. The Conflict, Security and Development Group Bulletin, issue number 14, page 1.
3) S. Schmidt and D. Farah, Al-Qaeda's new leaders; Six militants emerge from ranks to fill void, The Washington Post, 29 October 2002, **www.meadev.nic.in/ind-ter/for-med/AlQaedaNewLeaders. html**
4) P. Ford, Al-Qaeda's veil begins to lift. The Christian Science Monitor, 20 December 2001 **www.csmonitor.com/2001/1220/p6sl-wogi.html**
5) D. Farah, Liberian is accused of harbouring Al-Qaeda, Washington Post, 15 May 2003 **www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A56986-2003Mavl4.html**
6) D. Farah, Report says Africans harboured Al-Qaeda, Washington Post, 29 December 2002, **www.washingtonpost.com**. The Al-Qaeda operatives were Ahmed Khalfan Ghailani and Fazul Abdullah Diam.
7) Bin Laden's Dollars 20m African "Blood Diamond" deals. Observer, 20 October 2002 **www.globalpolicy.org**
8) A. Lalleman, UNO pins the Lebanese one on Antwerp, Observatoire de Afrique Centrale, Volume 5, number 43, 21-27 October 2002.
9) D. Farah, ibid; see also For a few dollars more. Global witness, April 2003, **www.globalwitness.org**
10) Staff writers, Al-Qaeda: Back in business, Sunday Herald, 8 September 2002, www.sundayherald.com
11) M.Kniazkov, US certifies theft of Russian nuclear material has occurred, Space February 2002, **www.spacedaily.com/news/ nuclear- blackmarket-02a.html**
12) V. E Krebs, Mapping networks of terror cells, 2002, **www.orgnet.com**

13)CDI primer. Terrorist Finances, 25 October 2002. www. **Cdi.org/terrorism/finance primer-pr.cfm**
14)M. Hubbard, Bankrolling bin Laden, Financial Times, 28 November 2001, **www.specials.ft.com/attackonterrorism/ FT3FJ5RJMUC.html**
15)L. Goodstein, Muslims hesitating on gifts as US scrutinises charities. The New York Times, 17 April 2003, **www.muslimnews.co.uk/news/news.php?article=4620**
16)J. Gerth and J. Miller, Saudis called slow to help stem terror finances, The Muslim News, 1 December 2002, **www.webstar.co.uk/~musnews/news/news.php?article=391 9**
17)Staff reporter, Terrorist finance. The Economist, 13 March 2003, **www.muslimnews.co.uk/news/news.php?article=4448**
18)Staff writers, Al-Qaeda: Back in business, Sunday Herald, 8 September 2002, **www.sundayherald.com**
19)Al-Qaeda: one year on, Strategic Comments, The International Institute for Strategic Studies, Volume 9 Issue 3, **www.iiss.org/stratcomfree.php?scID=233**
20)J.K Cooley, Unholy Wars, Afghanistan, America and International Terrorism, Pluto Press, Second edition, 2000, page 150.
21)G. Schloss, Cutting terrorist's cashflow. South China Morning Post, 28 September 2001, **www.special.scmp.com/waronterrorism/ comment/ZZZ5CYEPlSC.html**
22)D. Nikolovski, Al-Qaeda and Islamic Jihad have 5000 fighters in Macedonia, Reality Macedonia, 17 October 2001, **www.realitvmacedonia.org.mk/web/news_page.asp?nid=7 06**; M Levitt, The Political economy of Middle East terrorism, Washington Institute for Near East Policy, 15 January 2003, **www.ict.org.il/articles/articlesdet.cfm?articleid=459**
23)R. Block, underground trade: much-smuggled gem called tanzanite helps bin laden; the Wall Street.Journal,

www.azstarnet.com/attack/indepth/wjs-undergroundtrade.html

24)R. Weldon, Zaie drops tanzanite. Professional Jeweller Daily News, 15 January 2002, **www.Professionaljeweller.com/archives/news/2002/011502story.html**

25)T, Makarenko, Crime, terror and the Central Asian drug trade, Harvard Asia Quarterly, Summer 2002, www.fas.harvard.edu

26)V, Griffth, P. Speigel, H. Williamson, How the hijackers went unoticed, Financial Times, FT.com,**www.specials.ft.com/attackonterrorism/FT3LAJ6UMUC.html**

27)Chance find that averted airport bombing. Financial Times, 28 November 2002, FT.com, **www.specials.ft.com/attackon terrorism/FT3004JOCKUC.html**. No author identified.

28)M.C Jasperson (USIA staff writer), Iran, Syria accused of counterfeiting US dollars, 1 July 1992, **www.fas.org/news/iran/ 1992/920701-233652.htm**: Pravda, Police stop illegal counterfeit dollars manufacturing operation in Chechnya, 21 January 2003 **www.english.pravda.ru/hotspots/2002/01/21/42339**

29)P Kaihia, Forging terror: How rapid advances in scanning, printing, and other technologies have made counterfeiting a potent new weapon of holy war, Business 2.0, December 2002 issue. Part 1, page 3, **www.Business2.com/articles/mag/0,1640,45486,OO. html** Hezbollah allegedly obtained mints and paper from Iran and Syria.

30)P. Kaihia, Forging terror: How rapid advances in scanning, printing, and other technologic have made counterfeiting a potent new weapon of holy war, Business 2.0, December 2002 issue. Part 1, page 3, **www.Business2.com/articles/mag/0,1640,45486,00.html**

31)T. Lighty and R.Gibson, Fraud, ID theft finance terror. The Chigaco Tribune, 19 June 2003.

32)P. Kaihia, Forging terror: How rapid advances in scanning, printing, and other technologies have made counterfeiting a potent new weapon of holy war. Business 2.0, December 2002

issue. Part 1, page 2, **www.Business2.com/articles/mag/0,1640,45486.00.html**

33)A. Barnett and M. Bright, Authorities probe cleric's bank account. The Observer November 2001, **www.unansweredquestions.net/ timeline/ 2001/observerll2501b.html**

34)S. Erianger and C. Hedges, Terror cells slip through Europe's grasp. The New York Times 28 December 2001, **www.pullitzer.org/year/2002/explanatory-reporting/works/ 122801.hti**

35)T. Lighty and R. Gibson, ibid, page 2.

36)P. Kaihia,[Forging terror: How rapid advances in scanning, printing, and other technologies have made counterfeiting a potent new weapon of holy war, Business 2002, December 28 issue. Part 1, page 2, **www.Business2.com/articles/mag/0,1640,45486,00.html**

37)R. A mazer, from t-shirts to terrorism, wa.shingtonpost.com, 30 september **www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A43957-2001 Sep29**

38)Transnational threats update, volume 1, number 4, December 2002, Centre for Strategic International Studies, **www.csis.org/tnt**

39)Staff reporter. Container trade, when trade and security clash. The Economist, 4 April 2002.

40)R. Block Islamic terrorists find a new home in South Africa, Staff reporter of The Street Journal, 6 June 2003, **www.africapulse.org/index.php**

7 الفصل السابع

الأبعاد القانونية لمكافحة الإرهاب الدولي وموقف المملكة المغربية

(علي محمدي)

الفصل السابع

الأبعاد القانونية للكفاح ضد الإرهاب الدولي

وموقف المملكة المغربية

علي محمدي[1]

إن أحـــداث 11 ســـبتمبر الكارثية، التي استهدفت الولايات المتحدة، صدمت الإنـــسانية كلها وخيم عليها حزن، بغض النظر عن العرق والثقافة والدين. وتوضح هـــذه الهجمـــات الإرهابـــية، مـــرة أخرى، أن الإرهاب وما يترتب عليه من عنف وكراهية وعدائية تمثل تهديدًا دوليًا يطال كل بلد. وفي الحقيقة، أن الإرهاب ضرب إفـــريقيا وأوروبـــا أولا ثـــم زج أمـــريكا وآسيا في حزن بسبب سلسلة من الأفعال الإجـــرامية على مستوى غير معهود وبسبق إصرار، وبذلك شاع الإرهاب في كل أنحاء العالم. وكان آخر الضحايا بالي والرياض والدار البيضاء في 16 مايو.

ويواجه المجتمع الدولي بأسره، وهو على مشارف القرن الواحد والعشرين، أزمـــة خطيـــرة تزعزع المعالم الأساسية للإنسانية، وتثير أسئلة بشأن المرجعيات الرئيـــسية ومـــنظومة القيم التي أدخلتها في ضروب من عدم التأكد من المستقبل والخـــوف مـــنه. وفـــي هذا الإطار أصبح المجتمع الدولي مدركًا لضرورة إقامة اســـتراتيجية عالمية لمواجهة هذه الظاهرة المتنامية. وهذا هو هدف وغرض قرار مجلـــس الأمن للأمم المتحدة رقم 1373 والذي أجمعت عليه كل أطراف المجتمع الدولي. بيد أن الأمم المتحدة لم تنتظر الأحداث الكارثية في 11 سبتمبر للإعراب عـــن اهتمامها بالإرهاب ووسائل محاربته. ففي الحقيقة أن فكرة عقد مؤتمر دولي لمكافحـــة الإرهـــاب، كإطار لاستراتيجية عالمية، كانت من بين القضايا المتكررة للمجتمع الدولي لعقود عديدة.

وفي ضوء تزايد الأفعال الإرهابية استدعى الأمن من المجتمع الدولي تبني مواثـيق لمحاربـة الإرهـاب؛ إما تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة أو الهيئات المتخصـصة. ولهـذا الغـرض أوجدت لجنة خاصة لمحاربة الإرهاب الدولي، وانطوى دورها الرئيسي على صياغة ميثاق شامل لمكافحة الإرهاب. ومنذ 1972 أصبح هذا الموضوع من أجندة اللجنة السادسة لجمعية الأمم المتحدة .ولكن جهود الأمـم المـتحدة تواجه دائمًا مسألة تعريف الإرهاب، وهي فكرة لم يتحقق إجماع دولـي بشأنها حتى الآن. فعلى الرغم من عزم العديد من الدول محاربة الإرهاب، ترفض بعض الدول مطابقة حق الكفاح الشرعي للشعوب تحت الهيمنة الأجنبية مع الإرهـاب. وبـسبب غـياب الإجماع، اقتصر النقاش حول الإرهاب على معرفة الأسباب هذه الظاهرة، بدلا من إعطاء تعريف لها .

ومع ذلك، وعلى الرغم من صعوبة العثور على تعريف عالمي، فقد تم تبني عـدة نـصوص؛ مـن أجـل تحقيق متطلبات تعاون دولي في قضايا منع وكبح الإرهاب. وقد اهتدى المجتمع الدولي بمدخلين للتغلب على صعوبات تعريف دولي للإرهاب. أولهما: تطوير مؤتمرات إقليمية. وقد تمكن هذا المدخل من عقد خمسة مؤتمـرات حتـى الآن تحـت رعايـة منظمات إقليمية هي جامعة الدول العربية ومـنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية. وثانيهما: يـتعلق بعقد مؤتمرات جزئية تحت رعاية المنظمات الدولية المتخصصة ويتعامل كل ميثاق مع تهديد معين.

وهكـذا، فـإن العـدة القـضائية المعمول بها لمحاربة الإرهاب تتكون من صـنفين: المواثـيق الدولية وقرارات مجلس الأمن. وبلغ عدد المؤتمرات الدولية التـي تتعامل مع الإرهاب 24، وكلها عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة وهيئاتها الخاصة. ويعود المؤتمر الأول إلى عام 1963 وناقش الاعتداءات وبعض الأفعال علـى مـتن الطائرات. أما آخر مؤتمر فيعود إلى 1999 ويتعامل مع كبح تمويل

الإرهـــاب. وتـــضع هـــذه المؤتمـــرات الآليات للتعاون القانوني المتبادل، وكذلك التـــزامات الدولـــة بـــشأن محاكمة أو تسليم الإرهابيين والتحقيق والمطاردة. أما قـــرارات مجلـــس الأمـــن فقد جاءت بسبب نظام طالبان. وقد تبنى مجلس الأمن قـــرارات، منذ مجيء نظام طالبان وحتى أحداث 11 سبتمبر، بشأن الأوضاع في أفغانستان تهدف إلى محاربة الإرهاب. وأهم تلك القرارات:

أولا: قـــرار 1214 فـــي عام 1998 ويدعو طالبان إلى التوقف عن تقديم الإيواء والتدريب للإرهابيين الدوليين وتنظيماتهم.

ثانـــيًا: قـــرار رقم 1267 في 15 أكتوبر 1999 ويطلب من طالبان تسليم أسامة بن لادن إلى السلطات القادرة لمحاكمته. وكان رفض طالبان الاستجابة إلى هـــذا القرار وراء فرض الحظر ابتداءً من 14 نوفمبر 1999 على شركة الطيران الأفغانية وتجميد أرصدة ومصادر تمويل طالبان.

ثالـــثًا: قرار 1333 في 19 ديسمبر 2000 ويطلب من طالبان الامتثال إلى القرارات السابقة.

رابعًـــا: قـــرار 1373 في 2001 ويدعو جميع الدول إلى القيام بإجراءات للوقاية من الإرهاب ومحاربته.

خامسًا: قرار 1390 في عام 2002 ويفرض مجموعة عقوبات على القاعدة والطالبان.

وكـــل هـــذه القرارات إلزامية على جميع الدول بموجب الاستجابة إلى بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومن أجل تنفيذها وضع مجلس الأمن آلية معقدة من أهم عناصرها:

أولا: القرار رقم 1267 في 1999 وأقام لجنة عقوبات تتألف من جميع أعضاء مجلـــس الأمـــن، وواجـــبها الأساســـي أن تنظم وتجدد قائمة بمعلومات تقدمها الدول

والمنظمات الإقليمية عن الأشخاص والهيئات والكيانات ذات الصلة بابن لادن والقاعدة وغيرها من الأشخاص والجماعات.

وبعد تنفيذ الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 تبنى مجلس الأمن تحت الفصل السابع من الميثاق قرارين هما.

1. قـرار رقم 1368 في 12 سبتمبر 2001 يعطي الشرعية للقوات الأمريكية بـشن هجوم على أفغانستان، واعتبر مجلس الأمن أن الهجوم على الولايات المتحدة يمثل تهديدًا خطيرًا للسلام العالمي ويجب اجتثاثه بكل الوسائل.

2. قـرار 1337 في 28 سبتمبر 2001 يعطي الخطوات والاستراتيجيات التي ستتخذ للـوقاية من الإرهاب ومحاربته، وقرر مجلس الأمن بواسطة هذا القرار الشامل أنه يجب على جميع الدول اتخاذ كل التدابير الضرورية لمنع وكـبح الإرهـاب من خلال تعاون دولي. والأكثر من هذا، دعا الدول إلى إرسال تقارير حول الأعمال والتدابير التي اتخذتها في هذا الصدد إلى اللجنة المشكلة لهذا الغرض.

وهـدف هـذه اللجـنة-التي شكلت بموجب القرار والمؤلفة من جميع أعضاء مجلس الأمن-متابعة تنفيذ القرارات من خلال تقارير الدول كافة حول الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ هذا القرار. كما أنها أنيط إليها تقييم الطريقة التي يتم بها تنفيذه وتـشخيص المشاكل ودراسة-عند الضرورة-إمكانية تقديم المساعدة الفنية اللازمة للدول بغية تمكينها من تنفيذ القرار على أفضل صورة.

وفـي 13 يناير 2002 تبنى مجلس الأمن قرار رقم 1390 قرر فيه إعادة النظر فـي التدابير المفروضة على نظام طالبان من الأمم المتحدة؛ بسبب إخفاقه في تسليم ابن لادن بعد تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا. وصدرت قائمة بموجب قـرارين سـابقين-1267 فـي 1999 و 1333 في 2000-تفرض العقوبات على

الطالــبان، وفــيها 206 أشـــخاص و75 كــيانًا-مصارف ومؤسسات مالية وهيئات وجمعــيات-لهــا صلة بالقاعدة والطالبان، وطلب من جميع الدول اتخاذ الإجراءات التالية:

1. إيقاف الأرصدة والتمويل.
2. منع دخول وانتقال هؤلاء الأشخاص من أراضيها.
3. تحــريم التــزويد بالـــسلاح والعتاد ووسائط النقل وكل المواد ذات الصلة بالنشاطات العسكرية.

ومـــنذ أحداث 11 سبتمبر ينشر الأمريكيون قوائم بالإرهابيين التي هي ليس بالضرورة مع القائمة الصادرة عن مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال يظهر أسماء المـــنظمات الفلـــسطينية وحـــزب الله اللبنانـــي في القوائم الأمريكية ،ولكنها غير موجـــودة فـــي قوائم مجلس الأمن. ووضعت لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن بعـــض المعاييـــر للإدراج في القائمة لأشخاص وكيانات تقترحها الدول الأعضاء وتؤخذ القرارات في هذا الشأن بتوافق الآراء.

موقف المغرب من الإرهاب يمكن تلخيصه في الآتي:

1. لقـــد شـــجبت المغرب الإرهاب بشدة ودون تحفظ. وترفض المغرب التي يـــرأس ملكهـــا لجنة القدس النابعة من المؤتمر الإسلامي جملةً وتفصيلا الخلـــط بين الإسلام والأعمال الإرهابية، كما يحاول البعض. وإن رسالة وثقافـــة الإســـلام تنبع في الأساس من السلام والمحبة ونبذ العنف. بعبارة أخرى، ليس للإسلام أي صلة بالعنف.
2. لقد صلى جميع أطياف المجتمع المغربي – الأحزاب السياسية والاتجاهات الـــروحية والثقافـــية التـــي تحتـــرم تعاليم الأديان السماوية الثلاثة – في

كاتدرائـــية الرباط في 16 سبتمبر تعبيرًا عن التعايش السلمي والحميم بين الأديان الثلاثة هناك.

3. تـــرحب المغـــرب بتوصية المجلس الاستثنائي الأوروبي في 21 سبتمبر 2001 الـــذي دعا فيه الاتحاد الأوروبي إلى تبني استراتيجية عالمية تحت رعاية الأمم المتحدة لغرض محاربة الإرهاب.

4. ورحـــبت المغرب بنداء قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في قمة غاند في 9 أكتوبر 2001 إلى حوار حضارات وتعزيز التبادل الثقافي في إطار عملية برشلونة.

ومـــع ذلك، وفضلا عن شجب الإرهاب قامت المغرب بسلسلة من المبادرات ترمـــي لمحاربة الإرهاب على ثلاثة مستويات؛ متعددة الأطراف وإقليمية ووطنية. فعلـــى المستوى التعددي الدولي، يتضح من تحليل موقف المجتمع الدولي من كارثة أو بلاء الإرهاب منذ 11 سبتمبر أن مثل هذا البلاء يمثل تحديًا لا يواجه بلدًا واحدًا أو إقلـــيمًا واحـــــدًا أو قـــارة واحدة فحسب، بل له أبعاد عالمية، ومن ثم فهو يمثل تهديـــدًا عالمـــيًا. ولمـــواجهة مثل هذا التحدي يجب على المجتمع الدولي أن يتبنى اســـتراتيجية عالمـــية لا يمكن تنفيذها إلا في إطار عالمي. ويقوم هذا الفعل الدولي علـــى أساس التعاون بين الدول، ويجمع العاملين في المجتمع الدولي على المستويين الإقليمـــي والعالمـــي. وإن الإطـــار القانوني القائم ينطوي على فجوات خطيرة مما يـــنقص مـــن مساحته وأهميته وكفاءته؛ وذلك بسبب طبيعته المتجزئة وتأسيسه على قاعدة قطاعية، فضلا عن كون أن العديد من المواثيق لا يمكن وضعها في معارضة دول ليـــست أطـــرافًا فـــيها. ومـــع ذلك، فإلى جانب التحسن الضروري في الأطر القانونـــية الموجـــودة، يجب أن يكون الكفاح ضد الإرهاب من خلال علاقات دولية أكثـــر مـــساواة وعدالة. فمن دون شك أن الفوارق في التنمية، وكذلك الفجوات في مـــستويات الحياة بين الأمم تقف وراء بزوغ بيئة محفزة على جميع أشكال العنف.

وكذلك، فإن وجود صراعات غير محسومة عالميًا يؤدي إلى تطور أنواع من التطرف. وأشير هنا إلى النزاعات التي تشتعل في إفريقيا، وإلى العدوان الدائم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني المحروم من حقه الشرعي في أن تكون له دولة مستقلة. وإننا نتمنى أن يبذل المجتمع الدولي الجهود الضرورية كي تأتي "خارطة الطريق" التي تبنتها الأطراف الأربعة بالسلام الذي طال انتظاره من قبل شعوب المنطقة. ومن المتوقع تحقيق معالجة جادة وفاعلة للأسباب الدفينة للإرهاب من دون عمل حثيث ومستديم لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لسكان العالم المحرومين، ومن دون أن يؤدي المجتمع الدولي وظائف أكثر عدالة ومساواة وانسجام.

أما على المستوى الإقليمي فقد استضاف الملك المغربي في مبادرة منه في 11 سبتمبر 2001 الاجتماع الوزاري غير العادي لمنتدى المتوسط الذي كان هدفه الرئيسي التعامل مع الإرهاب والأمن في المتوسط. وفي نفس الإطار وانسجامًا مع محصلات اجتماع المؤتمر الوزاري ديسلو/ميكونسي في اليونان، اجتمعت دول المنتدى المتوسطي في الرباط في 25 يونيو 2002 لفحص ودراسة آثار أحداث 11 سبتمبر على الاقتصادات الأوروبية المتوسطية. كما ساهمت المغرب في اجتماعات من أجل العثور على وسائل ذات صلة بمحاربة الإرهاب منها.

1. الجلسة غير الاعتيادية للمؤتمر الإسلامي في الدوحة في 10 أكتوبر 2001.
2. مؤتمر الرؤساء والحكومات المنعقد في دكار من 16 أكتوبر – 18 أكتوبر 2001.
3. اجتماع برلماني دول أعضاء المؤتمر الإسلامي عُقد في الرباط في يومي 27 و 28 سبتمبر 2001.
4. مؤتمر وزراء خارجية الدول الأوروبية – المتوسطية عقد في بروكسل في يومي 5 و 6 نوفمبر 2001.

5. المساهمة في الاجتماعات الدورية للخبراء والمسؤولين الكبار بشأن الإرهاب، التي نظمت ضمن الشراكة الأوروبية المتوسطية.

6. ونظمت المغرب مؤتمرًا دوليًا حول تمويل الإرهاب في يومي 8 و 9 يوليو 2003.

أما على المستوى الوطني، وباعتبار المغرب مرتبطة بالشرعية الدولية، فإن المغرب قد اتخذت الإجراءات الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1373 بعد صدوره مباشرةً، والذي يتوافق مع نصوص القانون المغربي، ويمكن تطبيقه مباشرة في البلاد من خلال الإجراءات الآتية:

1. إنشاء هيئة وزارية للتعاون والتنسيق تجمع القطاعات الحكومية الموكل إليها تأمين ومتابعة تنفيذ قرار 1373. والجدير بالذكر هنا، أن التشريعات المغربية بخصوص النظام المصرفي تمنع-حتى اليوم-التنظيمات الإرهابية من الإقامة في المغرب أو اتخاذها قواعد خلفية، وهذا بفضل كون التشريعات المالية والوطنية تجيز للسلطات السيطرة الفاعلة على الأرصدة المشكوك فيها، وخاصةً تلك المفتوحة بالعملات الأجنبية.

2. إنهاء إجراءات التصديق على جميع الإجراءات القضائية الدولية المتعلقة بالإرهاب مباشرة أو غير مباشرة. فمن بين 24 ميثاق يتعلق بالإرهاب بصورة مباشرة أو غير مباشرة، قد وقعت المغرب وصادقت على 22 منها.

3. إرسال قرار 1373 إلى جميع الجهات المصرفية مصحوبًا بقائمتي أسماء الأشخاص والكيانات المشتبه بها والمتهمة بالإرهاب، وفي الوقت نفسه سألت الحكومة:

أ. الاســتمرار في الفحص والتحقيق في السجلات المصرفية للمغربيين؛ لــتحديد مـــا إذا كـــان الأشخاص والكيانات في القائمتين لها حسابات بالدرهم المغاربي أو بالدرهم المحول أو بالعملة الأجنبية.

ب. مــنع حركة أي كمية من الأرصدة لأغراض إرهابية وحجز وتجميد أرصدة تعود لأشخاص وكيانات محكوم عليهم.

4. تعزيز التراتيب الدفاعية لحماية أمن الحدود .

5. إقامة جهاز سيطرة على العملة الأجنبية سواء عمليات التحويل أو تحريك الأرصدة من قبل الأشخاص أو الكيانات الموجودة في القائمتين.

6. تبني ثلاثة قوانين لمكافحة الإرهاب وهي:

أ. قانــون يتعلق بدخول وإقامة الأجانب في المملكة المغربية والهجرة غير الشرعية.

ب. قانــون تعــريف الإرهـــاب وتحديــد العقاب للمنفذين الإرهابيين أو المتعاونين معهم.

ج. تجريم أعمال استخدام المعلومات الآلية لأغراض إرهابية.

وفــي الخاتمــة، تجــدر الإشــارة إلــى أنه منذ كارثة 11 سبتمبر 2001 والأحــداث المماثلــة التــي جاءت بعدها في كل العالم خاصة في بالي والرياض والــدار البيضاء، ونذكر القليل هنا، أصبح للإرهاب، بعد عالمي لا يستثني قارة، ويجــب اعتــباره تهديدًا عالميًا، وأن يكون التعامل معه على هذا الأساس. ولكي نحــارب الإرهـــاب ونقبل بمواجهة تحدياته العديدة للإنسانية يجب على المجتمع الدولــي تبني مدخلا دوليًا يمكن البدء به وتنفيذه في إطار التعددية الدولية وتعبئة وتحديث تعاون دولي كفوء بين جميع الفاعلين في المجتمع المدني على المستويات

الوطنية والإقليمية والدولية. وبذا، فإن موضوع القرار 1373 لمجلس الأمن يمثل الإطار المناسب والمرجعية التي تنبع منها السياسات الوطنية لمحاربة الإرهاب.

وفـيما يتعلق بالمغرب، وهي البلد الذي يوجد به الحوار المفتوح والتسامح والفخـورة بكونهـا تمكنت من تحقيق تعايش بين الأديان السماوية الثلاثة لقرون عديـدة، فإنها دائمًا ترفض بدون تحفظ أي عمل إرهابي بغض النظر عن دوافعه ومكانـه وهوية المنفذين. وتعتبر المملكة المغربية أنه ليس ثمة ظروف أو دوافع مهمـا كانـت يمكـن أن تسوغ الأعمال الإرهابية أو تؤيدها. وتجاوبًا مع أهمية محاربة هذا البلاء، فإن المغرب تعمل وتستجيب بشدة وبعزم من خلال:

1. واجـب حماية الممتلكات والأفراد في داخل التراب الوطني بكل الوسائل القانونية.
2. الوفاء لمبادئ الديمقراطية وقيمتها.
3. التعلق بحقوق الإنسان والشرعية الدولية.

وفي روح هذه المتطلبات الثلاثة الباعثة والموجهة لسلوك السلطات والمجتمع المغربـي، وانسجامًا مع أوامـر الملك بهذا الشأن، وبخاصة الهجمات المنفذة على الـدار البيضـاء، فقد قال سمو الملك: "إن ممارسة الحقوق والحـريات تطلب معه تحمـل المسـئوليات وواجـبات المواطـنة. والحقيقة الصادقـة أن إرساء وتعزيز الديمقـراطية لا يمكن تحقيقه إلا تحت رعاية دولة قوية من خلال علوية القانون".

هوامش الفصل السابع:

1) Director of Judicial Affairs, Moroccan Ministry of Foreign Affairs.

8 الفصل الثامن

الجـــوانب الفنية للإرهـــــاب

(جاك كالبكيان)

الفصل الثامن

الجوانب الفنية للإرهاب

جاك كالبكيان[1]

المقدمة

كـــلا، إن هذا البحث ليس حول الخليط "الصحيح" من وقود الديزل والسماد الكيماوي، بل يهتم هذا البحث بمسألة "كيف" وليس "لماذا" الإرهاب؟. فلكي تستطيع العمـــل جمـــيع التنظـــيمات المـــستخدمة للعنف السياسي كوسيلة، مثل الإرهاب وغيـــــرها، يحـــتاج الأمر إلى تبيان وتوضيح أهدافها. فمن دون أهداف واضحة وبينة لا تستطيع جذب مجندين إليها. ومن ثم، فإن أول شيء في مسألة "كيف" هو نـــوع مـــن البـــيان أو الإعـــلان عن أهداف الحركة. وتدرس هذه الورقة بعض الحـــركات التـــي اختارت استخدام العنف السياسي وسيلة لتحقيق أهدافها. وتتواءم بعـــض هذه الحركات مع تعريف الإرهاب وأخرى ليس كذلك. وفي ضوء الجدل المحـــيط بتعـــريف الإرهاب، تبدأ الدراسة بتحديد معاني الإرهاب المستخدمة هنا. وتـــشرح دوافـــع اســـتثناء بعـــض المفاهيم والأفكار من المصطلح. وبعد تعريف المـــصطلح تتـــناول الدراســـة المنهجية المستخدمة لدراسة المدخل المقارن لبيان الفوارق بين التنظيمات الإرهابية وغيرها التي تستخدم العنف السياسي. وتوصلت إلى أن التنظيمات الإرهابية تختلف عن بقية حركات العنف في الأهداف والعمليات فـــي الأســـاس. وأن التنظيمات التي تتبنى تغيير البيئة الواقعة أو أهدفًا ربحية من المحتمل أن تتحول إلى الإرهاب.

وتناقش الدراسة أيضًا تطور النظريات في دراسة استخدام العنف السياسي. وفـــي وقـــت من فترة ستينيات القرن العشرين تحول استخدام العنف السياسي من حـــرب العـــصابات التي خططت للاستيلاء على الدولة إلى نظرية "فوكو" لريجيه

ديبريه وكارلوس مارغيلا التي أكدت على خلق عدم النظام من خلال إرباك الحياة المدنية. ويمثل مدخل ابن لادن تطورًا إضافيًا هامًا لهذا المجال النظري. وإلى جانب القاعدة، تحلل الدراسة جيش التحرير الشعبي السوداني، والجبهة الثورية المتحدة في سيراليون، وتنظيمات شمال أيرلندا؛ وكذلك هناك أجزاء من البحث حول الآثار النظرية، والتوصيات السياسية وخاتمة. وبصورة عامة، فهذا موضوع صعب وشائك، ولسوء الحظ، فإنه ربما لن يختفي.

التعاريف

إن مصطلح "الإرهاب" ينطوي على إشكاليات جمة، لأنه مصطلح يبعث على الخلاف ويواجهنا بصعوبات جوهرية من حيث مجاله وتطبيقاته.

في ثمانينيات القرن العشرين، كنت أضحك بخفوت عندما أقرأ كل مرة جريدة سان جوس ميركري تشير إلى "مسلحي" الجيش الجمهوري الأيرلندي وإلى "إرهابي" منظمة التحرير الفلسطينية بغية تحاشي إغاظة الكاثوليك – الأيرلنديين واليهود الأمريكيين. وقد تحاشت الجريدة إغاظة هذين المجتمعين الهامين في الولايات المتحدة على حساب "الصدق". والحقيقة رمادية. وليس من قول مهم في الوقت الراهن أكثر من القول القديم إن الإرهابي في أعين رجل هو مقاتل من أجل الحرية في عين الآخر .. ومثلما أن الشباب الأمريكي يتصيد ويقتل العاملين من القاعدة والطالبان في أفغانستان، فإن شبابًا آخرون في مومباسا وجاكارتا وبيشاور يرتدون القمصان ذات الأكمام القصيرة وتحمل صورة ابن لادن تأييدًا لرسالته وأهدافه وأيديولوجيته. ومن الواضح أن المصطلح يعاني من التسييس. ومن الصعوبة بمكان استخدامه دون تعاريف علنية.

أولا: هناك مشكلة إرهاب الدولة. وهو عمل تقوم به الدولة ضد مواطنين عزل ويتسبب في الجراح والموت والآلام وفقدان الممتلكات. ولحسن الحظ أن هناك

مـــصطلحين بديلين يعينان على مناقشة هذه المشكلة ويدلان على المضامين السلبية التي في الإرهاب نفسها وربما أكثر من ذلك، وهما: الجريمة ضد الإنسانية وجرائم الحـــرب. فعـــندما تعمل الدول بطريقة لا تتجانس مع مواقفها المعلنة والمعبر عنها بإمضائها على إعلان حقوق الإنسان، فإنها تكون قد ارتكبت جرائم حرب. ومن ثم، فإن هذه الدراسة ستتقيد باستخدام المصطلح على التنظيمات غير الحكومية.

ثانيًا: هناك المشكلة المتعلقة بحرب العصابات وحركات الانتفاضة. ويجادل اللورد جالفرونت، وهو مفكر بريطاني في الشئون العسكرية، بأنه لا توجد فوارق واضحة بين حركات حرب العصابات والإرهابيين. فبالنسبة له ولغيره إن الفارق بـــين الإرهابي ورجل حرب العصابات يكمن في السياسة عند كل من المستخدمين للمـــصطلحين[2]. وهـــذا موقف ورأي من السهولة بمكان فهمه، وكما يشير سلوك جريدة سان جوس ميركري أنه ينطوي على قدر كبير من الصدق.

ومع ذلك، فثمة فوارق في المدخل النظري والتدريب والعمليات بين "كيف" لكل من التنظيمات الإرهابية وحرب العصابات. فحركة الانتفاضة لها أهداف تريد تحقيقها. فهي تهدف إلى تحقيق الحكم الذاتي والاستقلال أو المساواة الاجتماعية – الـــسياسية لمجمـــوعة من الناس داخل أو تحت سيطرة الدولة. أما الانحراف عن اســـتخدام العـــنف ســـعيًا وراء هـــذه الأهداف واستخدامه من أجل تحقيق الثراء الشخصي والعظمة، فإن ذلك يجعل منظمته أكثر احتمالا أن تصنف بأنها إرهابية. ويستحق إرهابيو المخدرات في أمريكا اللاتينية أن يصنفوا بذلك[3]. وعندما تصنف دولـــة حركات الانتفاضة بأنها إرهابية، فإن هذا التصنيف يفتقر إلى الموضوعية، ولذلك فلا نستطيع التعويل عليه. فلكي تصنف منظمة بأنها إرهابية يجب أن يكون لهـــا هـــدف تحقيق الربح أو أهداف محلية من بينها إنهاء الأطراف الأخرى التي تـــصفهم بأنهم "الآخرون". إن هذه الدراسة تهتدي بهذا التعريف الخاص لمصطلح "إرهابـــي". إن حـــركات الانتفاضـــة وحرب العصابات شأنها شأن الدولة ترتكب

بعـض الأحيان جرائم حرب وجرائم ضد البشرية. ومع هذا، فمن الممكن تسوية هـذه النزاعات لأن هذه الحركات تحركها مشاكل سياسية من الممكن تسويتها من خـلال المفاوضـات والحلـول الوسيطة والتعاون. أما التنظيمات التي تستهدف مواطنين أبرياء بدوافع الربح وأيديولوجيا نبوئية، لا يمكن التفاوض معها في آخر المطـاف، فـإن مصطلح "إرهابي" يمكن تطبيقه عليها من دون أي من المشكلات المذكورة آنفًا.

المنهجية

يرمـي هذا البحث إلى بيان أن المنظمات الإرهابية تختلف عن سواها من حـيث "كيف" تعمل. ومن ثم، فثمة حاجة إلى مدخل مقارن. فوفقًا لفيدرالية العلماء الأمـريكيين هناك 387 منظمة منها "جيدة ومنبوذة" متورطة في العنف السياسي بـشكل أو بآخر في العالم[4]. وعدد منها قد تعطل نشاطها وأخرى قد هزمت. ولا شـك أن قائمـة فيدرالـية العلماء الأمريكيين لا تزال ذات نفع؛ لأنها ترينا مجال المـشكلة العامة للعنف السياسي. ومن المحتمل أن يكون العدد الحقيقي للتنظيمات أكثـر، لأن القائمـة لا تـندرج فيها جماعات مثل "السلفية الجهادية" و "الصراط المـستقيم" سـوى أنهمـا من مكونات القاعدة. وإن انتقاء حالات من القائمة هذه يستدعي اتباع معايير معينة، منها: أولا: يجب أن تكون المنظمة ناشطة ومتورطة فـي عنف سياسي. ثانيًا: أن المنظمة يجب أن تعمل أو عملت عالميًا. ثالثًا: يجب أن يكـون لـديها مستوى من بيان أهدافها وأغراضها. رابعًا: يجب أن يكون لها هـيكل يتمـتع بقدر من الاستمرارية. والقاعدة هي الأكثر وضوحًا كدراسة حالة ويمكـن إخـراجها من هذه الدراسة. فقد نفذت هجوم 11 سبتمبر على نيويورك، وأنهـا تعمـل في إفريقيا وتمثل مشكلة للحكومات الإفريقية. وتماشيًا مع موضوع المؤتمـر فمـن الملائـم دراسة منظمات أخرى تعمل في إفريقيا. ويمثل الجيش الـشعبي لتحرير السودان الحالة الثانية الأساسية للدراسة بعد القاعدة. وسوف تعقد

مقارنة بين هاتين الحالتين الأساسيتين وحالتين ثانويتين من داخل وخارج إفريقيا، وهمـــا؛ الجبهة الثورية المتحدة، والحركات الكاثوليكية والبروتستانتية المختلفة في شـــمال أيـــرلندا. وستركز الدراسة على أهداف هذه المنظمات والتجنيد والتدريب والعملـــيات. وسوف توضع نشاطات هذه المنظمات تحت عنوان حرب العصابات الكلاسيكية ونظرية الإرهاب.

تقنيات حرب العصابات الكلاسيكية والإرهابية والقاعدة: التحول

مـــن المدهش أن هذا الحقل من المعرفة له مفكروه ونصوصه الكلاسيكية. وبالـــرغم من أن حالات العنف السياسي والانتفاضة والإرهاب قديمة قدم السياسة والأسلحة، إلا أنها خضعت للتنظيم لأول مرة على يد مفكرين ماركسيين مالوا إلي الـــثورة مـــثل لينين وجيفارا وجيب. وحاولت الموجة الثانية من النظريات تحويل مـــسرح مـــيدان العملـــيات من الريف إلى المدن، ومن مفكريها الأساسيين ريجيه ديبـــريه وكارلـــوس مارغيلا. وآخر من جاء إلى هذا الميدان هو أسامة بن لادن الـــذي أدخل إلى النظرية مبادئ كوربوريتارية وإدارية، فأوجد مدرسة "رأسمالية" مميزة داخلها.

والمفارقـــة هـــي أن رأسماليًا يصبح عقلا مدبرًا إرهابيًا، ربما يجعل مؤسسو نظـــرية الإرهاب، وهم بلاشفة روسيا عام 1917 يتقلبون في قبورهم. وبالرغم من أن الإرهـــاب قـــديم قدم الصراع الإنساني، إلا أن أول الناس الذين كتبوا فيه كأداة مـــستقلة فـــي العنف السياسي، ومميز عن الحرب، كانوا لينين وتروتسكي وستالين وغيـــرهم مـــن رفاقهم. وكان البلاشفه حزبًا داخل حرب أهلية روسية معقدة، فيها الملكـــيون الاشـــتراكيون الثوريون والكاديت الليبراليون الديمقراطيون والفوضويون وغيـــرها مـــن الأحزاب. وإن وصف الحزب الشيوعي بأنه "حكومة" الدولة سيكون مغـــالاة كبيـــرة. فالبلاشفة لم يمسكوا السلطة حتى عامي 1922 و 1924، أما في الـــبداية فقـــد سيطروا على المدن بينما سيطر خصومهم على معظم الريف الروسي

الشاســع. لذلــك اســتخدام البلاشفة الرعب كوسيلة لإخضاع الريف والقضاء على مصادر المعارضة، خاصة بين المالكين الصغار من الفلاحين المعروفين بالكولاك.

وما كان من الممكن إقامة دولة شيوعية في روسيا من دون تدمير الكولاك. ونظــرًا لأن البرجوازية الروسية كانت متمركزة في المدن فكان من الممكن إلقاء القبض عليهم ونزع ملكيتهم، بل وحتى قتلهم، وكان الكولاك منتشرين وأكثر قابلية على الاختباء والمقاومة. وكان من الممكن قلب الفلاحين الفقراء ضدهم، ولكن كان مــن المهم أيضًا الإبقاء على تزويد المدن بالطعام الذي تحصل عليه من الريف. وكــان بــيان 5 ســبتمير 1918 "في الرعب الأحمر" يستخدم لتبرير تدمير أكثر الفلاحيــن نجاحًا ورجال الأعمال. وكان البلاشفة اللينينييون يفتقرون إلى الشرعية فكان الرعب أو الإرهاب يستخدم للحث على عدم المعارضة[5]. وتقرر اتباع خط قــاس ضد الكولاك والفلاحين بصورة عامة. وفي برقية أرسلت قبل بيان "الرعب الأحمر" يأمر فيها لينين بالقسوة، إذ يقول:

"أيها الرفاق ! إن انتفاضة الكولاك في مقاطعاتكم الخمس يجب سحقها بدون رحمــة. إن مصــالح الــثورة تتطلــب مثل هذه الأفعال، وإن الكفاح النهائي ضد الكولاك قد بدأ الآن. وعليكم أن تجعلوا من هؤلاء الناس مثلا للآخرين. اعدموا- وأعنــي بذلــك اعدموا علانية بغية أن يرى الناس-على الأقل 100 من الكولاك، والأثــرياء أولاد الزنا ومصاصي الدماء المعروفين انشروا أسماءهم احجزوا كل محاصــيلهم شخصــوا المخطوفين كما هو في برقيتي لكم يوم أمس. وافعلوا كل هــذه الأشياء ليراها الناس من مسافات بعيدة ويفهموها، ويرجفوا ليقولوا لأنفسهم بأننا نقتل الكولاك المتعطشين للدم وإننا سنواصل العمل بذلك. أجيبوا على استلام برقيتي واخبروني أنكم نفذتم أوامري"[6] .

وعلــى العكس من لينين فإن ماو وجيفارا وجياب أوضحوا بأنه من الممكن للشيوعيين وحلفائهم أن يستولوا على الدولة بشن كفاح ثوري من الريف. وقد نقد

مـــاو من منطلق القاعدة – الريفية أطروحة لينين البؤرة – العمال، كما أنه سعى إلـــى جعل الريف المسرح الرئيسي للعمليات. فالاحتفاظ بالمدن في الصين لم يكن كافيًا لنيل السلطة. إن أخذ السلطة يعني السيطرة على الريف أولا، ثم الهجوم على المـــدن بقـــوات تقلـــيدية تشكل وتدرب وتلقن في الريف. وقبل الوصول إلى هذه المرحلة يدخل رجال العصابات في مرحلة تنظيم الزُمر ومستوى عمليات وحدات صـــغيرة[7]. وقـــد طـــبق جياب وجيفارا وكاسترو وغيرهم مدخل ماو في أغلب جهودهم الثورية.

ولكـــن ســـرعان مـــا تعلمت الحكومات كيف تعمل ضد حروب العصابات، خاصـــة في أمريكا اللاتينية وآسيا. ورجال حرب العصابات كانوا غالبًا من الطبقة الوسطى ولديهم أفكار غير تقليدية ورومانسية عن العنف والحياة الاجتماعية، الأمر الـــذي جعلهـــم غرباء بين الناس الريفيين الذين كان تركيزهم الأساسي على العيش والأكـــل عوضـــا عن أفكار التحرير الماركسية. وقد طور أستاذ فرنسي يعمل في جامعـــة هافانـــا، وهو ريجيه ديبريه، نظرية حاولت أن تعالج هذا النقص، وهي أن ينـــتقل الـــثوريون إلى المدن ويستخدموا العنف السياسي، بما فيه الإرهاب، ليهينوا الحكومـــة ويظهروها عاجزة وكذلك لإرباك استقرارها. عندها ستلي ذلك ثورة تقود إلـــى فردوس العمال والفلاحين الماركسيين[8]. ويدين المنظرون الماركسيون لحرب العصـــابات لمنظومة أفكار معروفة جيدًا تعتبر الديمقراطية الليبرالية عدوها اللدود، واســـتجاب الليبرالـــيون بالرد، بل حتى أنهم شنوا حرب عصاباتهم ضد الحكومات الماركســـية. ولقد نظر الثوريون الماركسيون الذين جاءوا بعدهم في ستينيات القرن العشرين إلى الإرهاب كسلاح. فقد كتب كارلوس مارغيلا:

"الإرهاب فعل ينطوي عادة على زرع قنبلة أو متفجرات بقوة تدميرية كبيرة قـــادرة على إلحاق خسارة بالعدو لا تعوض. ويتطلب الإرهاب من رجل عصابات المـــدن أن تكـــون لديه معرفة عملية ونظرية وافية في كيفية صنع المتفجرات. وإن

العمل الإرهابي، بعيدًا عن كونه يبدو سهلا عندما ينفذ، إلا أنه يختلف عن أي أفعال حــرب العصابات وعملياتها التي يعتمد نجاحها على التخطيط والإصرار. أنه عمل يجــب على رجل حرب عصابات المدن أن ينفذه بهدوء كبير وعزم. وعلى الرغم مــن أن الإرهـــاب ينطوي عادةً على تفجير، بيد أن هناك حالات يمكن أن ينفذ بها الإرهـــاب مـــن خـــلال إشـــعال حريق منظم في المؤسسات والممتلكات والمنشآت والمـــزارع... إلـــخ. ومن الضروري الإشارة إلى أهمية النيران وبناء أجهزة مثل قـــنابل نفطـــية-المولوتوف-في تقنيات إرهاب حرب العصابات. والشيء الآخر هو أهمـــية أن يقنع رجال حرب عصابات المدن الناس أن يصادروا المواد في لحظات القحط والشحة التي يسببها جشع المصالح التجارية الكبرى. الإرهاب سلاح لا يمكن للثوري أن يتخلى عنه"[9].

ويصـــف مارغـــيلا في الكتيب الصغير للتعليمات البطل على طريقة روبن هـــود، والأفعال التي يقوم بها رجل حرب العصابات التي هي إجرامية في أقل ما يمكـــن القـــول فيها؛ فلا يجوز الدعاية المسلحة والابتزاز للمناهضين السياسيين، والاخـــتطاف والسرقة فحسب، بل ينبغي التشجيع عليها. فعوضًا عن التركيز على الفلاحيـــن وأحوال فقراء المدن، تهدف نظرية فوكو لحرب العصابات إلى تقطيع أوصـــال النسـيج الـــذي يربط الدولة بالمجتمع. وبينما يعطي مارغيلا في أعماله اهـــتمامًا لقضية التأييد الشعبي، لكنه يبدو أنه يقلل من شأن الامتعاض الذي يشعر به الناس العاديون جراء إرباك حياتهم التقليدية وكذلك آثار ذلك سياسيًا وعسكريًا: إن إربـــاك الحـــياة الـــذي سببه مارغيلا أفضى إلى تغييرات صارخة في الحياة البرازيلية. فقد طارد وقتل الجيش والشرطة وفرق الموت رجال حرب العصابات – بما فيهم مارغيلا نفسه في نوفمبر 1969. وإن قطع رأس الانتفاضة البرازيلية أفضى إلى تدمير الحركة [10].

إن قطـــع رأس المـــنظمة الإرهابـــية واحدة من الوسائل المتبعة من الدول لمواجهة مشكلة الإرهاب. ولكن في حالة القاعدة فإن الدولة تواجه نوعًا جديدًا من الخصـــم الإرهابـــي. لقـــد جـــاء ابـــن لادن بشكل جديد للإرهابي. فالانتفاضيون الماركســـيون عاشوا على أموال يسرقوها من المصارف والأثرياء واضطروا إلى القـــيام بعمليات تمويل أنفسهم. لقد قدم ابن لادن العالم إلى الإرهاب بصفته المدير العـــام التنفـــيذي كناشط أعمال واسع ودولي. وفي رأي بروس هوفمن-خبير في الأمن من مؤسسة راند-فإن ابن لادن يستخدم تقنيات الكوربرتارية في مدخله إلى الإرهـــاب. ويمكن وصف القاعدة بقدر ما أنها نتيجة الإدارة وإدارة الأعمال فإنها أيضًا محصلة للأوضاع الاجتماعية في العالم الإسلامي.

"إن أفضـــل تقييم لابن لادن هو أنه إرهابي المدير العام التنفيذي، فلقد طبق فـــي الأساس تقنيات إدارة الأعمال والإدارة الحديثة، التي تعلمها في الجامعة وفي أعمـــال البناء مع أسرته في إدارة منظمة إرهابية عالمية. فما قام به في تسعينيات القـــرن العشرين هو ما يقوم به مديرو الشركات الدولية في العالم الصناعي، وهو تصميم وتنفيذ إطار تنظيمي مرن واستراتيجية يحتوي على عدة مستويات وأساليب مـــن أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى. ففي أسلوبه من أعلى إلى أسفل، حدد ابـــن لادن أهدافًا وأصدر أوامر وتأكد من أنها تنفذ. وهذه هي الطريقة التي تنظم بهـــا القـــاعدة "مشـــاهدها المثيرة" بصورة عامة. درجة عالية من البيان المشهدي وعملـــيات فـــيها نســـبة ضـــحايا عالية مثل هجمات 11 سبتمبر وتفجير المدمرة الأمريكـــية كول وتفجيرات شرق إفريقيا. ولكنه أيضًا أدار على طريقة المشاريع الرأســـمالية بالســـماح لأفكار تأتي من المستوى الأسفل وتشجيع الأساليب البناءة والمبدعة ومقترحات للتمويل يجدها واعدة. فعلى العكس من غيرها من المنظمات الإرهابية، فإنه ليس للقاعدة طريقة واحدة للبقاء ومن ثم فهي الأكثر إثارة"[11] .

وكمـــا يبدو، فإن عالم الإرهاب قد شهد تحولا معلومًا. فبالنسبة للماركسين الـــساعيين إلى تحقيق أهدافهم هناك على الأقل ثلاثة أساليب: ثورة المدينة لينين، وانتفاضة الريف لماو، وإرهاب المدينة بأسلوب الفوكو لدبريه. بعبارة أخرى ، إنه من الممكن لمؤسسات مثل أكاديمية عسكرية لها مدخل إلى الإنترنت أو على الأقل نـــسخ مـــن مؤلفات هؤلاء المفكرين الماركسيين، ابتداع أسلوب للرد عليها. ولعل الثوريين الماركسيين كانوا أكثر انغماسًا في آليات أيديولوجيتهم الحديثة وعكسوها علـــى مشروعهم في العنف. ولكن لسوء الحظ لا توجد مثل هذه المشاكل بالنسبة للقاعـــدة المعاديـــة للحداثة. إن أهداف القاعدة توحي بشكل كبير أن منهجها يمثل تحسينًا جوهريًا في نظرية فوكو؛ فهي لا تجري تدريباتها في المدن، ولكن أهداف عملياتها تميل إلى أن تكون في المدن بشكل أساسي، باستثناء حالات قليلة. وعلى العكس من أساليبها، فإن أغراض القاعدة عظيمة إلى درجة يصعب اختبارها. فهي تـــسعى وراء أشياء لا يمكن ضمانها. وإن المطلب الموضوعي الوحيد الذي تمثله القاعـــدة يـــتعلق بالوجود العسكري الأمريكي في الأراضي السعودية. لكن معظم القـــوات قـــد انسحبت، لكن القاعدة لم ترد على هذه الإيماءات، إلا بشن الهجمات علـــى الـــرياض. وهذا يشير إلى أن أغراضها لا يمكن تحقيقها من خلال الحلول الوسطى أو المساومة .

القاعدة

أولا: الأهداف

إن منظمة ابن لادن واضحة الأهداف. وتصف واحدة من وثائقها التأسيسية أهـــدافها المطلقـــة بوضوح. ولم تجد القاعدة والمتعاطفون معها حرجًا في أهداف أعمـــالهم. فقـــتل الـــناس الـــذين لا يشاركونهم في إيديولوجيتهم هو هدف عندهم وللقاعدة أيضًا. وكانت البيانات الأولى في هذا الاتجاه تتصف بنظرة نبوئية، فرأت رســـالتها حربًا مقدسة، وإن البيان عن هذه الرسالة كان جزءًا من تقنية ومنهجية

المنظمة. وكانت الفكرة الأساسية أن يوضع العالم الإسلامي ضد الولايات المتحدة. وإن تفسيرًا دقيقًا لأهداف القاعدة كما تشير هي إليه ترينا أن غرضها ليس أقل من تحطـيم الولايات المتحدة وقتل مواطنيها. وإن التنزانيين والكينيين وغيرهم الذين قتلوا في تنفيذ قتل الأمريكيين ليس بالأمر المهم بقدر ما يتعلق بالقاعدة:

"إن حكم قتل الأمريكيين وحلفائهم من مدنيين وعسكريين واجب فردي على كـل مسلم قادر على فعل ذلك في أي بلد ممكن؛ من أجل تحرير المسجد الأقصى والبيـت الحـرام فـي مكـة من قبضتهم، ومن أجل إخراج قواتهم من الأراضي الإسـلامية مدحوريـن غير قادرين على تهديد أي مسلم. وهذا يتماشى مع كلمات سبحانه وتعالى: **﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾** [سورة التوبة: 35]. و**﴿قَـاتِلُوهُمْ حَـتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ للهِ فَإِنِ انْتَهَوا فَلاَ عُدْوَانَ إِلاَّ عَلَى الظَّالِمِيـنَ﴾** [سـورة البقرة: 193]. وكذلك قوله تعالى: **﴿وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنْكَ نَصِيرًا﴾** [سورة النساء: 74]. وإننا، بعون الله، ندعو كل مسلم مؤمن بالله ويرجو جزاءه أن يسـتجيب مـع نداء الله فيقتل الأمريكيين ويسلب أموالهم حيثما يجدونها. كما أننا ندعـو علمـاء المسـلمين وقادتها وشبابها وجنودها إلى شن الهجمات على قوات الشـيطان الولايات وأنصاره المتحالفين معهم للإطاحة بأولئك الذين يقفون خلفهم كي يتعلموا الدرس"[12].

إن انـتهاك القاعدة للإسلام وزعمها أن الله يقف إلى جانبها يتجاوز الابتذال وكذلـك هو شنيع. وتفترض أهداف القاعدة أن العالم مقسم بين الخير والشر، وأن الولايـات المـتحدة وشـعبها هي مشكلة العالم. وإن العنف يستخدم للتخلص من الولايات المتحد وشعبها من أجل أن يصبح العالم آمنًا كما تراه القاعدة في تفسيرها

للإســلام. ومهمــا كان السبب وراء وجود القاعدة، فإن تعريفها للمشكلة هو الذي ينقلها إلى منظمة إرهابية.

إن تعــريف القــاعدة للولايات المتحدة كقوة شيطانية يضع أهداف القاعدة في عــداد الحــركات النبوئــية التي سبقتها من قبل 2000 سنة. كما تضعها في جوقة الملحديــن الماركســيين الذيــن اعــتقدوا أنهم يحاربونهم في أفغانستان. وإن العالم والتاريخ يسيران إلى ذروة نهائية هي صدام بين قوى الخير وقوى الشر، وإن دور المختارين هو التأكد من أن "الخير" ينتصر[13]. وعلى العكس من التوقعات الساذجة لتونــي بين، فإنه من غير الممكن الحوار مع أناس يعتقدون أن أعداءهم عصبة مع الشــيطان. أمــا مــا يتعلق بالماركسيين فقد كانت هناك لحظة أدركوا فيها أن هناك فجــوة فــي الأيديولوجيا ينبغي تخفيفها. فانهيار الاتحاد السوفييتي وكشف اللثام عن التعاســة والعــناء واليأس التي جلبتها الشيوعية أتاح للكثير من الماركسيين فحص معتقداتهم بعين ناقدة. وهذا أمر ممكن؛ لأن مراسي الأيديولوجيا ذات صبغة مادية.

ولكــن الأمــــر غير ممكن لاختبار وجهة نظر عن العالم هي روحية وفوق الطبــيعة. ولقــدر محدود يقع اللوم علينا نحن علماء الاجتماع والمجتهدين، لأننا تجنبــنا مناقشــة الديــن خشية إحراج الناس وإساءة فهمهم. فالعديد منا اعتقد أن الموضــوع لا يمكــن التعرض له وذلك لهيمنة العلمانية بين صفوفنا. وحذرنا من العــودة إلى مجادلات ماكس ويبر في الدين، وبتحاشينا الجدل، سمحنا للأصوليين أن يحددوا الأديان العالمية لملايين الشباب.

ثانيًا: التجنيد والتدريب

ووفقًــا لمــا جاء في كتاب روحان غونارانتا المعنون "داخل القاعدة"، فإن القــاعدة تجــند من 40 قومية من 74 بلدًا. والتجنيد الدولي مشروع يسمح للقاعدة بــالعمل عــبر العــالم كافــة[14]. وكراسات تدريب القاعدة موجودة على البريد

الإلكتروني في موقع FAS وكذلك موقع وزارة العدل الأمريكية. وتشير إحدى كراسات التدريب التي عثر عليها في بيت للقاعدة في مانجستر ببريطانيا إلى 14 خاصية للمجند. وتنطوي هذه المعايير على الإسلام والجَلَد والسكينة والذكاء والحكمة والصدق وقابليته على التحليل والمبادرة. ويتبع كل خاصية أو قيمة روايات من التاريخ توضح أهمية هذه القيمة للفاعل في القاعدة[15]. وتستخدم الكراسة مواد تدريبية من كراسات إرهابية أخرى وكذلك من مدارس للقوات الخاصة. ووفقًا لغوناراتنا فقد نقلت المنظمة معسكرات تدريبها إلى خارج أفغانستان. والحياة في هذه المعسكرات قاسية ويبدو أن المجند تنتزع منه إنسانيته تدريجيًا. وتتبع المعسكرات قواعد صارمة من الصلاة والمظهر الحسن والالتزام بالقواعد. ولكن كما تشير الرسائل المرسلة من المتدربين فالمعسكرات فيها السرقة والاعتداءات الجسدية. وقد كتب أحد مجندي القاعدة إلى أهله يقول: "إن هذا المعسكر جحيم وأن الذين يديرونه مافيا، لقد ضلل بي في المجيء إلى هنا والحالة خطرة جدًا وإنني مرهق، إننا محرومون من أبسط الضروريات بما فيها الصابون، إننا ننام على الأرض الصلبة، والناس الذين يديرون هذا المعسكر ليسوا مسلمين، قولوا لخالد لا يتبعني إلى هنا"[16]. ومع ذلك، يجادل غوناراتنا أن هذه المعسكرات تستمر في تخريج 10-12 فاعلا كل أسبوع على الرغم من قابلية الولايات المتحدة وحلفائها على قتل أو إلقاء القبض على 3-5 من أعضاء القاعدة كل أسبوع[17]. وهذا يعني أن إمداد المجندين يجب أن ينقطع إذا أريد لأفعال المجتمع الدولي أن يكون لها تأثيرات جادة على حلقة تدريب القاعدة.

ثالثًا: العمليات

إن القاعدة-شأنها شأن العاملين من غير الدولة في العنف السياسي-تفسر النصر بأنه غياب الهزيمة. فمن وجهة نظرها، طالما أنها موجودة فإن لديها قابلية كامنة على تحقيق أهدافها السياسية البعيدة المدى. ولقد ركزت عملياتها على قتل

المدنيـــين في أبراج الخُبر والسفارتين الأمريكيتين في شرق إفريقيا وبالي والدار البيضاء والرياض. وأنها لن تنشغل بحرب تقليدية ضد أعدائها المعلنين والاستثناء الوحــيد ربمـــا هـــو الهجــوم على المدمرة الأمريكية كول. وبينما أن الانتفاضة وحـــركات العنف الأخرى قد انشغلت في هجمات على مدنيين في بعض الأحياء، فـــإن القاعـــدة مـــوجهة نحو قتل المدنيين. والعديد من ضحاياها مسلمون، ومنهم اليمنـــيون والأتـــراك الذين كانت لهم مناصب في مركز التجارة العالميه. وتبرر المنظمة حالات الموت هذه بأنها أضرار مصاحبة، أو أنها تقنع نفسها بأن الغالبية من المسلمين لم يعودوا مسلمين حقًا، لأنها اختارت أن تتعايش مع بقية العالم.

وكمـــا يـــشير بيان تأسيسها بوضوح أن هدف المنظمة هو ليس سياسيًا، إنه مـــسألة الوجـــود. ونتـــيجة لذلك، فإن وجهة عمليات المنظمة نحو إلحاق التشويه والتدميـــر لأن مـــثل هذه الأشياء يعتقد بأنها تطهر. واستخدمت القاعدة الجمعيات الخيـــرية واجهـــات لها. وانشغلت بتزوير بطاقات السحب الفوري لجمع الأموال. وشـــغل أعـــضاؤها وظائف شرعية وغير شرعية لتمويل نشاطات المنظمة. ومع ذلـــك، تعد المنظمة جمع الأموال وسيلة وليس غاية. وبقية المنظمات الإرهابية لم تكن ملتزمة بغاياتها الأصلية كما سنرى فيما بعد.

جيش التحرير الشعبي في السودان

أولا: الأهداف

يمـــثل جيش التحرير الشعبي في السودان حركة سياسية مسلحة في السودان وهي الصورة الأخيرة للعصيان في تورت في 1955. وهدف الحركة هي أن تضع خـــيارًا أمـــام الحكومة السودانية بشأن مستقبل البلاد. وتجادل الحركة بأن الولايات الجنوبـــية للـــسودان تبقـــى علمانية، ولكن إذا رفضت الحكومة السودانية العلمانية، فـــيجب عليها أن تمنح حق تقرير المصير للولايات الجنوبية. وإن أهدافها الرسمية

تختلف عن غاياتها المعلنة التي تشمل سودانًا علمانيًا موحدًا. وتفضل الحركة النظر إلى البلاد على أنها تراب وطني يكون فيه لمواطنيها حقوق وواجبات على أساس المواطنة السياسية وليس الدين. وتقوم هذه الرؤية على الشرعية السياسية المتساوية لجميع السودانيين. وتعتبر الحركة في السنغال وتنزانيا كنموذج لمنهجها في الدين. فتنزانيا التي أغلبيتها مسيحية كان لها رئيس مسلم، والسنغال بلد أغلبيته مسلمة قاده رجل كاثوليكي. وتوضح الحركة بأن السودان الجديد سوف يكون له نفس الدرجة من التسامح والاطمئنان في القضايا الدينية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تدعو الحركة إلى فصل الدين عن السياسة، وتأسيس هياكل فيدرالية وإدراج المناطق غير النامية في عملية صناعة القرار الوطنية [18].

وتنخرط الحكومة السودانية والحركة الآن في مفاوضات حول مستقبل الصراع في البلاد. وكون أن الحكومة قد وافقت على الحديث إلى الحركة يشير إلى أنها لا ينظر إليها على أنها تهدد وجود الحياة في شمال السودان، بل وأنها تمثل مطالب سياسية واجتماعية يمكن التفاوض بشأنها. ولم تكن الحركة من غير نقاد لها داخل وخارج المجتمع الجنوبي في السودان. فهي تشكو من الفساد والانحراف حالها حال بقية الهيئات في البلاد. وكل من الفساد والانحراف شران موجودان في الحكومة السودانية والإدارة لعقود. وكما هو حال الحكومة، فإن الحركة ارتكبت خروقات لحقوق الإنسان باستخدام نقص الغذاء كسلاح.

ثانيًا: التجنيد والتدريب

إن مصطلح "العصيان" أو التمرد يبعث على الفهم المعمق عندما يستخدم في دراسة حركة جيش تحرير السودان الشعبي. إن العصيان يقع في داخل مؤسسة عسكرية تحتوي على وحدات وأفراد من الجنود المدربين والمحترفين. والمتمردون–حسب التعريف–هم جنود أو بحارة يرفضون السلطة القائمة؛ ولذا،

فـــإن جـــيش تحرير السودان هو عصيان لجنود سودانيين نظاميين من الجنوب. ويحـــارب لعشرين سنة ومن ثم فإنه يحتاج إلى نظام تجنيد وتدريب. ونجمت هذه الاحتياجات عن العمر الطويل للقتال والضحايا وكذلك الانقسامات داخل المنظمة. ويجـــند جـــيش تحرير السودان من جميع المناطق الجنوبية للسودان، وكذلك من جـــنوب كـــردفان ودارفـــور. ويتبع نظام التجنيد حلقة من ثلاث سنوات. وتسمح الحـــدود المفتوحة مع الحبشة وأوغندا وكينيا وإفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو إقامـــة المعسكرات وغيرها من الوحدات خارج نطاق وصول الحكومة السودانية إلـــيها[19]. ومـــع مـــرور الزمـــن استطاعت المنظمة السيطرة على أراضٍ داخل الســـودان وتمكنت من إنشاء وحدات هناك. ويأتي مجندوها من مخيمات اللاجئين فـــي جـــنوب الســـودان، وكذلك مـــن الفارين من الجيش السوداني والميليشيات الحكومـــية. وقـــد تلقـــى قائد الحركة الكولونيل جون غارنـغ دي مابيور التدريب العسكري في الولايات المتحدة خلال ثمانينيات القرن العشرين.

ثالثًا: العمليات

إن تمويـــل عملـــيات جيش تحرير السودان يأتي من عدة مصادر بما فيها مســـاعدة غـــير قتالـــية مـــن أمريكا مثل الأحذية والملابس والأرز وغيرها من التجهـــيزات. وتعمـــل المـــنظمة كقوة حرب عصابات تقليدية. فتمنع الحكومة من الإفـــادة مـــن المـــوارد الطبيعـــية في الجنوب، وتعزل ثم تدمر مقرات الحكومة وتتحاشـــى المواجهـــة الحربـــية التقليدية عندما تواجهها سلبيات ميدانية. وحاولت الـــتحول إلـــى حرب تقليدية حيثما كان ذلك ممكنًا. ونتيجة لهذه العملية استوعبت حـــركات تمرد مستقلة جنوبية إما بالقوة أو بالإقناع[20]. وإن تكتيك غرنـغ يمكن أن يمـــيزه ماو وجياب. وإن نهج جيش تحرير السودان هو أسلوب من ما قبل نظرية فوكـــو وبكل معيار ما قبل نظرية الكوربريتارية للإرهاب. وواحد من أسباب ذلك ربمـــا يكمـــن في حاجتها إلى كسب التأييد السياسي. ففي النهاية تحتاج إلى وجود

حكومة في الشمال لتجلس إليها على طاولة المفاوضات ولتوقيع اتفاقية معها. ومن ثـم، فإنها لن تستطيع أن تعثر على مثل هذه الحكومة إن سعت الحركة إلى حملة إرهـاب فـي المدن الشمالية – والتي فيها الكثير من لاجئي حركة جيش تحرير السودان والمتعاطفين معها.

ولقـد فسر الصراع في السودان بمعايير دينية وعرقية واقتصادية وثقافية. ومن الصعوبة بمكان أن يتخذ المرء موقفًا موضوعيًا عند مناقشة الأسباب. وهناك اتجـاه إما نحو تقزيم أو تمجيد كل من عمر البشير، الرئيس السوداني، والرئيس جـون غارنـغ. ويقال إن الصراع يكلف الحكومة السودانية مليون دولار يوميًا، ولكن حتى سنة خلت لم تظهر علامات الإعياء. فقد قتل حوالي 2 مليون سوداني فـي المعارك. واستمرت الحرب أكثر من 20 سنة، وهذا يعني أن جيلا كبيرًا من شعب السودان قد كبروا خارج سيطرة الحكومة. وهذا الجيل لم ير شمال السودان إلا بعـين "الأعداء". وفي حالة إخفاق محاولات السلام الآن قد ينتقل الصراع إلى حرب إبادة بقدر ما يتعلق الأمر بالطرفين.

وفي ظروف كهذه، قد يلجأ الجيش السوداني إلى جرائم حرب في الجنوب. فقـد يحاول تسوية مشكلة جنوب السودان بالتخلص من الجنوبيين. وكرد فعل أو ربمـا كإثـارة قد تبدأ حركة تحرير جنوب السودان بحملات إرهابية ضد سكان الشمال. وإن مخاطر مثل هذا المشهد تتصاعد كل سنة؛ لأن الصراع يصبح عصيًا علـى السيطرة ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بقابلية كل طرف على تحديد الزمن. ولذلك، فـإن تسوية عاجلة أمر ضروري، خاصة عندما يؤخذ خطر تصعيد الصراع مع أوغـندا بعين الاعتبار. ولقد ساندت الحكومة السودانية جيش مقاومة الحرب ضد الحكـومة الأوغـندية بـزعامة يويري موسيفيني كرد فعل على التأييد الأوغندي لجيش تحرير السودان.

دراسات لحالة ثانوية

الجبهة الثورية المتحدة

إن الأهــداف الرئيســية لهذه الحركة هي السيطرة على احتياطيات الأحجار الكــريمة فــي ســيراليون. وزعمت الحركة أنها تقاتل من أجل إرساء الديمقراطية والعدالــة الاجتماعــية في البلاد. وتكتظ أدبيات الحركة بإشارة مرجعية إلى فرانز فــانون "والكفــاح ضــد الاســتعمار الجديد". وربما أن السؤال الكبير في ذهن قائد الحركة هو "أين هي أحجارنا الكريمة أيها الرئيس؟"[21] وتحظى الحركة بدعم شارلز تــيلر رئــيس ليــبريا. واستخدمت الأحجار الكريمة في المنطقة التي تسيطر عليها لــتمويل نفسها، لكن ما وقع هو العكس، فإن المنظمة قد تأسست من أجل الاستيلاء على مناجم الأحجار الكريمة. ويقطع جنود الحركة أيدي الناس الذين لا يقدمون لها التأيــيد. وإن قســاوة هــذه المجموعة وتعلقها بتحقيق الأرباح قاد إلى خسارتها في انتخابات مايو 2002. وقد تحقق الاستقرار في البلاد بفضل التدخل البريطاني. وأن محاكمات الأمم المتحدة لجرائم الحرب الأهلية في سيراليون ستجري وربما ستشهد شارلز تيلر وفودي سانكوه يسجنان لما تبقى من عمرهما[22].

وقــد أخفقت محاولات بعض الناس طيبي النوايا تسوية المشكلة التي سببتها الجبهة الثورية المتحدة. فالجبهة ليست وراء تحرير ما تعانيه سيراليون، بل كانت بصــدد ضــمان الحصول على الأحجار الكريمة لمصلحة أعضائها. ولا يمكن أن يكــون هــناك نقاش أو تفاوض أو حل وسط مع مثل هذه الحركة، خاصةً بعد أن عمــدت إلــى قطع أيدي الناس المؤيدين للرئيس المنتخب ديمقراطيًا. وإن الوسيلة الوحــيدة لمعالجة مثل هذه الحركة هي العثور على طريقة لتدميرها واجتثاثها من مجال الحياة السياسية.

منظمات شمال أيرلندا

لقد استهزأ أوروريك، مراسل البيت الأبيض لمجلة "رولنك ستون" بأرض أجداده في كتابه ذائع الصيت "اعط الحرب فرصة". ويقدم الكاتب عرضًا للأسباب التقليدية للصراع، ويشير إلى سقم محاولة تشخيص من بدأ الصراع ومتى[23]. وإن مواقف كل من الجمهوريين – القوميين والاتحاديين – الملكيين معروفة جدًا. ويقال إن القضية الأساسية هي الوضع السياسي شمال أيرلندا. ولكل جناح في هذا الخلاف هدف معلن بصدد الواقع السياسي لهذه الأراضي. ومع مرور السنين انشغل الجيش الجمهوري الأيرلندي، بشكل أو بآخر، بالعنف السياسي والإرهاب لتحقيق أهدافه. وقد واجه في حملته الجيش البريطاني وميليشيات الاتحاديين. ويبدو أن اتفاقية يوم الأحد أفلحت في تقليص مستوى العنف والمجابهة. ولكن حقيقة قرب التوصل إلى سلام نسبي قد كشف أن جيش تحرير أيرلندا والميليشيات البروتستانتية كانت مهتمة أكثر باستخدام أهدافها السياسية كغطاء لنشاطات إجرامية منظمة أكثر منافع. فقد كسبت الميليشيات البروتستانتية والجيش الجمهوري الأيرلندي أموالا طائلة من المخدرات والتزوير والمراهنات وغيرها[24]. وربما أن هذه التنظيمات قد انطلقت كجهود لتوظيف العنف في خدمة غاية سياسية، ولكنها الآن متورطة بدرجة عميقة في نشاط إجرامي كي تبقى على وجودها كما كانت في السابق.

المحصلات النظرية

عند مستوى من محاولة التعريف، يتضح أن هذه الدراسة ترى أن العلاقة بين الإرهابيين والمنتفظين ليست غامضة كما يبدو من النظرة الأولى التقليدية. فالإرهاب أسلوب يمكن أن يستخدمه المنتفظون وغيرهم. والإرهابيون، من جهة أخرى، هم فاعلون لا يمكن تلبية أهدافهم بطريقة سياسية؛ وذلك بسبب دوافع الربح الإجرامي، أو أهداف وجودية ترمي إلى إزالة الآخر. كما يبدو أن مجال

الإرهاب والعنف السياسي في حالة حركة. وأنه يتطور، وأن الممارسين للإرهاب لـديهم شبكة واسعة من المفاهيم والأفكار والنظريات ويدخلونها في نشاطهم. ومع ذلـك يـبدو أن هـناك حالة تطور غير مستقيمة للحركة. فقد جلب لينين العنف الـثوري مـن المـدن إلـى الأرياف. ولكن ماو نفذ برنامجًا معاكسًا؛ فقد بدأ من الأريـاف وبعدها حاصر المدن ثم استولى عليها. مارغيلا وديبريه أعادا أتباعهما إلـى المدن، ليس للسيطرة عليها بل لإرباكها. وأعاد ابن لادن أتباعه إلى غابات الجبال من أجل التدريب لغرض تدمير أجزاء كبيرة من المدن. وعلى العكس من ذلـك، فـإن الجبهة الثورية المتحدة والجيش الأيرلندي والميليشيات البروتستانتية أظهـرت نفـسها عملية بصورة أكثر: فقد استبدلت الربح بالأيديولوجيا والأهداف الـسياسية. أما بخصوص الجبهة الثورية المتحدة فإن استخدامها للقساوة المتطرفة حرمها من فرصة التحول إلى حزب سياسي أو حتى منظمة جريمة يمكن التسامح معهـا. وإن التطور القادم في نظرية حرب العصابات – الإرهاب من المحتمل أن يكون العودة بالإرهابيين – ورجال حرب العصابات إلى المدن كقواعد وللتدريب. وفـي عـالم اليوم قد تكون أهدافها خارج مناطق المدن، وأن منشآت مثل أعمال المـياه والـسدود ومـنظومات مـياه الـصرف وغيرها تكون عادة في المناطق المحيطـية. وبوجـود برامج التدريب بالمحاكاة على الحاسوب بكلفة زهيدة، فمن الممكـن إجـراء التدريبات داخل المدن للهجوم على أهداف الخصوم في الريف. وكمـا هو الحال في نظرية فوكو، يكون هدف مثل هذه الهجمات إلى إرباك الحياة التقلـيدية وخلـق الفوضـى. وقـد تدفـع بهؤلاء المهاجمين تقديرات عديدة مثل الأيديولوجيات كاتجاهات البيئة والمعتقدات النبوئية والعدائية للمجتمعات.

توصيات بشأن السياسة

إن الصراعات التي تقع على شاكلة ما قاله كل من ماو وجياب تميل إلى عكس أجندة سياسية يمكن أن تكون موضوعًا للتفاوض أو تسوية مفروضة. ومع ذلك، فإن هذه الصراعات من أجل الأرض لها نتائج جانبية سلبية وخطيرة؛ فإنها تعمل على إيجاد مناطق يمكن استخدامها من قبل التنظيمات الإرهابية. ولذلك فثمة معنى في أن توضع نهاية لهذه الصراعات، وبالإضافة إلى ذلك، فإن في وسع الدول والمجتمع الدولي تقليص الخطر الذي يواجهونه بالآتي:

1. تدريب الشرطة وضباط الجيش على تقنيات مكافحة الانتفاضة والإرهاب. ويساعد هذا على جعل قوات الأمن مدركة للتهديد المتمثل بالإرهاب.
2. تقديم تدريب بشأن التسامح في مناهج التعليم الوطنية، وهذه مسئولية عالمية وليس تخص مناطق معينة، وإن الإرهاب لا يقع ضد الآخرين من دون تقزيمهم، وليس هناك بديل عن التعليم في هذا الصدد.
3. تهيئة بدائل سياسية للتمرد العسكري. فالانتفاضة هي الجواب الوحيد التقليدي لحقوق الإنسان ومشاكل الأقليات داخل العديد من الدول. وتشجيع الدول على عدم الخشية من المعارضة يخدم جدًا في تعزيز الأمن.
4. تحسين التنسيق في مجالات السفر الدولي، ومراقبة الجوازات ومنح التأشيرات والتحويلات المالية. وبظهور الحاسوب الجديد والبريد الإلكتروني يمكن التكامل بين جهات مراقبة تحتاج لمتابعة حركة الناس عبر الحدود، فالقاعدة تحتاج خطوط الطيران مثلما تحتاجها كهدف للهجوم وتحتاج الجوازات، وهذه تمثل نقطة ضعف عندها.
5. تحسين الاستطلاعات والسيطرة على المناطق النائية والحدود كي لا تأوي القبائل الإرهابيين، فإن الحدود مسئولية الدولة، لأنها مسئولة عن الهجمات

القادمة منها. ومن ثم، فإن السيطرة على الحدود عنصر أساسي في أية استراتيجية لمكافحة الإرهاب.

6. استخدام منهج مرن مع المنظمات، ومكافحة الإرهاب الذي أحدثته الهجمات الأخيرة للإرهابيين، وهذا يعني إيجاد شبكة مقاومة للقاعدة وغيرها من الشبكات المتخصصة. وينطوي ذلك على دراسات دقيقة لتطور التقنيات والاستراتيجيات التي يستخدمها الإرهابيون. وإن المنظمات المحاربة للإرهاب يجب أن تتمتع بدرجة عالية من المرونة في الحركة والعمليات.

7. تشجيع المباحثات بين الحكومات والانتفاضات، لمنع خلق جو من عدم الاستقرار في مناطق يستخدمها الإرهابيون كقواعد خلفية. إن معظم الانتفاضات لا يمكن تسويتها بوسائل العنف، وإن التسويات العسكرية هي في الحقيقة تهيئة الوقت اللازم للسياسة لمعالجة الخلاف.

8. مراجعة وتوضيح دور القوات العسكرية في كل من مكافحة الإرهاب ومكافحة الانتفاضة. فعديد من الدول لديها أجوبة مختلفة عن هذه المسألة. فبينما تنظر أوروبا إلى الإرهاب كمشكلة إجرامية قضائية، يراها آخرون عملية عسكرية. وليس ثمة حاجة على أن تصبح وجهات النظر المختلفة قضية طالما أن التركيز للجميع هو واحد وواضح.

9. الدفع نحو التكامل الإقليمي وبرامج التنمية، على سبيل المثال رصيد تحديات الألفية الثالثة للولايات المتحدة ونيباد. إن القاعدة تستغل فقر ويأس الأفغان لتقوم بالعمليات هناك بالتعاون مع حكومة الطالبان. إن الدول الفقيرة والفاشلة مكشوفة من ناحيتين، أولا: أنها لا تستطيع السيطرة على أراضيها. ثانيًا: يمكن أن تغريها منظمات إرهابية غنية لتقديم الملاذ واللجوء إليها.

10. وأخيــرًا، تحتاج الدول إلى زيادة الاتصالات على المستوى الدولي من أجــل تحــسين مدركات كل شعب للشعوب الأخرى. وتشير واحدة من رســائل مجندي القاعدة إلى والديه إلى التدريب الخاص الذي خضع له كــي يكــون قادرًا على العيش بين والاختلاط مع النصارى؛ وفي ذلك دلالــة على مدركات لإختلاقات لا مبرر لها في ضوء الحياة المشتركة التي يعيشها جميع الناس.

الخاتمة: التقزيم – تقنية الإرهاب الدولي

الإرهاب حقيقة في الحياة، وإنه معنا بشكل أو بآخر منذ الأزمنة القديمة. وقد وقع فيه تغيير على مستوى النظام والمشهد منذ ستينيات القرن العشرين. فمنظمات ذات حظ قليل في بلوغ أهدافها انتشرت بشكل كبير واعتقدت أنها قادرة على جلب التغييرات الساعية إليها من خلال قتل الناس الأبرياء. وهذا يعني أن هناك تقنية أساسية عند كل الإرهابيين هي أن تصور ضحاياها بأنهم لا يستحقون الحياة. وأن بناء الأهداف يصبح أمرًا من الأهمية بمكان. وتستقي بيانات الأهداف بالضرورة من أساطير بشرية سابقة. وسواء يجادل الإرهابيون لأجل ثورة ماركسية أو ميلنارية فهم يحتاجون إلى تبرير أفعال بتقزيم ضحاياهم. وحتميًا أنهم يرسمون صورة يكون فيها الرأسمالي أو غير المؤمن بصورة الشيطان في جنة عدن أو عصر ذهبي يراد استرجاعه بواسطة التخلص من ذلك العقرب – الكلب – الخنزير – الحيوان. ولهذا الغرض تشير بعض نصوص القاعدة إلى الناس الذين لا يتفقون معهم "بالكلاب" أو "الحيوانات". فثمة أوراق تعود إلى محمد عطا، أحد قادة هجوم 11 سبتمبر 2001 يشير فيها إلى قطع عنق "الحيوان" يعني الطيار.

كيف يقع شاب لامع ومتعلم في مثل هذه المصيدة من الفكر؟ وتفسر مقابلة مع والده، بثت على القنوات الفضائية، مثل هذه المعضلة. فوالده ليس عنده سوى الكراهية للولايات المتحدة وإسرائيل وبقية الدول الغربية. وهكذا فإن الوالد سهل العمل أمام القاعدة. فالتعليم، رغم أنه ضروري وأساسي، لا يمكن أن يغير المعتقدات المكتسبة في البيت. إن تغيير صورة العالمين الليبرالي والإسلامي في داخل كل من المجتمعين يتطلب الالتزام بحوار داخل كل مجتمع. وليس هناك أقل من ذلك الجهد يجعلنا نشهد تناقصًا أساسيًا في المشكلة. إن الإرهاب يبدأ–كما تضعه فرقة الغناء الأيرلندية كارنبريز–في الرأس [25]. إن الجوانب التقنية للإرهاب لا تكمن في خلط مزيج المتفجرات، ولكنها موجودة في قرار تقزيم الآخرين وتبرير قتلهم.

1) AssistantProfessor,Al Akhawayn University, Ifrane.

2) Lord Chalfont, "Introduction," in Arthur Banks, A World Atlas of Military History (New York: Hippocrene Books, 1984).

3) For more on narcoterrorism, please consult The Canadian Security Intelligence Service. Terrorism and the Rule of Law in Columbia: A Dangerous Compromise, No. 13, October 1991. Available online at
http://www.csis-scrs.gc.ca/cng/commcni/coml3 c.html

4) List compiled by John Pike for The Federation of American Scientists, updated 1 May2003, http://www.fas.org/irp/world/para/ index.html

5) Klas-Goran Karlsson, "Motives, Mechanisms and Memories of Soviet Communist Terror," Genocide: Cases Comparisons and Contemporary Debates, Steven L. B. Jensen, editor (Copenhagen: The Danish Center for Genocide and Holocaust Studies, 2003), p. 63.

6) Vladimir I. Lenin, Telegram to the Penza Soviet, 10 August 1918. As quoted in Richard Pipes, The Unknown Lenin. From theSecret Archive (New Haven, Connecticut; Yale University Press, 1998), p. 50. The telegram's text can be found in Karlsson's article cited on note 4.

7) Mao Tse-Tung, Problems of Strategy in China's Revolutionary War, 1936. David Romagnolo, translator. Selected Works of Mao Tse-Tung, Vol. 1 (Beijing: Foreign Languages Press, 1967), pp. 179-254. Available at http://www.marx2mao.org/Mao/ PSRW36.html

8) Regis Debray, Revolution in the Revolution, Bobbye Ortiz, translator, (Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1980). Originally in French and Spanish, published in 1967.

9) Carlos Marighella, Minimanual of the Urban Guerilla, June 1969. Available at http://www.kurtuluscephesi.com/gerilla/urbanguerrilla.html

10)Alan S. Craig (Major - USMC), The Internal Enemy: Insurgency in Brazil, 8 March 1985 Available at http://www.globalsecuritv.org/military/library/report/i986/CAS.ht m

11)Bruce Hoffman, 'The Leadership Secrets of Osama bin Laden; The Terrorist as CEO," The Atlantic Monthly, 3 April 2003, p.26.

12)World Islamic Front, "Jihad Against Jews and Crusaders," 23 February 1998. Available at http://www.fas.org/irp/World/para/ docs/980223-fatwa.htm

13)Norman Cohn, Cosmos, Chaos and the World To Come: The Ancient Roots of Apocalyptic Faith (London: Yale University Press, 1993), p.228.Eugen Weber, Apocalypses: Prophecies, Cults, and Millenial Beliefs throughthe Ages (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1999), pp. 232-233.

14)Rohan Gunaratna as interviewed by Stephanie Walker and Scan Costigan, Columbia International Affairs Online, July 2002. Available online at

http://www.ntu.edu.sg/idss/ Perspective/research_050215.htm

15) Al Qaeda Training Manual. Released by the United States Department of Justice on 7 December 2001. Available at

http://www.justice.gov/ag/trainingmanual.htm

16)Al Qaeda Recruit's Letter. Published in "From the Letters of Al Qaeda," Al Mujala, 23 November 2002, p. 26. In Arabic.

17)See endnote 11.

18)John Garang de Mabior, The Call for Democracy in the Sudan, Mansour, editor, Mansour Khalid, ed., (New York: Kegan Paul International, 1995), pp. 204, 209-210.

19)Barnabas L. Wama. Prolonged Wars: War in Sudan, March 1997. Report prepared for the United States Air Command and Staff College. Available at

http://www.fas.org/irp/world/ para/docs/97-0588.pdf

20)Ibid.

21)Foday Saybana Sankoh, Footpaths Towards Democracy, 1989. Available at

http://www.fas.org/irp/world/para/docs/footpaths.htm

22)British Broadcasting Corporation, Sierra Leone, Country Profile, 27 May 2003. Available at

http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/ country profiles/1061561.stm

23)PJ. O'Rourke, Give War a Chance (New York: Atlantic Monthly Press, 1992)

24)The Northern Ireland Organized Crime Task Force, Threat Assessment 2002: Serious and Organised Crime in Northern Ireland (Belfast, 2002). Available at

http://www.nio.gov.uk/ pdf/nithreat.pdf

25) The Cranberries, "Zombie," No Need to Argue (Polygram Records, 1994).

9 الفصل التاسع

تطوير استراتيجيات مكافحة الإرهاب في إفريقيا

(إينلي بوثا)

الفصل التاسع

تطوير استراتيجيات ضد الإرهاب في إفريقيا

إينلي بوثا[1]

المقدمة

لقــد أفضت أحداث 11 سبتمبر إلى تجديد الانتباه إلى منع ومحاربة انتشار الإرهاب. وقد قاد هذا الإدراك إلى لقاءات على مستوى رفيع، تمثل في إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب تحت مظلة مجلس الأمن للأمم المتحدة (نتيجة للقرار 1373). وقد جاءت المبادرات الإقليمية "بخطط عمل جديدة" ، وحلقات دراسية دولية درست العديد من الآلــيات الموجودة وغيرها من المبادرات الجديدة. وسنناقش في هذا البحث بعضًا مــن هــذه المبادرات. وسنركز على خلفيتها التاريخية ومتطلباتها ثم نعرج على الاســتراتيجيات الــراهنة. ويجــب الإشارة إلى أننا لن نناقش جميع استراتيجيات مكافحة الإرهاب على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي. والاستراتيجيات العالمية لمكافحة الإرهاب تنعكس على فاعلية المبادرات اللاحقة للأمم المتحدة والإنتربول. وســتأتي بعــد ذلك مناقشة قصيرة للمبادرات الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ومع أن هذا السؤال ليس جزءًا من هذا البحث إلا أنه علــى القــارئ والمجــتمع الدولــي أن يضعوا أمامهم هذا السؤال. لماذا لا يزال الإرهاب بين جنبينا على الرغم من كل الجهود السابقة والراهنة؟ واعترافًا بأنه لا يوجد هناك حل للتهديد المتمثل بالإرهاب وغيره من صور الجريمة العالمية، فإن المرء يتوقع استراتيجية عريضة تركز على جميع الوقائع المختلفة المهددة للأمن. ولمن الخطأ أن يصنف الإرهاب ويفصل عن بقية التأثيرات غير المباشرة.

الاستراتيجيات العالمية لمكافحة الإرهاب

في معالجة منها للصيغة المتنامية للإرهاب منذ ستينيات القرن العشرين نفذ المجتمع الدولي 12 ميثاقاً لمكافحة الإرهاب.

1. الاعتداءات وغيرها من الأفعال المرتكبة في الطائرات، 14 سبتمبر 1963.
2. عهد ضبط الاستيلاء غير القانوني على الطائرات، 16 ديسمبر 1970.
3. عهد ضبط الأفعال غير القانونية ضد سلامة الطيران المدني، 73 سبتمبر 1971 .
4. عهد منع ومعاقبة الجرائم ضد الأشخاص المحميين دوليًا، بمن فيهم من الهيئات الدبلوماسية، 14 ديسمبر 1973.
5. الاتفاقية الدولية ضد أخذ الرهائن، 17 ديسمبر 1979.
6. اتفاقية حماية المواد النووية، 3 مارس 1980.
7. عهد لضبط الأعمال غير القانونية ضد سلامة الملاحة البحرية، 10 مارس 1988.
8. بروتوكول كبح الأفعال غير القانونية ضد سلامة المراسي الثابتة في الجرف القاري، 10 مارس 1988.
9. عهد حول تسويق المتفجرات البلاستيكية لأغراض الرصد، 1 مارس 1991.
10. العهد الدولي لكبح التفجيرات الدولية، 15 ديسمبر 1997.
11. العهد الدولي لكبح تمويل الإرهاب، 9 سبتمبر 1999 .

إن تعاونًا جماعيًا من جانب كافة الدول أمر هام جدًا لتحقيق حل فعال للإرهاب. وإن طبيعة الإرهاب، خاصة إرهاب الدولة، يجعل التقرير بشأن استراتيجية مؤثرة لمكافحته أمرًا من الصعوبة بمكان، إن لم يكن من المستحيل. فليس في وسع أي بلد أو إقليم أن يعفي نفسه من التعرض إلى تهديد الإرهاب أو من آثار "الحرب ضد الإرهاب". فكل بلد وشبه إقليم وإقليم مهدد بشكل مختلف وفريد من الإرهاب سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا يؤكد الحاجة إلى معالجة هذا الموضوع على مستوى شبه إقليمي، وذلك لوجود ظروف وصور وحلول فريدة. وستتأمل المناقشة التالية في فاعلية الأمم المتحدة في منع ومكافحة الإرهاب الدولي.

دور الأمم المتحدة

لقد تعرضت فاعلية الإجراءات المتخذة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى في مرات عديدة إلى المسألة حتى قبل أحداث 11 سبتمبر. فعلى سبيل المثال في 29 ديسمبر 1997، طلب الأمين العام لمجلس الأمن من الدول الأعضاء أن تقدم المعلومات التالية: معلومات عن حوادث سببها الإرهاب الدولي والمحاكمات الإجرامية وإصدار الأحكام وكذلك القوانين الوطنية والتعليمات بشأن منع وكبح الإرهاب الدولي. وقد زودت 14 دولة فقط هذه المعلومات. وفي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1997 اتضح أن الدول الأعضاء لها آراء مختلفة في قضايا جوهرية منها: تعريف الإرهاب الدولي والأسباب الرئيسية وراءه، ونوع الإجراءات التي يجب اتخاذها لمنع ومعاقبة الإرهاب الدولي وقضية إرهاب الدولة. وعلى الرغم من وجود 12 ميثاقًا لمكافحة الإرهاب لم يستطع أي ميثاق أن يعرف الإرهاب. ومع ذلك فجميع هذه المواثيق فيها هذه المبادئ: أن الفعل المشار إليه في الميثاق يعتبر جريمة ويتطلب الأمر من الدول الأعضاء ترحيل أو محاكمة المنفذين. وتعطي هذه المواثيق الإطار للأمور الآتية:

1. تفسير صور الإرهاب.

2. إجراءات لمنع ومكافحة صوره.

3. إنشاء قواعد دولية لمنع أعمال الإرهاب .

وهـــذه العملـــية أصبحت الخطوة الأولى في استراتيجية منسقة إقليمية ودولية لمكافحـــة الإرهاب. ومع ذلك، فليس من الصحيح تقييم فاعلية الحالة الراهنة لصور الإرهاب الدولي مقابل صوره في ستينيات القرن العشرين وفي أواخر تسعينياته. إن صـــورة الإرهـــاب من حيث انتقائه لأهدافه، وعملياته ودوافعه قد تغيرت بصورة كبيـــرة عبر العقود الأربعة الأخيرة. وإن عواقب عدم تصديق الدول على ميثاق في ثمانينـــيات القرن العشرين لن يكون له نفس الأثر كما سيكون له اليوم. فحتى ظهور الإرهاب عبر الدول كان في وسع الدول أن تبقى بعيدة. وإن مراجعة عوامل متغيرة قادت إلى قواعد جديدة كليًا منها:

1. لقد استهدف الإرهاب في السابق أقاليم معينة، ولكن في عصر العولمة والتقدم فـــي العلوم والتقنية فإن قابلية وصول الأفراد والجماعات الإرهابية أصبحت عالمية وبقدرات تدمير وقتل عالية. وهذا الاتجاه تمثل في تغييرات في انتقاء الأهـــداف والآثـــار المحـــتملة. فعلـــى سبيل المثال، لقد تغير البناء الهيكلي للمـــنظمات الإرهابية من نظام مركزي إلى نظام لا مركزي وقد جرى ذلك بفـــضل شـــبكة الاتصالات الشاسعة. فكانت النتيجة العملية أن تستطيع خلية صغيرة ارتكاب أعمال إرهابية في مسرح عمليات أوسع. بل حتى أن الأفراد يستطيعون خلق هرج ومرج عبر البريد الإلكتروني.

2. تغيـــر العلاقـــة بـــين الإرهابي والهدف. وإن الحالة الديناميكية للإرهاب المحلي يمكن أن تقدم أحسن مثال. فالحاجة إلى قاعدة مساندة، سواء كانت مباشـــرة أو غيـــر مباشرة، تتطلب علاقات "إيجابية" بين المنفذين وقاعدة

الإســناد. بعبارة أخرى، إن جماعة إرهابية لن ترغم نفسها على ارتكاب عمليات إرهابية بلا تمييز قد يقود إلى خسائر فادحة. لكن هذا الاتجاه تغير مــع الإرهــاب الدولي كما هو واضح في معدل الضحايا. فالبرغم من أن حــوادث الإرهاب في تناقص إلا أن عدد الضحايا في تزايد. ففي إفريقيا مــا بــين عامي 1995 و 2001 ارتكبت 8% من أعمال الإرهاب على الأرض الإفــريقية، وهــي تمــثل ثاني معدل للضحايا. ومع أن التأييد أو الإسناد ما زال أساسيًا إلا أن مصدره قد تغير، فإن شبكة عالمية للإرهاب جعلت من الممكن أن يرتكب عمل إرهابي داخل المجتمع الدولي.

ولقــد أفــضت التغييــرات آنفة الذكر إلى أن يدرك العالم أن وسائل الردع التقلــيدية لــن تكــون وافية لمعالجة الإرهاب الدولي. ولمواجهة التغير في تهديد الإرهاب بدأت الدول بتكوين أحلاف من خلال مؤسسات دولية وإقليمية. وتركزت هذه المبادرات على:

1. حرمان الإرهابيين من ملاذ آمن.
2. حرمانهم من الوسائل.
3. إزالــة انكشاف الدول أمام الإرهاب؛ وذلك بتكوين شبكة أو إطار عالمي للتعاون.

البرنامج العالمي ضد الإرهاب

علــى الــرغم مــن البداية المهزوزة للأمم المتحدة ، فقد قدمت أحداث 11 ســبتمبر فــصلا جديــدًا من العلاقات الدولية. وعلى الرغم من أن التصديق على المواثــيق الدولــية حتى الآن كان تعبيرًا عن التزام سياسي، فإن قرار الأمم المتحدة رقــم 1373 وإنــشاء لجنة مكافحة الإرهاب تحت رعاية مجلس الأمن قدما فصلا جديــدًا. وإدراكًا لضرورة وجود استراتيجية دولية لمنع ومحاربة الإرهاب، جاءت

الأمـم المـتحدة، من خلال لجنة مكافحة الإرهاب ودائرة الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، ببرنامج عالمي ضد الإرهاب[2] وينقسم إلى ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى

وهي التي حددها قرار الأمم المتحدة رقم 1373 بتنفيذ المواثيق الاثني عشر لمكافحـة الإرهاب والتشريع الوطني بخصوص جميع أبعاد قرار 1373[3] وتنفيذ آلية منع وكبح التمويل الإرهابي. وقد جاءت القرارات التنفيذية لقرار 1373 على النحو التالي:

1- حـرمان المـلاذ الآمـن لأولـئك الذين يمولون ويخططون ويؤيدون أو يرتكبون أعمالا إرهابية أو يقدمون ملاذات آمنة.

2- التأكد من أن أي شخص يساهم في تمويل وتخطيط والإعداد أو الارتكاب لأعمال إرهابية أو مساندة الأعمال الإرهابية يجلب إلى القضاء، وللتأكد- بالإضـافة إلـى الإجـراءات الأخـرى المتخذة ضدهم-من أن الأعمال الإرهابية هذه تؤسس أفعالا إجرامية خطيرة في القانون الوطني وتعليماته وأن العقاب يجب أن يعكس خطورة مثل هذه الأعمال الإرهابية.

3- أن يعين كل طرف الآخر بأكبر قدر ممكن من المساعدة، بشأن التحقيقات الإجرامية أو المتابعات ذات الصلة بتمويل أو مساندة الأعمال الإرهابية، بما في ذلك الحصول على أدلة في حوزتهم ضرورية لاتخاذ الإجراءات.

المرحلة الثانية

تنفـيذ الإجـراءات الوطنـية لمـنع تجنـيد وحركة ومساعدة المجموعات الإرهابية. ولبلوغ ذلك اتخذت الإجراءات الآتية:

1- هياكل الشرطة والاستخبارات لرصد ومراقبة ومنع أولئك المتورطين في مساعدة الإرهاب بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

2- مسئولية الجمرك والهجرة ومراقبة الحدود لمنع حركة الإرهابيين المشتبه بهم لإقامة أماكن إقامة آمنة.

3- تنفيذ إجراءات حرمان الإرهابيين من الوصول إلى الأسلحة.

المرحلة الثالثة

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بشان تقاسم المعلومات وذلك على النحو التالي:

1- التعاون القضائي من حيث الإبعاد وتسليم المتهمين والتعاون القانوني المتبادل والإنذار المبكر.

2- إدراج الأشكال المتداخلة والممثلة تهديدًا دوليًا للأمن مثل: الجريمة المنظمة، وغسل الأموال، وتجارة الأسلحة، والمخدرات ... إلخ. ولقد طبقت الأسرة الدولية بخصوص هذه الأمور قواعد دولية منها.

أ - ميثاق باليرمو ضد الجريمة الدولية المنظمة.

ب- عملية أوتاوا (الألغام ضد الأفراد).

ج - إقامة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

د - المؤتمر الوزاري في باماكو الذي يتبنى موقفًا إفريقيًا مشتركًا حول الأسلحة الخفيفة.

هـ- مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة غير المرخص بها في الأسلحة الصغيرة المعقود في يوليو 2001.

ومع أن المبادرات السابقة يمكن أن تقدم أساسًا لاستراتيجية دولية لمكافحة الإرهاب، إلا أنه من دون المشاركة العالمية والتطبيق التام لهذه المبادرات فإن هذه الاستراتيجية لن تكون مؤثرة. فليس من الكافي التوقيع على المواثيق الدولية، بل أن الشرط الأساسي هو تنفيذها. ويعكس الشرح الآتي واقع التصديق والتنفيذ بصورة واضحة.

قرار الأمم المتحدة 1373

وفقًا لقرار الأمم المتحدة 1373 يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء تنفيذ الإجراءات العملية للقرار. وينطوي هذا على تجريم تمويل وأي فعل آخر يدعم الإرهاب، وتجميد الأرصدة في المصارف، وتشريع إجراءات السيطرة على الحدود والتعجيل في تبادل المعلومات.

وبالإضافة إلى كل هذه الالتزامات تطلب لجنة مكافحة الإرهاب من الدول الأعضاء تقديم تقارير بخصوص التشريعات الوطنية والإجراءات لمنع ومحاربة الإرهاب في كل دولة. وتشير آخر التقارير إلى أنه بتاريخ 31 مارس 2003، تلقت الأمم المتحدة 351 تقريرًا من 188 دولة عضو[4]. ويرى رئيس اللجنة أن الاستجابة هذه تمثل نجاحًا يدل على "أن هذا إجراء للالتزام الدولي للعمل ضد الإرهاب، والتعاون الممتاز بين اللجنة وحكومات الدول الأعضاء". ومع ذلك، فقد جاء في نفس التقرير عدد الدول التي لم تتقيد بالسقف الزمني للتقارير مما يعكس صورة مختلفة وهي:

- ثلاث دول هي: سوازيلاند وساوتومي أخفقت في تلبية الوقت المحدد للتقرير الأول.
- 41 دولة أخفقت في تقديم تقريرها الثاني من بينها 32 دولة تخطت الوقت المطلوب بثلاثة أشهر.

إن مـــا وصلنا إليه حتى الآن يؤكد السبب الرئيسي لماذا ازداد تهديد الإرهاب علـــى الرغم من وجود 12 اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب؟ وأولاها كانت قد عقدت فـــي 1963. إن نجاح الآليات الدولية ينبغي ألا يقاس بعدد التواقيع والتصديقات أو عـــدد التقاريـــر المستلمة، بل بنوعية هذه التقارير وفيما إذا كانت الاتفاقيات الدولية تأخـــذ بعـــين الاعتـــبار التوجهات الجديدة في تطور الإرهاب، وذلك بتبنيها أساليب اســـتباقية ولـــيس ردود فعل. بعبارة أقصر، إن التشريع والتصديق على الاتفاقيات إجراءات ليست شافية.

وإن مـــن الـــضروري إقامـــة قواعد توجيهية تقوم على المعاملة المتساوية لجمـــيع أعـــضاء الأمـــم المتحدة. وهذه القواعد يجب أن تؤخذ من هياكل إقليمية ودولية ناشطة في استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

استراتيجية محاربة تمويل الإرهاب

إن التـــشريعات الخاصة بالجريمة الدولية وغسيل الأموال جزء أساسي من اســـتراتيجية محاربة تمويل الإرهاب. وبغية تحقيق الأهداف يجب أن تتأكد الدول مـــن أن الآلـــيات المذكـــورة متبناة ومنفذة بصورة فاعلة. وتؤسس الأمم المتحدة اســـتراتيجيتها لمكافحة الإرهاب جول المبادرات لمكافحة تمويل الإرهاب، ويعالج عهـــد الأمـــم المـــتحدة ضد الجريمة الدولية المنظمة (باليرمو) في نوفمبر 2000 غـــسيل الأموال، الذي هو أساس في تمويل الإرهاب، والجريمة المنظمة والفساد، بصورة جزئية. وشاركت في هذه الجهود قوات المهمات للعمل المالي التي أسستها مجمـــوعة الدول السبع الكبار والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل وضع قواعد تعامل عالمية.

وتعتبـــر مـــبادرات مكافحة تمويل الإرهاب جزءًا من جهود مكافحة تمويل الجـــريمة المـــنظمة. ومـــع ذلك، من الضروري أن نميز بين الإرهاب والجريمة

المنظمة. فتمويل الإرهاب-على العكس من منظمات الجريمة-فقد تتبع موارده من مصادر شرعية أو من مصادر شرعية وغير شرعية مجتمعة معًا. بعبارة أخرى ، إن التمويل من المصادر الشرعية عنصر هام في التفريق بين الإرهاب والمنظمات التقليدية للإجرام. وعلى العكس من أشكال الجريمة العالمية المنظمة، فإن مؤسسات خيرية ودينية وثقافية وتعليمية واجتماعية وغيرها من المصادر الشرعية قد استخدمت في جمع الأموال وتوزيعها في تمويل أفعال الإرهاب.

وإن من مكافحة ذلك هو تقديم البرهان عن النية وراء تمويل هذه النشاطات التي قد تترافق مع الإرهاب، ولذلك فهي أكثر صعوبة. وإن التمويل الدولي الفعلي للإرهاب ليس من السهل إثباته، بل ومن الصعوبة بمكان أن تخلق الانطباق والشعور السلبي، خاصة وأن الأرصدة قد تجمع دون معرفة المتبرعين أو الإداريين للمنظمات بأن الأموال المجتمعة سوف تستخدم لتسهيل عمليات إرهابية. وعلى الرغم من المساعدة المالية، فهناك مساعدات لوجستية يمكن أن تستخدم. وإدراكًا للدور الحيوي للجمعيات والمنظمات غير الربحية، فإن الحل لا يكمن في إلغاء المنظمات أو بتجميد أرصدتها لأنها مشتبه فيها، بل من خلال إيجاد مناخ للثقة المتبادلة بين الحكومة والمنظمة والناس الذين يساعدون عمل الخير وأولئك المنتفعين منه. ولتحسين الشفافية والمساءلة يجب أن تكون مراقبة الحكومة مرنة وفعالة وتتناسب مع سوء التصرف. وبهذا، فالمنظمات الصغيرة والمحلية التي وظيفتها توزيع الموارد يمكن أن تقلص. ومع ذلك، فتوكيدًا للحساسية العالية المتعلقة "باستهداف" منظمات دينية بصورة خاصة، يجب على الحكومات تبني أسلوب مراقبة لا يستهدف المنظمة بل الأفراد. وتحقيق ذلك لن يتم إلا بالمشاركة في المعلومات. ولذلك يقترح هنا تكوين برنامج يمكن من خلاله التحقق من نشاطات بعض المنظمات غير الربحية، من خلال إثارة الأسئلة الآتية:

1. الأخذ بمعيار الأهداف والغايات للمنظمة لتحديد، ما إذا كانت المشاريع قد نفذت حقًا؟

2. تحديد ما إذا كان المنتفعون حقيقيين أم وهميين؟.

3. تحديـــد مـــا إذا كان المنتفعون قـــد تلقـــوا الأرصـــدة كما هو مبين من قبل المنظمة؟.

4. إقامـــة نظـــام المسآلة للتأكـــد مـــن أن جميع الأرصـــدة يمكـــن التثبت من وجودها؟.

دور البوليس الدولي (الإنتربول)

سنتعرض هنا إلى مبادرات الشرطة الدولية في تحليل واقع أعمال الإرهاب. ومـــع أن هـــذه المـــبادرات قـــد نفذت في ثمانينيات القرن العشرين، إلا أن نقطة اهـــتمامها تتشابه تمامًا مع المبادرات الراهنة. فعلى سبيل المثال، قررت الجمعية العامـــة للـــشرطة الدولية الرابعة والخمسون في 1985 حسب قرارها رقم واحد تكوين مجموعة متخصصة في السكرتارية العامة بغرض التنسيق وتعزيز التعاون في قضايا الإرهاب الدولي. وخلصت تلك الجلسة إلى نتيجة فحواها، لكي تحارب الـــسمة المتغيـــرة للإرهاب–من حيث إنه أصبح بصورة متزايدة مؤسسيًا وشرسًا وعالمـــيًا–يجب على قوات الشرطة في العالم كافة التعاون إلى أقصى حد. وترى الأمانـــة العامـــة للشرطة الدولية أنه لكي يكون الفعل حدثًا إرهابيًا ذا أهمية دولية لابد أن يتمثل في الحالات الآتية[5]:

1. أن الأهداف المعلنة المنشورة من قبل ممثلي المنظمة تؤثر على أكثر من بلد واحد.

2. أن يبدأ الحدث في بلد واحد وينتهي في بلد آخر.

3. أن القضايا اللجوستية للمجموعة الفاعلة تأتي من الخارج.

4. أن التخطيط يقع في بلد والتنفيذ في بلد آخر.

5. أن الضحايا مواطنون من دول مختلفة أو منظمات عبر قومية.

6. أن الأضـــرار الناجمة تؤثر على بلدان مختلفة أو منظمات عبر قومية أو مشاريع لمصالح أجنبية.

ويـستدعي تحليل هذه الاتجاهات أن تتلقى الشرطة الدولية المعلومات ذات الصلة بالحالات الآنفة من خلال الأمانة العامة، وكذلك الدول المعنية التي ترسلها الـدول الأعـضاء. ففـــي حالة وقوع حادث إرهابي في بلد ما فإن ممثل الشرطة الدولية لذلك البلد يرسل المعلومات التالية إلى مقرات الشرطة الدولية:

1. نوع الحدث.

2. المكان والزمن والتاريخ.

أ - عدد الوفيات والجرحى.

ب - مدى الضرر على الممتلكات.

ج - نوع العملية.

د - الطرف المدعي للمسئولية عن الحدث .

إن العنصر المشترك بين جميع وكالات الشرطة أنها تنظر إلى الإرهاب على أنـــه فعل إجرامي في القانون العام. بعبارة أخرى أن الأمانة العامة للشرطة الدولية تـــضع تركيـــزها علـــى حادثة الإرهاب (الجريمة) وليس المنظمة. وسبب ذلك أن الأمانـــة العامـــة لـــيس لها الصلاحية أو الكفاية لتعلن أن جماعة أو منظمة ما هي إرهابية[6]. كما أن هذا الواقع يساعد الشرطة الدولية على أن تعمل رغم الاختلافات الأيديولوجية بين أعضائها، وعلى وجه الخصوص في تعريف الإرهاب.

وللــتعامل مــع هــذه القــضايا المذكورة آنفًا أنشأت الشرطة الدولية قسم الاســتخبارات الجنائــية والاتــصالات. ويتولــى هذا القسم المعلومات والحالات الإجــرامية الدولــية. ويقــوم بعملية إيداع معلومات الشرطة في الحاسوب ونظام المعلومات ويصيغ الملاحظات والملخصات عن الحالات الإجرامية، وينظم لقاءات وحلقــات دراســية حول حالات أو مواضيع معينة. ويتألف هذا القسم من مكتب الاتــصال الأوروبــي ومكتب التنسيق الإقليمي وأربعة أقسام فرعية، كل تختص بمناطق معينة للجريمة الدولية.

1- **القــسم الفرعــي 1**: يخــتص بالجريمة العامة-الاعتداءات على الأفراد والملكــية والجــريمة المــنظمة للإرهــاب-. وأن مركــز الاستخبارات الإجرامية مسئول عن الإرهاب وله استراتيجية من مرحلتين[7]:

أ) المنع؛ بما فيها جمع وتحليل كل المعلومات المتوفرة؛ بهدف منع واستباق وردع أو أخذ المبادرة بأعمال بوليسية مناسبة.

ب) مرحلة الاستجابة التي تتطلب أنه في حالة وقوع حادثة إرهابية ، فإن من الضروري أن يتبعها مباشرة تطبيق القانون.

2- **القسم الفرعي 2**: يتعامل مع الجريمة الاقتصادية والمالية-الغش، وتزوير العمــلات وبطاقــات الــسحب ووثائق السفر والأرصدة المستحصلة من نشاطات إجرامية.

3- **القسم الفرعي 3**: يتعامل مع تجارة المخدرات غير الشرعية.

4- **القــسم الفرعــي 4**: يــتعامل مع الاستخبارات الإجرامية ويتولى عملية تصنيف المعلومات، ويستخدم أحدث التقنيات المتطورة وفيه خمس شعب، مما يجعله قادرًا على الاستجابة فورًا بتزويد المعلومات البوليسية.

وفي عملية محاربة الجريمة الدولية، وهي الإرهاب، والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، بدأت الشرطة الدولية التركيز على الأسلحة غير المرخص بها وتجارة المتفجرات كعامل مشترك. ويمثل نظام متابعة الأسلحة والمتفجرات للشرطة الدولية قاعدة معلومات تحليلية دولية ولجمع المعلومات بشأن الأسلحة غير المرخص بها وتجارة المتفجرات. وفي قاعدة المعلومات هذه، معلومات عن البنادق المسروقة والأسلحة المستعارة وتجار الأسلحة، وكذلك توفر معلومات حديثة عن مصانع الأسلحة والمتفجرات وطرازها وخصائصها بغية تسهيل عملية تشخيصها.

ومع أن الشرطة الدولية تلعب دورًا هامًا في توفير الآليات لمحاربة الإرهاب إلا أن فعاليتها محدودة بدور الدول. فالمجتمع الدولي مازال منقسمًا منذ 18 سنة حول تعريف الإرهاب. وكذلك حول كيف يجب أن يعرّف؟ وما هي المنظمات والجماعات التي يجب أن توصف بالإرهابية؟. وثمة أسباب وراء هذا التأخر هي: مصالح الدولة، والشعور الوطني، والمعايير المزدوجة. ومحاولة منها لبلوغ حل وسط هدفت الشرطة الدولية إلى تحقيق تعاون دولي ضد أعمال إرهابية معلومة، منها: الاختطاف، والتفجيرات الانتحارية، وقتل المدنيين الأبرياء وتمويل الإرهاب. ولذلك نرى هنا أنه عوضًا عن تقرير تعريف واحد للإرهاب، أو ما هي المنظمات التي يجب حظرها، فإن الاستراتيجية المثالية يجب أن تركز على الفعل وليس على الدافع. سواء على نطاق وطني أو دولي، فإن حظر المنظمات يأتي بنتائج عكسية.

الاستراتيجيات الإقليمية لمحاربة الإرهاب

لقد وعت الدول في العالم كافة الحاجة إلى التعهد بخوض المعركة ضد التهديدات المتمثلة بالإرهاب. ولقد اتضح أن المبادرات سواء من منظمة الأمم

المتحدة أو منظمة الوحدة الإفريقية – الاتحاد الإفريقي– أو منظمة المؤتمر الإسلامي أو غيرها من المنظمات الإقليمية، كانت عقيمة حتى 11 سبتمبر.

ومع أن دول العالم الثالث كانت قد قررت إنشاء منظمات إقليمية كتكتلات قوة في وجه العولمة، إلا أنها أدركت أنه من المستحيل عزل جهودها في مجال واقع الطبيعة الدولية للجريمة والإرهاب. ولذلك يوجد هناك تعاون بين الكتل الإقليمية والمؤسسات الدولية، خاصة بشأن قضايا محددة مثل تشجيع تبادل المعلومات وإقامة أقنية تعاون عملياتية. ولكن الدوافع المعقدة للأعمال الإرهابية وطبيعته، والاختلافات في التشريع والأساليب التي تتبعها الدول للتمييز بين الإرهاب، والجريمة المنظمة، وغيرها من أنواع الجريمة الخطيرة، كل ذلك يحول دون تطوير تعريف واحد مشترك وملزم دوليًا، وكذلك استراتيجية لمكافحة كل صور الجريمة الدولية. وفي إفريقيا أقرت دولها دور الجريمة المنظمة الدولية في خلق مناخ ملائم للإرهاب، ولذلك تبنت الآليات الآتية.

1. إعلان يواندا وخطة العمل والسيطرة على المخدرات وانتهاك تجارة المخدرات في إفريقيا في 1996.
2. في 1997، إعلان دكار حول منع الجريمة الدولية المنظمة والفساد والسيطرة عليهما.
3. في 2000، إعلان باماكو حول موقف أفريقي مشترك بشأن الانتشار غير المرخص به وتجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتداولها.

مبادرات منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب ومنعه

لقد تبنى مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية قرار رقم 213 في يوليو 1992 بدكار[8]. وكان هدف هذا القرار تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الإفريقية من أجل تمتين فاعلية مبادراتها ضد الصور الأولى الحقيقية

للتطــرف. وفـــي إطار الفهم الواسع لهذه المبادرات، وافقت الدول الأعضاء على عدم السماح لأي حركة باستخدام الدين والعرق أو أي اختلافات ثقافية أو اجتماعية أخــرى للحث أو تبرير نشاطات عدائية ضد الدول الأعضاء. وهناك عنصر آخر فـــي القرار شدد عليه عهد الجزائر، وقد هدف إلى منع استخدام الأراضي لتوفير المـــساعدة لأيـــة مجمـــوعة، يمكن أن تفضي إلى إرباك الاستقرار وحرمة وحدة التراب الوطني للدولة العضو بوسائل العنف.

وبعـــد عامين تبنت الجلسة الاستثنائية لجمعية رؤساء الدول والحكومات في يونـــيو 1994 بـــتونس قـــرارًا بخـــصوص قـــواعد سلوك في العـــلاقات البينية الإفـــريقية"[9]. وقـــد رفـــضت الجمعية لتلك القمة التطرف والهوس الفكري بغض النظـــر عن طبيعته ومصدره وشكله، خاصة تلك المتعلقة بالدين؛ باعتبار أن ذلك غيـــر مقـــبول ويقضي على آمال تقدم السلام والأمن في القارة. وشجب المؤتمر بـــدون تحفـــظ الأفعال الإرهابية وأساليبها وممارساتها، وعبّر عن عزمه لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

وقد أفضت هذه المبادرات إلى عهد الجزائر حول منع ومكافحة الإرهاب[10] الذي اعتمدته الجمعية لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في الجلسة الاعتيادية 35 فـــي يولـــيو 1999 في الجزائر. ودعا العهد جميع الدول الأعضاء ألا تبرر الإرهاب تحت أي ظروف، ولا جذوره ولا أسبابه ولا أهدافه. وانطوى العهد على تعريف للإرهاب، وإجراءات لتنظيم تعاون بين الدول الأعضاء، خاصة من خلال تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية وشبكاتها وتمويلها، وكذلك حول تبادل المتهمين والتحقيق عبر الحدود والمساعدة القضائية والقانونية.

ولقـــد وضع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي كدليل على إدراك كل دولة لخطـــورة تهديد الإرهاب للاستقرار والأمن للدول الأعضاء، في بنوده بند يرفض الأفعـــال الإرهابـــية. وبالإضـــافة لـــذلك، فـــإن إعلان سولمن في مؤتمر الأمن

والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا[11]، الذي تم تبنيه هو الآخر في مؤتمر لومي في يوليو 2000، أشار إلى الإرهاب مرتين، هما:

1. تحت مبدأ الاستقرار؛ حيث يقول الإعلان: "إن الإرهاب بكل صوره عدو للاستقرار"[12].

2. وفي خطة العمل، التي كان يراد لها أن تترجم المبادئ المتفق عليها في الإعلان، وافقت الدول الأعضاء على الحاجة إلى "تبادل المعلومات والتعاون على المستوى شبه الإقليمي بشأن قضايا الأمن، خاصة في المسائل ذات الصلة بالإرهاب...".

وعطفًا على متابعة القرار الذي اتخذته الجلسة الاعتيادية لمجلس الوزراء المعقودة في يوليو 2000 بلومي في توغو[13]، عقدت منظمة الوحدة الإفريقية لقاء خبراء؛ للنظر في مسودة وثيقة حول تبادل المجرمين، وأخرى حول المساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الإجرامية، وعقد اللقاء في أديس أبابا ما بين يومي 2 و 5 أبريل 2001. وحالما تتم صياغة هاتين المسودتين ومن ثم توقيعهما والمصادقة عليهما فإنهما سيعززان عهد منظمة الوحدة الإفريقية حول الإرهاب وكذلك تبادل المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.

عهد الجزائر حول منع الإرهاب ومكافحته وخطة عمل الاتحاد الإفريقي

مع أن بقية المجتمع الدولي يشير إلى أحداث 11 سبتمبر بأنها ذروة صور الإرهاب، إلا أن الدول الإفريقية أصيبت بصدمة الإرهاب الدولي بسنوات قبل ذلك، عندما وقعت تفجيرات كينيا وتنزانيا في 1998. وقادت هذه الواقعة إلى حقيقة أن الإجراءات في عهد الجزائر لسنة 1999 تتساوق مع إجراءات قرار 1373 للأمم المتحدة. وبذلك تكون الدول الإفريقية قد استجابت بالإجراءات القانونية والعملياتية الآتية:

أولاً: المتطلبات القانونية:

1- المصادقة على المواثيق الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها.

2- مراجعة التشريعات؛ لجعل الإرهاب فعلا إجراميًا واتخاذ التدابير بما يتلاءم مع المواثيق الدولية الملزمة.

ثانيًا: التعاون العملياتي بين السلطات المنفذة للقانون، مثل تبادل المعلومات ومبادرات الإنذار المبكر على المستوى الإقليمي. ويجب على الدول الأعضاء إنشاء أو مساندة توسيع نظام شبه إقليمي لتسهيل تبادل المعلومات، وكذلك بدأت الحكومات بإيجاد قاعدة معلومات دولية وإقليمية تنطوي على:

1- قاعدة معلومات عن الإرهاب تركز على

أ) تشخيص الأفراد ذوي الصلة بالإرهاب.

ب) تحليل الأعمال الإرهابية السابقة، من حيث سمات المنفذين- كالعمر والأعمال السابقة له قبل ارتكابه فعلا إرهابيًا-، وشكل العملية الإرهابية، والأهداف المنتقاة. فمثل هذه المعلومات تمكن الجهات المطبقة للقانون من رصد الاتجاهات ومن ثم تساعدها على اتخاذ إجراءات مسبقة.

ج) دراسة مسوغات الأعمال الإرهابية ووسائلهم في التجنيد والحملات الإعلامية-على المستويين الوطني والدولي-.

2- الجريمة المنظمة

أ) معلومات عن جماعات الجريمة والمتصلين بها.

ب) وضع خارطة طرق التزود بالأسلحة والمخدرات.

3- شبكات المساعدة المالية

وتشمل هذه الشبكات:

أ) غسيل الأموال-تشخيص أصحاب الأدوار والاستراتيجيات ... إلخ.

ب) تشخيص خلايا الأحجار الكريمة-الناشطين والطرق ... إلخ-.

ج) تشخيص اللاعبين الخارجيين مثل الجمعيات الخيرية ذات الصلة بتمويل أفراد أو جماعات ذات صلة بالإرهاب.

جهود جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب

في رد فعلها على التصعيد في الإرهاب الدولي في 1972 صدر عن جامعة الدول العربية تصريح بأن الإرهاب هو استجابة لإرهاب الحكومة والظلم. وبحكم أن الإرهاب عنصر يربط جميع دول الشرق الأوسط وإفريقيا بمسألة الأمن الوطني، فقد اجتمع خبراء الأمن في 15 بلدًا لرسم استراتيجية لمكافحة الإرهاب في يوليو 1996. وكان من بين الدول المشاركة كل من: العراق والسعودية وليبيا ومصر وتونس والجزائر وموريتانيا. وانطوت تلك الاستراتيجية على المبادئ الآتية[14]:

- تبادل الإرهابيين المطلوبين.
- تبني إجراءات صارمة ضد الإرهابيين في البلدان العربية.
- تعهد الدول العربية بتعزيز نظام العقوبات ضد منفذي عمليات الإرهاب وتجميد الأموال الموجهة لهذه الأغراض والاستيلاء عليها.
- تمتين التعاون ضد الإرهاب بين الأعضاء، بما فيه تبادل المعلومات في المساعدة على البحث عن والتحقيق في وإلغاء القبض على الفارين المتهمين أو المحكوم عليهم في جرائم إرهابية.

وفي اجتماع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الذي عُقد في القاهرة ما بين يومي 22 و 24 أبريل 1998 تم التوقيع على "ميثاق عربي لمكافحة الإرهاب" من قبل 21 دولة[15].

منظمة المؤتمر الإسلامي

تبنت منظمة المؤتمر الإسلامي في يوليو 1999 ميثاقًا لمكافحة الإرهاب الدولي يهدف إلى منع ومحاربة وتعزيز تقنيات التحقيق والتعاون بين الدول الأعضاء متمثلا في:

أولا: الإجراءات الوقائية

1- تحريم أراضيها من أن تستخدم كمسرح للتخطيط والتنظيم وتنفيذ جرائم إرهابية أو المبادرة أو المساهمة في هذه الجرائم بأي شكل كان. منع تسلل العناصر الإرهابية أو الحصول على ملاذ أو إقامة لأفراد أو جماعات، أو الإيواء والتدريب والتمويل أو تقديم أي مساعدات في أراضيها.

2- التعاون والتنسيق مع بقية الدول المتعاقدة، وبخاصة دول الجوار التي تعاني من جرائم إرهابية مشتركة أو مماثلة.

3- تطوير وتعزيز النظم ذات الصلة بالمراقبة مثل النقل والتوريد والتصدير والتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من وسائل العدوان والقتل والتدمير. وبالإضافة إلى ذلك، تعزيز نظم السيطرة على الحدود والجمرك من أجل اعتراض تحويلها من بلد إلى آخر أو دول أخرى ما لم تكن لأغراض أخرى معينة وشرعية.

4- تطوير وتعزيز أنظمة الاستطلاع وضمان أمن الحدود البرية والبحرية والممرات الجوية من أجل منع التسلل من خلالها.

5- تعزيـز أنظمـة ضمان أمن وحماية الأشخاص والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.

6- تمتـين حمايـة وأمـن وأمـان الأشخاص الدبلوماسيين والهيئات القنصلية وغيـرها، والمـنظمات الإقليمـية والدولية الموجودة في تلك الدول؛ وفقًا للمواثيق وقواعد القانون الدولي الذي يحكم هذه الحالات.

7- تحـسين نشاطات الاستخبارات الأمنية وتنسيقها مع النشاطات الاستخبارية للـدول المتعاقدة بما يتلاءم مع سياستها الاستخبارية من أجل كشف أهداف الجماعـات الإرهابية والمنظمات، وإحباط مخططاتها وتعرية مدى خطرها على الأمن والاستقرار.

8- إقامـة قاعـدة معلومات من قبل كل عضو متعاقد لجمع وتحليل المعلومات عـن الجماعات والحركات والمنظمات الإرهابية وملاحظة التطورات في ظاهرة الإرهاب والخبرات الناجحة في مكافحته. والأكثر من هذا تقوم هذه الـدول بتحديث معلوماتها في هذا الصدد وتبادلها مع السلطات المكلفة بذلك في حدود القوانين والتعليمات لكل بلد.

ثانيًا: إجراءات محاربة الإرهاب

9- إلقاء القبض على منفذي عمليات وجرائم الإرهاب ومحاكمتهم وفقًا للقوانين الوطنـية أو إبعـادهم وفقًا لبنود هذا العهد أو المواثيق الموجودة بين البلد الطالب تسليمهم والمطالب بذلك.

10- ضـمان حمايـة فعالـة للأفراد العاملين في ميدان القضاء الجنائي، وكذلك الشهود والمحققين.

11- ضمان حماية مصادر المعلومات والشهود على الجرائم الإرهابية.

12- إقامــة تعــاون فعــال بين الجماعات المعنية في الدول المتعاهدة لمكافحة الإرهــاب، بما فيها تقديم ضمانات أكثر وحوافز ملائمة لتشجيع الناس على الإخــبار عن الأعمال الإرهابية وتقديم معلومات تساعد على كشف منفذي عمليات الإرهاب، وكذلك التعاون في إلقاء القبض عليهم.

المقترحات

لقــد دلــت المناقــشة حتى الآن على أنه على الرغم من الآليات الإقليمية والدولــية، فإن المجتمع الدولي لا يزال يواجه بصورة متزايدة الجريمة والإرهاب الدوليــين. ولقــد كانت الشرطة الدولية قد حذرت من هذه الاتجاهات في منتصف ثمانينــيات القرن العشرين. ولذلك فإن مدخلا بديلا نقترحه هنا لمواجهة الإرهاب، رغم أن تكتيكات مماثلة قد استخدمها أفراد يقترنون بالجريمة والإرهاب الدوليين. وبغــية تقــديم أفــضل حل ممكن للتهديد المتمثل بالإرهاب على المديين المتوسط والبعيد، فنقترح المداخل الاستراتيجية والتكتيكية الآتية:

الالتزام السياسي مقابل الحقيقة العملية

يتضح من المناقشة السابقة أن التوقيع والتصديق وتنفيذ آليات إقليمية ودولية لــيس بكــاف للــوقاية من الإرهاب ومحاربته. ورغم أهمية أن الحكومات تظهر مسئوليتها والتزامها، لكن هناك الكثير لم يتم. فتطوير أي تشريع لمكافحة الإرهاب يحتاج إلى الأخذ بعين الاعتبار البيئة الوطنية والإقليمية والدولية الراهنة التي تقع فــيها أعمــال إرهابية. فالعلاقة بين الحكومة ومجتمع تطبيق القانون والمجتمعات المحلــية يجــب أن تقيّم وتجري عليها تحسينات. كما إن على مؤسسات المجتمع الدولي، قبل أن تبدأ الدول باستراتيجية مكافحة الإرهاب، أن تدرك أنه على الرغم مــن أن الإرهــاب ظاهــرة دولية وله خصائص عبر قومية، إلا أن الحرب على الإرهاب تبدأ من الدول فرادى. فلكل دولة مدركها للتهديد يقوم على الصور التي

يمثلها التهديد، في داخل البلاد، وخصائص التهديد وكذلك ثقافة السكان. فكل بلاد تحتاج إلى استراتيجيتها الخاصة لمكافحة الإرهاب. وإن السبب وراء تزايد الإرهاب ليس غياب الالتزام الدولي، وإنما غيابه على مستوى الدول فراد. ففي وسع المجتمع الدولي أن يتبنى ما يشاء من القرارات، ولكن من دون التزام الدول-حكومات ومواطنين-فكل شيء يذهب سدى.

ولذا، نقترح أنه عوضًا عن التركيز على المؤسسات الدولية فالمؤسسات الإقليمية وأخيرًا الدول فرادى، يجب عكس هذا التسلسل. فمن وجهة نظر الدول وسياستها يجب أن تصاغ وجهة نظر وسياسة إقليمية حول الإرهاب وتليها سياسة واستراتيجية دولية. ومن خلال هذه العملية لن يواجه المجتمع الدولي دولا غير ملتزمة باستراتيجية قد اقترحتها بنفسها. والسبب وراء مثل هذا التغيير في الموقف والالتزام-خاصة من طرف دول العالم الثالث-هو أنها سوف ترى نفسها لاعبًا من بين لاعبين أساسيين متساوين. وبهذا، لن تكون هناك استراتيجية للعالم المتقدم-الولايات المتحدة والأمم المتحدة كمخلب قط في أيدي الولايات المتحدة-يراد فرضها على العالم الثالث.

وبغية البدء باستراتيجية سياسية وطنية ضد الإرهاب، فإن الخطوة الأولى سوف تكون تحليلا واقعيًا تامًا للإرهاب، يقوم على تحليل دوافع الإرهاب وأساليبه واختياره للأهداف، ويجب أن ينطوي تحليل التهديد هذا على أفراد وجماعات متورطة بالإرهاب أو مشتبه بهم، وكذلك اللاعبين الإقليميين والدوليين والاتجاهات. وينبغي على المجتمع الدولي أن يدرك أن الإرهاب تعبير عن أسباب دفينة، ومن دون تركيز واف مسبق لهذه الأسباب، فإن الإرهاب باقٍ. ونقترح هنا أيضًا أن تحليل الإرهاب هذا يجب أن ينطوي على تقييم لفاعلية السياسات والإجراءات الراهنة لمكافحة الإرهاب. ويجب التفكير في الدروس المستفادة من قبل الدول الأخرى، رغم أن على الدول أن تدرك أيضًا أن واقع حالها فريد

ويختلف عن الآخريات. فعلى سبيل المثال، رغم أن الدول تشكل جزءًا من قرية عالمية، بيد أن تاريخها وثقافتها، ووضعها المالي، وقابليتها على تطبيق القانون والبنى التحتية وغيرها ليست لتلك التي للولايات المتحدة.

إن تحليل التهديد يمكن الحكومات من تركيز مصادرها على إجراءات إيجابية لمنع الإرهاب، ومن ثم يكون لها قابلية الاستجابة المؤثرة. فلكي تكون الدول إيجابية الفعل يجب أن تعيد تقييم قابلياتها الاستخبارية.

المدخل الروحي

إن ثمة حاجة إلى مدخل روحي لمنع الأفراد والجماعات من اللجوء إلى العنف كشكل من أشكال التمرد السياسي والاجتماعي. وبالمعنى التقليدي، فإن العنف والإرهاب هما تعبير أو صورة لمشاكل سياسية أو/و اجتماعية بالغة العمق. وإن التسامح والارتقاء بالمستوى الاقتصادي – الاجتماعي والتفهم لا تقي من تكوين مدركات وسوء فهم وحسب، بل إنها سوف تكافح الأسباب الجذرية للإرهاب أيضًا. كما أن إدراج القلق الاجتماعي والاقتصادي في حملة مجلس الأمن ضد الإرهاب سوف يمكنه من مكافحة واحد من العوامل المساهمة الأساسية في الإرهاب. إن الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية الفقيرة ليست سببًا للإرهاب بنفسها. ولكن إذا اقترنت بأيديولوجيا وغيرها من أسباب المظالم، فإنها قادرة على تهيئة التأييد العام الضروري، وكذلك تصبح أرضًا لإنبات التمرد. ويبرهن التاريخ على أن عدم التسامح الديني والعرقي يولد الإرهاب. ويجب على الحكومات أن تعمل من أجل إخراج برنامج تمنع اضطهاد المجتمعات استنادًا إلى قاعدة دينية وعرقية وإثنية، وذلك بمساعدة الأطراف الدولية–مثل المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية المنصرفة إلى دراسة التهديدات للأمن الوطني والإقليمي والدولي–. وإن المعرفة سوف تبرهن أنها أفضل استراتيجية مؤثرة ضد

تطور مدركات تقود إلى شعور بالحاجة إلى "حماية" ضد "الاضطهاد"، وإن العزلة لن تكون الحل الملائم.

والهدف هو زيادة التفهم وتشجيع التسامح واحترام حرمة الإنسان، وفي الوقت نفسه تقليل عدم الثقة بين المجتمعات. إن تحسين والارتقاء بها الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تقدم التعليم والقيم هي الأسلحة الأكثر فعالية وتأثيرًا ضد الإرهاب.

المدخل الاستراتيجي

ويشير هذا إلى الموازنة بين التهديد–والاستراتيجية المتبعة من جانب العناصر الإرهابية–والتشريع. فبتنفيذ تشريعات شديدة لمكافحة الإرهاب وتقنيات تحقيق سيُجبر الإرهابيون على تبني استراتيجيات جديدة. ولذلك يّقترح تحقيق موازنة متعادلة بين الاستراتيجية والتشريع. إن الأفراد والكيانات المتورطة في الإرهاب سيعثرون على بدائل. وتشير خبرات الدول أن الأخذ بالإجراءات الواسعة و "مدخل قوي" يعزز عدم الأمن، وكذلك أعمال العنف السياسي والإرهاب ولا يحول دونها. وكجزء من هذه الاستراتيجية يجب على الدول أن تؤمن أن مبادراتها لمكافحة الإرهاب لا تتناقض مع حقوق الإنسان الأساسية. فالحرب على الإرهاب يمكن أن تستخدم بسهولة للهجوم على أو انتقاد المنشقين السياسيين الشرعيين. ولكي نضمن أن مثل ذلك لا يقع نقترح المبادرات التالية:

1- تحليل التشريع الوطني لاحتمال وجود تناقض مع حقوق الإنسان، تقييم أسباب إعلان حالة الطوارئ أو حالات مشابهة لها، وشروطها واحتمال سوء استخدام السلطة من جانب الوكالات المطبقة للقانون. تمييز الإرهاب والانشقاق السياسي الذي قد يقود مباشرة إلى تهديد الأمن العام والإجراءات اللازمة لضمان حماية حرية الكلام والتعبير والتجمع.

2- إقامة صلات مع المنظمات الدولية. ففي استراتيجية لحماية الحكومات من الادعاءات باختراق حقوق الإنسان ولحماية نفسها من مثل هذه الاتهامات، يجب على الحكومات أن تكشف عن عملياتها لمكافحة الإرهاب أمام حركات مستقلة مثل الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان والصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر وغيرها.

3- التأكد من أن تقنيات التحقيق والاستجواب لا تتناقض مع معايير حقوق الإنسان. حلل تقنيات الاستجواب الراهنة للوقاية من الضغط والاعترافات تحت ضغط القوة أو بالإكراه والتعذيب.

4- تثقيف وكالات تنفيذ القانون بالأساليب الحديثة في تقنية الاستجواب، من خلال التدريب الدولي، وأن يكون المستجوبون على دراية بالأساليب الحديثة للاستجواب.

الفارق بين العالم المتقدم والعالم الثالث

يجب أن يتم تطوير إجراءات مكافحة الإرهاب على مستويات دولية وإقليمية ووطنية ثنائية ومع أن المجتمع الدولي، خاصة وأن الولايات المتحدة-دائرة مساعدات التدريب لمكافحة الإرهاب-قد انطلقت ببرامج ودورات متخصصة في القانون الجنائي الدولي، ودوائر تطبيق القانون، إلا أن على المجتمع الدولي أن يدرك أن هناك قيودًا موجودة في العالم الثالث.

وكل هذه العوامل تساهم في حقيقة أن الإرهابيين يفضلون استخدام دول العالم الثالث لشن هجماتهم ضد العالم المتقدم. وهناك جملة أسباب من بينها حرية الحركة دون رصد؛ لأنهم يعلمون أنه ليس من السهولة إلقاء القبض عليهم.

الخاتمة

ليس في وسع بلد بمفرده هزيمة إرهاب غير الدولة الذي يعمل بتقنية متطورة، ومنظومات اتصالات وشبكة موارد عالمية. وإن مدخلا شاملا تعتمده الدولة كافة هو أمر حاسم لتحقيق محصلة مؤثرة. وإن التصديق على المواثيق الدولية والإقليمية، بل وحتى التشريعات الوطنية اللاحقة ليس بكاف وحده. وإن حوارًا مستديمًا عبر الثقافات–خاصة بين الغرب والإسلام–شيء أساسي. ومثل هذه الاستراتيجية تحتاج إلى أن يتبعها تعاون متزايد ومساعدات دولية في مكافحة العوامل الباعثة إلى عدم الاستقرار، فكل هذه الأمور عناصر مهمة لاستراتيجية مكافحة الإرهاب طويلة ومتوسطة المدى. وليس ثمة إجراءات تشريعية ولا حجم من الأفعال البوليسية وجمع المعلومات والقوة العسكرية يمكن أن تضمن الأمن، بينما تغفل الحاجات الأساسية للملايين من المحرومين والمهمشين عبر العالم. إن الإرهاب يجب أن ينظر إليه علي أنه صورة لمشكلة أكبر، ولذلك من الضروري التركيز على الحالات التي أفضت إليه وتديمه. وبما أن الإرهاب ظاهرة دولية، تتطلب استراتيجية مكافحته تعاونًا في الجهود على أساس تحليل واضح، وتفهمًا للحالة والتهديد وعواقب المبادرات الراهنة لمكافحته؛ ولذلك فمن المهم للمجتمع الدولي–وخاصة الحكومات ومجتمع تنفيذ القانون– أن يعي كلفة كل فعل، وأن يتأكدوا أن أفعالهم مبررة ومؤثرة في إطار واسع لاستراتيجية بعيدة المدى.

إن مدخلا شاملا ينبغي أن ينطوي على المبادرات التالية: من الضروري ردع العملاء المحتملين للإرهاب، وذلك بتقديم قواعد مؤثرة وتنفيذ آليات قانونية ذات صلة وحملة معلومات عامة وحشد الإجماع الدولي وراء استراتيجية لمكافحة الإرهاب، وإنه من الضروري أن نتذكر أن الحرب على الإرهاب هي فوق كل شيء حرب للحفاظ على الحقوق الأساسية وإدامة حكم القانون.

هوامش الفصل التاسع

1) Anneli Botha is a Senior Researcher at the Institute for Security Studies.

2) United Nations Office on Drugs and Crime. "Towards the Implementation of the Global Programme against Terrorism" March 2003.

3) United Nations Security Council. Resolution 1373 (2001) Adopted by the Security Council at its 4385th meeting, on 28 September 2001. S/RES/1373 (2001).

4) United Nations Security Council. Letter dated 31 March 2003 from the Chairman of the Security Council Committee established pursuant to resolution 1373 (2001) concerning counter-terrorism addressed to the President of the Security Council. 3 April 2003. S/2003/404.

5) http://www.interpol.int

6) http://www.interpol.int

7) http://www.interpol.int

8) [AHG/Res.213 (XXVIII)]

9) [AHG/Decl.2XXX)].

10) [AHG/Dec.132(XXXV)].

11) [AHG/Decl.4 (XXXVI]

12) 12 Paragraph 11(e)

13) [CM/Dec.540(LXXII) Rev.l]

14) Africa News Service. 1996. Arab Countries Draw Up Plan To Fight Terrorism. August 8, 1996, pp. 1-5.

15) Algeria, Oman, Bahrain, Qatar, Comoros, Saudi Arabia, Djibouti, Somalia, Egypt, Sudan, Iran, Syria, Jordan, Tunisia, Kuwait, United Arab Emirates, Lebanon, Yemen, Libya, Palestinian Authority and Mauritania

10 الفصل العاشر

دور الجيش في محاربة الإرهاب

(س. ك. ستيد)

الفصل العاشر

دور الجيش في محاربة الإرهاب

(س. ك. ستيد)

الملخص

فـــي الأجواء الراهنة بسبب زيادة الإدراك والقلق من الإرهاب الدولي، تجد الحكـــومات نفسها تحت ضغط للتعامل مع التهديد الكامن، وتنفذ الوسائل لمواجهة حالة الطوارئ عندما تقع. وهناك مناقشات قليلة نوعًا ما حول ما إذا كان يجب أن تكون هناك قدرات لأداء هذه الوظيفة. والمسألة هي، كم هي شمولية هذه القدرات، وما هو المتاح؟ وأين يجب إنشاء تلك القابلية؟ في ضوء التهديد المدرك وتاريخيًا، فـــإن الجـــيش يلعب دورًا تكامليًا، إذا لم نقل أنه هو الكيان القيادي في مكافحـــة الإرهاب ضد الدولة. وتعالج هذه الدراسة مسألة انخراط الجيش في هذه المهمة.

المقدمة

إن الأفكـــار المعبر عنها في الدراسة شخصية وعامة ومرتبطة بموضوعها ولا يـــصح بـــأي طـــريقة كانت عدها سياسة حكومة جنوب إفريقيا، أو الموقف الرســـمي لقـــوات الـــدفاع الوطنـــي لجـــنوب إفريقيا من دور الجيش في مكافحة الإرهاب. إن موضوع الإرهاب يمكن أن يكون انفعاليًا وخلافيًا ومعقدًا. ولربما أن نقطـــة الـــبداية تكون "ماذا يُفهم من الإرهاب؟" وقد جاء في قول متخصصين أن هناك 109 تعاريف مختلفة للإرهاب. وقد يكون هذا الرقم مدعاة للجدل والنقاش، ولكـــن مـــع ذلك يبقى أن الرقم يشير إلى الطبيعة المعقدة للإرهاب. وعند تحليل التعاريف يتضح تكرار العناصر الآتية:

1. العنف 83%.

2. السياسة 65%.

3. الخوف، أي تأكيد الرعب 51%.

4. التهديد 47%.

5. انعكاسات نفسية وردود فعل 41%.

6. الإشارة إلى أهداف وضحايا 37%.

7. عمل متعمد ومخطط ومنظم 32%.

والذي يبدو شاخصًا هو أنه لا يأتي في النقاش التطرق إلى "الحرب"، ولما كانت الحرب هي أساس عمل الجيش، فهذا يبعث على إثارة بعض الجدل حول تورط الجيش. ولتجنب الاستقصاء المضني للمصطلح، نميل هنا إلى استخدام تعريف دائرة المعارف البريطانية: "الاستخدام المنظم للإرهاب أو عنف غير متوقع ضد الحكومات والعامة والأفراد بغية تحقيق أهداف سياسية".

الدور العام للجيش

إن معظم قوات الدفاع المسلحة للدول "الجيش" مكلفة بالدفاع أو حماية السيادة أو وحدة التراب الوطني ضد أي عدوان أو تهديد خارجي. ولكن إذا كان "الهدف السياسي" هو الوصول إلى انهيار الدولة، فإن ذلك يمكن أن يدرك على أنه تهديد للسيادة – ومن ثم يبرر الاستفادة من الجيش لمكافحة التهديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الدول تجيز "استخدام الجيش بأمر رئاسي" عندما تكون الأوضاع داعية لذلك. والشيء الثابت هنا أن هذا ينطبق على استخدام الجيش في أدوار لم تصمم له. والمثال على ذلك استخدام قوات الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا بالتعاون مع قوات شرطة جنوب إفريقيا في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب.

ومـــن بـــين مـــشهد التهديدات للدولة هناك مفاهيم التهديدات التقليدية وغير التقلــيدية. وإذا أخــذ المـــرء بالوصف العريض للتهديد غير التقليدي ليعني به ما يخص بلد-أي لا يعود إلى دولة معينة-أو دون الدولة-أي مجموعة داخل الدولة- أو مـــا بعــد الدولـــة-أي مجموعات متواجدة في أكثر من بلد-، وإن التهديد غير التقلــيدي ليعنـــي عمليات شبه عسكرية أو من نوع حرب عصابات، وأن كلاهما يهــدف إلـــى جعل الدولة غير مستقرة، رغم استخدامها لطرق مختلفة، فإن تكتيك الإرهاب متوطن فيهما معًا. والتهديدات غير التقليدية، كما هو واضح من تعريفها، ســوف تقـــع فـــي نطاق مسئولية أجهزة الأمن الداخلي للدولة. أما الوسائل غير التقلــيدية فإنهـــا تقترن بالجانب العسكري بصورة أكثر، وإن مصطلح حرب غير تقليدية هو مصطلح عسكري. وإن مراجعة تصميم قوات معظم دول العالم يكشف أن أغلبها لديها وحدات خاصة مدربة ومجهزة لمكافحة التهديدات غير التقليدية أو أن تقوم بعمليات غير تقليدية.

وفـــي الدول الغنية ذات الموارد يمكن خلق منظمات للتعامل مع احتياجات محـــددة. وإن وزارة الأمن الداخلي الأمريكية التي وجدت بعد هجوم 11 سبتمبر هـــي خيـــر مثال. وإن وجود حرس السواحل يجيز للبحرية أن تركز على دورها الرئيس، أي خوض الحرب والقتال في الوقت الذي يقوم به حرس السواحل بدور شـــرطي. وحيـــنما تكـــون قـــدرة البلاد محدودة فإن مثل هذه الوظائف تقوم بها البحـــرية، ولكن دون الانحراف عن دورها الرئيسي. ويشير هذا إلى أن الجيوش يمكن توظيفها لأداء وظائف في نطاق قابليتها بما فيها محاربة الإرهاب.

إن الـــدول الإفـــريقية لا تـــسمح لخلق منظمات مخطط لها للاستجابة إلى تهديدات أو متطلبات محددة. وإذا كان الجيش لا يقع عليه دور محاربة الإرهاب، فعلى من يقع إذن؟ وكما يبدو من دراسة دول عديدة، فهناك أكثر من مدخل.

استخدام الجيش في الماضي

إن تكتيك الإرهاب ليس جديدًا، وبالإضافة إلى ذلك، وكما جاء في التعريف السابق للإرهاب، فإنه ليس حصرًا على منظمات في صراع مع الدولة. فأفعال حكومة الثورة الفرنسية، خاصة تحت روبسبير ولجنة الأمن العام من 1793 – 1794 يشار إليها بـ "الإرهاب" أو حكم الإرهاب، حيث إن الدولة تولت برنامجًا لإعدام الأفراد اعتبروا أو يشتبه فيهم أنهم "أعداء الثورة".

وإن واحدة من حروب العصابات في الفترة الحديثة التي انطوت على إجراء أساسي من النشاطات الإرهابية كانت الحملة الصهيونية ضد السيطرة البريطانية على فلسطين من 1945 – 1948. وكانت تلك النشاطات أساسًا من أعمال منظمتين (ارغم) و (ستيرن غانك). ومن المفيد بمكان الإشارة إلى أن اثنين من قادة المنظمتين أصبحا رئيسًا حكومة إسرائيل. وأن استخدم الجيش على نطاق واسع في محاربة نشاطات هاتين المنظمتين يعطينا مثلا على توظيف الجيش في هذا الدور من قبل قوة كبرى.

إن بزوغ الإرهاب الدولي في سبعينيات القرن العشرين فجأة زاد من منزلة الإرهاب بصفته تهديدًا، وأصبح مشكلة رئيسية للحكومات وقوات الأمن. فماذا يعني الإرهاب الدولي وكيف وأين يختلف عن الإرهاب الوطني؟ وهذه قضية مفتوحة للنقاش والجدل وتشير أساسًا إلى البعد الذي يقع فيه الإرهاب، فالإرهاب الدولي يعني أنه لا ينحصر داخل حدود وطنية.

ولقد أنتجت التكنولوجيا أجهزة التحكم عن بعد ومتفجرات متطورة واتصالات دولية، فسهل ذلك الحركة وسرعة رد الفعل وزيادة في القوة الضاربة للإرهابي.

وأجازت بعض الدول استخدام أراضيها كملاذ آمن للإرهابيين أو التنظيمات المسيطرة عليهم. وقد جعل هذا التخطيط والاستعداد والتنفيذ من الممكن أن يتم في أمـــان نـــسبي، كما أن نمو السياحة الدولية وفر غطاء للإرهابيين للتنقل من وإلى الـــدول الهدف للعمليات. ومن ثم، فإن الإجراءات السابقة التي استخدمت لمكافحة الإرهاب لم تعد مؤثرة.

ومع تقدم مجال الاتصالات الدولية والإعلام الإلكتروني، أصبح من الممكن عرض الحوادث في زمن وقوعها على مشاهدين عبر العالم. ففي وسع التنظيمات الإرهابـــية اليوم الوصول إلى مشاهدته عالميين و "يعرضوا غايتهم". كما أن أثر الأفعال الإرهابية يمكن مشاهدتها على شاشات التلفاز. مما يخلف انطباعًا بصورة غير واعية، بأن كل فرد يمكن أن يكون هدفًا.

ولقـــد تـــصدر هـــذا النوع من الإرهاب-بفضل منظمات موجودة-لأسباب مختلفة، ورغم خطورة تبسيط الأمر فإن أصنافها يمكن تقسيمها إلى ثلاثة هي:

أولا: تلـــك التي يمكن أن يطلق عليها أنها أيديولوجية بالمعنى الواسع جدًا مثل: الجـــيش الأحمـــر (بادر ماينهوف)، والألوية الحمراء الإيطالية والحرس الأحمر الياباني (سيكو). ورغم شواهد بأنها قد اكتسبت تأييدًا دوليًا، إلا أنها نشطت داخل حدود بلدانها بشكل رئيسي.

ثانـــيًا: مجمـــوعات انفـــصالية أو حـــركات وطنية في صراع مع السلطة المركزية، مثل إيتا والجيش الأيرلندي.

ثالـــثًا: وتتألف من حركات التحرر التي يمكن تصنيفها بأنها وطنية وثورية. وهذه أعدادها كثيرة عبر العالم. ومن التطورات المهمة أن العديد من هذه المنظمات أصـــبحت فيما بعد الحكومة الفعلية أو الدستورية. والمثال الفريد هو منظمة التحرير

الفلسطينية التي قد تحولت-بفضل الاعتراف الدولي المتزايد-إلى حالة حيث تستطيع التحرك في المسرح الدولي على مستوى التعامل من دولة إلى دولة.

وبعـــدما واجهـــت حكومة ألمانيا الغربية نشاطات بادر ماينهوف وتفجيرات مـــيونخ فـــي 1972 أنـــشأت إدارة فدرالـــية لمكافحة الإرهاب في إطار الحرس الحـــدودي للـــشرطة. وكـــذلك أنشأت الحكومة اليابانية جهازًا جديدًا هو البوليس الوطنـــي فـــي 1975 للتعامل مع نشاطات الحرس الأحمر. وتمثل هذه إجراءات اتخـــذت لمكافحـــة تهديد الإرهاب، ولكنها وضعت المسئولية على منظمات غير عـــسكرية. وعلـــى العكس من ذلك، وخلال الفترة نفسها، نشرت المملكة المتحدة الجـــيش في شمال إيرلندا لمحاربة المستوى المتزايد للإرهاب، فاستخدمت وحدات في (SAS) في عمليات مكافحة الإرهاب.

وبـــصورة عامـــة، فإنه بسبب بدء الجماعات المنشقة بحملات العصيان ثم يتبعونها بحرب عصابات أو نشاطات غير تقليدية، جاء الميل نحو استخدام الجيش لمعالجة المشكلة وليس اللجوء إلى الشرطة. ونظرًا لأن هذه الحركات تحولت إلى ارتكـــاب أفعال إرهابية لدعم حملاتها، أصبح الجيش متورطًا إما لفترة محددة أو إلـــى المـــدى الـــذي أصـــبح فيه من منطلق الواقع أن تزداد صلاحياته، وكذلك الاســـتمرار في استخدامه. وثمة عامل يجب أن لا يستهان به، رغم أنه يبعث على الخـــلاف، وهـــو وجـــود تـــنافس بين الدوائر الحكومية. ومع تزايد المسئوليات والمهمـــات تأتـــي زيـــادة في الميزانية والمنزلة والفرصة للتوسع وتعزيز موقف الـــتفاوض للحـــصول على موارد أكثر للجيش. وقد يشجع هذا الواقع الحافز عند الجيش في كثير من الحالات لتحسين أوضاعه تحت أعذار لمكافحة الإرهاب على حساب مؤسسات أخرى.

الاتجاهات الراهنة

ومـن خلفية استخدام الجيش تاريخيًا، يجب ملاحظة الاتجاهات الراهنة كي نتثبت من أن هناك وجهة واضحة تطور فيها الدول قدرتها على محاربة الإرهاب. ويدلنا المؤشر على أن الأغلبية يرجح لديها استخدام الجيش كمعين لقابلية مكافحة الإرهـاب. وهـناك مـثالان من الحاضر هما كندا وأستراليا. فلقد استلمت قوات المهمـات المشتركة للقوات المسلحة الكندية المسئولية من قوات الشرطة المنقولة الكـندية فـي 1993 عن مكافحة الإرهاب وإنقاذ الرهائن. ولقد تدربت هذه القوة على مكافحة الإرهاب المحلي بصورة أساسية، ولكنها أجرت عمليات صغيرة في الخـارج، وهي تركز على جمع المعلومات الاستخبارية وحماية المسئولين الكبار. وفـي أعقـاب ذلك أعلنت الحكومة الكندية في أبريل 2003 "التعامل مع تهديدات جديـدة فـي الخارج والداخل، لذلك تضاعف حجم قوة مكافحة الإرهاب، وزادت قابليتها كي تتولى مهمات عمليات أكثر. وقد خصصت الحكومة الكندية 77 مليون دولار لقوات المهمات المشتركة 2 لمكافحة الإرهاب لمضاعفة عدد أفرادها بحدود 2006 واقتناء معدات وتقنية جديدة".

ومما يجلب الاهتمام في النقد الموجه إلى هذه الخطوة هو ليس إلى دور قوة المهمـات المشتركة 2، بل إلى الآثار المتوقعة من القرار على الجيش، لأن أغلب المجندين بقـوة المهمات المشتركة 2 سيكونون منه، وكذلك القرار في استخدامها لمكافحة الإرهاب في الخارج. وقد أوضح البعض أن قـوة المهمات المشتركة 2 يجـب أن تستخدم فـي دور داخلي لمكافحة الإرهاب ومهمات منتقاة في الخارج مـثل الاسـتطلاع وجمـع معلومات استخبارية على غرار القوة الجوية الخاصة البـريطانية (SAS). وكما قـال متحدث عن القوات العسكرية الكندية "ومـع أن قـوة المهمات المشتركة 2 تتحسن في قدراتها، بما في ذلك تنفيذ عمليات خاصة، فـإن تركيزهـا الرئيسي سيكـون لمكافحة الإرهاب. فهذا هو ديدنها. وإن الجزء

المتطور فيها هو ما يتعلق بقابلية العمليات الخاصة، أما مكافحة الإرهاب فهو السبب الرئيسي في وجودها".

ولقد خصصت الحكومة الاسترالية 219 مليون دولار أسترالي لإنشاء وحدة إضافية من مجموعة الهجوم التكتيكي لمساعدة الجيش. وطور الجيش الأسترالي في الفترة ما بين عامي 1999 و 2000 قدرات جديدة للرد على حوادث إرهابية محتملة خلال الألعاب الأوليمبية في سدني. وأصبحت هذه قاعدة لقوة الاستجابة للحوادث التي أنشئت في أعقاب 11 سبتمبر، وقد رُصد لها 121 مليون دولار أمريكي خلال السنوات الأربع لإقامة قدرات دائمية للاستجابة إلى حوادث حربية نووية وكيماوية وبيولوجية، هي وحدات عسكرية تعمل تحت قيادة القيادة العمليات الخاصة.

عوامل تستدعي الاهتمام

إن واحدًا من الأسئلة التي يجب التعامل معها هو سؤال بشأن المصدر الداخلي في مقابل المصدر الخارجي. فهل مصدر الإرهاب داخلي أم أنه ينبع من مصدر خارجي؟ وكلاهما يمثل تهديدًا لاستقرار الدولة. فمصدر المعارضة لنظام يمكن أن يكون وطنيًا لكنه يلجأ إلى الخارج. فهل يمثل هذا تهديدًا خارجيًا؟ أم أنها تعتبر حركة من بلد آخر أو تجمعًا دوليًا أو حملة تتبناها دولة ضد دولة؟

والسبب وراء إثارة هذا السؤال، هو أن القوات المسلحة غرضها حماية الدولة ضد تهديدات خارجية للسيادة ووحدة التراب الوطني. أما إذا كان القرار لصالح استخدام الجيش لمحاربة الإرهاب، في حين أن مصدر التهديد يأتي من الداخل، فهل يترتب على ذلك اختلاف؟ وهل يجب أن يستخدم الجيش داخليًا؟ هناك قول مأثور قديم يقول إن الجيش يجب ألا يستخدم ضد شعبه. فإذا كان التهديد داخليًا، أفلا يجب أن يكون ذلك من مسئولية الشرطة؟ وإذا لم تكن الشرطة،

فالخيار هو إقامة وحدات خاصة غير عسكرية لمكافحة الإرهاب تحت إمرة أجهزة الأمن للدولة. أم أن هذا كله ليس بذي صلة، بل إن التعامل مع الإرهاب يجب أن يكون بنفس الطريقة بغض النظر عن المصدر أو أي عامل آخر؟

ومـــع ذلـــك، فـــثمة عـــوامل أخرى يمكن أن تؤثر على قرار ما، إذا كان سيستخدم الجيش. ما هي المجموعة التي يأتي منها الإرهاب وما هو نوعه؟ مثلا: حركة وطنية أو حركة تحرر أو صراع ثقافي أو ديني أو متطرفون؟

وهل أن الدولة هي الهدف أم أنها تستخدم كطرف ثالث؟

وهـــــل يجـــب عـــدم التمييز بين مـــاذا يستطيـــع الجيش أن يفعل ومـــا يتوقـــع منه أن يفعله؟

وهل أن نوعًا من الإرهاب هو تهديد للقانون والنظام؟

ومن هو المسئول عن حفظ القانون والنظام؟

وهل يجب ألا يكون الجيش معينًا لقابلية مكافحة الإرهاب؟

وإذا كـــان هناك تهديد لممتلكات دولة ومواطنيها في بلد ثالث فكيف تضمن ســـلامتهم؟ فهـــل توافق الدولة على أن تصبح الدولة المضيفة المسئولة عن اتخاذ الأفعال المطلوبة أم أنها تقوم بنفسها بذلك؟ إن الاتجاه هو أن تقوم بذلك بنفسك إن كـــنت قـــادرًا على تحمله. ومما لا شك فيه أن قوات خاصة عسكرية هي المدربة لهذه المهمات – والتي تقع تحت عنوان عمليات غير تقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، فهـــناك اتفاقـــيات ثنائية تسمح باستخدام وحدات عسكرية في كل من البلدين. وإذا كان الجيش قد تأسس للدفاع ضد هجوم تقليدي فقط، فإن وجود أي نوع من القوات الخاصة يصعب تبريره. وفي الحقيقة أن القوات الخاصة موجودة في أغلب القوات المسلحة التقليدية وتستخدم في مهمات غير تقليدية متنوعة.

والعديـــد من الجيوش الإفريقية هي شبه عسكرية بتكوينها ووظيفتها لأسباب عديـــدة وتنفذ مهمات شرطة متنوعة. وهذا يجعل منها خيارًا منطقيًا لهذه المهمة. فكلفة إنشاء منظمة أخرى متخصصة للقيام بهذه الوظيفة ستواجه قيودًا مالية جمة.

القدرات

إن الجـــيوش تقليدية بتكوينها، أي أنها تتكون وتجهز وتدرب لمواجهة تهديد تقلـــيدي نابـــع من وراء الحدود. وإن مهمتها الرئيسية أو مسئوليتها هي أن تكون رأس رمح حملة الحفاظ على بقاء البلاد.

وفـــي حـــيازة الجيش عدد من المنظومات والقدرات يمكن أن تستخدم لمنافع الدولـــة وهي تشمل: شبكة متطورة وواسعة للاستخبارات، وقابلية حرب إلكترونية، وأجهـــزة اســـتطلاع واستكشاف، وقوة نيران تفوق أي طرف آخر في داخل البلاد، وأفرادًا مدربين يمكن استخدامهم في عمليات، واتفاقيات دولية تمهد السبيل للتعاون.

ومـــع ذلـــك، فهـــناك احتمال قيام نزاع بين الجيش وبقية الأجهزة، خاصة خـــلال العمليات الداخلية. وتاريخيًا، فقد استخدم الجيش علـــى نطاق واســـع في حـــالات "عملـــيات أخرى غير الحرب"، وقـــد استخدمت العمليات العسكرية مع عملـــيات أخـــــرى مـــنها: عملـــيات مـــساعدة السلام، وحراسة صيد الأسماك، والمساعدات الإنسانية.

الملخص

تاريخـــيًا، لقد استخدم الجيش في محاربة الإرهاب بدرجات كبيرة وصغيرة وبـــدرجات متفاوتة من النجاح. وقد استمر هذا الاتجاه، ويبدو أنه يحظى بالقبول العـــام. ووعـــندما لا تتوفـــر الموارد أو أن استخدام الجيش لم يجد التأييد تشكل مـــنظمات خاصـــة. وقـــد تكونت هذه المنظمات في إطار الأمن الداخلي وأجهزة

تطبيق القانون، ولكنها كقوات خاصة. وللجيش قابلية يمكن الانتفاع بها في مجال مكافحة الإرهاب دون تأثير كبير على دوره الرئيسي. وإن اتفاق تفاهم واتفاقيات دفاعية بين الدول يمكن أن تعطي الآلية للتعاون في أعمال مكافحة الإرهاب، وإن تبادل المعلومات الاستخبارية ربما له الأهمية الأكبر.

مقترح

إن أي تهديد لأمن الدولة أو مواطنيها يجب أن يعالج على المستوى الوطني. وأن أي أفعال ضد تهديد إرهابي يجب أن تكون منسقة ما بين الأجهزة الداخلية. ويجب أن تكون المعلومات الاستخبارية شراكة، ويجب أن يكون التخطيط وصناعة القرار والتنفيذ مشتركًا وبأسلوب منسق وتعاوني.

وبسبب طبيعة الإرهاب الدولي، فإن أطر التعاون مطلوبة على المستويين الإقليمي والدولي لتبادل المعلومات الاستخبارية وتقديم المساعدة المتبادلة.

ومع أن للجيش مساهمة رئيسية يمكن أن يقدمها، إلا أنه يجب ألا يكون المؤسسة المتصدرة. وقد يتولى في بعض المشاهد الدور القيادي، ولكن يجب تشخيص تلك المشاهد بعناية شديدة وتحدد بمعايير ما هو المطلوب تحقيقه.

مصادر الفصل العاشر

1) Arreguin-Toft, Ivan, "How the Weak Win Wars" in International Security, Vol. 26 No. 1 (Summer 2001).

2) Corbett, Robin, "Guerrilla Warfare: From 1939 to the Present Day", Orbit (1986).

3) De Jager, J.M, "Conflict in Africa South of the Sahara: Typology and Characteristics" – paper. (November 2002).

4) Dunnigan, James F, "How to Make War" (3rd Ed) William Morrow and Co. (1993).

5) Du Plessis, Louis and Hough, Mike, "Protecting Sub-Saharan Africa: The Military Challenge", HSRC Publishers (1999).

6) Du Toit, Ben, "Asymmetry and Non-linearity in African Conflict" - paper. (October 2002).

7) Ferguson, Gregor, "Elite Forces Gain Ground" in Defense News (23 April 2003).

8) Friedman, Col. Richard. S, et. al., "Advanced Technology Warfare", Salamander (1985).

9) Lang, Walter, "The World's Elite Forces: The Men, Weapons and Operations in the War against Terrorism", Salamander (1987).

10) Lloyd, Richmond M, et. al (National Security Decision Making Dept) "Strategy and Force Planning" (2"° Ed) Naval War College Press (1997).

11) Pugliese, David, "Canada to Boost Size, Scope of Anti-terror Unit" in Defense News (23 April 2003).

12) Thompson, Sir Robert, et al, "War in Peace: An Analysis of Warfare from 1945 to the Present Day", Orbis (1986).

11 الفصل الحادي عشر

التحرر والعلمانية
هدفان لا يتوافقان بعد أحداث ١١ سبتمبر

(فردريك فولبي)

الفصل الحادي عشر

التحرر والعلمانية

هدفان لا يتوافقان بعد أحداث 11 سبتمبر

فردريك فولبي[1]

لقد وقعت العديد من الدول الإفريقية بصورة عامة وشمال إفريقيا على وجه الخصوص في ما أطلق عليه حلقة عنيفة من الديمقراطية الزائفة. وفي وسعنا استعارة فكرة الديمقراطية الكاذبة من أدبيات الديمقرطة واستخدامها لوصف خصوصية سمات النظام الدولي بعد 11 سبتمبر[2]. وفكرة الديمقراطية - الكاذبة تصف نظامًا سياسيًا يبدو كأنه ديمقراطي ليبرالي دون أن يكون كذلك. والمنطق الوظيفي لهذا النظام هو أن بمحاكاة الديمقراطية فإن السلطات المكتسبة فيها مزايا خاصة لا يمكن تحقيقها بدونها، أي إما أن يكون النظام ديمقراطيًا كليًا أو تسلطيًا كليًا. وفي نقد قوي "لبراديم الديمقرطة" يزعم توماس كارثورز أن "التفكير بوجود منطقة وسطى حذرة وصعبة بين الالتزام التام بالديمقراطية والديكتاتورية السافرة هو الحالة الواقعية السياسية الأكثر شيوعًا في كثير من البلدان في الدول النامية وعالم ما بعد الشيوعية. وأن هذه الحالة ليست نوعًا خاصًا يمكن تحديده بمعيار؛ لكونها ليست من هذا الصنف أو ذاك، إنها حالة الواقع الاعتيادي لكثير من المجتمعات"[3].

لماذا لفكرة الديمقراطية الكاذبة صلة مهمة بدراسة معضلات الأمن وقضايا الإرهاب؟ وماذا تضيف لوجهات النظر حول مكافحة الإرهاب والعلمنة التي تقدم معلومات إلى صناعة القرار اليوم؟ وفي واقع الحال، إن وجهة النظر هذه تعطي مجموعة مرجعيات وتفهم؛ كي نبدأ بإعادة التفكير في منطق السياسة

الليبرالية والديمقراطية في مواجهة التهديدات لأمن الدولة. ففي النقاش الجاري في أوروبا والولايات المتحدة حول العلمنة اتضح كم هي صعوبة فصل المشكلات الأمنية العملية عن قضايا المنظمة الاجتماعية والسياسية في هذه الأوضاع الليبرالية – الديمقراطية[4].

ويبدو أن مضمون الرسالة الصادرة من السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة في أوروبا والولايات المتحدة، بعد أحداث 11 سبتمبر، هي أن فرض القيود على الحقوق السياسية والحريات المدنية لا يؤشر بالضرورة إلى حركة تكتيكية من طرف السلطات التي ستتبع لدعم نظام ذي عقلية سلطوية. وإنما على العكس من ذلك يقال إنها حالة من الخصائص الجوهرية للحكم الرشيد الذي يهدف للحفاظ على وتقدم مبادئ سياسية ليبرالية – ديمقراطية خاصة. ويذهب صناع السياسة هؤلاء إلى الضد من نقادهم الأحرار أو الليبراليين بأن السلطات الجديدة الممنوحة لأجهزة الأمن والتشريعات والقوانين-مثل قانون المواطنة في الولايات المتحدة-جاءت بغية صد الإرهاب، وأنها تقيد مؤقتًا بعض الحريات المدنية من أجل حماية حريات سياسية ومدنية مهمة واقعة تحت تهديد الإرهاب المباشر والقاتل. ومع ذلك، فكما صرح روبرت مويلر، رئيس مكتب الاستخبارات الفيدرالية، في يونيو 2003 في مؤتمر اتحاد الحريات المدنية الأمريكية، بأنه حتى في مثل هذه الأوضاع الاستثنائية تكون أجهزة الأمن واعية بصورة تامة لمسئوليتها الأخلاقية والمدنية. ويعترف بأن "مكتب الاستخبارات الفيدرالية سوف يحكم عليه ليس بمعيار كيف يربك ويردع الإرهاب وحسب، بل كيف نحمي الحريات المدنية والحقوق الدستورية لكل الأمريكيين، بما فيهم أولئك الذين يريدون بنا سوءًا. يجب علينا أن ننجز الأمرين كي تنعم الأجيال القادمة بحياة فيها "أمان" و"حرية"[5].

إن استحداث مثل هذه الدرجة العالية من الثقة ربما يكون أمرًا جيدًا في ديمقراطيات عريقة، ولكن ماذا يعني هذا بالنسبة للدول الإفريقية والمسلمة التي يصفها هؤلاء الممثلون والسياسيون في البلدان الديمقراطية بإنها أنظمة ديمقراطيات كاذبة[6]. وهناك في دراسات الديمقرطة فكرة مقبولة، فحواها أن الخطاب السياسي الليبرالي – الديمقراطي في هذه الديمقراطيات الزائفة يستخدم في الأساس للتغطية على الحكم السلطوي[7]. وعندما نترجم هذه الفكرة في لغة السياسة الدولية وممارستها، فإنها تعني أن هذه الدول وحكوماتها ستبقى تحت ضغوط محلية ودولية شديدة لكي تدمقرط وتتحرر وتتعلمن دفعة واحدة. وخلال سبعينيات القرن العشرين – منذ نهاية الحرب الباردة – مارست القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأساسية في المسرح الدولي ضغوطًا ما بين معتدلة وشديدة على حكومات في إفريقيا والعالم الإسلامي؛ لتتأكد من أنها أخذت بالمبادئ السائدة في الديمقراطية والديمقرطة. ولم تستبعد هذه المطالبة كليًا بعد أحداث 11 سبتمبر، بل إنها عززت بمطالب جديدة من أجل قدر كبير من العلمنة في النظام الاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي.

ومن وجهة نظر الديمقراطيات الغربية، فإن استراتيجية تقدم الديمقراطية ذات معنى في الوقت الحاضر؛ لأنها تبدو للناظر أفضل فرصة للمدى البعيد لتقليل الصراعات الدولية، وهي تقييم يقوم افتراضًا على نتائج دراسات "نظرية سلام الديمقراطية"، وفحواه أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض[8]. ولكن اعتبارات ما بعد أحداث 11 سبتمبر للمدى القريب أصبحت جزءًا من الواقع؛ فقدمت أولوية استراتيجية أخرى، وهي التأكد من أن الدول الضعيفة يجب أن لا تسمح للمنظمات الإرهابية الدولية باستخدام أراضيها للتخطيط والتنسيق لشن هجمات على المصالح والمواطنين الغربيين. ومع ذلك، فما زال هناك توتر مهم

بين عملية الديمقرطة وعملية التحرر من جهة، ورصد ومراقبة نشاطات الحركات الاجتماعية والسياسية القمعية من جهة أخرى.

وواحدة من نتائج هذه الحالة في العلاقات أن أهداف السياسة الخارجية للدول الديمقراطية الليبرالية الغربية تسعى إلى تحقيق وضع وسطي يُدعى فيه إلى مبادئ تقوم على الخيارات والقيم الديمقراطية، بينما يُدعى إلى تحفظات على أساس الاضطرار في قضايا الأمن. وخير مثال لتوضيح هذا الأمر هو الاستراتيجية القومية للأمن القومي للولايات المتحدة الصادرة في عام 2002. فتقول الاستراتيجية دون تحفظ: "يجب على أمريكا أن تقف وقفة صلبة من أجل مطلب حرمة الإنسان الذي لا نقاش فيها، وحكم القانون والقيود على السلطة المطلقة للدولة، وحرية الرأي وحرية العبادة"[9]. ولكن هذا البيان الصريح للنوايا سرعان ما يخفف بالقول: "ومن الممكن تحقيق هذه المطالب بطرق عدة". وفي واقع الحال، فإن اللاعبين السياسيين والحكومات في إفريقيا وفي العالم الإسلامي تُركوا ليفسروا ما هي هذه المطالب الدولية الغامضة وماذا تعني بالنسبة لهم ولدولهم. بكل تأكيد، فإن نظرة إلى المحتوى الدولي لبيئة ما بعد أحداث 11 سبتمبر توحي بأن الحاجة إلى التعاون الأمني هي القوة الدافعة لأغلب المبادرات في السياسة الخارجية. وتجعل هذه الحالة تفسير هذه المطالب مثل الديمقراطية والحرية والعدالة تفسيرًا من أوسع الأبواب. وقبل أحداث 11 سبتمبر لم يأخذ أحد ملاحظة الرئيس الجزائري حينها الجنرال الأمين زروال الذي أوضح أن النظام السياسي الذي أقامه الجيش بعد انقلابه الدستوري في 1992، حيث قال: "إن هذا النوع من الديمقراطية هو ما يتطلع إليه الجزائريون حقًا"[10]. وكذلك، فإن القليل حملوا كلام الجنرال الباكستاني برويز مشرف-الرئيس الباكستاني-محمل الجد حيث قال بعد بضعة أيام من انقلاب 1999: "هذا ليس حكمًا عرفيًا، بل طريق آخر للديمقراطية"[11]. ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر أخذت هذه الصور للديمقراطية

بوســائل أخــرى على مأخذ الجد واستخدمت في الخطاب السياسي وعمليًا لتجديد وتعزيز التعاون الدبلوماسي والأمني في الحرب على الرهائن. وميزت إدارة بوش الــنظام الجزائــري لامتياز تعاونه ضد الإرهاب، فقد أوضح ويليم بيرنز، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى، بأن أمام الولايات المتحدة "الكثير لتــتعلمه مــن الجزائر في أسلوب محاربة الإرهاب"، وأن التعاون بين البلدين قد تعــزز فــي المجــالات الاقتــصادية والأمنية بما فيها تقديم المساعدة العسكرية الأمــريكية إلى الجزائر(12). وفي نفس الاتجاه، فقد أوضح الرئيس جورج بوش أن لــدى الــرئيس مــشرف نظــرة متطورة "لرؤية باكستان مجتمعًا إسلاميًا تقدميًا وعــصريًا وديمقراطيًا"(13). وفي مثل هذه الظروف رأى الرئيس الأمريكي إسقاط العقوبات العسكرية والاقتصادية التي كانت فرضت على الباكستان من قبل الإدارة الــسابقة فــي أعقاب حيازتها على أسلحة نووية على أساس أن هذه العقوبات "لن تكون في صالح مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة"(14) .

إن الــذي تغيــر بعد أحداث 11 سبتمبر هو ليس وقوع تحالف غريب بين الــسياسة الداخلية والخارجية، بل ولا تغيير في الممارسات على المسرح الدولي، وإنمــا أن اللاعبــين السياسيين في الغرب وفي الدول النامية يحملون محمل الجد الفكرة القائلة بأن بعضًا من الأهداف الليبرالية الديمقراطية ربما يجب تأمينها بالقوة ولــيس بالرضــا. إن هــذا القــول هو إعادة صياغة للرأي القائل-بشأن الحالة الداخلــية-حيث إن بعضًا من الحريات المدنية والسياسية يعطل مؤقتًا لتأمين بقاء حــريات أخرى ليبرالية أكثر حيوية. وعلى العكس من توضيح الحريات المدنية، فــإن العناصر الداخلية والدولية المتفاعلة لها تأثير مباشر على إعادة تنظيم النظام السياسي. وإن النتائج الفعلية والمحتملة لإعادة تنظيم الأمن الداخلي والدولي تكون أكثــر وضوحًا عندما تقدم الاعتبارات الداعية إلى إعادة التنظيم في قاموس لغوي مــن نظــريات الاعتمادية في النظام العالمي. والفكرة هي أن تقوية سلام ليبرالي

ديمقراطـــي عولمـــي ربما يكون من الأفضل عندما يقدم بصيغة نظام عالمي شبه اســتعماري، بدلا من عملية تنظيم سياسي مستقل محليًا[15]. وجوهر الأمر هو أن هــذه العملــية لإعــادة تنظيم العالم تقوم على فرصة أنه يساعد على تقليص شأن الديمقــراطية فـــي المحــيط-بمعنـــى الدول الديمقراطية-وتعزيز الديمقراطية في المركز-بمعنى الأمن-.

وفي هذا السياق، فإن على اللاعبين السياسيين في إفريقيا والعالم الإسلامي أن يعيدوا النظر بالآثار المحلية للتوتر بين الديمقرطة والعلمنة من وجهة المصالح العالمــية. ومن مستوى معين، فإن اعتباراتهم الأمنية هي تحريك للتكتيك الواقعي الــذي كـــان قد شاع في العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة. ومع ذلك، فهناك الكثيــر مـــن الصلات الوسطية غير الدولية تقوم بين التهديدات الداخلية والدولية للأمـــن فـــي بيـــئة ما بعد أحداث 11 سبتمبر[16]. وفي الواقع أن الخطر المباشر بالنـــسبة للاعبـــين الأساسيين الدوليين لم يعد في أن بعض الدول قد تقع في أيدي الآخـــرين؛ وذلك لأن دوائر صناعة القرار تبين أن هذه المشكلة يمكن "ترتيبها"- علـــى المدى القريب على الأقل-بتدخل عسكري كما وقع في أفغانستان والعراق. وعوضـًـــا عـــن ذلـــك، فإن الخطر الكامن هو أن جهود الحكومات لتحقيق الأمن الداخلـــي والسعي وراء هذه الحرب العالمية على الإرهاب-التي تقودها الولايات المتحدة-يمكن أن تزيد من درجة التوترات الداخلية بين الجماعات الإثنية والدينية، وبـــذلك تـــسهل الطريق أمام جهود تجنيد الجماعات الراديكالية الإسلامية[17]. إن تهديد الإرهاب المتولد عن الجماعات الإسلامية في العالم يقدم في الإعلام الغربي ويترجم إلى مبادرات سياسية تغذي المدركات السلبية لكل من المجتمع والحكومات الغـــربية والمجتمعات الإسلامية المهاجرة عن بعضها البعض[18]. وفي هذه الحالة يـــصبح المحـــيط والمركز غير مميزين من حيث المعايير الجيواستراتيجية. وإن "الفجـــوة في الأمن الداخلي"، التي يزعم أنها تتزايد بمعدل سريع في الديمقراطيات

الغربية وبقية الدول في العالم، سببها إعادة تنظيم تهديدات الأمن هذه في الشبكات عبر الدول وليس في الوحدات في داخل كل بلد. ومع ذلك، فإن استجابة الحكومات لهذه التهديدات الجديدة جاء على مستوى التعاون بين الدول[19] .

وهكذا فإن من نتائج هذا التعاون المتجدد بين الدول في مسائل مكافحة الإرهاب هي: زيادة العمليات البوليسية عبر الدول، وإلقاء القبض، والإبعاد، ومطاردة الإرهابيين الإسلاميين المشتبه فيهم. ومع هذا، فعدد من المتغيرات من الممكن أن يضعف الرأي القائل بأن التعاون المتزايد ينقص من نشاطات المنظمات الإرهابية. أولا: لأن هذا النجاح المتزايد الظاهري يمكن أن يعكس زيادة في النشاطات الإرهابية عبر الدول، في الوقت الذي يبقى فيه معدل النجاح الحقيقي غير متغير. ثانيًا: إن معدل نجاح متزايد قد يتساير مع تخفيض المستوى الذي يصبح بعده الشخص أو الجماعة يعتبر تهديدًا إرهابيًا. ثالثًا: أن هذه الظاهرة يمكن أن تكون محصلة جانبية لجهود حكومات تحاول تسجيل نقاط سياسية داخلية بتصنيف الأشخاص والمنظمات المعارضة لها بالإرهابية .

إن الأمر الذي مازال يتطلب البحث مفهوميًا وإفريقيًا هو ما مدى تأثير هذه الأشكال التقليدية للتعاون الدولي في مواجهة أشكال جديدة من الإرهاب الإسلامي عبر الدول؟ وربما الأكثر أهمية هو ما الذي سيبقى خارج قابلياتها؟ وواحد من مصادر المحددات لفاعلية مثل هذا التعاون الدولي هو-مرة أخرى-التوتر بين الديمقرطة والتحرر من جهة، وإطار الأمن المرسوم لمكافحة الإرهاب من جهة أخرى. ولسوء الطالع، فإن صناع القرار يمكن أن يكونوا متحمسين لتفسيرات عديدة لعملية الإرهاب التي تخفي هذا التوتر. إن مشكلة الإرهاب-كما يقال-تنبع في الأساس من حقيقة أن بعض الناس مجرد لا يعرفون ممارسة حرياتهم السياسية والمدنية. ومن ثم، فإن الحل للإرهاب-وبقية أشكال العنف-يمكن توقعه بالقول: إن المؤسسات والمهارات الليبرالية الديمقراطية والعادات ستُزال من طريقها كل

ممارســة أو اتجاه غير ليبرالي قد يقود إلى سلوك عنيف. إن الديمقراطية-حسب قــول ريتشارد هاس، رئيس دائرة التخطيط والسياسة في إدارة بوش-"تقوم على الــناس المتطلعين والمثقفين. إن التعليم يمكن الناس من أن يعرفوا حقوقهم وكيف يمارســونها"[20]. وإن المشكلة في طول وعرض العالم الإسلامي هي أنهم "حققوا تقدمًا ملحوظًا في تقدم التعليم، ولكنهم لم يحققوا عملا جيدًا في خلق شعوب تقــرأ جــيدًا". بعــبارة أخــرى، لو كان سكان العالم الإسلامي قد ثقفوا صحيحًا، لكانت مــستويات العــنف الداخلي والدولي قد انخفضت بشكل حاد. وهذه فكرة مشجعة، ولكــن بالنظــر إلى سجل العديد من الإرهابيين الإسلاميين المشتبه فيهم والملقى القــبض عليهم في دول غربية منذ أحداث 11 سبتمبر سيجد المرء أن العديد منهم قــد أمــضوا جــزءًا طويلا من حياتهم-إن لم نقل كل حياتهم-في الديمقراطيات الغربية[21]. إذن، إذا كانت الثقافة المدنية-أو غيابها-هي مصدر المشكلة، فأي نوع من الثقافة المدنية خاطئة في هذه الحالة؟

ومــن الواضــح، أنــه ليــست هــناك حلول سهلة ومباشرة لأي من هذه المــشكلات. وإن الحالة التي تبدو هي أن محاربة النوع الجديد من الإرهاب بدافع ديــني-الذي هو في تصاعد منذ أحداث 11 سبتمبر-تتطلب مفهومًا جديدًا ووسائل عملية جديدة. وهذه الآليات هي الاستراتيجيات والسياسات التي لا يمكن أن تكون مــن الإمكانــات الــسابقة التــي كانــت لدى الدول لمكافحة الإرهاب ومقارنتها بالنــشاطات الإرهابــية التــي تطــورت منذ أحداث 11 سبتمبر، والتي ترينا أن الــشبكات الإرهابية عبر الدول المعاصرة قادرة على التعامل مع أشكال "الأمننة"، بــل إنها توظفها لصالح أغراضها الدعائية. ولمعالجة هذه المشكلة يجب أن تكون الاســتجابة الأمنــية أبعد من الاستجابات التقليدية للدولة في وجه تهديدات أمنها. وهــذا لا يعنــي أن الدولة لن تكون اللاعب الرئيسي في مكافحة الإرهاب، ولكن يعني أن هناك قيودًا على ما تستطيع أن تفعله الدولة بصفتها دولة في هذا الكفاح.

فالدولـــة لهـــا أولـــوياتها-بقاؤهـــا الـــسياسي ورخاؤهـــا الاقتصادي وشرعيتها الأيديولوجية-والإرهـــاب مهما كان قضية تثير المصاعب، فإنه بالضرورة يحتل المرتبة الثانية في هذه الأولويات ذات المرتبة العالية في كل حال. وتختلف أنساق هـــذه الأولـــويات عند كل الدول سواء كانت من الدول الإفريقية النامية أو العالم الإسلامي أو الديمقراطيات الغربية المرفهة. كما يختلف التعامل مع التوترات بين "الأمنـــنة" وبقـــية أهداف الدولة مثل الديمقرطة والتحرر في كل حالة، وهو الأمر الـــذي يجعـــل تكـــوين جبهة دولية موحدة لمكافحة الإرهاب هدفًا مستحيلا للدول منطقيًا وعمليًا[22]. وبقدر ما للأمر من صلة بأمن الإنسان فينبغي تطوير ردود فعل اجتماعـــية علـــى مـــستوى مـــا فوق الدولة وما دونها؛ لتخفيف الوطأة المباشرة للنشاطات الإرهابية، وكذلك النتائج السلبية الناتجة عن قصور استجابة الدولة. أما ماذا ستكون عليه هـــذه الإجراءات الاجتماعية؟ فمازال الأمر غير محسوم، ولكن الغريب في الأمر أنها سوف تنمو بسبب المنطق الدولي ذاته الذي يقوي التحديات الإرهابية المعاصرة.

1) Assistant Professor, University of Bristol.

2) See Larry Diamond, 'Thinking about hybrid regimes'. Journal of Democracy 13 (2) 2002, pp.21-35; David Collier and Steven Levitsky, 'Democracy with adjectives: conceptual innovation in comparative research', World Politics 49, April 1997, pp.430-451; Frederic Volpi, 'Pseudo-democracy in the Muslim world: meaning, rationale and prospects', available at www.psa.ac.uk/cps/2003/ Frederic%20Volpi.pdf

3) Thomas Carothers, 'The end of the transition paradigm'. Journal of Democracy 13 (1) 2002 pp. 5-21.atp.18.

4) See Michael C. Williams, 'Words, images, enemies: securitization and international polities'. International Studies Quarterly 47 (4) 2003, pp.511-531; Didier Bigo, 'Internal and external securitizations in Europe', in M Kelstrup and MC Williams (eds.) International Relations Theory and the Politics of European Integration (London: Routledge, 2000), pp.142-168.

5) إننا نعيش في زمن خطــر، ولكننا لسنا أول جيل في الأمريكتين يواجه تحديات لأمــنه. وكما هو حال الذين سبقونا، فإننا سوف نقيم من قبل الأجيال القادمة من خـــلال كــيف نستجيب لهذه الأزمة. وبهذا لا أعني إذا كنا سنربح الحرب على الإرهـــاب، لأنني اعتقد أننا سوف نربحها، ولكن أيضًا نحن سنؤمن لمواطنينا، ونحـــن نخـــوض الحرب، الحريات الأساسية التي نحارب من أجلها. إننا نسعى لمنع "تسلط الأغلبية" من تحطيم حرياتنا الأساسية. وعندما نحارب الإرهاب فإننا نسعى لمنع "تسلط الأقلية" من تحطيم حياتنا.

available at

http://www.fbi.gov/pressrel/speeches/speeches.htm

6) See Freedom House survey 2003, available at

http://www.freedomhouse.org/research/index.htm

7) وربمـــا هـــناك مشـــكلة أخــرى إذا صدقنا ما جاء في كتابات فريد زكريا في الديمقراطية غير الليبرالية، لأن هذه الدول ليست ديمقراطيات غير ليبرالية الآن، بل حتى إذا كانت قد أخذت بالديمقراطية فإنها لن تعتلي هذه المنزلة، بل ستصبح ديمقراطيات غير ليبرالية.

8) On the merits and demerits of the democratic peace argument see the contributors to Democracy, liberalism, and War: Rethinking the Democratic Peace Debate, T. Barkawi and M. Laffey (eds.) (Boulder CO: Lynne Rienner, 2001).

9) United States of America, The National Security Strategy of the United States of America, The White House, Washington DC, September 2002, p.3.

10) Quoted in Frederic Volpi, Islam and Democracy: The failure of Dialogue in Algeria London: Pluto Press, 2003), p.87.

11) Musharraf's speech is available at http://news.bbc.co.uk/l/hi/world/ monitoring/477829.stm

12) Quoted in the International Herald Tribune, 10 December 2002.

13) Remarks by President Bush and President Musharraf of Pakistan in Press Availability, The Cross Hall, February 13, 2002, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/02/20020213-3.html

14) Presidential Determination No. 2001-28, 22 September 2001, and Presidential Determination No. 2001-31, 28 September 2001, availableat

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010922-4.html,and http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010928-16.html

15) For an interesting take on new 'empires', see Tarak Barkawi and Mark Laffey, 'Retrieving the imperial: empire and international relations'. Millennium, 31 (1) 2002, pp.109-128, and 'The imperial peace: democracy, force and globalization', European Journal of International Relations 5 (4) 1999, pp.403-434.

16) See Bigo, 'Internal and external securitizations in Europe'

17) See Volpi, Islam and Democracy.

18) See M. Welch, 'Ironies of social control and the criminalization of immigrants'. Crime. Law, and Social Change 39 (4) 2003, pp.275-318

19) Y. Alexander, Combating Terrorism: Strategies of Ten Countries (Ann Arbor MI; University of Michigan Press, 2002)

20) Remarks to the Council on Foreign Relations, Washington DC, 4 December4, 2002 availableat http://www.state.gov/s/p/rem/15686.htm

21) See United States Department of State, Patterns of Global Terrorism 2002 (Washington: Department of State Publication, 2003)

22) For an illustration of these difficulties in the much narrower context of the Euro-Mediterranean Partnership, see Richard Youngs, 'Strengths and weaknesses in the evolution of European political aid', and Frederic Volpi, 'Regional community building and the transformation of politico-cultural oppositions', papers presented at the 2nd general conference of the European Consortium for Political Research (ECPR), Marburg, Germany, 18-20 September 2003, available at http://www.essex.ac.uk/ECPR/events/generalconference/marburg/participanLsearch.aspx

12 الفصل الثاني عشر

خطة دولية لمكافحة الإرهاب: إشراك إفريقيا

(غارث ويتي)

الفصل الثاني عشر

خطة دولية لمكافحة الإرهاب:

إشراك إفريقيا

(غارث ويتي)(1)

ما هو الإرهاب؟

لقـــد واجهـــت المجتمعات الإرهاب لفترة طويلة من التاريخ، واتخذ الإرهاب أشـــكالا مخـــتلفة عبر هـــذه الفترات، كما أن أسبابه ودوافعه كانت مختلفة أيضـــاً. والـــيوم نواجه الإرهاب مـــن جماعات مختلفة، بالإضافة إلى تلك المدفوعة بأسباب سياســـية. ومنذ زمن عندما كان يراد تعريف الإرهاب كان لابد من وجـــود شـــرط سياسي آمـــر، ولكن مع تداخل الحدود بين الإرهاب المدفوع سياسيًا وبين المـــدفوع إجـــــراميًا، فـــإن هناك حجة قوية لتأييد الفكرة القائلة بأن استخدام أساليب الإرهاب، ولـــيس الهدف الرئيسي لفرد أو جماعة، هو الذي يحدد تصنيف فعل، بأنه إرهابـــي. ومـــن ثم، يمكن أن نعرف الإرهاب بأنه: *الاستعمال الفعلي أو التهديد باستعمال عنف متطـــرف ضـــد الـــسلطة أو الـــسكان سعيًا لتحقيق تغيير من قبل أفراد أو جماعات أو منظمات أو حركات.*

الإرهابي مقابل المقاتل من أجل الحرية

عـــندما نناقش الإرهاب هناك ضرورة–لا تبدو واضحة أحيانًا، توضيح أن فكـــرة "أن الإرهابي في نظر رجل هو المقاتل من أجل الحرية عند الآخر"، ولكن في مقابل ذلك عندما تُستخدم طرق الإرهاب، فإن من سيستخدمها يصبح إرهابيًا. ولا شـــك أن هذا الموقف يسبب مشاكل عندما يعتقد أن وسائلنا لمحاربة الإرهاب تفضي إلى عدد غير مقبول من الضحايا المدنيين، أو أن الأسلحة المستخدمة مبالغ

فـيها والأساليب وحشية. كما أن هناك افتراضًا بأن القتال ضد نظام قمعي وغير مقـبول شعبيًا يعفي المقاتلين من أن يوصفوا بالإرهابيين، بينما المعارضة العنيفة من قبل قوات غير نظامية لحكومة تحظى بتأييدنا تعتبر إرهابًا.

الشرعية

مـن الممكـن السعي وراء أهداف مشروعة-مثل الدولة-من خلال وسائل إرهابـية غير شرعية، ولكن المجتمع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر ليس مستعدًا لتأيـيد مـثل هـذا الفعل أو التغاضي عنه. وفي الحقيقة أن "الحرب العالمية على الإرهـاب" قد شهدت إذعانًا من طرف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وآخرين بـشأن الطـرائق التـي اسـتخدمتها روسيا في محاربتها للشيشان. وحتى الوقت الـراهن، لم تنتقد الولايات المتحدة استخدام إسرائيل لـ (IDF) ضد الفلسطينيين، وقـد اسـتغلت دول أخـرى منافع التحالف مع الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر لتنقض على المعارضين دون إثارة انتقادات وزارة الخارجية الأمريكية.

وتستخدم كذلك وسائل غير مشروعة لتحقيق أهداف غير مشروعة، كما هو واضح من تطلعات القاعدة لإقامة خلافة أصولية على حساب الحكومات الإسلامية والغربية وإرادة شعوبها.

الأصولية

لقـد اسـتكمل ابـن لادن الأمـرين معًا المقاتل من أجل الحرية والمعايير الإرهابـية، عـندما قاتل ضد الروس في أفغانستان، والآن يقاتل ضد أولئك الذين يقفـون عثـرة في طريق إقامة خلافة إسلامية أصولية. إن الأصولية تحتاج إلى توضـيح أيضًا، وإذا كان لابد من ربطها بالإسلام، فهذا لا ينفي وجود أشكال من الأصـولية الدينية مثل المسيحية واليهودية والهندوسية والسيخية وغيرها، وكذلك

فإن الأصولية ليس بالضرورة أن تقترن دائمًا بالتطرف الديني، ولكن بقدر ما أنها تولد عواطف قوية فإن الآراء تتكون بالتفسيرات والمدركات.

مكافحة الإرهاب ومقاومة الإرهاب

إن الوقوف في وجه الإرهاب يعني نوعين واسعين من الأفعال هما؛ مقاومة الإرهـــاب ومكافحـــته. وتستخدم مقاومة الإرهاب أساليب هجومية، بينما تستخدم الثانـــية قابليات دفاعية. ولكن في الحقيقة إن النوعين متبادلان في أغلب المجالات باستثناء الساحة الأكاديمية. وهكذا، فإن أجهزة الشرطة لكي تقوم مكافحة الإرهاب تـــستعين بتقنيات دفاعية لحماية المجتمعات، وتقوم أيضًا بعمليات هجومية لتحقيق هذا الهدف نفسه. وبالعكس، فإن الوحدات العسكرية التي تقع عليها مسئولية القيام بعملـــيات هجومـــية ضـــد الإرهاب تنفذ أيضًا مهمات دفاعية، ليس كجزء مكمل لحماية القوات، بل من أجل آمان وأمن المجتمع الواسع.

ويمكـــن تعريف مقاومة الإرهاب بأنها استخدم الوسائل الهجومية والدفاعية لتقلـــيل أثر استخدام،أو التهديد باستخدام،العنف المتطرف ضد سلطة أو سكان طلبًا لتحقيق تغيير.

الإرهاب القسري مقابل الإرهاب الكارثي

لقـــد تعرضت دول عديدة خلال العقود الماضية لحملات إرهابية. ويبدو أن أغلبية هذه الحملات انطوت على إرهاب قسري أو إرهاب مشروط، عندما تقارن خطأ مع هجمات القاعدة المشار إليها "بالإرهاب القديم". ويشمل الإرهاب القسري كل أو بعض العناصر الآتية:

1. هدف وطني.
2. أثر محلي.

3. غياب ثقافة الانتحار.

4. التمييز في الأهداف.

5. قيود ذاتية.

6. أسلحة تقليدية.

7. هدف يمكن تحقيقه عمومًا.

8. موقف تفاوضي.

ويمثل الجيش الجمهوري الأيرلندي الخصائص الأساسية للإرهاب القسري في تكييف الهدف الأصلي لقيام أيرلندا الاشتراكية الموحدة، وكذلك في التحول من الهجمــات بدون تمييز إلى استهداف قوات الأمن والسياسيين والأهداف التجارية، واســتخدام الأســلحة الخفيفة والمتفجرات وتسوية يتم التفاوض بشأنها، وكذلك في إعطاء تحذيرات مؤقتة ودقيقة في كثير من الحالات لتسمح بالإخلاء من أجل تقليل الــضحايا البشرية. كما أن إعادة تقييم منهجهم لم يكن قائمًا على موقف نزيه، بل بتقديرات ذكية؛ لأنهم إذا لم يفعلوا ذلك فإنهم سيهددون المصدر الأساسي لتمويلهم فــي الــولايات المــتحدة، وسوف يعطي للحكومة البريطانية التبرير لتبني حملة هجومية أكثر شدة وتحرمهم من فرصة التفاوض.

ومما لا ريب فيه أن القاعدة منظمة، ولكنها في الوقت نفسه حركة؛ حيث إن الأفراد والجماعات الأخرى المنتمية لأيديولوجيتها ربما قد قامت بهجمات بأسمائهما دون أن تكــون قد وجهت من طرف الهرم القيادي للقاعدة. إن نوع الإرهاب الذي تمثله القاعدة هو إرهاب كارثي أو غير مشروط، وتشمل خصائصه الآتي:

1. هدف غير قابل للتفاوض.

2. عبر الدول.

3. أهداف غير مميزة.

4. أقصى درجة من التدمير الاقتصادي والمادي، وأقصى عدد من الضحـــايا نفسيًا وجسديًا.

5. تقنيات غير مقيدة بالعادات الاجتماعية التقليدية.

6. معززة بإرادة للقيام بهجمات انتحارية.

ومــع هــذا فإن سعي الإرهاب القسري، وليس الإرهاب الكارثي، في نسق الإرهاب، حيث يكون الإرهاب القسري في الطرف الأيسر والإرهاب الكارثي عند الطــرف الأيمن، وأن القليل من الجماعات تكون عند أي من أقصى الطرفين، بل إنها في الواقع في موقع على المستقيم من الطرفين. وفي الحقيقة، أن فحصًا دقيقًا لأهــداف جماعــات مخــتلفة-التي قد تبدو شكليًا ذات غاية مشتركة-توضح أن الإرهابين القسري والكارثي يستخدمان في نفس مسرح العمليات. وهذا الأمر أكثر وضــوحًا في الموقف الذي تبنته المنظمات الفلسطينية ضد إسرائيل، حيث تسعى بعــض منها إلى تدمير إسرائيل، في حين أن هناك أخرى تتطلع إلى التعايش بين دولتين؛ إسرائيلية وفلسطينية.

خطة دولية

يجب أن تكون هناك خطة دولية شاملة تحتوي على الخبرات الإيجابية للدول التــي واجهت الإرهاب، ولكن وفي الوقت نفسه يجب أن تُصوّب أخطاؤها. ويجب أن تكــون مرنة ولا تحرم، بل تجيز الاستجابة السريعة لمنظومة الأسلحة الإرهابية الجديــدة أو طريقة العمل، ويجب أن تتجاوب مع الحاجة إلى الــرد على الإرهاب الكارثي دون خسارة.

التهديد

إن التهديد الذي يواجهنا موثق جيدًا، وينطوي على المدى التام من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية والبسيطة والعالية التطور. وإن الأسلحة ذات الأثر الكارثي هـي نـوع وطـريقة استخدام نظام سلاح يفضي إلى عواقب وخيمة على الحياة الماديـة والنفـسية والاقتصادية للبلاد ومن ثم يسبب تحويرًا جوهريًا في النشاط العادي، ويشمل: الهجمات الكميائية والأحيائية والشعاعـية والرقمية والانتحارية. وعـندما نفكـر فـي التهديد يجب أن ندرك أنه في الوقت الذي تبقى فيه الأسلحة والمتفجرات الخفيفة هي الأدوات المفضلة عند أغلب التنظيمات الإرهابية، إلا أن أسـلحة الـدمار الشامل قد استعملت في الماضي، وهناك اهتمام موثق للحصول علـيها مـن قبل القاعدة. وكذلك توجد شواهد تؤيد الزعم بأن المنظمات الإرهابية منخرطة في حرب رقمية، ومع أن تحقيق انهيار بنى تحتية أساسية سوف يتطلب قـدرًا من المساعدة من داخل البنى، إلا أنه من الممكن-كما أنه من المحتمل-أن يكون كارثيًا على نطاق وطني أو إقليمي.

هل هو جريمة أو عمل حربي؟

وقـبل تطويـر رد فعـل على التهديد من الضروري التفكير فيما إذا كان الإرهـاب جـريمة أو عملا حربيًا. ففي شمال أيرلندا شهدت السنوات الأولى من الثلاثـين سنة لحملة الجيش الأيرلندي تولي الجيش القيادة، وركزت جهود مقاومة الإرهـاب على مشاغلة وتحييد العدو، وكان في البداية الجيش الرسمي لجمهورية أيـرلندا، ثم أصبح جيش التحرير الأيرلندي المؤقت. ومن الضروري الإشارة إلى أن الجيش البريطاني استخدم في البداية لتقديم المساعدة إلى قوات الشرطة المنهكة التي شملت قوات (B) الخاصة. وقد نظرت الأقلية الكاثوليكية الرومانية الأيرلندية إلى قوات (B) الخاصة كقوات طائفية ورحبت بالجيش البريطاني كقوة محايدة.

ولقد أدرك كثيرون أن الحملة العسكرية لتسييس وإسباغ الشرعية على غاية جيش التحرير الأيرلندي منحت الفرصة للاعتراف بأولئك المسجونين، الذين ليسوا كلهـم إرهابيـين، بـأنهم أسرى حرب ولهم حقوق التجمع ومن ثم جاءت فرص للتجنيد والتدريب وتطوير نظام الخلية المؤثر جدًا "وحدة الخدمة الناشطة".

ولقـد أعـيد هـيكلة قوات شرطة إقليم الستر غير الطائفية–رغم أن كثيرًا يـتحدون هـذا الزعم–وأعطيت لها الأولوية في سبعينيات القرن العشرين، ومن حينها قام الجيش بعمل مساندة الشرطة وعُومل الإرهابيون كمجرمين. وكان معنى هـذا أن الحوادث الإرهابية يجب التعامل معها كمواقع جريمة ويطلب من الجنود أن يعملـوا وفقًـا لقـواعد الـنظام القضائي. وعندما انشغلت المملكة المتحدة في مطاردة الإرهابيين خارج الحدود سواء باسمها أو لمساعدة حكومات بلدان أخرى، فإنهـا مالـت إلـى أن تعمل وفقًا لعمليات عسكرية. وعلى العكس، فإن الولايات المتحدة، رغم استخدامها لمصطلح "الحرب على الإرهاب"، فقد استخدمت القانون الجنائي عند تعاملها مع مواطنين أمريكيين يرتكبون أعمالا إرهابية داخل الولايات المـتحدة، وكذلك في حالة المواطنين الأمريكيين المتورطين فـي الإرهاب ويلقى القـبض علـيهم فـي الخارج. وواقع الحال، هو أن العديد من الدول تتعامل مع الإرهاب على أنه فعل إجرامي وكذلك فعل حرب في وقت واحد دون أن ترى أي تناقض في مثل هذا المنهج.

الاستجابة

ولكي تكون أي استجابة فعالة لابد أن ترتقي إلى بعض المتطلبات التالية:

1. الاعتراف بوجود التهديد.
2. تركيز تنفيذي في التنفيذ.
3. استراتيجية تنطوي على جوانب وطنية وإقليمية ودولية .

4. نظام تشريعي مساعد.

5. تعاون دولي.

6. تكامل بين الدوائر والأجهزة.

7. تنسيق في الجهد.

8. إشراك جميع قطاعات السكان.

9. الإرادة.

10. قابلية عرض القدرة – الردع والتوكيد.

11. مراقبة دقيقة للفاعلين .

لكـــي يكون التهديد ذا صدقية يستوجب من الإرهابيين أن تكون لديهم ليس القابلية وحسب، بل المناسبة والنية، وأن تكون الأهداف المحتملة مكشوفة- إلى حد ما-كي يضمن الإرهابي النجاح في العملية.

وتنطوي الاستجابة ذات المصداقية على العناصر الآتية:

1. عمليات قريبة – داخل الحدود الوطنية والمياه الإقليمية.

2. عمليات بعيدة – ما وراء الحدود الوطنية أوالمياه الإقليمية.

3. الاستخبارات.

4. تحييد الغاية.

5. استثناء الملاذ الآمن.

6. حرمان الموارد – المالية والمادية.

7. الضربة الاستباقية.

8. الوقاية.

9. الأمن الوقائي.

10. أساليب تخفيف الضرر.

11. رد الفعل في حالة طوارئ – أزمة ونتائج.

12. إنقاذ – متوسطة وبعيد المدى.

والاســتخبارات عامل رئيسي في تحديد التهديد والاستجابة. فالاستخبارات الدقــيقة وفي الوقت المناسب تمهد السبيل أمام الضربة الاستباقية والوقاية وتعزيز الأمــن الوقائي. ولكن الاستخبارات تستدعي مصدرًا أو مصادر عديدة للمعلومات والتحلــيل والتفــسير والفحــص المقارن ونشر المعلومات. ومع ذلك فالحقيقة أن الهجمــات سوف تحدث من حين إلى حين من دون إنذار سابق بغض النظر عن أفضل الجهود التي تبذلها الجهات الاستخباراتية.

ويمــثل تحييدُ الغاية الجانب الأكثر تحديًا في هزيمة الإرهاب وإزالة مصدر التجنيد، ومن ثم فإن أي نجاح ضد الإرهاب يعتبر فسحة زمنية ولن يأتي بالنصر. وإذا كــان هدف القاعدة غير قابل للتفاوض، فإن الشرط المسبق لنجاحها هو أفراد ملتــزمون، وبــذلك فإن إضعاف التبرير لطلب تدمير الهدف سيفضي إلى تقليص وجود مصدر هام للقوة البشرية للقاعدة. وتتطلب معالجة هذا الجانب من الاستجابة للإرهــاب فهــم احتــياجات الثقافات والأديان الأخرى وعناصر المجتمع وفحص مشاعرنا وأفكارنا.

والحاجــز الآخــر أمام نجاح الإرهاب هو الأمن الوقائي الذي ينطوي على إجــراءات مــثل: الأمن المحيطي والــرقابة على الوصول إلى الهــدف وتمتين البــنايات. وعــندما يكــون الــتهديد في مرحلة التطور، فــإن هناك نوعين من الاستجابة الاضطرارية. أولهما: استجابة الأزمة، وهي المرحلة التي يمكن فيها أن يحــيد أو ينحــرف التهديد، وثانيهما: استجابة للنتيجة التي تتعامل مع توابع نجاح الهجوم الإرهابي.

إشراك إفريقيا

إن القـــارة الإفـــريقية قد وُهبت بمصادر موارد طبيعية هائلة وثراء وحيوية ثقافية وديـــن وإثنية، ولكنها مثقلة أيضًا بعدم المساواة والتعسف والحكومات الفاسدة والقمـــع. وإن الاســـتغلال الغربي وعدم المبالاة، والوباء المنتشر على نطاق واسع، والوصـــول السهل إلى الأسلحة، ووجود شباب لا يشارك في السلطة وغاضب، كل هذا يجعله مكشوفًا للتلاعب به ومستعدًا لاستقبال دعوات وتوجيهات.

ومـــن أجـــل المصلحة المشتركة يجب على العالم أن يشرك إفريقيا بصورة تامـــة فـــي الاستجابة إلى التهديد العالمي، بما في ذلك تحييد الغاية من الإرهاب. وإلـــى جانـــب تحـــسين نوعية الاستخبارات المتجمعة والمتقاسمة، وأنظمة الأمن المطـــبقة والـــتدريب والأســـلحة المجهـــزة، فلابد من إيجاد وسائل لمعالجة الفقر والهجـــرة غيـــر المسيطر عليها والحكم الرشيد واجتثاث الأوبئة وتحقيق الأمان. ويجـــب ألا يـــتم كل هذا بالطريقة القديمة، بل كشركاء متساويين يواجهون تهديدًا مـــشتركًا. إنها لا ريب ستكون رحلة طويلة وشاقة، ولكن البديل سيكون الانصياع إلى إرادة القلة لتغلب على حقوق الكثرة.

ويجب على الحكومات–وهي تواجه التهديد–تحاشي استخدام التهديد أو الرد علـــيه كوســـيلة لتبـــرر القمع. فإن هي فعلت ذلك فإنها تقوي ذراع القاعدة ومن يشابهها في العقلية ويزيد من التجنيد لصالح هدفها عوضًا عن إضعاف موقفها.

الخاتمة

إن النجاح في مواجهة العدو الشرس والمتطور الذي يواجه المجتمع الدولي ودحـــره نهائـــيًا يتطلـــب الاســـتغلال التام لخبرات وتجارب أولئك الذين واجهوا تهديـــدات إرهابية. وكذلك يجب أن يهيئ السكان نفسيًا لأن يكونوا ضحايا هجمات كارثـــية، وأن يتجنـــبوا تقزيم عناصر مجتمعاتنا والمجتمعات الأخرى بعد وقوع الكارثـــة. ويجب أن يكون إصرار الحكومات عنيدًا في مطاردة أولئك الذين سوف يهـــاجمون مجتمعاتـــنا، وفي الوقت نفسه معالجة أسباب تأييدهم. ويجب ألا يملي الخـــوف علـــى طـــابع الحياة ولا تغلب المصلحة الذاتية على احتياجات المجتمع. ويجب تقوية الرابطة بين الحكومات وشعوبها وبين الأمم فيما بينها أيضًا وإدامتها، ويجب أن يشارك الناس في مواجهة التهديد الذي يستهدف حياتهم المستقرة.

هوامش الفصل الثاني عشر

1) Head of Homeland Security, Royal United Services Institute for Defence Security Studies.

13 الفصل الثالث عشر

الأصـولية الإسـلامية فـي إفـريقـيـا: العمـلاق الناهـض

(حسين سولومون وجبري سوارت وانيلي بوثا)

الفصل الثالث عشر

الأصولية الإسلامية في إفريقيا:

العملاق الناهض

حسين سولومون وجيري سوارت وانيلي بوثا[1]

المقدمة

لقـد أصـبحت إفـريقيا جبهة هامة في دراسة الأصولية الإسلامية، وربما أغفلهـا بعض المحللين الذين سلطوا أضواءً كثيرة على دول ينظر إليها على أنها مـواطن الأصـولية الإسلامية تقليديًا. وتشمل هذه البلدان بلدًا مثل أفغانستان بعد أحـداث 11 سـبتمبر الإرهابية، والحرب على أفغانستان الموسومة "عملية لسلام دائـم" شُنّت في أكتوبر 2001، واستهدفت معسكرات الإرهاب للطالبان والقاعدة. كما أصبحت كل من السعودية-مكان ولادة ابن لادن زعيم القاعدة-واليمن، حيث وقعت الهجمات على المدمرة الأمريكية كول في 2000، مجالات لاهتمـام صناع القـرار الأمريكيين. بينما أصبح العراق مركز اهتمام للولايات المتحدة التي قادت حربًا سميت "عملية حرية العراق" شُنّت في مارس 2003 وجاءت كمحاولات من إدارة بوش لنزع أسلحة الدمار الشامل للنظام ولتنفيذ سياستها في العمل العسكري الاسـتباقي ولتغيير النظام. وأفضى هذا إلى الإطاحة بنظام صدام حسين التسلطي، الـذي زُعـم أيـضًا بأنـه تبنى الإرهاب الدولي. إن الاحتمال الكامن للأصولية الإسلامية والعسكرية في إفريقيا يستدعي تقييمًا هامًا كجزء من أي محاولة لاقتلاع احـتمال حدوثها ولمعالجة الانتشار المتنامي لإحداث إرهاب إسلامي في القارة – ولقد أصيبت القارة من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها بالبلاء الأصولي الإسـلامي، ليـضيف إلـى مصاعبها وتحدياتها مثل: الأزمة الاقتصادية والفقر والجوع والمجاعة والوباء والفساد والدكتاتورية. وثمة حقيقة أخرى يجب أن تؤخذ

في الحسبان، ألا وهي أن الإسلام الراديكالي لم يجد له صدى عند أغلبية المسلمين. ومع ذلك، فإن المسلمين الأفارقة، شأنهم شأن إخوانهم مسيحيي إفريقيا، هم من العالم الفقير والمعدم ويعيشون على هامش الحياة التي مما أدى إلى حدوث نزاعات طائفية وإثنية أدت إلى اليأس والامتعاض من الغرب[2]. وخلال العقد الماضي تطلعت المجتمعات الإسلامية في القرن الإفريقي وغرب إفريقيا ومنطقة الساحل وإفريقيا الجنوبية–التي تعيش تحت حكم أنظمة فاسدة وعاجزة عن أداء وظائفها–إلى الوكالات الإسلامية لتقديم المونة والصحة والأمن والخدمات الحياتية[3]. ولقد أصبحت إفريقيا بعد 11 سبتمبر مصلحة أمريكية بطريقة جديدة جيدة وسيئة. فكما يرى د. مورس أن هناك اعترافًا أكبر في الولايات المتحدة بأن الوهن الدستوري في إفريقيا ونظام الحكم الأوتقراطي والتهميش الاقتصادي يمثل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي ولمصالحها الأمنية. وإن ظروف إفريقيا الاستثنائية التي تتمثل في الحدود المفتوحة بعضها على بعض، والمساحات شاسعة للاختباء، وفرص الرشاوى، والسكان المظلومين، كل هذه الأشياء قد تنتفع بها الشبكة الإرهابية البازغة التي تبحث عن مزايا أكبر في إفريقيا[4].

ويسعى هذا البحث إلى تقديم عرض مختصر لصور التعبير عن الأصولية الإسلامية في دراسات حالة لثلاثة بلدان. وكذلك سوف نسعى إلى فحص استجابة الحكومات للأصولية الإسلامية. وسيأتي ذكر استجابة إفريقيا للإرهاب بصيغة ميثاق الجزائر.

مصر بين الفراعنة والأصوليين

لقد أصدر الرئيس حسني مبارك في خطاب له في مارس 2003، في الوقت الذي كانت فيه الحرب بقيادة الولايات المتحدة على العراق في مرحلتها المكثفة، تحذيرًا قائلا: إن الحرب على العراق سوف تخلق "مائة بن لادن جديدًا"[5]. وكان

يشير في ذلك إلى أسامة بن لادن السعودي المولد وزعيم منظمة القاعدة الإرهابية التي يقال إنها كانت العقل المدبر للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر. وكان الرئيس المصري قد أعطى توقعاته في المستقبل في حين بزغت فيه موجة من الإرهاب، ليس هذه المرة في العواصم والمدن الغربية، ولكن في البلدان العربية في الأساس. ففي مايو 2000 انفجرت ثلاث سيارات في الرياض عاصمة السعودية في هجوم انتحاري إرهابي نُسب إلى مجموعة إرهابية من القاعدة تستهدف مجمعات غربية في السعودية[6]. وتلت هذا الانفجار انفجارات مدمرة في الدار البيضاء بالمغرب قتلت 41 شخصًا بما فيهم 13 مفجرًا انتحاريًا. وقد وصف هذا الهجوم أنه الأول من نوعه في شمال إفريقيا[7]. ولم تصدر تصريحات الرئيس المصري من رجل دولة غافل أو معزول عن المخاطر المقترنة بالإرهاب والعسكرية للأصولية الإسلامية، بل من رئيس يقود بلادًا منشغلة مباشرةً بالمشكلة الكبيرة التي تأتي من الأصولية الإسلامية.

وثمة أسباب عديدة ساهمت في انتشار الجماعات الراديكالية في المجتمع المصري. فالتطويق الغربي وسوء الحكم لفئات وطنية كلها ساهمت في أزمة الهوية والبحث عن الذات الأصلية. فالقمع بيد قوية من أنظمة يؤديها الجيش وذات أيديولوجيا عربية قومية لم تترك أقنية للاحتجاج ماعدا من خلال المقولات الدينية[8].

وتتهم أغلب المنظمات الإسلامية الأساسية في مصر وهي: الإخوان المسلمون والجماعتان الإسلاميتان المقاتلتان؛ الجماعة الإسلامية وحركة الجهاد الإسلامي حكومة مبارك بأنها سلطوية وحكومة علمانية. وتتبع هذه المنظمات حملات متنوعة لتحقيق أهدافها. وقد اشتركت جماعة الإخوان المسلمين في السياسة الوطنية والحياة الاجتماعية في مصر لمدة طويلة. والجماعة في الحقيقة هي حركة سياسية ووكالات رعاية اجتماعية، وهي الجماعة الأكثر قوة وأهمية في

معارضـــة الحزب الوطني الديمقراطي لمبارك[9]. وكذلك يدعو الإخوان بقوة إلى العودة إلى الأصول الجذرية للإسلام[10].

وتـــورط الإخـــوان فـــي نظـــام غير شعبي بصورة متزايدة قاد إلى بزوغ جماعـــات أكثر راديكالية قتاليًا وأحيائيًا. وكانت الجماعات الأساسية في سبعينيات القـــرن العـــشرين هـــي (التكفير والهجرة) و (جهاد مصر) التي اغتال أعضاؤها الـــسادات فـــي 1981[11]. وبالإضافة إلى هذه الجماعات برزت جماعات متتالية أخرى تشاطرها الهدف الرئيسي في تحقيق مصر إسلامية. ومن هذه المجموعات (جـــند الله) و (جـــيش التحريـــر الإســـلامي). وأصـــبحت الجماعـــات الإســـلامية والاتحـــادات الطلابية الإسلامية القوة المهيمنة في الجامعات المصرية خلال رئاسة السادات[12] .

وبيـــنما تحـــاول حـــركة الإخـــوان المسلمين المعتدلة تأسيس هوية سياسية إسلامية على مستوى عامة الناس بطرق غير عنيفة من خلال كسب السيطرة على نظـــم التعلـــيم والمنظمات المهنية ونقابات العمال، ونشر القيم والرموز الإسلامية الشعائرية بين المجتمع وبتوزيع مطبوعات إسلامية، فإن الجماعات القتالية تحاول الإطاحـــة بالحكومة من خلال الجهاد. وتمتاز جماعة (الجهاد) التي كانت مسئولة عـــن اغتـــيال الـــســـادات في 1981، والتي تتكون من ميليشيا إسلامية كانوا قد حاربـــوا فـــي أفغانستان، بكونها قتالية في منهجها. وعندما أصبح حسني مبارك رئيسًا خلفًا للسادات واصل الانفتاح في اتجاه الإخوان المسلمين، بينما انقض على الجماعات القتالية[13].

إن القتالـــية الإســـلامية تمـــثل تهديدًا متزايدًا في مصر كما هو واضح من الزيادة الكبيرة في حوادث العنف والاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن المصرية والمقاتلـــين الإســـلاميين منذ نهاية 1994. وأن هذه الأحداث تقتصر على الأقاليم الـــشمالية وحـــوادث متكـــررة إرهابـــية متقطعة في المراكز المدنية مثل القاهرة

والإسكندرية وكذلك في المناطق السياحية. ففي أبريل 1996 فتح النار مسلحون يهتفون "الله أكبر" على سائحين يونانيين في القاهرة وقتلوا 18 شخصًا على الأقل منهم وجرحوا 14 شخصًا[14] .

ومن أكثر الهجمات رعبًا على السائحين ما وقع في نوفمبر 1997 في الأقصر عندما قتل المقاتلون 59 سائحًا[15]. وكان قتل هذا العدد في الأقصر في 17 نوفمبر صدمة للمصريين في أكثر من شكل. ففظاعة الحدث–والذي يتنافى مع الشخصية والتقاليد المصرية–وكذلك الآثار الكارثية على الاقتصاد الذي يعتمد فيه الملايين من المصريين على السياحة، قد برهنتا بشكل قاطع: أن المشكلة الإسلامية–التي قيل إنها حُلّت–على الأكثر لم تختف كليًا[16].

وأخذت قوات الأمن المصرية إجراءات أمنية صارمة وقاسية ضد هذه الجماعات واعتقدت بضرورة تصفية كل المقاتلين. ونتيجة لتزايد إجراءات الأمن انخفض معدل السياحة بشكل كبير. وقد هرب المتطرفون من القيادات العليا للجماعات إلى دول أخرى لإقامة وتوسيع شبكات الإرهاب، وبذلك مهدت إلى شبكات إرهابية عبر الدول. ولربما أفضل مثال على ذلك هو ائتلاف الجماعة الإسلامية وحركة الجهاد الإسلامي مع شبكة القاعدة لابن لادن. فليس من باب المصادفة أن يكون المساعدون القريبون لابن لادن من منظمة الجهاد الإسلامية المصرية التي تريد إقامة دولة إسلامية وتخوض معارك مع حكومة مبارك لعشرين سنة.

ومع أن التأييد لمثل هذا النشاط قليل في صفوف الشعب المصري، فإن الإخوان يحتفظون بالتعاطف الجماهيري. والإسلام مسألة حيوية لأغلبية المصريين، ولكن الإسلام المقاتل هو شيء بغيض. ولقد حافظت الجماعات الإسلامية غير العنيفة على تأييدها الشعبي لأسباب عديدة. وأحد هذه هو الأسباب إخفاقات الحكومة، فالسلطات المصرية مشهورة بفسادها وسوء إدارتها وتسلطها

وقمعهـا وإقـصائها الـسياسي للآخرين. أما السبب الآخر فهو رغبة الجماعات الإسـلامية بقـيادة الإخوان في مساعدة المجتمعات المحلية التي تعاني من البطالة والفقر والتضخم وإهمال الحكومة لها.

وإن أهـم اسـتراتيجية عند الإخوان المسلمين هي الرغبة في العمل داخل الـنظام الـسياسي القائم من أجل تحقيق أهدافها. وقد اعتبر هذا فارقًا أساسيًا بين نـشاطات الإخوان والجماعات الإسلامية القتالية الأخرى في مصر[17]. ومع ذلك، فـإن الحكومة ترفض باستمرار الاعتراف الشرعي بالإخوان، الأمر الذي أفضى بهم إلى التحالف مع أحزاب سياسية أخرى كي يصلوا إلى السلطة.

ومع تزايد التوترات بين الحكومة والجماعات الإسلامية القتالية بدأت الحكومة تحمـل الإخوان على محمل الهواجس التي لها من الجماعات القتالية. وبعد محاولة الإجهـاز علـى حـياة الرئيس مبارك في 26 يونيو 1995 في الحبشة والتي تبنت الجماعـة الإسـلامية مسئوليتها، انقضت الحكومة على الإسلاميين بعد أسبوع من الحـادث الـذي فاقم المخاوف الأمنية بشكل كبير[18]. وانطوت تلك الإجراءات على اسـتهداف الإخوان المسلمين فاعتقل عدد منهم وأحيلوا إلى محاكم عسكرية استندت إلـى تهديـدات أمنـية متمثلة في تنظيم الإخوان المسلمين. وألقى القبض على 45 عـضوًا مـن الإخـوان معظمهم من مرشحي انتخابات مجلس الشعب في 1995 وصـدرت علـيهم أحكـام من المحاكم العسكرية بأيام قبل موعد الانتخابات بتهمة الـتورط في نشاطات غير دستورية[19]. ولقد انتقد الإخوان بعض التوجهات القتالية لبعض الجماعات الإسلامية. ويضع العديد من المحللين السياسيين الاتهام في العنف على الجماعات نفسها، أو الفكرة الجهادية في الإسلام، بينما يرى الإخوان أن العنف الـسياسي نتيجة رفض الحكومة مشروعية الدعوات للعودة إلى الإسلام[20]. وقد اتبع الإخـوان الشجب المتعمد للعنف كوسيلة لتحقيق مجتمع إسلامي ويرفضون اتهامهم بـأن الحركة مشتركة في العنف والإرهاب ضد الدولة والمدنيين. ولقد أيدت حركة

الإخـــوان الانفـــتاح الديمقراطـــي النـــسبي الـــذي ظهر في مصر، لكنها أصدرت تـــصريحات قـــوية تـــشجب فيها أساليب البطش للحكومة في منازلتها للإسلاميين المقاتلـــين[21]. ومع ذلك، فقد ظهر كواقع صارخ وجود علاقات غير مريحة وعنيفة ومتناقـــضة بـــين الحكومة المصرية والجماعات الإسلامية القتالية العاملة في مصر وهـــو معارضتها العنيفة للدولة. فقبل أن يسمع الأمريكيون بمحمد عطـــا، المهندس المـــصري المعروف بأنه قائد الحلقة في هجمات 11 سبتمبر، كان هناك الشيخ عمر عبد الرحمن المرشد الروحي الكفيف للجماعات الإسلامية المتطرفة، والذي هو في الـــسجن الآن فـــي نيويورك. وقبل ذلك كان هناك خالد الإسلامبولي الذي اتهم بقتل الـــرئيس المصري أنور السادات في 1981، ومتطرفون آخرون كثر يشتركون في شيء واحد هو حقدهم على الحكومة المصرية[22].

وقـــد عـــد تنظـــيم الجهاد بقيادة محمد عبد السلام فرج مفهوم الجهاد "حربًا مقدســـة" وكفاحًا مسلحًا يهدف إلى اقتلاع شر الدولة واستبدالها بحكم إسلامي[23]. وقـــد اعتُبـــر فـــرج صـــاحب موقـــف ناقد لكل شكل من أشكال الاقتران بالنظام المـــصري، وكذلك الحال بالنسبة لتفسيرات الجهاد التي لا تدعو إلى مقاومة الدولة بـــصورة مباشـــرة وعسكريًا[24]. ويقول فرج إن المرء ملـــزم بأن ينهض بالجهاد ضـــد العـــدو القريب أولا (الحكومة المصرية). وتشير الأعمال الفكرية لفرج إلى مـــشكلة التغريب بأنها المشكلة المحورية التي تتفشى في مصر[25]. ويدعو الجهاد إلى الثورة المباشرة كشرط آمر؛ لأن مثل هذه الثورة ستضمن إقامة دولة إسلامية. ويوضـــح فـــرج بأن اغتيال السادات-الذي يسميه فرج بأمير الشر أو الفرعون- سيكون خطوة أولى مؤثرة[26]. وتعارض الجماعة الإسلامية الاستثمار الأجنبي في مـــصر بـــشدة، ومن ثم أعلنت الحرب هناء هذه السياسة، وهي المصدر الرئيسي للـــنمو فـــي الـــبلاد، وانتفعت الجماعة القتالية من الزلزال الذي ضرب مصر في أكتوبـــر 1992 فأعلنت أنها استجابة من الله للفساد المتفشي في البلاد. ومع ذلك،

فمن المهم هنا الإشارة إلى استجابة الجماعات الإسلامية المعتدلة والسلمية للأزمة الإنسانية الهائلة التي تبعت الهزة الأرضية[27].

ومــن بــين الأســباب الأخرى لتنامي الإسلام القتالي في مصر هو موقف علمـــاء الدين المسلمين. ففي نوفمبر 2001 ظهرت تقارير عن تصريحات معادية للــولايات المــتحدة، صادرة عن علماء الدين في الأزهر بمصر، على موقع غير رسمي لجامعة مصرية ذات صلة بالحرب الأمريكية على الإرهاب. فقد صدر عن الشيخ علي أبو الحسن رئيس اللجنة الدينية في الأزهر بيانًا يقول فيه: "إن الشعور بالخطر هو الذي يوحد الغرب، فقد تجمعوا في ائتلاف ضد الإسلام، ليتوحدوا ضد عدو واحد هو الإسلام. وإن الدخول في حلف مع الولايات المتحدة ضد أفغانستان يعــد ردة-وهــذا يعني العدول عن الإيمان بالإسلام وعقابه المــوت دون احتمال الــرحمة-"[28] .وكذلك فإن المقالات التي نشرت تحت عنوان: "العلماء المسلمون فــي مــصر يعلنون الحرب على أمريكا" تقــدم تفسيرات هامة لمصطلحي الجهاد والإرهــاب. "الإرهــاب مــصطلح حــديث. ومعنى الإرهاب في الإســلام هو التخويف، وما كل تخويف محرم في القانون الإسلامي"[29] .

ومن العوامل التي تزود الإسلام القتالي بالعدة شبكات الإرهاب عبر الدول، والمجسدة بشخص أيمن الظواهري المصري المولد كقائد والزعيم الثاني للقاعدة. ولحركة الجهاد ضلع في كل هجوم إرهابي رئيسي ضد الولايات المتحدة وحلفائها خــلال العــشرين سنة الأخيرة. وزعيم هذه الجماعة هو الدكتور أيمن الظواهري الــساعد الأيمــن لابن لادن. ويقال إن الظواهري هو القائد الفكري والأيديولوجي للجــبهة العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين، وهي حلف تشكل في 1998 بين الجهــاد والقاعدة وعدد من جماعات إرهابية أخرى من العالم الإسلامي[30]. ووفقًا لمــسئولين مــن الاســتخبارات المصرية بدأ الظواهري في 1987 بإعادة ترتيب الجهاديين من العرب الأفغان القادمين من دول الخليج ناشدين الشهادة في الحرب.

ودربــت خلايـــا الجهاد في معسكرات المجاهدين في أفغانستان ومنها انطلقوا في مهمـــات إلـــى مـــصر. وقد دُرّب مقاتلو الجهاد كانتحاريي تفجيرات-ويقال إنها تخـــصص الظواهري-وقد شكلوا خلايا منفصلة لأغراض أمنية، وتعمل كل خلية باستقلال عن الأخرى. وقد ترك الظواهري الكفاح في مصر وانضم إلى ابن لادن فـــي جهوده للهجوم على المصالح الأمريكية في الخارج، وربما أن شحة الأموال والمـــوارد الأخـــرى هـــي التـــي تسببت في هذا الاتحاد. وأصبحت العلاقة بين الظواهـــري وابن لادن بصورتها الرسمية في فبراير 1998 عندما انضمت حركة الجهـــاد إلـــى الجبهة العالمية، وصودق على ذلك في يونيو 2001 عندما برزت القاعـــدة والجهـــاد في مجموعة واحدة هي القاعدة/الجهاد. وإن علو وأهمية وقيمة الأصوليين الإسلاميين والمقاتلين بالنسبة للقاعدة يجب ألا ينتقص منها أو تغفل.

ووزارة الخارجية الأمريكية غير متأكدة ما إذا كان الجهاد قد تستلم دعمًا ماليًا أو أي مـــساعدة مـــن دولة ما. وتزعم مصر منذ مدة أن كلا من إيران والسودان تقـــدمان المـــساعدة للجهاد. وفي أغسطس 1992 اتهم يوسف والي، نائب رئيس الـــوزراء المصري، الدولتين بتهريب الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية العاملة في مـــصر وذات صـــلات بالجهاد. ولكن هذه الادعاءات فقدت معناها عندما تحسنت العلاقـــات بـــين البلدين. وانتشرت تقارير في 28 أغسطس 2002 تقول إن سيف العـــدل، وهـــو مواطن مصري له صلات بالجهاد-ويعمل الآن رئيس الأمن لابن لادن-يعمـــل فـــي إيران[31]. وسيف العدل هو واحد من أكثر المطلوبين في قائمة مكـــتب الاستخبارات الفيدرالية بصفته المتهم الرئيسي في تنظيم تفجيرات 1998 فـــي الـــسفارتين الأمـــريكيتين في شرق إفريقيا، وكما يشاع فإنه يتخفى في فنادق ودور ضـــيافة في مدينتي مشهد وزابول في إيران. وربما أن باكستان استخدمت أعضاء الجهاد في حملاتها ضد الهند في كشمير.

ويقودنا هذا إلى سؤال: ما هو رد فعل الحكومة على الأصولية الإسلامية؟

يعـرف الإرهـاب والأفعـال الإرهابـية في مصر بأنه "أي استخدام للقوة أو العـنف أو أي تهديـد أو تخويف يهدف إلى إرباك السلام، أو يعيق أمن وأمان المجـتمع وبطبيعـته إلحـاق الأذى أو خلق الخوف في الناس، ويعرض حياتهم وحـرياتهم وأمـنهم للخطر"[32]. وكما قال الرئيس المصري حسني مبارك لوكالة يونايـتد بريس انترناشيونال في مقابلة خاصة: إن القوات الخاصة غير الأمريكية عنصر حاسم في محاربة شبكة الإرهاب الدولي. وقال عند شواطئ البحر الأحمر أن هناك حاجة لهذه الوحدات من طراز الكماندو "للانطلاق وقتل رأس الأفعى"[33].

وفي مصر بنية سياسية تسلطية ويقودها حزب واحد مهيمن تساعده مؤسسة عـسكرية وأمنـية تقـيد بشدة النشاطات السياسية والاجتماعيـة والاقتصادية للمواطنين وحقوقهم[34]. ويعزى المناخ الأزموي في العلاقات بين الدولة والمجتمع فـي مصر إلى السياسات والمواقف غير المتسامحة لمسئولي الحكومة المصرية. وقـد هـيأت هـذه العوامل كلها بيئة عملياتية ملائمة ليس لبزوغ الإسلام المقاتل وحـسب، بـل الانتـشار السريع للمقاتلين الإسلاميين المنشغلين في معركة ضد حكومة قمعية وغير شرعية.

وقـد خاضـت الجماعـات القتالية حملات من العنف ضد النظام المصري وأجهزة الحكومة وردت الحكومة المصرية بقبضة من حديد وحملة قمع ضد بلاء الإسلام المقاتل. وفي 1981 تشكلت عدة جماعات إسلامية جديدة لتحدي ما اعتبر السياسات غير الشرعية وعلمانية الدولة. وقد أفضى توقيع السادات لمعاهدة كامب ديفـيد في سبتمبر 1978، والتوقيع على اتفاقية السلام المصرية والإسرائيلية في 1979، وتزايد قمع المعارضة الداخلية إلى اغتيال السادات من قِبَل جماعة الجهاد المتطرفة التي عارضت السلام مع إسرائيل[35]. ولقد ورث حسني مبارك في حقبة حكمه أشد المشاكل السياسية الداخلية التي اتسمت بالمواجهة الدائمة مع الجماعات الإسـلامية المتطرفة، فضلا عن عجز الحكومات عن معالجة المشاكل الاقتصادية

والــسياسية والاجتماعــية فــي مــصر. وهــو ما هيأ مناخًا متفاقمًا انتعشت فيه الأصولية. ويلاحظ العديد من المحللين أن الحكومة المصرية قد لعبت دورًا حاسمًا فــي خلق النزعة القتالية التي انقلبت عليها اليوم. فالعديد من الجماعات العاملة في مــصر كانــت قد وجدت رعاية حكومية في عهد السادات عندما اعتبرها الرئيس ثقــلا كافــيًا لمواجهة اليسار[36]. وكانت تطلب-وأحيانًا خول لها-تطبيق نمط من القانــون الإســلامي المقــيد أكثر من ذاك التفسير الليبرالي الذي يعطيه الدستور المــصري الــراهن[37]. واليوم تسعى بعض الجماعات، غير القادرة على مواجهة الدولــة المــصرية شــرعيًا أو عسكريًا، إلى إضعاف قابلية بقاء الدولة المصرية باســتخدام الإرهاب. وقد تدهورت الحالة إلى قدر كبير، خاصةً بعد 1992، حتى أن الرئيس مبــارك يبقي على حالة طوارئ طيلة وجوده في السلطــة[38]. ويشن نظــام مــبارك حربه على الإرهاب من قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 ورد عليه باســتخدام القوة في محاولات يائسة للقضاء على التهديد المتنامي للإرهاب. ولكن هــذا قــدم تــم تنفــيذه باســتخدام وســائل العنف حسبما تراه الحكومة. وتستند الاســتراتيجية المــصرية لمكافحــة الإرهــاب علــى افتراض واضح، يدرك أن الجماعــات الأصــولية الإســلامية مثل الجهاد الإسلامي تعتبر الأكثر بروزًا بين المــنظمات الإرهابيــة الإسلامية المصــرية المتورطة في حملة دمــوية ضد حكــومة مــبارك[39]. ويــشجب عــبد الرحمن-الزعيم الروحي للجهاد الإسلامي المقاتــل-مصر قائلا: "دولة طاغية لن تدوم ساعة أخرى". وأن الهدف النهائي هو الإطاحــة بحكــومة حــسني مبارك العلمانية وإقامة دولة إسلامية صرفة لتواجه الغــرب وتــضع نهاية للفساد وتطبق قانونًا إسلاميًا صارمًا. ويقوم رد فعل نظام مــبارك على استراتيجية مكافحة الإرهاب التي تنطوي على جانب قمعي لحرمان الإرهابيين من المنافع السياسة التي يسعون لكسبها، كما تنطوي على تبني قوانين شــديدة لمكافحة الإرهــاب التي بموجبها تعتبر العضوية في منظمة إرهابية قتالية

جريمة عقوبتها الموت. كما وسعت سُلطات قوات الأمن بمقتضى قانون الطوارئ بما فيه حق حجز المواطنين دون محاكمة[40]. ويعطي قانون الطوارئ المعمول به منذ 1981 للحكومة سلطات واسعة وسيطرة على النشاطات الاجتماعية، ويجيز الرقابة على المطبوعات ويفرض قيودًا على الاجتماعات والتجمعات وإلقاء القبض على أساس الاشتباه. وأكثر الوسائل القضائية الباعثة على القلق والموجودة في مكافحة الإرهاب في مصر هو قانون مكافحة الإرهاب لسنة 1992 الذي يجيز للحكومة المصرية قتل المواطنين لمجرد الانتماء إلى جماعة "إرهابية"[41].

ويلحق قمع الحكومة الضربات بالإسلاميين الذين اختاروا الإرهاب وسيلة للوصول إلى السلطة. وإذا تركنا جانبًا تجاوزات قوات الأمن التي عندها ما تقوله في هذا الصدد في ضوء عدد الهجمات على النظام والاغتيالات بين قياداته، فهناك 1,251 ضحية بدءًا بالسادات. وكل هذه الأعمال هي من أفعال الجماعة الإسلامية ومجموعات صغيرة أخرى مثل الجهاد الإسلامي التي تنتمي إلى الجناح الديني الذي يعتبر النظام المصري غير شرعي، وبالتالي لا يمكن بقاؤه[42]. ولكن هذا الحال ليس عند الإخوان المسلمين؛ فهم على العكس من ذلك يعترفون بالطبيعة الإسلامية للدولة. وكل ما يريدونه هو إصلاحها بملء الثغرات وإيقاف الانزلاق. وترفض الحكومة الاعتراف بهذا التمييز بين الاتجاهين، وتقوم السلطات باتهامات مغلقة تستند إلى فرض فحواه أن جميع هذه التنظيمات النابعة من الإسلام السياسي–بحكم طبيعتها ووظيفتها–تحرص على الاستيلاء على السلطة من خلال العنف. وكما جاء في تصريح وزير الداخلية في أبريل: "إن جميع الهجمات الإرهابية نفذت تحت مظلة الإخوان المسلمين الذين هم المحرضون الأساسيون لكل أفعال العنف وكل محاولات الانقلاب". وهذا تبرير مثالي وكامل لمطاردة الإخوان المسلمين وإلقاء القبض عليهم والحكم عليهم لفترات طويلة لمجرد نشاطاتهم السياسية[43].

أما العنصر غير العسكري في استراتيجية القمع المصرية لمكافحة الإرهاب فيـشمل فرض حظر التجول وقيود السفر وتطهير المؤسسات الحكومية والمدارس العمومية من المقاتلين المشتبه بهم. ومع ذلك، تحتوي الاستراتيجية المصرية على عنصر توفيقي يهدف إلى كسب قلوب وعقول المواطنين. وشرعت حكومة مبارك بعدد من الحملات لا تحصى تشجب الإرهاب والنشاطات الأصولية ودعت علماء الدين المتعاونين إلى الوعظ ضد الإرهاب والإسلام المقاتل[44].

وأفـصحت وزارة الداخلية في كثير من المناسبات عن عزمها على تطهير مـصر قبل تنفيذ المقاتلين تهديدهم، ليعني ذلك في الغالب إعدام المقاتلين من قبل قوات الأمن من خلال معارك في الشوارع ومسح أمني[45]. كما لجأت قوات الأمن إلـى إطلاق الأعيرة النارية على المشتبه بهم؛ محاولة منها لكسر إرادة الحركات، وقـد أظهـرت حكـومة حسني مبارك تصميمها القوي على مقاتلة القتاليين بكل الوسـائل الممكنة، بما فـي ذلك قصف مسجد في صعيد مصر، وإعدام المتهمين دون الرجوع إلى المحاكم، وإجراء محاكمات عسكرية سريعة لن تتردد في إصدار أحكـام بالإعدام. ففي 2 يونيو 1992 شُنق ستة مقاتلين ينتمون إلى تنظيم الجماعة الإسـلامية. وكـان المقاتلون قد اتهموا بالتخطيط لتهريب أسلحة إلى مصر عبر الحدود السودانية والتواطؤ لاغتيال عدد من المسئولين المصريين[46].

ولقد أثير الاهتمام بصدد التعتيم على مسألة ما تعنيه مقولة قديمة أن "إرهابيًا بالنسبة لرجل هو مقاتل من أجل الحرية بالنسبة لآخر". وبما أن الحكومة المصرية قـد تعاملت بقساوة مع المتعاطفين السلميين مع الجانب القتالي، فإن الخط الفاصل قـد اختفـى بين الإسلام المقاتل والمتعاطفين السلميين. وربما مازال حكم الرئيس حـسني مـبارك هدفًا للغضب والانتقام للمقاتلين الإسلاميين، كما أن الهجمات في الـسعودية والمغـرب تعزز حقيقة أن الإرهاب والأعمال الإرهابية لم تعد تقتصر علـى جزء معين من العالم، بل إنها تتوسع إلى دول حسبت أنها كانت معصومة

من ذلك. وفي نظر الكثير من المصريين أن النظام الحالي غير شرعي، وهو كان هكذا دائمًا وسيبقى كذلك. ولذلك، فإن الطريقة الوحيدة المتوفرة لتحديه هي أعمال الإسلام المقاتل التي قوبلت بردود فعل حكومية عنيفة، الأمر الذي يعزز من شكيمة المقاتلين أكثر فأكثر. وقد رد الرئيس حسني مبارك مرارًا وتكرارًا على مسألة الإرهاب بكونه انتشر عبر العالم وأنه ليس ثمة صلة بينه وبين الإسلام بأي وسيلة كانت. وأشار الرئيس على الظلم والإحباط واليأس المبعوث من قضايا سياسية معقدة لم تسو بعد، واعتبر ذلك من الأسباب الرئيسية للإرهاب[47]. ولقد تمثلت جميع هذه العوامل في المجتمع المصري، كما أن ردود فعل الحكومة لم تكن مدروسة جيدًا وعنيفة ومفرطة ولم تنجح سوى في سحق الأصوليين، لكنها تساهم في أصولية طائشة وأكثر حماسًا. وتقدم مصر نموذجًا لبلد استراتيجيته لمحاربة ومعالجة الأصولية المقاتلة والإرهاب استراتيجية عدو لدود، ومن ثم تخفق في معالجة الأسباب الفعلية والتوترات الدفينة. وإن الهجمات الأخيرة في الرياض والدار البيضاء لا يمكن استبعادها من أن تحدث في القاهرة في المستقبل. ومن هنا، يجب على استراتيجية الحكومة المصرية لمكافحة الإرهاب أن تأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار.

الدولة الأصولية الإسلامية في السودان

السودان واحد من بين سبع دول في قائمة الدول الراعية للإرهاب على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية. والسودان قد أعلن بنفسه أنه جمهورية إسلامية منذ 1989. ويأتي السودان، بعد إيران، في كونه من بين أهم المؤيدين البارزين للإرهاب. وكحقيقة، فإن الدور الناشط للسودان كوكيل للإرهاب يمكن أن يقدم كامتداد لتورط إيران في الإرهاب في إفريقيا. وتعتبر إيران السودان منصة للقفز إلى الشرق الأوسط وإفريقيا، وخاصة إلى مصر. فإيران تعتبر مصر العقبة الرئيسية لهيمنة إيران على الخليج العربي[48].

وفي 30 يونيو 1989 انهار النظام البرلماني السوداني للمرة الثالثة في تاريخ البلاد منذ الاستقلال، في أعقاب انقلاب عسكري ناجح. وتزعم الانقلاب- الذي أطاح بحكومة رئيس الوزراء الصادق المهدي المدنية-العميد عمر البشير الذي عين فيما بعد رئيسًا للجمهورية[49]. وأدرك السودانيون تدريجيًا أن النظام الجديد إما أعد له ونفذ أو ساعدته الجبهة الوطنية الإسلامية، وهي الحزب الذي جاء من داخل إخوان المسلمين السودانيين[50]. ولقد شهد السودان تاريخًا سياسيًا مضطربًا منذ بداية عهده. ويقدر أن مليونين قد ماتوا بسبب الحرب أو المجاعة. وقد وصُف النزاع السوداني بأنه أطول حرب أهلية في إفريقيا، لأنه يقوم على 19 سنة من الصراع العنيف والطويل. ويبدو أن مصادر النزاع أعمق وأكثر تعقيدًا مما قد يزعم بعض المحللين والمراقبين. والدين-بلا ريب-عامل رئيسي ويقوم على أجندة إسلامية أصولية للحكومة الراهنة التي يهيمن عليها مسلمون عرب من الشمال. ويرفض الجنوبيون، وهم مسيحيون بشكل رئيسي، "أسلمة" السودان ويفضلون حكومة علمانية[51]. وإن التنوع الثقافي والديني والإثني والسياسي بين الشمال والجنوب العامل الأساسي في إرباك السلام في السودان. فالجنوب يرى نفسه إفريقيًا ومسيحيًا في الأساس وكيانًا منفصلا تاريخيًا عن الشمال. ويرى الشمال نفسه كيانًا عربيًا مسلمًا. وفي 1991 أصبحت الحرب وحشية بشكل مفرط، عندما أعلن مجلس قيادة الثورة تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء البلاد، وأعلن الجهاد ضد غير المسلمين في الجنوب[52]. ونظرت حكومة الجبهة الوطنية الإسلامية إلى نفسها حاميًا للإسلام في السودان، وعدت المعارضة السياسية من المناهضين للإسلام، وأن الحرب الأهلية في السودان هي جهاد أو حرب مقدسة. أما بالنسبة لجيش تحرير السودان فيرى أن الحرب هي لتحرير الجنوبيين من الهيمنة السياسية والاضطهاد الديني[53].

وتحـــاول الحكومة السودانية-التي تسيطر عليها وتحركها الجبهة والوطنية الإســـلامية، تقـــديم نفسها كنموذج-إلى جانب إيران-لدولة إسلامية لكونها نظامًا سياســـيًا عملـــيًا. وتنـــشر السودان تفسيرها للإسلام في القارة الإفريقية من خلال الـــتدريب العـــسكري والديني الممنوح للأجانب، خاصة من الدول الإفريقية. وفي تـــسعينيات القـــرن العشرين درب المقاتلون في معسكرات عسكرية تدعمها إيران ومؤســـسات دينـــية فـــي السودان. وتؤدي الأخيرة دورًا مركزيًا في نشر تفسير الـــسودان للإسلام، وخصوصًا التوجهات القتالية، في القارة الإفريقية. وقد تأسست العلاقات بين السودان وإيران في هذا الصدد في ديسمبر 1991 مع زيارة هاشمي رفـــسنجاني، الـــرئيس الإيراني، وبصحبته الجنرال محسن رضوي-قائد الحرس الـــثوري-والجنـــرال أحمد وحيدي-قائد قوات القدس، وهي المسئولة عن تصدير الثورة الإسلامية-. وبالإضافة إلى المعسكرات العسكرية المدعومة من إيران التي يقـــدمها الحـــرس الـــثوري في السودان، فهناك تقارير تفيد بأن الجهاد الإسلامي الباكـــستاني وكـــذلك حزب الله قد أقاموا معسكرات للتدريب في السودان. وكذلك قـــدمت الـــسودان إلـــى الجماعـــة الإسلامية، والنهضة-جماعة إسلامية تونسية محظـــورة-والجبهة الإسلامية للإنقاذ[54]. وكان المنهج المتشدد للحكومة السودانية فـــي مسألة "الأسلمة" واضحًا عندما أشار الفريق البشير في تجمع عام في جنوب الـــسودان في مارس 1995 بأنه لن يكون هناك حل وسط مع المتمردين من جيش تحرير السودان-وأغلبيته من المسيحيين-في قضية الشريعة الإسلامية، وألمح إلى أن المفاوضـــات فـــي مـــسألة الشريعة سوف تدار من خلال فوهة البندقية فقط. واســـتمرت السودان عام 1999 في تمثيل المحور المركزي للعديد من الجماعات الإرهابـــية الدولـــية، بمـــا فـــيها منظمة القاعدة لابن لادن. كما تغاضت الحكومة الـــسودانية عـــن المـــساعدة الإيرانية للجماعات الإرهابية والراديكالية الإسلامية العاملـــة فـــي الـــسودان أو العابرة بها. وهيأت السودان أماكن التقاء وملاذًا آمنًا

ومراكـز تـدريب لعـدد من حزب الله والجماعة الإسلامية والجهاد المصريين، والجهـاد الفلـسطينية وحماس ومنظمة أبو نضال. وساند السودان هذه الجماعات بـتقديم وثائـق السفر، والمرور الآمن واللجوء، واحتفظ العديد من هذه الجماعات بمكاتـب ومـستويات أخرى من التمثيل في العاصمة، مستخدمة السودان كقاعدة أمينة لتنظيم العمليات الإرهابية ومساعدة المتعاونين في أماكن أخرى.

وواصـلت السودان مساعدة عدد من جماعات تمرد إسلامية وغير إسلامية قـواعدها في شرق إفريقيا. ومع هذا كله، فإن علاقات السودان بدأت تتحسن مع جيرانها في 1999. فأعادت الحبشة تسيير الخطوط الجوية التي انقطعت، ودرست إريتـريا إعادة العلاقات الدبلوماسية. وفي مطلع ديسمبر وقع السودان مع أوغندا تفاهم سلام، اتفق فيه الطرفان على إيقاف كل أوجه المساعدة لأية جماعة متمردة تعمل في أراضيها.

وعلـى الرغم من أن السودان شجب أعمال الإرهاب في الولايات المتحدة، بمـا في ذلك إجراء التحقيقات وإلقاء القبض على المتطرفين المتهمين بالتورط في نـشاطات إرهابية-فإن البلاد لا تزال توصف بأنها راعية للإرهاب. وهناك عدد مـن جماعـات الإرهـاب الدولـية، بما فيها القاعدة والجهاد الإسلامي المصرية والجماعـة الإسـلامية المـصرية والجهـاد الفلسطينية وحماس لا تزال تستخدم السودان ملاذًا آمنًا ولممارسة نشاطات لوجيستية ومساندة.

وجـاء فـي تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لسنة 1999 بأن السودان "لا تزال محورًا مركزيًا لعدد من الجماعات الإرهابية بما فيها القاعدة لابن لادن. كما أن السودان تتغاضى عن مساعدة إيران لجماعات إسلامية إرهابية تعمل في وتعبر مـن السودان". وحسبما يقول التقرير "فإن السودان تهيئ أماكن اجتماعات ومحور تـدريب لعدد من أعضاء حزب الله اللبناني والجماعة الإسلامية المصرية والجهاد الفلسطينية وحماس ومنظمة أبو نضال". ولكن وزارة الخارجية تثني على حكومة

الجـبهة الوطنية في تقرير 2000 لاتخاذها خطوات إيجابية في محاربة الإرهاب. وحسبما جاء في التقرير فإنه في عام 2000 "وقعت السودان على 12 اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب، واتخذت خطوات إيجابية عديدة بما فيها غلق المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي الذي كان منبرًا للإرهابيين"[55]. كما أن السودان ملاذ آمن لشخصيات إرهابية رئيسية. ولعل أسامة بن لادن خير مثال على ذلك. فلقد وفرت السودان لابن لادن قاعدة إسناد وملاذًا آمنًا ما بين 1991 و 1996. واستخدم السودان كقاعدة للعمليات حتى ذهابه إلى أفغانستان في منتصف 1996. ويقال إن القاعدة تحظى بتأييد شعبي غير معروف في مجتمع شمال السودان[56]. وقد احتجز حسن الترابي الزعيم الإسلامي الراديكالي، الذي سعى إلى تحقيق دور قيادي دولي له ولحكومة الجبهة الوطنية الإسلامية، في 2001. وكانت هناك مظاهرة مؤيدة له في شمال السودان لكنها كانت متواضعة. وفي أواخر 1999 قطع الرئيس عمر البشير علاقته مع حسن ترابي، الزعيم الديني السوداني وحليف البشير لفترة طويلة في الجبهة الوطنية الإسلامية، وبدأ البشير يقوم بخطوات لتطبيع علاقات السودان بالغرب وينظف سمعة السودان من وصفها دولة قائدة لرعاية الإرهاب[57]. ومنذ أن تحرك الرئيس عمر البشير ضد الترابي في نهاية 2000، حاول أن يلطف صورته في الخارج. ومع هذا، فإنه يصر على استخدام خطاب سياسي إسلامي متشدد ضد مناهضيه، ولا يظهر رغبته في تبني تسوية سلمية يتم التفاوض عليها في مسألة الحرب الأهلية، ويواصل القصف الجوي للمواقع المدنية في مناطق الجنوب[58].

وبالإضافة إلى كون السودان وكيلا للإرهاب، فإنها ابتليت بحرب أهلية منذ 1983[59]، ويقدر عدد القتلى فيها بمليونين. وهي حرب أهلية زادتها تعقيدًا قضايا مثل النفط والولاءات القبلية والدينية. وإن الحرب الأهلية المشتعلة منذ 1983 بين الحكومة الإسلامية والجنوبيين المسيحيين ومن معتقدات أخرى، الساعين إلى حق

تقريـــر المصير لا تزال تدمر الجزء الجنوبي من البلاد. ويصيب الصراع أيضًا جـبال الـنوبة، حـيث يوجد متمردون إسلاميون ممثلون في حركة جيش تحرير السودان و NDA[60]. وفي 20 يوليو 2002 وقع ممثلو الحكومة ووفد من حركة جيش تحرير السودان بروتوكول ماشوكس، وفي 21 يوليو جاءت بعد ذلك اتفاقية نيروبـــي بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان، التي يقودها رياك ماشيار. وانطوت الاتفاقية على الأمور الآتية:

1. تطبق الشريعة الإسلامية على المناطق الشمالية من البلاد فقط.
2. يكون هناك فصل بين الدولة والدين على الأقل في الجنوب.
3. مراجعة الدستور الراهن من أجل إدخال هذه التغييرات.
4. تكـــون هـــناك شراكة في السلطة السياسية بين الشمال والجنوب وممثليه الشرعيين .
5. تقاسم الثروة والإيرادات الوطنية.
6. تحريم تجارة الرق.
7. الدخول في محادثات لتحقيق وقف لإطلاق النار.
8. اســتمرار اتفاقـيات وقــف إطلاق النار المحلية أو الإقليمية المعمول بها حاليًا.
9. يُعطـــى الجـــنوب حق تقرير المصير، ويُجرى تصويت بعد فترة أمدها 6 سنوات في مسألة احتمال استقلال الجنوب.

ويعتبر جيش تحرير السودان أن الدولة العلمانية هي أفضل خيار وما دامت تـــنطوي على الترجيح بين دولة إسلامية أو سودان ديمقراطي علماني. وكما تفهم حـــركة جـــيش تحرير السودان وبقية القوات الجنوبية السودانية فإن صيغة دولة إســـلامية سوف يعني أن حكومة السودان ستكون في حالة حرب دائمة مع أولئك

المعارضين لفلسفتها. بعبارة أخرى، أن فصل الدين عن السياسة، كما تفهمه حركة جـيش تحرير السودان، هو شرط مسبق لوحدة السودان[61]. وفي منتصف يناير 2003 أخفقـت حكومة السودان في إرسال وفد إلى مباحثات إيغاد التي عقدت في كينـيا، بعـدما زعمـت حكـومة الخرطوم أن الأجندة الخاطئة قد اعتمدت لتلك المباحـثات[62]. ويـبدو أن السودان بلد محصور في حرب لا نهاية لها بين الدين والـسياسة مـن دون أن تلوح في الأفق أية تسوية حقيقية، وحيث لا يستطيع أي العنصرين الرئيسيين وهما السياسة والدين أن ينقذ الموقف.

ولقـد جاءت ردود فعل السودان مختلطة حيال الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر والعمليات الأمريكية ضد الطالبان والتعاون في تشخيص أولئك المسئولين عن الهجمات. وتحدث هاتفيًا كولن باول، وزير الخارجية الأمريكية، مع مصطفى إسماعيل وزير خارجية السودان، بعد عدة أيام من هجمات الإرهابيين، وكان ذلك أول اتـصال بين مسئولين رفيعين من البلدين منذ عدة سنوات. وقال الوزير باول إن المـسئولين الـسودانيين عرضـوا التعاون مع الولايات المتحدة، وأبدوا تلهفًا للانضمام إلى التحالف. وحسبما نقلت التقارير الصحفية، فإن المسئولين الأمريكيين أكـدوا أن الحكومة السودانية قد منحت المسئولين الأمريكيين حرية الوصول غير المقيد إلى ملفات الإرهابيين المشتبه فيهم، واقترح أنها مستعدة لتسليم بعض هؤلاء الأفـراد إلـى السلطات الأمريكية[63]. ومع ذلك فقد صدر عن الحكومة السودانية تعلـيق فـي مطلـع أكتوبر 2001، بعد اجتماع لمجلس الوزراء ترأسه الرئيس البـشير، تنتقد فيه العملية العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان. كما انتقدت الجمعية الوطنـية الـسودانية الهجمات الأمريكية على أفغانستان وعدتها "غير مبررة ومن دون شـرعية". وأثناء ذلك، أصبحت المظاهرات ضد أمريكا أكثر تكرارًا. ففي 9 أكتوبر 2001 قاد علماء الدين آلاف المحتجين في مظاهرة ضد الولايات المتحدة

فـــي الخرطوم. وفرقت الشرطة المظاهرة بعدما حاول المتظاهرون الهجوم على السفارة الأمريكية[64].

وأعربت الولايات المتحدة في أبريل 2002 عن قلقها بشأن خطاب للرئيس البشير دعا فيه إلى إقامة معسكرات لتدريب المقاتلين من الانتفاضة الفلسطينية ضد إســـرائيل. وأخبرت الخرطوم واشنطن بأنه "لم تكن هناك نية في إقامة معسكرات لـــتدريب المقاتلين"، حسبما رأت وزارة الخارجية الأمريكية. وفي سبتمبر 2002 رفـــع مجلس الأمن للأمم المتحدة العقوبات على السودان التي كانت مفروضة من قـــبل 5 سنوات للضغط عليها من أجل تسليم المتهمين في محاولة اغتيال الرئيس المـــصري حسني مبارك. وفي نظر مايكل روبن إذا كانت الخرطوم ملتزمة حقًا بمحاربـــة الإرهـــاب، فإنـــه يجـــب عليها أن تغلق فورًا جميع معسكرات تدريب الإرهابيـــين وتفـــتح للتفتيش جميع "المدارس" الدينية التي تستخدم لتجنيد وتدريب المقاتلين[65]. وفي 21 أكتوبر وقع الرئيس جورج بوش قانون السلام في السودان فـــي احـــتفال فـــي البيت الأبيض حضره أعضاء من الكونغرس وزعماء دينيون وناشطون سودانيون، جاء فيه: "يجب على الحكومة السودانية أن تختار بين طريق السلام وطريق الاستمرار في الحرب والدمار". وشجبت الحكومة السودانية قانون الـــسلام فـــي الـــسودان ونعتته بأنه "قانون الحرب على السودان"[66]. وفي نهاية المطـــاف، ورغـــم خطابها السياسي المعاكس، فإن نظام الخرطوم وسياساته يمثل تهديدًا لمواطنيه وكذلك للمنطقة .

الجزائر سياسة الأصولية والتطرف

لقــد نعتت الحرب الأهلية في الجزائر "بالحرب القذرة" التي دامت لعقد من الــزمن تقريبًا وذهب ضحيتها 150,000 شخص ذبحوا في الجزائر منذ 1993. وإن جــذور هــذا العــنف وطريقته بلا معنى، ولها صلة معقدة وشريرة بالنزعة القتالية الأصولية الإسلامية التي أصبحت طريقة حياة لا يطيقها الشعب الجزائري.

وتــضرب جــذور الإسلام في العمق في الجزائر. وكما هو الحال في بقية المجــتمعات الإســلامية كان الإسلام الثقافة الطبيعية التي تمحورت حولها حركة المقاومــة الجزائــرية للــسيطرة الاســتعمارية. ومعلوم أن الخبرة الاستعمارية الجزائــرية فــريدة فــي الوطن العربي، وأن جوهر الثقافة الجزائرية المعاصرة موطنة في مفهوم الصراع والكفاح[67]. واعترفت الدولة الجزائرية المحررة–رغم تــوجهها الاشتراكي الصريح–بالإسلام في دستورها وبأنه عمود للدولة والمجتمع. وانتماء الجزائر إلى سياسة العالم الثالث ومشاركتها في التراث العربي والإسلامي قادهــا إلــى تأيــيد قــوي ومبكر لمفهوم الوحدة العربية والتأييد الخاص للقضية الفلــسطينية[68]. ولــيس ثمــة مكان يجد فيه الإسلام تحديًا أكثر مما هو عليه في الجزائــر. ولم تجذب هذه الحقيقة انتباه المجتمع الدولي بسبب الانتفاضة المسلحة الإسلامية وحسب، بل بالنجاح في الاقتراع العام الذي حققته الحركة الإسلامية[69]. وكانــت حــركات المقاومــة التي نفذت ضد فرنسا قد جرت ليس باسم الجزائر وحــسب، بل الإسلام أيضًا. وقد وصفت بأنها جهاد ضد الكفار وفسرت على أنها فــرض عــين على كل المسلمين[70]. وقد رسخ الفرنسيون هذا المفهوم من خلال العلاقات الاستعمارية؛ حيث ميزوا أولا بين الجزائريين والمستوطنين، ليس حسب العــرق والإثنــية أو الجنــسية، بل الدين بالنسبة للجزائريين والعرقية – المكانية للمــستوطنين. فسموا الجزائريين "مسلمين" في حين سموا الآخرين "أوروبيين"[71]. وهكذا أصبح الإسلام مصدرًا لهوية ودافعًا للتحرر. وعندما حصلت الجزائر على

استقلالها في 1962 بعد 132 سنة من الخضوع للاستعمار واستغلاله، هيمنت على السياسة جبهة التحرير الوطنية، حيث اضطرت جميع الأحزاب والكيانات السياسية قبل الاستقلال إلى حل نفسها داخل الجبهة التي قادت الثورة ضد الاستعمار. ولقد احتكرت "جبهة التحرير الوطنية ومؤسسة الجيش – الحزب النشاط السياسية وكذلك الحياة الدينية؛ لأن ذلك اعتبر شرطًا مسبقًا لنجاح استراتيجيتها في الشرعية السياسية. فأنشأت وزارة الشئون الدينية للإشراف على النشاطات الدينية وإدارتها، وبغية التأكد من الانصياع الأيديولوجي تحول المختصون الدينيون إلى موظفين مدنيين للدولة وارتدع أي نشاط إسلامي خارج هذا الإطار الرسمي"[72]. ولقد تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مارس 1989 وأجيزت في سبتمبر 1989. وسرعان ما أصبحت أكبر وأنشط حزب سياسي في الجزائر[73]. ولقد أدى الدين والسياسة دورًا متداخلا ومعقدًا في المجتمع الجزائري. وتتكون الحركات الدينية – السياسية من جماعات دينية ورعاية اجتماعية إسلامية وجمعيات وأفراد يرفضون احتكار الدولة للخطاب الديني الإسلامي، مثل القيم. وتتألف الحركات الدينية – السياسية من منظمات مثل حماس والنهضة التي أقامت استراتيجيتها على المشاركة السياسية المباشرة من خلال التنشئة السياسية والتحشيد للجماهير[74]. أما الحركات الإسلامية الراديكالية فهي مؤلفة من جماعات مقاتلة ومتشددة تسعى إلى تحويل الدولة والمجتمع من خلال استراتيجية انتفاضة، ومن هذه الجماعات الحركة الإسلامية المسلحة والجماعة الإسلامية المسلحة وجيش الإنقاذ الإسلامي[75] .

وتعكس جذور المظالم الإسلامية الأمراض المعاصرة في الجزائر، وكذلك تعكس جزئيًا الأزمة العريضة التي تجسدت في المنطقة. ومع ذلك، فقد شخصت حالة الجزائر بأنها أكثر توترًا وتعقيدًا. وقد نسب بزوغ الحركة الإسلامية في الجزائر إلى تحرر الجماهير من وهم حكم جبهة التحرير الوطنية الطويل. فالجبهة

حكمت لأربعة عقود كحزب واحد احتكر جميع السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[76]. ولم تفعل الدولة الجزائرية إلا القليل لتقوية تطور مجتمع مدني، كما أن نظام الحزب الواحد السلطوي لجبهة التحرير الجزائرية أعاق تحرير وتعددية المجتمع[77]. تستقي الثقافة في العالم الإسلامي من مفردات الإسلام للتعبير عن مفاهيم مثل الخطأ والصواب والعدل والمساواة. يقدم الإسلام للعديد من الجزائريين الأساس للنقد الأخلاقي لمجتمعهم[78]. فالرجوع إلى الإسلام والاحتجاج إليه يلعب دائمًا دورًا في منافسة شرعية الواقع القائم في التاريخ السياسي الجزائري[79]. ويمكن توضيح الصلة الوثيقة بين المحن الاجتماعية والإحباط، الذي يولد في النهاية الأصولية، في حادثة إلقاء القبض على 25 مجندًا من الجماعة الإسلامية المسلحة في الضواحي الفقيرة من الجزائر والبليدة. وتشير التقارير إلى أن العضو التقليدي للجماعة الإسلامية المسلحة يكون عادة في العشرين من عمره وعاطلا عن العمل، ويمتلك قدرًا قليلا من التعليم والمعرفة بالفرنسية أو العربية[80]. وتشير هذه الحقائق إلى مجتمع محبط إلى درجة كبيرة اختار العنف كمخرج له حيث لا يوجد إلا بصيص من الأمل لمستقبل أفضل. وتعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر غنى في إفريقيا فهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، وفيها الكثير من الموارد الطبيعية تنتظر الاكتشاف. ومع ذلك، فرغم هذه الثروة والفرص إلا أن الملايين من الجزائريين يعيشون في فقر، وأن بعض المناطق تعاني من نسبة 30% من البطالة[81]. "وأن السلطة التي تسيطر على الجزائر ذات سجل هزيل في حقوق الإنسان، وهي مسيطر عليها من وراء الستار من قبل مجموعة جنرالات غير منتخبين، وتُتهم الحكومة بأعمال إجرامية خارج القانون مثل القتل والتعذيب والخطف. وهناك أكثر من 4000 شخص من المفقودين"[82].

إن الإسلام الراديكالي ليس بظاهرة جديدة في جزائر ما بعد الاستعمار. وقد وقعت أول حادثة انتفاضة مسلحة من قبل الحركة الإسلامية المسلحة التي تألفت من

البشائر الأولى للراديكالية الإسلامي في الجزائر. وكسبت هذه الجماعة سمعة كونها أفـضل جماعة إسلامية مسلحة. وفي 1994 تأسس جيش الإنقاذ الإسلامي من قبل قـيادة داخلية لجبهة الإنقاذ الإسلامية عندما أدركت أن الحركة ربما ستنجرف بتيار المتطـرفين مـن الجماعة الإسلامية المسلحة "في الحرب حتى الموت"[83]. وحاول جـيش الإنقاذ الإسلامي وضع مسافة بينه وبين الجماعة الإسلامية المسلحة بانتقاده الأعمـال الإرهابـية الأخيرة، إلا أنه لم يرفض الصراع المسلح، واستهدف جيش الإنقاذ الإسلامي قوات الأمن والقوات الخاصة في الأساس[84].

فـي 1993 تأسست الجماعة الإسلامية المسلحة، بسبب القمع الذي مارسه النظام، بعدما أصبحت بسببه الحركة الإسلامية راديكالية[85]. واتبعت جبهة الإنقاذ الإسلاميّة استراتيجية مزدوجة تجمع التوفيق والهجوم. فهاجمت بيروقراطية الدولة والفـساد والمحابـاة وانتـشار الممارسات غير الإسلامية ،وركزت على الرعاية الاجتماعـية مـن خلال نشاطات التضامن الوطني والتظاهرات السياسية الكبيرة للـضغط على النظام للتفكير في الأخذ بمفاهيم ومدركات إسلامية في شئون ذات اهـتمامات وطنية[86]. ولجأت جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى العنف المسلح في يناير 1992 ردًا علـى الانقلاب العسكري، وإلغاء الانتصار الذي حققته في الانتخابات الوطنـية ورفـضها للناشطين في الجبهة الساعين إلى السلطة بطرق سلمية، وفي أعقـاب إلقـاء القبض على مئات من قادة الجبهة بمن فيهم القيادات العليا، وحظر الحزب[87]. ونتيجة هذه الأحدث تغير مشهد الكفاح السياسي الجزائري. فالذي كان يبـزغ هـو توفـيق غير مرض بين الرئاسة الإصلاحية في البلاد وجبهة الإنقاذ الإسـلامي؛ ليـصبح بعد ذلك لعبة ذات طبيعة صفرية يخرج منها كل طرف إما رابحًـا أو خاسـرًا وهـو الأمر الذي جر البلاد إلى حالة من العنف الجماهيري وحـرب العصابات. وبغية تحاشي "وقوع انفتاح ومكاشفة في السياسة الجزائرية" بعدما حققت جبهة الإنقاذ الإسلامي نصرًا في الاقتراع العام، وبغية ضمان وحماية

مـــصالحهم، أبطل الجيش هذه الانتخابات وتبنى استراتيجية متعددة لاقتلاع جبهة الإنقاذ كقوة سياسية واجتماعية. ولم تكن تلك استراتيجية احتواء، بل اجتثاث نهائي لجبهة الإنقاذ الإسلامية[88] .

ويـــرجع أي تحليل سطحي بداية الإرهاب بدوافع إسلامية إلى يناير 1992 بإيقـــاف الانـــتخابات وحظـــر جـــبهة الإنقاذ الإسلامية. ومنذ ذلك التاريخ أصبح المدنـــيون وموظفـــو الحكـــومة والأجانب هدفًا لهجمات وتفجيرات قنابل من دون تمييـــز، وانطوى هذا التكتيك على إقامة عوارض وهمية في الطرقات. وقتل أكثر مـــن 15,200 متمـــرد فـــي الحـــرب من بين الرقم الرسمي للموتى 100,000. وحـــصدت موجة القتل الدموي أكثر من 150 ضحية في شهر رمضان المبارك. ثـــم تـــبعه هجوم قوي بالقنابل على ثكنة في مدينة البليدة، وكان قد سبقه هجومان بتفجيـــرات في الجزائر العاصـــمة راح ضحيتها 18 شخصًا، ثم وقع تفجير آخر تـــسبب فـــي مقتل 42 شخصًا[89]. وإن حقيقة تنفيذ هذه الهجمات في وقت يُعد من أقـــدس الأوقات في الإسلام ترينا ما جلبه الأصوليون المقاتلون على الإسلام كدين جلـــيل، وكـــذلك أنهـــم ألحقوا الخزي بالشعب المسلم الذي يمارس معتقـــداته في تعايش سلمي مع بقية العالم.

ورغـــم اتفاق العفو الذي أبرم في يناير 2000 إلا أن العنف سيستمر، كما عـــاد إلى مناطق المدن في 2002، وكذلك تفاقم القتل وتزايد بصورة وحشية في المناطق المتاخمة للجزائر العاصمة.

وجـــاء على إثر تقارير قتل قائد الجماعة الإسلامية المسلحة على يد الجيش فـــي يوليو موجة من القتل الانتقامي، مثلما وقع عندما قتل الجيش القائد السابق له في فبراير[90]. ووفقًا للتقارير الرسمية فإن أكثر من 100 شخص قتلوا في هجمات يـــتهم بهـــا المقاتلـــون الإسلاميون الجزائريون منذ مطلع السنة. وأكثر المناطق صـــعوبة هـــي في غرب البلاد. ويعزى إلى الجماعة الإسلامية المسلحة كثير من

الهجمات ضد المدنيين وعلى نطاق واسع في المناطق الجبلية في شلف وعين دلفة وريلـــزان. وتدعـــي الجماعـــة الإســـلامية المسلحة بأنها الممثل الوحيد للحركة الإســـلامية، وتسعى إلى إقامة دولة إسلامية بكل وسيلة، من بينها إعلان "الحرب الـــشاملة" على الحكومة. وتعتبر كل شيء وكل فرد يرتبط بما تسميه "الدولة غير الشرعية والعاقة" هدفًا. وكل فرد تراه الجماعة له صلات بأي طريقة كانت بالدولة الجزائرية، خاصة قوات الأمن، فإنها تشخصه هدفًا لإرهابها، وإن معظم مؤسسي الجماعة الإسلامية المسلحة كانوا من "الأفغانيين"[91].

ولقـــد بـــرزت الجماعـــة الإسلامية المسلحة الأكثر وحشية وشراسة من بين الحركتين، وأخذت لنفسها مسئولية أعمال إبادة مثل اختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنـــسية وسيادة المتفجرات الانتحارية في وسط الجزائر العاصمة، حيث قتل 42 شخـــصًا وجرح 286 شخصًا. وقد دعت الجماعة الإسلامية المسلحة إلى شن حرب شـــاملة على الحكومة، وهذا يعني رفضها التام لاستراتيجية جبهة الإنقاذ الداعية إلى الدخـــول فـــي حـــوار مع السلطات[92]. كما أن منطق الإرهاب توجه إلى المصالح الأجنبـــية فـــي الجزائـــر، حـــيث قُتل أكثر من 120 مواطنًا أجنبيًا. وأفضت حملة الاغتـــيالات هـــذه إلى مغادرة العديد من الأجانب والشركات الأجنبية للبلاد. وحقق ذلك هدف إضعاف البلاد اقتصاديًا وإدامة فقدان الثقة عند الشركاء الأجانب[93].

وامتطـــى العـــنف في الجزائر ظهر موجة من الإسلام المقاتل جيء به إلى البلاد من قبل مقاتلي الحرب في أفغانستان. وفي نوفمبر 1991–حتى قبل الجولة الأولـــى مـــن الانتخابات–قاد محاربان من الأفغان هما طيب مسعودي (المعروف بالطـــيب الأفغانـــي) وعبد الرحمن دحان (المعروف بدحان الأفغاني) هجومًا على موقـــع عسكري عند قومار في جنوب شرقي الجزائر آملين الحصول على أسلحة وذخائـــر لمقاتلـــيهما فـــي حرب العصابات. وذبحوا قرابة 15 من المجندين من الـــشباب يحرســـون الموقع، وفروا مغتنمين كمية كبيرة من الأسلحة والعتاد. وفي

ديسمبر 1991 قتل دحان في عملية خارج بسكرة. وأصبح طيب أبرز شخصية من بين الجزائريين الأفغان حتى ألقى القبض عليه في عملية عسكرية في 22 فبراير 1992 في مغران العويد وأعدم في 1993[94].

ولم يكن للأفغان وأتباعهم من الراديكاليين أي مصلحة في صندوق الاقتراع. فكما أعلنوا في مناسباتهم الحماسية: "إن الدم والشهادة هما الطريق للاستيلاء على السلطة بالقوة وإقامة الدولة الإسلامية". وفي أكثر من مناسبة قال علي بالحاج، القائد الثاني الذي يمثل الجناح الراديكالي في جبهة الإنقاذ التي هي المنظمة الإسلامية: "إن الديمقراطية غريب في بيت الله".

وأعلن الجنرال مايزا-رئيس أركان إحدى المناطق العسكرية الست-في مؤتمر عن الإرهاب في أكتوبر 2002، أن ما بين 600 و 650 من المتطرفين الإسلاميين مازالوا ينشطون في البلاد، بعدما كان يذكر الرقم 27,000 في التعليقات السابقة[95]. وإن من أنشط الجماعات الإسلامية هي جماعة السلفية للوعظ والقتال بقيادة حسان حطاب والتي تقدر قوتها ما بين 350 و 380 رجلا. وقد أسسها في 1998 منسق من الجماعة الإسلامية المسلحة، وهذه الجماعة السلفية تنشط في منطقة القبائل؛ حيث يهيمن البربر في الشمال الشرقي، وكذلك في مناطق في اتجاه الشرق في باتنه وتيبازا. وانفصلت الجماعة السلفية عن الجماعة الإسلامية المسلحة بشأن خلاف حول قتل المدنيين، حيث قررت الجماعة السلفية استهداف قوى الأمن فقط. ولقد انقسمت الجماعة الإسلامية المسلحة إلى أربع مجاميع فضلا عن الجماعة السلفية هي:

1. الجماعة الإسلامية المسلحة وهي أشد ضراوة لها مقر في جنوب الجزائر وتتألف من 60 مقاتلا، وهي عصب المقاتلين في أفغانستان الذين شاركوا في القتال ضد السوفييت في ثمانينيات القرن العشرين. وثمة جماعات مستقلة توجد خارج هيكل الجماعة الإسلامية المسلحة، ولكنها تشاركها في

العقيدة التي ترى أن الشعب الجزائري كافر، ومن ثم يمكن إهدار دمه دون تفويض ديني.

2. حماة الدعوة السلفية، وقوتها ما بين 60 و 70 رجلا وتنشط في ولايتي عين دلفة وريلزان.

3. الجماعة السلفية للجهاد، وتتألف من 60 رجلا وتنشط في عين دلفة وتيسميسلت.

4. وهناك مجموعات أخرى برزت؛ من بينها جيش الإنقاذ الإسلامي، وعصبة الدعوة الإسلامية والجهاد والأنصار وكتائب الموت، ولكن أغلب المجموعات لا صلة لها بالجماعة الإسلامية المسلحة[96].

وقد اعترف محمد بن رشيد في محكمة جزائرية في عام 1998 بأن أسامة بن لادن كان مصدر تأسيس الجماعة السلفية، وهي المجموعة المنشقة عن الجماعة الإسلامية المسلحة. وفي يناير 2003 اكتشفت علاقات إرهابية بالجزائر في المملكة المتحدة، بعد اكتشاف غاز رايسن القاتل الذي قاد إلى إلقاء القبض على سبعة أشخاص من شمال إفريقيا، أكثرهم من أصول جزائرية [97]. وقد داهمت شعبة مكافحة الإرهاب في الشرطة البريطانية في عملية استخبارية مشتركة مع الشعبة الخاصة و M15 أماكن أفضت إلى إلقاء القبض على الرجال وفقًا لقانون الإرهاب لسنة 2000. واتهموا بالاعتداءات الإرهابية وإنتاج أسلحة كيميائية. وبرزت تقارير عن احتمال شن هجوم على شبكة قطارات الأنفاق له صلة بالجزائر. وأفضى هذا الاكتشاف إلى تزايد المخاوف من احتمال وجود شبكة إرهاب جزائرية تعمل داخل بريطانيا لم ترصد من قبل. ويزعم أن واحدًا من الجزائريين الثلاثة كانت له صلات وثيقة مع أبو ضحى، وهو جزائري محتجز في سجن بيلمارش بأنه من ناشطي القاعدة. وينتظر أبو ضحى الإبعاد إلى

الولايات المتحدة كمشتبه به في مؤامرة لنسف المطار الدولي في لوس أنجلوس في 31 ديـــسمبر 1999[98]. وطبقًا لمحمد سيكوم رئيس مجلس اللاجئين الجزائريين، ومقـــره فـــي لندن، أن من بين الساعين إلى اللجوء السلمي القادمين إلى بريطانيا خلال السنتين الماضيتين هناك ما بين 90 و 100 من الأشخاص يقال إنهم ارتكبوا أعمالا إرهابية في الجزائر. ويرى مانغوس رانستروب - متخصص في الإرهاب مـــن جامعة سانت أندروز في أسكتلندا - أن القادمين من شمال إفريقيا، والجزائر علـــى وجه الخصوص، هم الجزء الأكثر نشاطًا في شبكة القاعدة في أوروبا[99]. وأن آخـــر مجزرة هي تلك التي ارتكبت في الجزائر في 11 فبراير 2003 حيث قـــتل 12 شخصًا في موقع نقطة تفتيش على الطريق قرب قرية هامور العين في منطقة تيبازا والتي تبعد 70 كم عن الجزائر العاصمة[100].

ولعلـــنا نـــسأل: مـــا هي استجابة الحكومة الجزائرية لهذا التهديد؟ إن نظام الـــرئيس عـــبد العزيز بو تفليقة يحارب المقاتلين الإسلاميين قرابة عشر سنوات، وإنـــه يغتنم الفرصة بهدوء للتعاون مع الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر. ويُـــزعم أن الحكومة الجزائرية أعطت قائمة فيها 350 مقاتلا إسلاميًا في الخارج ترى الاستخبارات الجزائرية أن لهم صلات بشبكة ابن لادن الإرهابية[101]. وجاء رد فعـــل الولايات المتحدة من جانبها برفع الحظر على بيع الأسلحة إلى الجزائر لتـــسليح الحكـــومة التـــي كانت قد اتهمت بخروقات حقوق الإنسان في حربها مع المتمـــردين الإســـلاميين[102]. وفـــي مايو 2003 أفلحت قوات منتخبة من الجيش الجزائـــري فـــي تحرير 17 أوروبيًا من السائحين المغامرين الذين احتجزوا لمدة شـــهرين فـــي الـــصحراء مـــن قبل عصابة حرب ثورية اتهمت بأن لها صلات بالقاعـــدة. كما أن القوات الخاصة شنت هجومًا سريعًا على مخبأ للجماعة السلفية التـــي تعتقد السلطات أن لها صلات مع القاعدة[103]. وإن طلب الحكومة الجزائرية المـــساعدة مـــن الولايات المتحدة لم يكن بنية البحث عن محادثات سلام وتسوية

لمشكلة الأصولية الإسلامية، فالطلب اشتمل على تزويدها بطائرات مروحية هجومية وغيرها من المعدات العسكرية.

ويسلط الضوء عثمان بن شريف، السفير الجزائري فوق العادة إلى الولايات المتحدة، في بحث له تحت عنوان "الجزائر تواجه الوحش القاسي" على البلاء الذي تمثله الأصولية الإسلامية والإرهاب المقاتل في الجزائر وفي الحياة اليومية فيقول: "وللسنوات الأربع الأخيرة خاضت الجزائر قتالا ضد الإرهاب الإسلامي (أو الأصولي). فلقد غرست جماعات مسلحة الموت والدمار وشنت حرب إرهاب أثرت على الجزائريين في كل مناحي الحياة. فالعنف لم يسدد إلى أشخاص الحكومة الجزائرية-قضاة وموظفين مدنيين وشرطة-وحسب، بل توجه إلى المثقفين البارزين والأطباء وأساتذة الجامعة والمحامين ومقاتلي حرب الاستقلال والمطربين والفنانين وعمال المصانع. وتهدد إحدى المجموعات القتالية القيادية ليس بقتل الشرطة والجيش وحسب، بل "كل أم وأخت وبنت" منهم. وإن هذه المنازلة بين حركة إسلامية سرية والقوات الحكومية ما هي إلا معركة واحدة من حرب واسعة تقع في كثير من بلدان العالم الإسلامي، مواجهة بين الديمقراطية بالطراز الغربي واستخدام شمولي للقانون الإسلامي-الشريعة-. وإنها منازلة تأخذ شكل مواجهة بين رؤيتين للمجتمع، صراع بين نظامين سياسيين عالميين، ومعركة قديمة على السلطة على حياة البشر، معركة بين قوى الحرية والظلم وبين التسامح والقمع والأمل واليأس والتقدم والتخلف والنور والظلام"[104]. ويؤكد السفير الجزائري في مقالته في 1995 بأن الحركة الإسلامية في الجزائر لا تعبر عن ثورة دينية، بل إنها أولا وآخرًا حركة احتجاج جيل شاب حرم من فرص العمل والفرص الأخرى وحرمة الإنسان والأمل. وكما هو الحال في بقية البقاع، فإن الإسلام المقاتل اكتسب قوته من عقود من سوء الحكم وسوء الإدارة الاقتصادية، وينمو من عدم الرضا والإحباط الناجمين عن البطالة وعدم المساواة الاجتماعية

والاقتصـــادية. وهكذا، يسعى الناشطون الإسلاميون للاحتجاج على هذه الأخطاء الاجتماعية التي يدركون بأنها عنف سُلط عليهم.

ومـــع أن الجزائـــر تـــزعم أنهـــا حققت تقدمًا في وضع العنف الإسلامي والانتفاضـــة تحت السيطرة، إلا أن هجمات العنف التي تلت قد كشفت أن القمع أو الإصلاح الدستوري لم يخفف الحرب على الإرهاب الإسلامي الأصولي.

وحســبما يـــرى رضا شاه كاظمي، فربما يكون هناك في الجزائر ليس شكلا واحـــدًا مـــن الإرهاب بل اثنين؛ أولهما تنفذه قوات الأمن والآخر ينفذه الأصوليون الإسلاميون. ويلاحظ كاظمي أنه منذ إلغاء انتخابات 1991 أصبح العنصر الدائم في سياســة الدولــة محاولتها للإبقاء على الوضع الراهن من خلال إرهاب معارضيها الإســلاميين-خاصة جبهة الإنقاذ-التي أعرب أغلبية الناخبين الجزائريين تأييدهـــم لهـــا[105]. فعدد كبير من مؤيدي جبهة الإنقاذ في معسكرات اعتقال في الصحراء منذ عام 1992. وإن مثل هذه الاستجابة غير الشرعية لمستقبل قيام حكومة إسلامية دفع بالجماعـــات المنشـــقة المحبطة إلى انتفاضة مسلحة ضد الدولة[106]. ويؤشر رد فعل الحكومـــة إلى قصور فادح في تدبير العلاقات السياسية. فلقد طفحت إلى السطح في مناســـبات عديـــدة خروقات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن ثم نسبتها إلى الجماعـــات المســـلمة. ويزعم المتطرفون الذين لجاوا إلى الإرهاب أن الانحدار إلى العنف كان النتيجة الحتمية للقمع الوحشي للنظام[107].

ولا ريب أن الحكومة الجزائرية على دراية تامة بأن أي أمل حقيقي لوضع نهايـــة للأزمـــة في الجزائر، يجب أن يبدأ من معالجة المظالم الشرعية من خلال تقديم النمو الاقتصادي، والعدالة الحقة وحرية التعبير ونظام يخضع للمساءلة. كما عليها أن تدرك أن الديمقراطية والتعددية قطب أساسي في عملية التحرر السياسي، وأن ترى في الإسلام تقليدًا يمكن أن تؤطر فيه الحداثة ولكن ليس رفضه[108]. ومع

ذلـــك، فإن هذه الادعاءات يجب أن تترجم إلى فعل عملي وصادق يطال أثره أبعد من حرب الجزائر على الإرهاب الأصولي .

ولقـــد أسهمت جهود الجزائر في تقديم مواثيق عربية وإفريقية، ووقع على الميـــثاق الأول فـــي عام 1998 في القاهرة والثاني في 1999 في عام الجزائر. واستجابة للجهد الجزائري جاءت المساهمة الإفريقـــية في الميثاق الإفريقي للوقاية ومكافحـــة الإرهـــاب، ويعرف أيضًا بميثاق الجزائر المعتمد في الجلسة الاعتيادية رقـــم 35 لرؤســـاء دول وحكـــومات مـــنظمة الوحدة الإفريقية في يوليو 1999 بالجزائـــر[109] .وطبقًا لهذا الميثاق فإن الفعل الإرهابي يتمثل في أي فعل أو تهديد في نطاق خرق القانون الجنائي للدولة العضو في المنظمة، والذي من المحتمل أن يلحـــق ضررًا بالحياة والحرمة الجسدية والحريات للفرد أو مجموعة من الأفراد، أو يسبب أو قد يسبب ضررًا بالملكية الفردية أو العامة والموارد الطبيعية والبيئية والموروث الثقافي، وبنية تستهدف الآتي:

1. ابتـــزاز، وإثارة حالة رعب وإرغام وممارسة الضغط، أو أن يقود حكومة أو مـــنظمة أو مؤســـسة أو أشـــخاص أو جماعـــات إلـــى القيام بمبادرة أو الامتناع عن تبني أو شجب موقف ما أو العمل وفقًا لمبادئ معينة.
2. الـــتدخل فـــي الوظـــيفة الاعتـــيادية للخدمات العامة، وتجهيز المواطنين بالخدمات الأساسية وخلق حالة أزمة بين السكان.
3. البدء بانتفاضة عامة في دولة عضو.
4. كـــل حـــث وتبنـــي ومساهمة وتنظيم ومساعدة وتهييج وتشجيع ومحاولة تهديد وتآمـــــر وتنظيم أو تجهيز أي شخص بنية ارتكاب أي فعل جاء ذكره آنفًا[110]. ولا يعتبـــر الميـــثاق الكفـــاح مـــن أجـــل حق تقرير المصير أو ضد الاحتلال الاستعماري والعدوان والهيمنة من جانب قوات أجنبية فعلا من أفعال الإرهاب.

5. ويــؤكد الميــثاق أن أي دافع سياسي وفلسفي وأيديولوجي وعرقي وإثني وديني أو أي دافــع آخر لا يمكن أن يبرر الأعمال الإرهابية الواردة في الميثاق.

ويتطــرق الميثاق في جزئه الثاني إلى مجالات التعاون، وهنا تكون الدول الأعــضاء ملزمة بالامتناع عن تنظيم وتأييد وتمويل وتشجيع الأعمال الإرهابية. وكذلك يعالج الإجراءات التشريعية للوقاية ومكافحة الإرهاب، وأن يقع التعاون من أجل تبادل المعلومات والمساعدات التقنية والعملياتية والتدريب[111].

أما خطة العمل التي تبناها في 14 سبتمبر 2002 بالجزائر اجتماع حكومي رفــيع المستوى لدول الاتحاد الإفريقي بشأن الوقاية من ومكافحة الإرهاب والتي تعرف بخطة عمل الجزائر، ففيها:

- إعــراب عــن الإرادة السياسية للدول الإفريقية للقيام بعمل جماعي محدد واضطراري في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحة ظاهرته.
- الــرغبة فــي تطبيق التعاون بين الدول الأعضاء بغية الوقاية من الإرهاب ومكافحته، كما جاء في ميثاق الجزائر عام 1999. وتعهد المجتمع الإفريقي بتطبيق الوسائل القانونية الدولية ذات الصلة، وكذلك الخطوات المتخذة على الصعيد الدولي، وخاصة قرار 1373 لمجلس الأمن للأمم المتحدة.

وممــا لا ريــب فــيه أن خطة العمل هي وثيقة عملياتية ومحددة، ويمكن تطبــيقها مباشرة وبسرعة. وقد صادق على هذه الوثيقة المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقــي الــذي اجتمع في تشاد في مارس 2003، ويجب أن يتبناه مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في مابوتو في يوليو القادم[112].

وقــد سلطت الضوء ف. سلمان، السفيرة الجزائرية إلى جنوب إفريقيا، في محاضرة لها بالمعهد الإفريقي بجنوب إفريقيا على إنشاء المعهد الإفريقي لدراسات

وبحوث الإرهاب. وكان من بين قرارات خطة العمل إيجاد آلية عملياتية جديدة أي إنــشاء معهد إفريقي لدراسة الإرهاب وبحثه. وقد تأسس المعهد بناء على مبادرة جزائرية، وسيكون مقره الجزائر العاصمة، ومهمة المعهد هو جمع المعلومات في مركـــز واحـــد لتطويـــر برامج تدريب بمساعدة شركاء دوليين[113]. وبهذا تكون الجزائر قد أخذت الخطوة الريادية في تنسيق الاستجابة الإفريقية للإرهاب الدولي. وكما ترى السفيرة فإن استجابة الجزائر ركزت على الأهداف الرئيسية الآتية :

فعلـــى صـــعيد الجبهة الداخلية، أخذ الكفاح ضد الإرهاب باستراتيجية تلبي الأهداف الأساسية التالية:

1. تعبــئة الــسكان ضــد الجمــاعــات الإرهابية عن طريق عملية إيصال المعلومات.
2. تحطيم مصادر التأييد .
3. إخراج الإرهابيين من مراكز المدن والمناطق المأهولة.
4. حصرهم في مناطق غير مأهولة بغية تحييدهم.
5. وإن استجابة السلطات الرسمية تقوم على المبادئ الآتية:

أ – تبنـــي عملـــيات ضـــد الإرهاب بتقوية قوات الأمن من خلال زيادة القوة العددية والمخصصات المادية والتدريب.

ب– إيجـــاد جـــيش مـــساعد يتألف من تركيبة وطنية من الشرطة وجماعات وطنية للدفاع الذاتي.

ج– تكييف النظام القضائي لتطويق الأعمال الإرهابية من خلال تشريعات في هذا المجال.

د – وبذلك أضافت الجزائر صنفًا جديدًا من الأعمال الإجرامية إلى قانونها الجنائي في 1995 وهو "الجرائم الإرهابية والهدامة"، ويشمل أي استهداف للدولة وحرمة البلاد والاستقرار ونشاطات المؤسسات.

هـ – تحييد الإرهابيين بجمع المعلومات الاستخباراتية.

و – تشريع قوانين تشجع على الاستسلام.

ز – دمج الإرهابي التائب في المجتمع من خلال قانونين؛ هما؛ قانون الرحمة والوفاق الوطني(114).

ومع ذلك، فمن الواضح جدًا أن السياسة والأصولية الدينية في الجزائر تبقيان في طريق واحد عنيف وصعب. فكل منهما أصبحت أدوات للقمع والإرهاب ووسائل للرد على أعمال الطرف الآخر غير العادلة. ومن المحتمل أن تصبح الجزائر، شأنها شأن كل من المغرب والسعودية، هدفًا للهجمات الانتحارية، إذ ربما سيسعى الأصوليون الدينيون ذوو الصلات مع القاعدة إلى إضعاف حكومة عبد العزيز بوتفليقة كوسيلة لإدامة عمر علاقات تتسم بالعنف ضد الدولة. فالدعوة الأخيرة من شبكة الإرهاب للقاعدة إلى العمل ربما تخص الأصوليين الإسلاميين الجزائريين على الاستجابة النداء العودة إلى السلاح واستعادة نشاطهم وتقوية رغبتهم الشديدة منذ مدة طويلة لإضعاف النظام الجزائري. وهكذا، فإن الجزائر تمثل حالة خاصة، حيث صدر الإرهاب إلى أبعد من حدود الجزائر العاصمة وبقية أجزاء البلاد، ومن المحتمل أن يصبح خطرًا دوليًا في المستقبل، إذا لم تتعامل معه السلطات الجزائرية بطريقة مؤثرة. وإن استجابة الحكومة الجزائرية قد يصبح قضية، حيث ستشن "معركة ثانية من أجل الجزائر العاصمة"، وتخاض وتكسب في النهاية من أجل منع احتمال حدوث انقلاب يقوم به الأصوليون الإسلاميون والإرهابيون المقاتلون، وعندها يصبح هذا الاحتمال حقيقة ساطعة ومنذرة، وهو

انقلاب ربما يسبب عدم الاستقرار ليس في الجزائر وحسب، بل في الدول المجاورة فـــي شـــمال إفريقيا. وإن الحرب الأهلية التي أخذت 100,000 من الأرواح ربما ســـتهيئ الدوافع إلى مثل هذه الخاتمة، خاصة وأن الدولة والأصوليين يشتبكون في مواجهة مستميتة لم تتقدم فيها قضية أي من الطرفين.

الخاتمة

فمع تجدد الالتزام الدولي بمحاربة الإرهاب منذ الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر، ألزمت الدول الإفريقية-بما فيها من كانت وكيلة للإرهاب-بهذه المبادرة. وجــاء ذلك بعد تصريح الرئيس جورج بوش بأن "على كل دولة في كل إقليم أن تأخــذ بقرار الآن، إما أنتم معنا أو أنتم مع الإرهابيين". فضلا عن تزويد وكالات الاســتخبارات الأمــريكية بالمعلــومات الاستخبارية، وبذل جهود إقليمية لأقتسام المعلــومات الاستخبارية، والخبرة التقنية والمعلومات المالية والتعاون في القضايا القانونية. وهناك تكتيك آخر ينطوي على غلق شبكات التمويل الإرهابية.

ومــنذ الأفعــال الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 والإعــلان اللاحــق "الحــرب على الإرهاب" فإن الدول الإفريقية فرادى والمنظمات مثل الاتحاد الإفريقي وجماعة التعاون في إفريقيا الجنوبية كلها ألزمت نفــسها بالحــرب الدولية على الإرهاب. وعلى الرغم من التعهد من جانب القيادة السياسية في المجتمعات الإفريقية، وبخاصة الإسلامية، ففي وسع المرء أن يرصد امتعاضًا متناميًا.

وعلى الرغم من تجديد الالتزام بالحرب على الإرهاب، فإن الدول الإفريقية بهــا حاجــة إلــى أن تدرك أن عدم الاستقرار يمهد السبيل أمام الجريمة المنظمة والإرهــاب الدوليــين. ولكــي يُكــافَح أي منهما يجب أن يتم التعامل مع كليهما. فالجــريمة المــنظمة عبــر الدول، وبخاصة في مجال المخدرات والأسلحة غير الــشرعية والأحجــار الكريمة والمعادن، ليس توفر الوسائل المالية هو الذي أبقى علــى فاعلية هذه الجماعات-للنظر في استخدام القاعدة للأحجار الكريمة-وحسب، بل إنها أيضًا تساعد على انتشار الشبكات.

إن الدول الإفريقية، وبخاصة الدول ذات الأغلبية الكبيرة من السكان المسلمين، تواجه اليوم موقفًا حساسًا، يمكن أن يكون اختبارًا لضمان الاستقرار الداخلي في المدى المتوسط والطويل. ورغم أن هذه الدولة ملزمة بمساعدة الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب-خاصة نتيجة اعتمادها على المساعدات العسكرية والإنسانية الأمريكية-، إلا أن شعوبها ربما ترى هذه الخطوة بمثابة التآخي مع العدو، وإذا عدنا إلى الإنذار الذي يقول: "إنك إما معنا أو علينا"، فإنه في كلا الآمرين توجد حالة (خاسر – خاسر).

هوامش الفصل الثالث عشر

1) 'Hussein Solomon and Gerrie Swart are members of the Department of Political Sciences, University of Pretoria, South Africa. Hussein Solomon is also the 2003 Bradlow Fellow at the South African Institute of International Affairs. Anneli Botha is Senior Researcher at the Institute for Security Studies, South Africa and is a Research Associate of the Centre for International Political Studies, University of Pretoria.

2) Stephen Morrison.Africa and the War on global terrorism, Testimony of Dr. J. Stephen Morrison, Director Africa Program, Center for Strategic and International Studies, before the US House International Relations Committee. Subcommittee on Africa, 15 November 2001.

3) Ibid., p.2.

4) Ibid., p.3.

5) Reuters Alertnet, Mubarak says Iraq war will produce "100 bin Ladens", 31 March2003 , http://www.alertnet.org

6) Sapa, Blasts rock Saudi capital, 13 May 2003,http://www.nsws24.com

7) AFX,Moroccostunnedbysuicideattacks,18 May 2003 http://www.news24.com

8) David Zeidan, Radical Islam in Egypt: A comparison of two groups, Middle East Review of International Affairs, Vol.3, No. 3, September 1999.

9) Denis J. Sullivan & Sana Abed-Kotob, Islam in contemporary Egypt Civil Society vs. the State, (London: Lynne Rienner Publishers, 1999).

10) David Zeidan, op cit, p. 3.

11) D.J. Sullivan & S Abed-Kotob, op cit, p. 22.

12) Ibid., p.23.

13) Ibid., p.22.

14) Sapa-AFP, Muslim militants kill 18 tourists in Cairo, Business Day, 19 April 1996.

15) D.J. Sullivan & S Abed-Kotob, op cit., 50.

16) Eric Rouleau, Egypt's Islamists caught in a bind. Le Monde diplomatique January1998, http://www.mondediplo.com

17) D.J. Sullivan & S Abed-Kotob, op cit., p.52.

18) Ibid., p. 53.

19) Ibid., p. 53.

20) Ibid., p. 59.

21) Ibid.. p. 64.

22) Geneive Abdo, Why Egypt produces extremists, Christian Science Monitor, 12 October 2001 http://www.csmonitor.com/2001/1012/pl Isl-coop.html

23) D.J. Sullivan & S Abed-Kotob, op cit., p.79.

24) Ibid, p.80.

25) Ibid.

26) David Zeidan, op cit, p. 5

27) D.J. Sullivan & S Abed-Kotob, op cit., p. 91

28) MEMRI. Egypt's Al-Azhar clerics: We declare war on America, The Middle East Media Research Institute, Special Dispatch November 2001.

29) Ibid.

30) Anthony Keats, In the Spotlight: Al-Jihad (Egyptian Islamic Jihad), Centre for Defense Information(CDI), 17 September 2002,

http://www.cdi.org

31) Ibid.

32) Jakkie Cilliers & Kathryn Sturman, Africa and terrorism: Joining the global campaign, ISS Monograph Series, no 74,July 2002,Institute for Security Studies (Pretoria.-ISS), p. 23.

33) Amaud de Borchgrave, Egypt's Mubarak: How to 'Kill the Snake's Head NewsMax.com Wires, 17 September 2001, http://www.newsmax.com/ archives/articles/2001/9/16/161447.shtml

34) D.J. Sullivan & S Abed-Kotob, op cit., p. 121.

35) Mare David Turetzky, Egypt, Mubarak and the rise of Islamic fundamentalist terrorism, 1981-1994:An empirical analysis of the Mubarak regime's punitive Counter-Terrorist policy, Michigan Journal of Political Sciences, Issue 24,2002

http://www.umich.edu/mips/issue24.html

36) Steve Negus, Egyptian government created militant monster, The Star 18 November 1997.

37) Ibid.

38) M.D. Turetzky, op cit, p. 2.

39) Ibid.. p-7.

40) Ibid., p.9.

41) 'D.J. Sullivan & S Abed-Kotob, op cit., p. 127.

42) Eric Rouleau, op cit., p. 6.

43) Ibid.

44) M-D. Turetzky, op cit, p. 11

45) D.J. Sullivan & S Abed-Kotob, op cit., p. 87.

46) Ibid., p. 89.

47) Cairo, MENA, Egypt: President Mubarak stresses violence, terrorism not linked to Islam, Arabs, 1 December 2002.

48) Greenberger, R.S. 1993. "Global Outlaws: Accusations Against Sudan Signal Spread of Terrorism" The Asian Wall Street Journal. 19 August 1993.

49) Abdel Salam Sidahmed, "Sudan: Ideology and Pragmatism," Islamic Fundamentalism, .edited by Abdel Salam Sidahmed & Anoushiravan Ehteshami (US: West view Press/HarperCollins, 1996).

50) Ibid., p. 179.

51) Ted Dagne, Sudan: Humanitarian crisis, peace talks, terrorism and US policy, Issue Brief for Congress, Foreign Affairs, Defense and Trad.-Division, 23 January 2003, Congressional Research Service (CRS) (US: The Library of Congress, 2003)

52) Michael Rubin, In the War on Terrorism, where goes Sudan? The Washington Institute for Near East Policy, 10 October 2001.

53) Ted Dagne, Africa and the War on Terrorism, CRS Report for Congress, 17 January 2002 (US: The Library of Congress, 2002).

54) Greenberger, R.S. 1993. "Global Outlaws: Accusations Against Sudan Signal Spread of Terrorism" The Asian Wall Street Journal. 19 August 1993.

55) Ted Dagne, op cit., p. 11.

56) J Stephen Morrison, Africa and the War on Terrorism, Testimony of Dr. J Stephen Morrison, Director Africa program, enter for Strategic and International Studies, Before the House International Relations Committee, Subcommittee on Africa, 15 November 2001.

57) USS, Sudan: old terrorist links, modest prospects for peace, Strategic Survey 2002/2001Oxford: Oxford University Press, 2002, p .337.

58) J. Stephen Morrison, op. cit., p. 2.

59) Reuters News. "Sudan Rebels say they committed to peace" 20 December 2002.

60) IISS, op cit., p. 338.

61) John. G. Nyuot Yoh, The dynamics of war and peace in Sudan, Conflict Trends 2001/4 (South Africa: ACCORD).

62) Ted Dagne op cit., p. 2.

63) Ibid., p. 12.

64) Ibid-.p.B.

65) IRIN, US keeps Khartoum on Terror blacklist, 23 May 2002, http://www.irinnews.org

66) Michael Rubin, op cit., p. 2.

67) Ted Dagne, op cit, p. 4.

68) Graham E. Fuller, Algeria The next fundamentalist state?, (United States: Arroyo Center & RAND, 1996).

69) Ibid., p. 10.

70) Mohamed Gharib, The Algerian Islamist movement, Algeria: Revolution revisited (Islamic World Report, 1997).

71) Ibid., p. 74.

72) Ibid.

73) Ibid., p. 81.

74) Ibid., p. 85.

75) Ibid., p. 77.

76) Ibid., p. 78.

77) Graham E. Fuller, op cit., p. 24.

78) Ibid., p. 25.

79) Ibid ., p. 27.

80) Claire Spencer, The roots and future of Islamism in Algeria, Islamic Fundamentalism, edited by Abdel Salam Sidahmed & Anoushiravan Ehteshami (US: Westview Press, 1996).

81) Abdelaziz Testas, The roots of Algeria's religious and ethnic violence. Studies in Conflict and Terrorism, Vol. 25, No. 3, (Taylor & Francis, 2002).

82) BBC News, Algeria's 'export of terror', 26 February 2003, http://www.bbc.co.uk

83) Ibid.

84) Mohamed Gharib op cit., p. 79.

85) Ibid., p. 79.

86) Ibid.

87) Ibid., p. 86.

88) Ibid, p. 37.

89) Ibid, p. 92.

90) The Star, Heart of darkness envelops Algeria, 27 January 1996.

91) Associated Press. "Assailants massacre 21 people, wound five in Algeria" 25 October 2002.

92) H. Osman Bencherif, Algeria Faces the Rough Beast, Middle East Quarterly, December 1995, http://www.meforum.org/article/274

93) Ibid.,p.3.

94) M Boudjemaa, Terrorism in Algeria: Ten years of day-to-day genocide, Africa and Terrorism: Joining the global campaign, edited by Jakkie Cilliers & Kathryn Sturman, ISS Monograph Series, No. 74,July 2002 (South Africa: Institute for Security Studies).

95) H. Osman Bencherif op cit., p. 3.

96) BBC Monitoring Middle East. "Army general says there are 650 terrorists "all groups included" 27 October 2002.

97) Abdelaziz Testas, op cit., p. 163.

98) M Boudjemaa.op cit., p. 91.

99) Helen Gibson, The Algerian factor. Time, 27 January 2003.

100)Ibid., p. 28.

101)Ibid.

102)BBC News op cit.

103)Graham Jones, Divisions evident in Islamic Mideast, North Africa, CNN

104)International, 25 September 2001,

http://www.cnn.com/2001/world/meast/09/24

105)David Rennie, US lifts arms ban to help Algeria fight terrorism, The Telegraph, 11December 2002, **http://www.telegraph.co.uk**

106)Reuters, Algerian forces free 17 European captives from group linked to Al-Qaeda, Business Day, 14 May 2003

107)H. Osmon Bencherif op cit., p. 5.

108)Reza Shah-Kazemi, From Sufism to Terrorism: The distortion of Islam in the political culture of Algeria, Algeria: Revolution revisited, (Islamic World Report, 1997).

109)Ibid. P. 162.

110)Ibid.

111)H. Osmon Bencherif op cit.,p.10

112)F. Selmane, The Algiers Convention on Terrorism, Beyond, Address by the Algerian Ambassador to South Africa, F Selmane to the Africa Institute of South Africa (Pretoria: 5 May 2003) http://www.ai.org.za

113)F. Selmane, op cit.,p.5

114)Ibid., p. 6.

115)Ibid. p7.

116)Ibid., p 13.

117)Ibid., p. 14.

14 الفصل الرابع عشر

استشراف الإرهاب بعد الحرب على العراق

(غرهام فوللر وجاك كلبكيان)

الفصل الرابع عشر

استشراف الإرهاب بعد الحرب على العراق

غرهام فوللر وجاك كلبكيان[1]

مــن الأهمــية بمكان توكيد أن الإسلام السياسي طيف عريض من وجهات النظر والآراء، وليست جميع الاتجاهات فيه خطيرة بالضرورة. وهو يشتمل على حركات سياسية وأحزاب متنوعة كالطالبان والحزب الحاكم في تركيا. والأخير له أهمــية خاصة؛ لأنه يعد أول حزب إسلامي يقوم بدور في نطاق قواعد ديمقراطية وفــاز بالــسلطة في انتخابات. وثمة اتجاهات عنيفة وغير عنيفة ومعتدلة وتقليدية وراديكالــية وديمقراطية ومحافظة وسلطوية في الإسلام السياسي. وبالطبع، فليس جميع الإسلاميين الراديكاليين عنيفين، بيد أن أغلب الإسلاميين العنيفين يميلون إلى الــراديكالية. وبــذلك فمــن الأهمية بمكان أن نتذكر أنه حتى الأشكال الراديكالية للإسلام السياسي ليست بنفسها عنيفة بالطبع.

وفــي داخــل الاتجاه العنيف هناك أجنحة متنوعة تمارس الإرهاب. فهناك أناس لهم استعدادية للعنف كما جاء في البحوث السابقة. ومن ثم، فليس من الممكن دراسة الحالة في نطاق العلوم الاجتماعية الاعتيادية. كما أن هناك عددًا كبيرًا من الــناس لهــم هــذه الاستعدادية، ولن تتكون بعد بيئة سلبية تدفعهم من فوق الحافة فيــنقادون في طريق العنف والإرهاب، ويمكن دراسة هذه المجموعة الثانية. وثمة دراسات جرت حول جمهورية فايمر في ألمانيا-بعد الحرب العالمية الأولى-تبين كــيف أن أناسًا اعتياديين من الطبقة العاملة الألمانية استجابوا للشروط القاسية في اتفاقــية فيرســاي بتبنــيهم أيديولوجــيا العنف النازية. ومن ثم، فإن دراسة البيئة الــسياسية في غاية الأهمية، وبخاصة في ضوء حقيقة كونها المتغير الوحيد الذي

يمكــن تغييره، إلى حد ما–عن طريق السياسة. وعندما تتداخل البيئة السياسية مع النفسية السياسية تتكون تفسيرات مختلفة للأحداث نفسها.

ووفقًــا لتومس فريدمان من الممكن فهم أحداث 11 سبتمبر باستخدام نموذج محاكمــة أورنــثال جــيمس سمبسون. وسمبسون هذا رياضي أمريكي – إفريقي متقاعد اتُّهم بقتل زوجته السابقة البيضاء. فعلى الرغم من الأدلة القوية التي تشير إلــى أنــه مــذنب فقد بُرِئ من قبل المحلفين الذين كان أغلبهم من الأمريكيين – الأفارقــة. وكان العديد من الأمريكيين الأفارقة سعداء بالقرار؛ لأنهم يسترجعون ذكــرياتهم فــي المعاملــة غيــر العادلة والظالمة التي يلقونها من النظام القانوني الأمريكــي. فعلى الرغم من جرمه المؤكد، إلا أنهم كانوا راضين بما حدث، حيث تمكن أمريكي – إفريقي من "هزم النظام".

وإننــي على دراية بأنه ليس من الإنصاف والعدل أن يسر المرء في سوء تطبــيق القــضاء كما هو الحال في قضية سمبسون، ولكنني في الوقت نفسه أتفهم كــيف أن جــزءًا كبيرًا من المجتمع الأمريكي يشعر بهذه الطريقة. وتطبيق هذه المقارنة على هجمات 11 سبتمبر يساعدنا على فهم لماذا هناك مشاعر مختلفة عند كل من الأمريكيين والمسلمين بشأن الحدث.

فــي المجتمعات الغربية–مثل الولايات المتحدة–يراد بالعنف أن يكون حِكرًا علــى الدولــة. وبما أن الدولة تمثل شعبها بسبب عملية شرعية مثل الديمقراطية، فإنه يفترض فيها أن تمارس العنف عندما تكون هناك ضرورة مطلقة، أو أن ذلك ســيقود إلــى نفع عام كبير. ولكن تطبيق هذه الفكرة الغربية على العالم الإسلامي خطأ تحليلي فادح. فمن بين أشياء أخرى، يستبعد هذا القول احتمال إرهاب الدولة وقــساوة الحكــومة. وفي تاريخ الإسلام هناك حركات متكررة "لتطهير" الإسلام. وبعض هذه الحركات لجأت إلى القوة لتحقيق أفكارها. بيد أنك حين تفحص أجندة ما تسعى إليه هذه الحركات لوجدت أنها تنشغل بالدين قليلا وأغلبها بشأن السياسة.

وهناك ثورات تتمركز على فساد الدولة وعدم شرعيتها واختراقها لحقوق الإنسان والظلــم بصورة عامة. وهذه الاهتمامات السياسية ليست قاصرة على الإسلام، بل أنهــا يمكــن أن يتبنــاها الاشــتراكيون والقومــيون والوطنــيون والشيوعيون والديمقراطيون الليبراليون.

لنأخذ القضايا الفلسطينية على سبيل المثال. فالإسلام هو الوسيلة الثالثة التي اســتخدمها الفلسطينيون في سعيهم لتحقيق دولتهم. كما جربوا الماركسية. وجورج حــبش فلــسطيني ماركسي من أصل مسيحي وما زال مكتبه في دمشق ومنظمته تنــشط. كمــا أنهم جربوا القومية العربية، بصيغتها الناصرية، كما هي ممثلة في جبهة التحرير الفلسطينية. ويحاولون الآن استخدام الإسلام السياسي للوصول إلى هــدف تحقــيق دولة فلسطينية عادلة ومستقلة. والوســائل الثلاث إنما هي حركة واحــدة، كما يجب تقييم اللغة الدينية التي سيستخدمها الفلسطينيون الإسلاميون في هذا الإطار.

وحيــنما نقّــيم "الحرب على الإرهاب" لإدارة بوش، فإن الصعوبات الناتجة عــن المــثال الفلسطيني تصبح واضحة بصورة مباشرة. وقد قيل أن الاستهداف العالمــي لهذه المنظمات يبرر الحرب، بيد أن مشاكل فعلية بدأت تكشف صعوبات مــثل هذا التعليل. فعلى سبيل المثال، قد يستضاف ويدرب شيشاني في أفغانستان مــن قــبل الطالــبان. فهل يحول هذا حركة استقلال الشيشان إلى جزء من شبكة إرهــاب عالمــية للقاعــدة؟ وهــل يجب أن تصنف الحركة الشيشانية من صنف القاعدة؟ إنني لا أعتقد أن الجواب هو نعم. فلا مفر من أن يكون هناك تمييز، وإلا فــإن وجهــة نظر أسامة ابن لادن سوف تسود، وأن الولايات المتحدة ستنفر منها جماعات ليس لهم مخاوف مباشرة منها.

إن الحــرب على الإرهاب تمثل أجندة المحافظين الجدد التي سبقت هجمات 11 ســبتمبر. وتسعى هذه الأجندة إلى إقامة هيمنة أمريكية بالقوة من خلال إزاحة

جمــيع الخــصوم والخــصوم المحتملين لقوة الولايات المتحدة، بما فيهم أوروبا الموحدة. وقد رفض أغلبية كبيرة من المجتمع الأمريكي هذه الأجندة. فالتعامل مع القاعــدة يــستدعي عمــل شرطة وليس حربًا. فإذا تعرضت أهداف أوروبية إلى هجمــات القاعدة، فهــل كانت أمريكا ستستجيب بإعلان الحرب على القاعدة؟ لا أعــرف ذلك. بيد أنني أعرف أن الحرب على الإرهاب قد أصبحت وسيلة لأجندة مخــتلفة ولا صــلة لهــا بالإرهــاب. إنها أجندة مألوفة عند كثير من الأمريكيين اللاتينيين، حيث يوجد غضب في الولايات المتحدة في غياب وجود إسلام.

ويأتــي الامــتعاض من المشاريع الاستعمارية؛ فعندما توسعت أوروبا في الــشرق الأوســط، فإنهــا استقبلت بنفس الشعور. ولسوف يوجد هذا الشعور في الــشرق الأوســط حتى وإن لم يكن هناك إسلام. فالبطريك اليوناني في إسطنبول يــرفض بانتظام تناول الغداء مع البابا. وهناك عداوة كثيرة بين جناحي المسيحية الــشرقي والغربي غذتها قرون من عدم الثقة والتحريم الكنسي، وتناول الغداء معًا لــم يحــل المسألة. ويستخدم الناس راية الدين لشحذ المشاعر بعــدم العدالة على أيــدي الآخرين. وإن الناس الناقدين للإسلام بهم حاجة إلى فهم أن الإسلام وسيلة يــستخدمها اللاعــبون الــسياسيون سعيًا وراء أهداف سياسية. وربما أن الإسلام أصــبح هــدفًا للانــتقاد بسبب نجاحه حقًا في تطوير وإدامة حضارة، حيث ظلت أوروبا متخلفة لألف سنة وأمريكا لم تكن موجودة بشكلها الراهن. وبعدما أصبحت أوروبا قوية وبرزت الولايات المتحدة، فإن العالم الإسلامي، الذي ركز جهده إلى الــذات من نظرة الحفاظ عليها، كان عليه أن يصحح علاقته مع العالم الخارجي. كمــا أن استخدام الإسلام كراية يمكن أن يولد مشاعر التضامن من خلال التلفاز، ولــذلك فإنه سخر لذلك الغرض. ففي وسع المسلمين أن يشاهدوا مسلمين آخرين يضطهدون في كوسوفو والبوسنة والشيشان وفلسطين وكشمير وغرب الصين وفي أمــاكن أخــرى. ومــن ثم، فإن الصورة الشاملة لواقعهم تقودهم إلى الاعتقاد بأن

"الأمـــة" محاصرة. ونحن نستخدم مصطلح "العالم العربي والإسلامي" في المنطقة المحـــددة وخارجهـــا، ولكن لا أحد يشير إلي عالم "مسيحي" سواء أكان غربيًا أم شرقيًا، ومن ثم فإن وجهة نظر هنتنغتون بلا أساس في الحقيقة.

إن الحـــرب علـــى الإرهـــاب تغذي وجهة النظر التي ترى "الأمة" ضحية حـــصار الكفار، وتتفاقم هذه المشاعر من خلال إقصاء إرهاب الدولة عن النقاش. وكشخص يتحدث العربية وعددًا من لغات أخرى، فإنني مصدوم بالفجوة الشاسعة بين وجهات نظر "الجزيرة" و "فوكس نيوز". فكلاهما يشيران إلى الأحداث نفسها وكأنهمـــا يرسلان تقارير من عالمين مختلفين. وإنني ينتابني القلق من أن الحرب علـــى الإرهـــاب ســـوف تقـــود إلى تجنيد أناس أكثر للقاعدة وهجمات أكثر على الأمريكيين. وإنني مسرور بالمناخ التعاوني المتمثل في هذا المؤتمر الدولي حول الإرهـــاب الموجود بين الأمم والشعوب، ولأنه سيكون على أناس أمثال ابن لادن أن يـــبذلوا جهودًا أكثر. وآمل ألا تفضي الهجمات إلى زيادة في التسلط، لأنها لن تحل أي مشكلة وستغذي الأشكال العنيفة من الإسلام السياسي. إن الجهد البوليسي هـــو الجـــواب على الإرهاب، وليس الحرب على الجواب. وينبغي علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع وقوع نبوءة هنتنغتون في صراع الحضارات. وإنا جميعًا بنا حاجـــة إلـــى أن نسأل أنفسنا إن كنا نريد القاعدة أن تحدد لنا العلاقة بين الإسلام والغرب. لقد عزز ابن لادن الأيديولوجيات اليمينية في الولايات المتحدة وحكومات تـــسلطية في العالم، وجعل حياة المسلمين في الغرب أكثر شقاء، وليؤسفني القول إنه كان ناجحًا.

ملاحظة

غـــراهام فوللر محلل في مؤسسة راند. ولقد أعد جاك كلبكيان هذه المداخلة علـــى أساس مداخلة السيد فوللر في 3 يوليو 2003. وحاول البروفسور كلبكيان الاقتـــراب جدًا من مجادلات السيد فوللر وعرضه وتقديمه. وتعبر الآراء الواردة هنا عن أفكار السيد فوللر.

15 الفصل الخامس عشر

إفريقيا والحرب على الإرهاب

(جيفري هيربزت وغريغ ميلز)

الفصل الخامس عشر

إفريقيا والحرب على الإرهاب

جيفري هيربزت وغريغ ميلز

ومـــا كـــان لزيارة الرئيس جورج بوش إلى خمسة بلدان إفريقية في يوليو 2003-الـــسنغال وجـــنوب إفريقيا وبوتسوانا وأوغندا ونيجيريا-وهي أول زيارة لـــرئيس جمهـــوري فـــي الـــسلطة أن تكون لولا أحداث 11 سبتمبر. ولقد أكدت الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون-حسبما ورد في استراتيجية الأمن القومي لسنة 2002-"أن الدول الضعيفة يمكن أن تمثل خطرًا كبيرًا على مصالحنا القومـــية مـــثلما هو الحال مع الدول القوية. إن الفقر لا يجعل من الناس إرهابيين وقـــتلة، ولكـــن الفقر والمؤسسات الضعيفة والفساد يمكن أن يجعل الدول الضعيفة مكـــشوفة لـــشبكات الإرهاب والمخدرات داخل حدودها". وقد قال الرئيس بوشقبل مغادرتـــه: "العديد من الدول الإفريقية عندها الإرادة لمحاربة الإرهاب ... وسوف نمدهم بالوسائل والمصادر لكسب هذه الحرب". ووفقًا للجنرال جيمس جونز، قائد القـــوات الأمريكية التي تشرف على العمليات العسكرية الأمريكية في معظم القارة الإفريقية: "إن إفريقيا-كما تبدو من الأحداث الأخيرة-مشكلة متنامية حقًا"، أو كما أضاف الجنرال جيفري كوهلر، قائد التخطيط والسياسة: "أن الأمر الذي لا نرغب فيه في إفريقيا هي أفغانستان أخرى، سرطان ينمو في الأوساط".

ولـــربما هذا يفسر لماذا أعطى بوش لإفريقيا منزلة عالية كقضية في السياسة الخارجـــية الأمـــريكية أكثـــر من أي رئيس أمريكي آخر، ليس من حيث الخطاب السياسي ومناسبات التقاط الصور، ولكن أيضًا من زاوية المساعدات والتجارة. ومع هـــذا فـــإن فهم العلاقة بين إفريقيا والإرهاب قضية معقدة، ويحتاج الأمر إلى النظر

إلـــى أبعد من مستويات المصالح المشتركة في محاربة أولئك الموجهين للعنف مثل بحث ومناقشة كيف نزيد من قابلية الدول الإفريقية للسيطرة على أراضيها؟.

وأحـــيانًا نغفـــل أن الأعمال الأكثر إرهابًا التي ارتكبتها القاعدة قبل هجمات 11 سبتمبر كانت تفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في دار السلام ونيروبي في أغــسطس 1998، وأودت هـــذه الهجمـــات بحـــياة 224 شخـــصًا-منهم 12 من الأمـــريكان-وجرحت 4574 شخصًا. ومنذ ذلك الوقت جاء التأكيد على مركزية إفريقيا في الحرب على الإرهاب بعد هجمات 16 مايو 2003 على خمسة أهداف فـــي الـــدار البيضاء؛ حيث قتل 14 مفجرًا انتحاريًا 44 فردًا وجرحوا أكثر من 100%. ثم تأكدت الـــصلة بـــين إفـــريقيا والحرب على الإرهاب بخطف الأمريكيين لخمسة من المشتبه بهم من القاعدة في ملاوي في يونيو 2003 بالتعاون مع السلطات المحلية.

بـــيد أن الإرهاب تكتيك تبنته جيوش العصابات وأمراء الحرب في الحروب في إفريقيا قبل أحداث 11 سبتمبر وبدون علاقة لها بها. وإذا عُرف الإرهاب بأنه "أعمـــال عنيفة ضد سكان مدنيين يقوم بها فاعلون من غير الدولة"، عند ذلك فإن طـــريقة عملـــيات العديد من الجماعات الإفريقية تقع تحت هذا الصنف، بما فيها نـــشاطـــات الجـــبهة الثورية المتحدة في سيراليون، وكل الأحزاب المتحاربة في ليبـــريا، والميليشيات العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث فَقَد أكثر مـــن مليونـي شخص حياتهم خلال نصف عقد من الزمن، والميليشيات في الكونغو بـــرازفيل وأمـــراء الحـــرب في الصومال، وغيرهم ممن يشاركون في الحروب الأهلـــية العديـــدة فـــي إفريقيا. وتستخدم هذه "الجيوش" -وتشبه أغلبها تجمعات لعـــصابات وزمـــر مـــسلحة - في هذه الحروب خطط الإرهاب بما فيها: خطف الأطفال، وقطع الأطراف، والاغتصاب والقتل العشوائي من أجل قسر الناس على تأيـــيد قـــضاياهم أو لجمع موارد للاستمرار في القتال. وإن عدد الذين قتلوا جراء أعمـــال الإرهابيـــين المحليـــين يفوق كثيرًا عدد ما قتله الإرهاب لأسباب دولية.

وهكـــذا، فإن المشكلات الإرهابية الحقيقية بالنسبة للأفارقة هي داخلية، وقد تسبب الولايات المتحدة مدفوعة بعمليات إرهابية في فقدان عدد قليل من الناس إذا قورن بمستويات العنف في إفريقيا.

الدول الضعيفة والإرهاب

إن الصفة المحددة للعديد من الدول الإفريقية هي وهنها، وهذه قضية خطيرة في تعيين موقع الإرهاب. والعديد من الدول الإفريقية صغيرة وقليلة السكان. وفي تـــسعينيات القرن العشرين كانت ثلث الدول الإفريقية جنوب الصحراء غير قادرة علـــى ممارسة السلطة على مناطقها الريفية أو بسط سيطرتها على حدودها. وإن حـــدودها لـــم تحـــدد بقدرات هذه الدول على بسط قوتها عليها، بل إنها انعكاس لتـــشكيلات فرضـــها الاســـتعمار، ومع ذلك تتمسك بها النخب السياسية الإفريقية كمفـــتاح أساســـي في تماسك الدولة. والدول الإفريقية تعاني من المستوى المتدني لقـــدرات الدولة، حيث لا تستطيع الحكومات بسط سلطانها على الحدود الخاضعة لها، كما أنها تمتلك قليلا من الإمكانيات التقنية المتطورة.

كمـــا أن وهن الدولة الإفريقية قد تفاقم-على الأقل حاليًا-عوضًا عن تحسين قـــدراتها بـــسبب العولمة التي أججت الجدل داخل الدول وكشفت إخفاقات وفساد الحكـــومات، وزادت مـــن الضغط عليها وخلقت سببًا للمعارضة. وقـــد أصبحت العولمة ومؤيدوها-خاصة الولايات المتحدة-أهدافًا في هذه البيئة؛ ليس لأن إفريقيا قد أخفقت في الانتفاع من ظاهرة العولمة وحسب، بل إن انتشار الانفتاح والشفافية يمثل تهديدا لطبيعة الاقتصادات الأوتقراطية والرعوية لعديد من الدول الإفريقية.

وإن ثـــبات وهـــن الدولة يعني أن هناك تداخلا بين الأوضاع الباعثة على الإرهـــاب الداخلـــي والحركات الدولية. **أولا:** لأن الدول الإفريقية الضعيفة تمنح مـــلاذًا آمـــنًا ودعمًا للحركات الإرهابية. فغياب السلطة المحلية لا يجيز استخدام

الأراضـــي الإفــريقية وحـــسب، بل يسمح للفاعلين الخارجيين ممارسة نشاطات ميليــشيا عــسكرية لإرهاب السكان المحليين. وإن الدول الإفريقية من الوهن إلى درجـــة أن إرهـــاب المدنيين، هي استراتيجيتها العسكرية العملية بدلا من تطوير جيش لمحاربة الدول. وما كان لجماعات المتمردين أن تجنيد الأطفال لو لم يكونوا يواجهون دولا ضعيفة، وأنهم لا يقلقون من قابلياتها وقدرات جيوشها. وربما يرى بعـــض الإرهابيين الدوليين ملاذًا آمنًا في الأجزاء غير المسيطر عليها في الدول الإفــريقية، أو تمـــنحهم الفـــرص للهجوم على الأمريكيين وغيرهم من الأهداف الغربية في القارة.

ثانيًا: لأن أوضاع الصراعات المنتشرة والفقر تخلق أرضية للنفور والراديكالية وتقدم مجندين للجماعات الإرهابية. ثالثًا: لأن 40% من 700 مليون إفريقي مسلمون، مما يكشف طبيعة خطر العنف والإسلام الأصولي على المصالح الغربية.

إن الفقر وحده لا يقوي الإرهابيين، فالافريقيون قد تدبروا أمورهم مع الفقر المدقـــع لمـــدة طويلة. ولكن شعورًا بالإحباط المتزايد بشأن غياب الفرصة أصبح حتمـــيًا؛ لأن إفـــريقيا قـــد أخفقت في السير في خطى النمو الاقتصادي العالمي. والأكثـــر مـــن هذا، أن معدل دخل الفرد قد انخفض خلال الثلاثين سنة الأخيرة. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الإفريقيين مازالوا محرومين من حقوقهم السياسية إلى جانـــب عجـــز قابلية الدولة على تسديد ما عليها. وفي إفريقيا، شيوع انحلال القيم وعادات المجتمع التقليدي مع تزايد الضغط على أشكال بديلة من التنظيم السياسي خاصـــة المجتمع المدني بما فيها الكنيسة. وفي ظروف مادية قاسية وأحيانًا عنيفة، وقابلـــية الدولة الضعيفة والأوضاع التي لا يمكن توقعها، يكون على المجتمع أن يـــبحث له عن وسائل أخرى لمواجهة الأوضاع والتعبير عن نفسه. وفي مثل هذه البيـــئة يكون إغراء الأيديولوجيات القومية والليبرالية والاشتراكية متكاملا ولفظيًا ولا تقدم مغزى لمجتمع يفتقر إلى شعور الانتماء. إن أزمة المجتمع الإفريقي ذات

ضـنـلة بأزمة الهوية، حيث القضايا الفردية قلما-أو أبدًا-تعالج بوسائل عامة، ومن خلال إنتاج السلع العامة.

وكـــل هـــذه العوامل - عدد كبير من دول ضعيفة، وحدود منكشفة، وفقر منتـــشر، وإحـــباط سياســـي وقمـــع - تتجمع لتولد البيئة التي يزدهر فيها النفور والراديكالية. ولذلك، فليس من الغريب أن تكون إفريقيا مصدرًا لكثير من الإرهاب المحلـــي والدولـــي. وقد قالت سوزان رايس، مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية في إدارة الرئيس كلنتون، في شهادتها أمام الكونغرس في نوفمبر 2001 "ولسوء الحظ إن إفريقيا، هي المنطقة الرخوة للإرهاب العالمي".

الصلة بالإسلام

إن أولـــئك الـــذين يقاتلـــون فـــي إفريقيا-بمن فيهم الذين يرهبون سكانهم- مدفوعون بعوامل عديدة. فبالتأكيد لابد لهم من تجميع موارد كي يطعموا أتباعهم. كما أن العديد من القادة المتمردين الأفارقة قـــد حظوا بمناسبات لتحقيق ثراء أثناء قتالهم. ومع هذا، فإن الحروب الإفريقية والتخطيط المعتمد فيها، بما فيه الإرهاب، لا يعكـــس الجـــشع فقـــط. ولو كان هذا هو الهدف الوحيد لتخلي الدكتور جوناس سفيمبي عن كفاحه في أنغولا قبل أن يلقى جنفه الحتمي في معركة فبراير 2002، ولـــن يـــتوقف شارلز تيلر عن عرض ملاذ آمن له في نيجيريا المجاورة، عندما أشـــرت جميع المؤشرات أن هناك بديلا رهيبًا ينتظره شخصيًا. ولو كان روبرت موغابي مهتمًا بالأموال، لكان قد تقاعد بهدوء منذ زمن، وربما يوقف بهذه الخطوة تدهور زمبابوي السريع إلى الفوضى التي قد يشجع عليها.

إن المظـــالم والأيديولوجـــيات مهمة بنفس القدر، إن لم يكن أكثر في تحديد الدوافـــع. ولن يكون من الغريب والمدهش أن يعرض الإسلام الأصولي بديلا في بيـــئة تفـــسخ الدولـــة. ومـــثل هذه الاهتمامات حتمية في واقع نهوض الجماعات

الإسلامية في إفريقيا التي تدعمها الدول الخليجية-خاصة السعودية-بعد ارتفاع أسعار النفط في 1973 والتي أوقدتها النشاطات الإسرائيلية غير المقيدة في الشرق الأوسط وتصدير هذه المشكلات إلى المجادلات الإفريقية. وتفاقمت المخاوف بتطبيق قانون الشريعة في 12 ولاية في شمال نيجيريا، وتشخيص الولايات المتحدة للحكومة الإسلامية في السودان بأنها دولة راعية للإرهاب-لأنها منحت لابن لادن إقامة فيها ما بين عامي 1991 و 1996-، والوجود المزعوم لخلايا القاعدة في كيب تاون. ومثلما قالت سوزان رايس: "إن حقيقة كون بعض من المسلمين الأكثر راديكالية وعداءً للولايات المتحدة ينشطون بصورة متزايدة من جنوب إفريقيا إلى السودان ومن نيجيريا إلى الجزائر، وهو واقع يجب أن يكون له أهمية كبيرة بالنسبة لنا".

ومما لا شك فيه أن وجود 250 مليون مسلم إفريقي الراديكاليين والمستبعدين يمكن أن يجعل القارة عصية على الحكم. فالعنف الديني في نيجيريا- حيث إن نصف سكانها البالغ عددهم 120 مليون من المسلمين-قد حصد الآلاف خلال الثلاثين سنة الماضية. ولقد أثبتت السنوات الخمس الأخيرة أن الإسلام يمكن أن يصبح راديكاليًا، إذا وجدت الأوضاع الصحيحة، مما يقلق الافتراضات السابقة بشأن الطبيعة المحافظة للمسلمين الأفارقة. وبالمقابل، فإن إفريقيا بمثل هذا الحجم من السكان المسلمين يمكن أن تؤدي "دورًا محوريًا" في تمتين التأييد للحرب على الإرهاب. وفي أكتوبر 2001 حثت كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي "الدول الإفريقية-خاصة التي أغلبية سكانها من المسلمين، الإفصاح في كل مناسبة وبيان أن هذه ليست صراعًا بين الحضارات، بل إنها حرب حضارة ضد أولئك الذين سيكونون غير حضاريين في تعاملهم معنا". وليس هناك حاجة إلى تثمين الأفق الواسع للإسلام وحسب، بل تشخيص الأوضاع التي يمكن أن يصبح فيها الإسلام راديكاليًا بما فيها الفساد وعنف الدولة وشحة الخدمات

الاجتماعية وغياب البدائل السياسية. وإن هناك شرطًا آمرًا على المسلمين بأن يتأكدوا أن أفعال ابن لادن وأنصاره لا تحدد ما هو الإسلام.

بعض المؤشرات نحو سياسة

وفي ختام جولة له في إفريقيا لخمسة أيام قال الرئيس بوش إن الولايات المتحدة "لن تسمح للإرهابيين بتهديد الشعوب الإفريقية أو استخدام إفريقيا كقاعدة لتهديد العالم". وتحركت إفريقيا إلى وسط مسرح حرب إدارته على الإرهاب، وهو الرئيس الذي اعتبر إفريقيا خارج المصالح الأمنية لبلاده عندما قام بحملته الانتخابية في 2000. وبكل تأكيد، فإن الأقطاب الأربعة في الاستراتيجية القومية الأمريكية لمحاربة الإرهاب وهي: الاندحار والحرمان والإنقاص والدفاع كلها لها تقاطعات مع إفريقيا من خلال الآتي:

1. الهجوم على الملاذات الآمنة للإرهابيين والقيادات والزعامات والسيطرة والاتصالات والإسناد المادي والمالي.
2. حرمان الإرهابيين من التأييد والمساعدة والملاذات الآمنة .
3. إنقاص الأوضاع التي يستغلها الإرهابيون؛ وذلك بتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واقتصادات السوق والحكم الرشيد وحكم القانون.
4. الدفاع عن المواطنين الأمريكيين والمصالح في الداخل والخارج.

ومثلما عقّب الرئيس بوش بعد لقائه مع فيزتيوس موغايا، رئيس بتسوانا، خلال زيارته بقوله: "كلانا يفهم أنه يجب علينا أن نتقاسم المعلومات الاستخبارية وقطع الأموال وحرمان الإرهابيين من فرصة التآمر والتخطيط وإلحاق الأذى بنا نحن محبي الحرية". ولكن بينما تتعهد الإدارة بمساعدات أكثر لمحاربة الإرهاب

وتزيد من وجودها العسكري في القارة، فإن الأفعال الإفريقية بطيئة وعلى مستوى منخفض وفضلت الدول الإفريقية أن تساوي بين معادلة الجرب على الإرهاب بالاحتياطات لوضع نهاية للفقر ومن ثم تستلم مساعدات أكثر ومعونات. ومثلما قال بنجامين مكبا ،الرئيس التنزاني: "إنه لا جدوى، إن لم يكن من الطيش، التفكير بأنه ليست هناك صلة بين الفقر والإرهاب".

وسارعت الدول الإفريقية إلى شجب هجمات 11 سبتمبر. وقال مبيكي، رئيس جنوب إفريقيا: "إن حكومة جنوب إفريقيا تشجب دون تحفظ هذه الهجمات الإرهابية الفظيعة، وتنضم إلى العالم في شجب هذه الأفعال الخسيسة". كما سارع كل من الرئيس عمر البشير من السودان واوليسوغم أوبسبانجو، رئيس نيجيريا، بعرض تعاونهما في محاربة الإرهاب. كما قدمت بريتوريا قائمة أسماء لمشتبه بهم وربما لهم صلات مع القاعدة، وفي أكتوبر 2001 وقّعت الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا اتفاقية تسليم المطلوبين للعدالة. كما أن الجزائر سارعت مباشرة بتقديم قائمتين بأسماء؛ إحداهما فيها 350 شخصًا من المقاتلين الإسلاميين المشتبه بهم بعلاقات مع القاعدة، والثانية فيها 1000 اسم لإرهابيين جزائريين نشيطين في الغرب .

ومع هذا، فإن الخطاب السياسي الإفريقي لا يزال لا يتساوق مع الواقع. فقد وقّعت سبع دول إفريقية فقط لمحاربة الإرهاب العالمي هي: مصر وإريتريا وكينيا وجيبوتي وأوغندا والمغرب والحبشة. وقد تم تبني الميثاق الإفريقي في الإرهاب بعد تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا، بيد أن عملية توقيع وتصديق هذا الميثاق لا تزال عملية بطيئة. ومن الأهمية بمكان أن نفهم أن القادة الأفارقة أكثر اهتمامًا بمحاربة الإرهابيين المحليين، بينما نجد الغربيين أكثر اهتمامًا بالإرهابيين الذين يهددون مصالحهم والعاملين في إفريقيا. وهذان الفهمان ليسا بالضرورة متناقضين، لكنهما يفضيان إلى تباين يجب أن يُفهم هو الآخر بدوره. وفي الحقيقة، إذا كانت الدول الإفريقية مقتنعة بأن العالم المتقدم يتفهم مشاكلها الأمنية، فإنها حتمًا

ستكون أكثر استعدادًا لتقديم المساعدة في محاربة الإرهاب الدولي. ولقد قال الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة في أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة في نوفمبر 2001: "الإرهاب وحدة لا تتجزأ، فإذا كنا ستحارب الإرهاب، فعلينا أن نحاربه معًا". ومع أن مثل هذا الائتلاف ممكن سياسيًا، إلا أن أي استراتيجية تتعامل مع الإرهاب في إفريقيا، يجب أن تدرك الفرق بين الإرهاب المحلي وذاك الذي له صلات بالإرهاب الدولي، وبين إرهاب وإرغام السكان المدنيين الذي تمارسه الجيوش المحلية والميليشيات وعمليات حركات القاعدة.

وفي المدى القريب، فإن العمل العسكري القائم على تحليل متطور أمر محوري. فالجيش الأمريكي يرغب في أن تقوم قواته في أوروبا بزيارات متكررة للمطارات والمعسكرات في القارة الإفريقية. ولكن مثل هذه الإجراءات يجب أن تكون من مستوى صُلب إلى مرن. ويشمل الإجراء المرن: التعاون المعلوماتي الاستخباراتي، وجمع المعلومات، والإدارة والتدريب، وإقامة الشبكات. وهناك أيضًا حاجة إلى تشريع لقوانين وطنية والتنسيق فيما بينها. فإنشاء المعهد الإفريقي للإرهاب بمبادرة من الاتحاد الإفريقي، والذي مقره الجزائر العاصمة، ربما سيكون خطوة أولى في الطريق الصحيح من أجل فهم هياكل الإسناد وجذور المنظمات الإرهابية الإفريقية وتنسيق المبادرات القارية.

ومع هذا فإذا أردنا محاربة مصادر الإرهاب المحلي في إفريقيا بصدق، فيجب تعزيز قدرة الدول الإفريقية على استخدام العنف المشروع –أي تمكينها من الصفة التي تحدد معنى الدولة. وإن محاربة الإرهاب–على وجه الخصوص–لا يتطلب القابلية لدى الغرب على شن حملات بين حين وآخر وحسب، بل على عمل يومي لبناء قوات الشرطة في الدول الإفريقية. وهذه قضية أكثر أهمية عند القادة الأفارقة من نشر وحدات قوات خاصة أمريكية. فأغلب قوات الشرطة الإفريقية في وضع ضعيف، وتفتقر إلى التمويل، ومكونة من عناصر كبيرة بدون

تدريب واف، وإجراءات عمل لم تتغير منذ سنين. والشرطة مهمة جدًا في محاربة الإرهــاب، فهم الذين يستجيبون في البداية ضد العمليات الإرهابية، ووكلاء لجمع المعلــومات عن التطورات الديناميكية في البلاد. وقد تغاضت الدول الغربية عن مــساعدة قوات الشرطة الإفريقية بسبب سجلها الضعيف في مجال حقوق الإنسان فــي الماضــي. وفــي الحقــيقة فقد ركزت الجهات الغربية على دوائر الإحصاء والمــصارف المركــزية ووزراء الــتجارة، وكــأن الشرطة لا تقدم الأمن ضد الإرهــاب. لــذا، يجب على الوكالات الغربية مساعدة الشرطة بنفس الجدية التي توليها للوزارات الأخرى.

وبــصورة عامــة، فإن على الغرب أن يتفهم تهديدات الأمن الأساسية التي تــواجهها الــدول الإفريقية. فمع أن دولة مثل أوغندا تواجه تهديدات من منظمات إرهابــية مــثــل "جيش الرب" فإن ما من أحد في الغرب يدعو إلى نصر ساحق لكامــبلا. كمــا أن الحكومات الغربية حددت مساعداتها إلى الدول الإفريقية على حفظ السلام، بينما تتعامل المنظمات غير الحكومية – التي أصبحت تملي بصورة متزايدة السياسة الخارجية في أوروبا بشأن إفريقيا – مع كل حرب في إفريقيا من افتراض، فحواه أن الحل الوحيد هو تسوية النزاعات. وإن مفردة النصر أصبحت مفقــودة. بيــنما يــستخدم الغرب منطقًا عسكريًا عندما يحارب الإرهابيين الذين يهــددون المــصالح الأمريكية والأوروبية. لذا، فإن القادة الأفارقة حتمًا سيطلبون منهم استخدام نفس الوسائل التي يلجأ إليها الغرب عندما يحاربون الإرهابيين. وإن التــزام الرئيس بوش بتقديم 100 مليون دولار لمحاربة الإرهاب في إفريقيا يجب أن يــسندها التزام آخر بالفوز بالسلام في إفريقيا. ثم إن مبادرة مكافحة الإرهاب هــذه ســتركز علــى الأمن في تنزانيا وكينيا والحبشة وأوغندا وجيبوتي وستقدم التمويل لتعزيز الأمن الجوي والبحري ومراقبة الحدود.

أمـــا علـــى المدى البعيد، فإن التعامل مع الإرهاب في إفريقيا يعني أساسًا تغيير الأوضاع التي تساعد القادة الذين يرهبون مواطنيهم والحركات مثل القاعدة لكـــسب قوة وتابعين، وبهذا يكون التعامل مع جذور حالة غياب القانون والنفور. وكمـــا قالت كونداليزا رايس عندما شرحت اهتمام بوش بتنمية إفريقيا: "يجب على المـــرء أن يكون حذرًا مع الأوضاع في الدول الفاشلة لتصبح بيئة يكون فيها كثير مـــن عـــدم الاســـتقرار ومن ثم نرى فيها مصادر كبيرة للإرهاب". إن الولايات المتحدة ستجد إفريقيا شريكًا متجاوبًا لمتطلبات التغيير في الأوضاع السياسية. كما أن تركيـــز مبادرة نيباد – البرنامج الجديد للقارة لمعالجة الفقر والتخلف – يتزامن مـــع جهـــود معالجـــة جـــذور الإرهاب. وستكون الدول الإفريقية سعيدة لاستلام المـــساعدات الإضـــافية التي وعدتها بها إدارة بوش في زيادة 5 مليارات دولار سنويًا من خلال إقامة رصيد تحدي الألفية الثالثة، وكذلك مبادرتها بتخصيص 15 مليار دولار لمحاربة مرض نقص المناعة-الإيدز. كما أن الجهود الكبيرة لتكامل إفـــريقيا من خلال قانون النمو والفرصة الإفريقية، وكذلك اتفاقيات التجارة الحرة المقتـــرحة مـــع دول إفـــريقيا الجنوبـــية كلها سوف تكون لها منافع كامنة، ليرى الملايين في القـــارة الفوائد الإيجابية للعولمة.

وتحـــتاج إفريقيا إلى ديمقراطية أكثر، وهي هدف اعتمده المجتمع السياسي الإفريقـــي، ولكـــنه سيواجه بمقاومة من عديد من النخب غير المنتخبة أو انتخبت بطريقة غير عادلة وحرة كليًا. وعلى الرغم من قلق إدارة بوش من تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية والإنسانية في زيمبابوي وإخفاق الجهود القارية لتصحيح أو إيقـــاف هذه الحالة؛ فقد أشار الرئيس بوش إلى جهود ثابو مبيكي، رئيس جنـــوب إفريقيا، في تسوية هذه الأزمة بصفته "الوسيط النزيه" و "رجل النظرة". وجاء ذلك رغـــم حقـــيقة كـــون مبيكي قد رجح عنده الانخراط في دبلوماسية "هادئة" حيال سياســـات موغابـــي الديكتاتورية التي قادت بلاده إلى دمار تام. ومثل هذا السلوك

الهادئ لن يعني أن زيمبابوي سوف تبدأ بصنع إرهابيين، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة وبقية العالم يستطيعون تقديم الديمقراطية في إفريقيا؛ إذا ما كانوا واضحين في تحديد المستوى الذي تصبح فيه أنظمة سلطوية مثل موغابي خطرًا. ومما لا ريب فيه أن هناك حاجة إلى تقدم الديمقراطية والمجتمع المدني في إفريقيا، رغم أن هناك خطرًا حاضرًا من أن حقوق الإنسان وانفتاحْ المجتمع المدني سوف تُهدر لصالح متطلبات الأمن للمدى القريب في الحرب على الإرهاب، بما في ذلك أهمية الحفاظ على علاقات مع الحلفاء الأساسيين.

إن تقدم القيم الديمقراطية يجب أن يسير مع استراتيجية دبلوماسية للوصول إلى المجتمعات الإفريقية المسلمة، ويجب أن ترمي إلى إزالة النمطية لكل طرف عند الآخر ، وبخاصة أن الإسلام هو قوة للقتال فقط، وهو استنتاج ناجم عن قصور في التحليل والفهم. وربما هناك رنين قليل للإسلام الراديكالي في إفريقيا، ومع ذلك هناك حاجة إلى تعزيز تقاليد التسامح بين المجتمعات الدينية للقارة. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن الإسلام ليس قوة دينية أحادية منتشرة في كل القارة؛ لأن الإسلام الذي يمارس في البلدان الإفريقية له خصائص مميزة تعكس تقاليد إفريقيا التاريخية وجذوره.

إن الأنباء الجيدة هي أن الإرهاب يهزم نفسه بنفسه. وكلما أثار الإرهاب الفوضى، زادت رغبة الناس في الحكومة. ولكن تحقيق حكم رشيد ورخاء اجتماعي قد يكون أمرًا من الصعوبة بمكان. والجواب هو في جعل إفريقيا مستقبلة للتكامل العالمي، وبخاصةً أن العولمة قمة تنافسية لأجل التقدم. ويجب على الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الاستجابة لمدركات عدم المساواة والظلم ودعم الحالة المطلوبة، على الأقل لتحقيق نتائج أفضل مما تفعل الآن، وربما كانت زيارة بوش اعترافًا بطريقة تفكير الإدارة في هذا الشأن.

تنفيذ وطباعة

مجموعة النيل العربية
« طبع - نشر - توزيع »
ص.ب. 4051 الحي السابع - مدينة نصر - القاهرة - ج.م.ع.
هاتف: 2707696 - 00202/2754583 . فاكس: 00202/2707696



Arab Nile Group
Print, Pub., Dist.
P.O.Box:4051/7th District - Nasr City - Cairo - Egypt
Tel.: 00202/2754583 - 2707696. Fax: 00202/2707696

إفريقيا بعد 11 سبتمبر

استراتيجيات الانخراط والتعاون

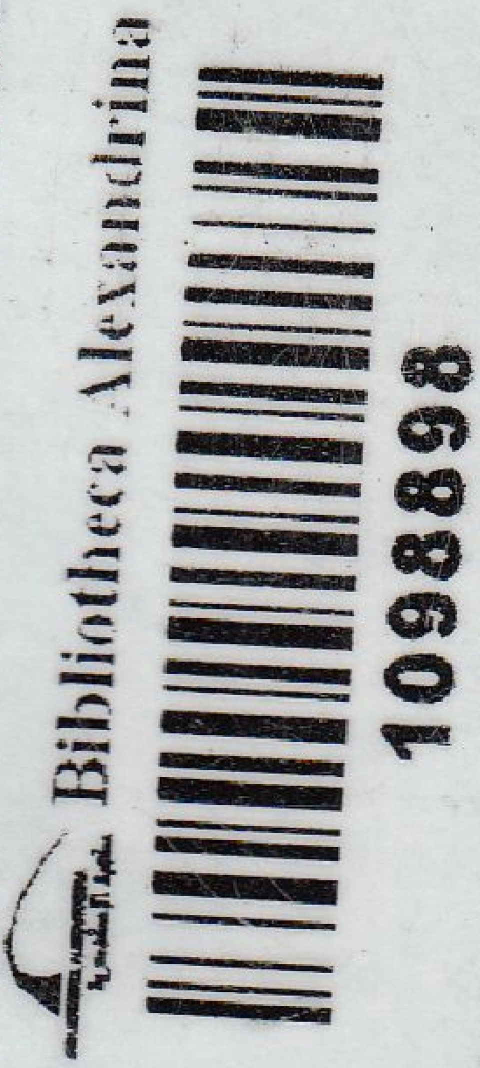
لقد وقعت العديد من الدول الإفريقية بصورة عامة وشمال أفريقيا على وجه الخصوص في ما أطلق عليه حلقة عنيفة من الديمقراطية الزائفة .. وفي وسعنا استعارة فكرة الديمقراطية الكاذبة من أدبيات الديمقراطية واستخدمها لوصف خصوصية سمات النظام الدولي بعد 11 سبتمبر.

وما كان لزيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى خمسة بلدان إفريقية في يوليو 2003 - السنغال وجنوب أفريقيا وبتسوانا وأوغندا ونيجيريا - وهي أول زيارة لرئيس جمهوري في السلطة أن تكون لولا أحداث 11 سبتمبر.

ولقد أكدت الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاجون - حسبما ورد في استراتيجية الأمن القومي لسنة 2002 - أن الدول الضعيفة يمكن أن تمثل خطرًا كبيرًا على مصالح أمريكا هو الحال أيضًا مع الدول القوية الأخرى.

وقد قال الرئيس بوش قبل مغادرته لهذه الدول " أن العديد من الدول الإفريقية عندها الإرادة لمحاربة الإرهاب ...

إن أهمية إفريقيا واضحة وهذا ما يفسره اهتمام الرئيس الأمريكي نفسه بزيارة إفريقيا ليعطيها منزلة عالية كقضية هامة في السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من أي رئيس أمريكي أخر.



الرقم الدولي ردمك: I.S.B.N.: 9959 - 43 - 042 - 1
رقم الإيداع: 6587 / 2005 / دار الكتب الوطنية - بنغازي